وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس-المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص: محاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في ظل المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة

إعداد الطالب:
العينوس رياض

إشراف الأستاذ الدكتور:
سماي علي

لجنة المناقشة

د. مولوج كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة - المدية	رئيســـــــا
أ.د. سماي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة - المدية	مشرفا و مقررا
د.عمر علي عبد الصمد	أستاذ محاضر أ	جامعة - المدية	عضوا ممتحنـــا
د.عقون عبد السلام	أستاذ محاضر أ	جامعة - برج بوعريريج	عضوا ممتحنـــا
د.لعقريب كمال	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي -تيبازة	عضوا ممتحنـــا
د. سيد محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة -خميس مليانة	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية 2017-2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس-المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص: محاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في ظل المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة

إعداد الطالب:
العينوس رياض

إشراف الأستاذ الدكتور:
سماي علي

لجنة المناقشة

د. مولوج كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة - المدية	رئيســـــــا
أ.د. سماي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة - المدية	مشرفا و مقررا
د.عمر علي عبد الصمد	أستاذ محاضر أ	جامعة - المدية	عضوا ممتحنـــا
د.عقون عبد السلام	أستاذ محاضر أ	جامعة - برج بوعريريج	عضوا ممتحنـــا
د.لعقريب كمال	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي -تيبازة	عضوا ممتحنـــا
د. سيد محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة -خميس مليانة	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية 2017-2018

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حبا طاعة وتقديرا.....

إلى العائلة الكريمة إخوة وأخوات محبة ومودة.....

إلى أخ لم تلده أمي...محمد شايب صديق الطفولة..... فخرا واعتزازا.....

إلى كتاكيت وصبايا العائلة: رؤية، عبد الرؤوف، إسراء، هيثم، عبد الرحمان، مريم (أماني)، رتاج، مريم، جعلكم الله خير خلف لخير سلف.....عطفا وحنانا.....

إلى كل أساتذتي خلال مشواري الدراسي.. من..

ابتدائية عيبش صالح....بني ميمون- جيجل.....

متوسطة لحمر محمد العربي -الميلية- جيجل.....

ثانوية هواري بومدين -الميلية- جيجل.....

جامعة فرحات عباس -سطيف1-.....

جامعة يحي فارس -المدية-.....

عربون محبة وتقدير **رياض**

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه وامتنانه... لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا العمل إلا أن أشكر أستاذي القدير الأستاذ الدكتور **"علي سماي"** على صبره معي وتحمله جهد الإشراف على هذه الأطروحة كما أحيي فيه تواضعه العلمي الكبير.

أشكر لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة وإثراء هذه الأطروحة.

الشكر موصول إلى كل من كانت له لمسة ولو بسيطة..

جزاكم الله عني كل خير **رياض**

مقدمة عامة

تمهيد:

عرفت البيئة الاقتصادية العالمية تحولات جوهرية برزت آثارها خلال النصف الثاني من القرن العشرين وقد أطلق عليها عالم المستقبليات الأمريكي (Alvin Toffler,1980) اسم الموجة الثالثة، وهي موجة اقتصاد المعرفة التي لفتت الانتباه إلى العناصر غير الملموسة كالأفكار والخبرات والمهارات والمعارف والعلامات التجارية وثقافة المؤسسة باعتبارها عناصر أساسية لتوليد القيمة وتعزيز المزايا التنافسية للمؤسسات المعاصرة، بدلا من العناصر الملموسة كالأرض والمواد الأولية ورأس المال النقدي والتي كانت تعتبر أساس توليد القيمة وتعزيز المزايا التنافسية خلال موجة الاقتصاد القائم على الزراعة و موجة الاقتصاد القائم على الصناعة.

مع الانتشار الواسع والمتسارع لموجة اقتصاد المعرفة خاصة مع انفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال نهاية مرحلة الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، ظهر نوع جديد من المؤسسات يمكن تسميتها بالمؤسسات القائمة على المعرفة، وهي مؤسسات تعتمد بشكل أساسي على العناصر غير الملموسة في توليد القيمة وفي تعزيز مزاياها التنافسية، حيث أصبحت العناصر غير الملموسة أساس نشاط هذا النوع من المؤسسات فهي تشكل العنصر الرئيسي ضمن مدخلات العملية الإنتاجية، كما أنها أساس عملية المعالجة التي يتم فيها تحويل مدخلات العمليات الإنتاجية إلى مخرجات، هذه الأخيرة هي في الغالب عبارة عن عناصر معرفية غير ملموسة، ومن أمثلة هذه المؤسسات: مؤسسات الاستشارات، مؤسسات برمجيات الحواسيب والهواتف واللوحات الالكترونية، مؤسسات الاتصالات، مؤسسات البرامج التعليمية والتدريبية، مؤسسات شبكات التواصل الاجتماعي...

وبسبب خصائص العناصر غير الملموسة خاصة افتقادها للوجود المادي وخضوع منافعها المستقبلية المتوقعة لدرجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد، فإن معالجتها المحاسبية بكل مراحلها ابتداء من جدلية الاعتراف المبدئي بها إلى تقييمها اللاحق وكذا التقرير عنها يعتبر من المشاكل المحاسبية المعاصرة، حتى أن (David Skrym,1998) في كتابه "قياس قيمة المعرفة" انتقد المحاسبين بسبب عدم اتفاقهم على معالجة محاسبية موحدة لهذه العناصر مما يتناقض مع قابلية المقارنة بين المؤسسات ويضلل مستخدمي المعلومات المالية، فرغم المجهودات المبذولة من الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية والمحلية فإن أهم المرجعيات المحاسبية والمتمثلة في المرجعية المحاسبية الدولية والمرجعية المحاسبية الأمريكية لا تزال عاجزة عن توفير معايير محاسبية تتوافق بشكل كبير مع المؤسسات القائمة على المعرفة، وحتى المعايير التي تم تطويرها في هذا الإطار خاصة (IAS38) و (IFRS3) بالنسبة للمرجعية المحاسبية الدولية و (ASC350) الذي حل محل (SFAS NO.142) بالنسبة للمرجعية المحاسبية الأمريكية لا تزال تواجه انتقادات

كبيرة وشكوك حول مدى قدرتها على توفير معلومات قادرة على تقديم صورة وفية عن عملية توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة.

وباعتبار أن أغلب المعالجات المحاسبية التي توفرها هذه المرجعيات المحاسبية تشترط توفر شروط متشددة جدا في مجال الاعتراف بهذه العناصر كأصول في الميزانية وتتجه نحو المطالبة باستنفاذها وقت حدوثها وتسجيلها كبنود مستقلة ضمن المصاريف في قائمة الدخل مثل "مصاريف البحث والتطوير" أو دفنها ضمن مقابر محاسبية مثل مصاريف التطوير الداخلي للعلامة التجارية التي تدفن في بنود المصاريف الإدارية العامة ومصاريف المبيعات، أو اعتبارها أحداث اقتصادية خارجة عن مجال الاعتراف المحاسبي بحجة أنها لا تحقق أهم مبدأ في التسجيل المحاسبي وهو مبدأ القيد المزدوج لأن أغلبها لا تنتج عن تعاملات .

باعتبار أن مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات تعتبر من أهم المدخلات الموضوعية لعملية تقييمها وبالنظر لإشكالية المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة، فإن الجدل يشتد حول مدى ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة كمدخلات لعملية تقييمها، ومدى قدرة مقاربات التقييم التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على المعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية على التقييم الموضوعي للمؤسسات القائمة على المعرفة، كمقاربة الذمة المالية التي تعتمد بشكل أساسي على معلومات الميزانية، ومقاربات التوقعات التي تعتمد على معلومات قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وحتى مقاربات التقييم المركبة التي تمزج بين معلومات مختلف القوائم المالية وبعض معلومات السوق المالي والبيئة المالية والاقتصادية المحيطة.

بعد قرابة عقد من الزمن من تطبيق الجزائر لنظام محاسبي مالي جاء متوافقا إلى حد بعيد مع المرجعية المحاسبية الدولية، أصبح لابد من مواكبة التحديات والإشكاليات التي تواجه المحاسبة على المستوى الدولي ومن أهمها مشكلة المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة خاصة مع الانتشار المتواصل لموجة اقتصاد المعرفة، وباعتبار أن الجزائر جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية ورغم تباين سيطرة موجة اقتصاد المعرفة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وضعفها مقارنة بالمستوى الدولي، إلا أنه هناك توجه واضح نحو الاستثمار في المؤسسات القائمة على المعرفة خاصة مؤسسات الاتصالات ومؤسسات الهواتف الذكية وبرمجياتها إضافة إلى مؤسسات البرامج التعليمية، وبالتالي لابد من إثراء النقاش حول إشكالية تقييم مثل هذا النوع من المؤسسات للإرشاد البيئة المحاسبية الجزائرية إلى أهمية هذه العناصر في خلق القيمة وأهمية معالجتها المحاسبية في إعطاء تقييم موضوعي لها يقرب أكثر قيمتها الحقيقية من قيمتها المحسوبة.

أولا.مشكلة الدراسة: إسهاما منا في هذا الموضوع وبغرض إبراز دور العناصر غير الملموسة كعنصر أساسي في تحديد قيمة المؤسسات القائمة على المعرفة، وبغرض لفت نظر البيئة المحاسبية إلى مدى تأثير المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على عملية تقييم مثل هذه المؤسسات تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة كمدخلات لعملية تقييمها في ظل إشكالية المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة؟**

للإجابة على المشكلة الرئيسية للدراسة لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1.هل هناك علاقة بين الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة و جدلية معالجتها المحاسبية؟

2.ما مدى أهمية معلومات القوائم المالية مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى كمصدر لمدخلات تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة؟

3.ما مدى أهمية العناصر غير الملموسة بأصنافها الثلاث كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بباقي العناصر الأخرى في البيئة الجزائرية؟

4.ما مدى ملاءمة عناصر البيئة الجزائرية لعملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة؟

5. هل توجد علاقة دالة إحصائيا بين مهنة الفاعلين في بيئة التقييم وتفضيلاتهم تجاه مقترحات المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة؟

6.ما هو الاتجاه الأكثر تفضيلا بدلالة إحصائية لأجل تحسين التقرير عن العناصر غير الملموسة في البيئة الجزائرية هل هو التوجه نحو معايير إلزامية تحتوي قواعد مفصلة، أو مبادئ شاملة، أو الاكتفاء بالتقرير الاختياري؟

ثانيا.فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة افترضنا الأجوبة المحتملة والمتمثلة في الفرضيات التالية:

1.الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة بنوعيها المولدة للقيمة والمخفضة لها من أهم أسباب تطور الجدل حول معالجتها المحاسبية بين المتحفظين والمتفائلين.

2.معلومات القوائم المالية غير مهمة بشكل كبير كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى في البيئة الجزائرية.

3.رغم أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة إلا أن الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية لا يدركون أهميتها بشكل كبير.

4.كل عناصر بيئة التقييم الجزائرية غير ملائمة إطلاقا بدلالة إحصائية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

5.هناك استقلالية بين مهنة الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية وتفضيلاتهم لمقترحات المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي تتجه بدلالة إحصائية نحو تفضيل الاستنفاذ الفوري كمصروف.

6.الاتجاه الأكثر تفضيلا في التقرير عن العناصر غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية هو إصدار معايير تقرير إلزامية شاملة خاصة بكل أصناف المؤسسات.

ثالثا.أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة تتجلى فيما يلي:

- هذه الدراسة تعتبر من المساهمات العربية القليلة التي تربط بين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وعملية تقييم المؤسسة، وبالتالي فهي دراسة مهمة سواء بالنسبة للأكاديميين أو المهنيين.

- الدراسة تتناول موضوعا ذو أهمية كبيرا وهو عملية تقييم المؤسسات حيث أن التقييم الموضوعي والموثوق فيه للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات القائمة على المعرفة بصفة خاصة يسمح باتخاذ القرارات المناسبة سواء من طرف إدارة المؤسسة أو من طرف الأطراف ذات المصلحة؛

- تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمحاسبين حيث يمكنهم الاسترشاد بها في عملية المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة خاصة فيما يخص الأصول الفكرية مثل المعرفة التي من الصعب تقييمها بطريقة منفصلة، مما يجعل المحاسبون يتجاهلونها رغم أثرها الكبير في تحديد قيمة المؤسسة.

رابعا.أهداف الدراسة:تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

-إبراز الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الأصول غير الملموسة في ظل اقتصاد المعرفة وأثرها في تحديد قيمة المؤسسة.

-إبراز أهم السياسات المحاسبية المعتمدة في عمليات الاعتراف والقياس للعناصر غير الملموسة مع توضيح ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) في هذا المجال و أهم الاجتهادات التي أقترحها المحاسبون والمدراء التنفيذيون لبعض المؤسسات .

-إبراز أهم مقاربات تقييم المؤسسات الاقتصادية ومدى قدرة هذه المقاربات على إعطاء قيمة موضوعية وموثوق فيها للمؤسسات التي تعتمد بصفة شبه كلية على العناصر غير الملموسة؛

خامسا منهج الدراسة: تتم اعتماد المنهج الوصفي في سرد عناصر الأساس النظري للدراسة إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي عند التطرق إلى تطور أهمية العناصر غير الملموسة خلال مراحل تطور النشاط الاقتصادي، أما في الدراسة التطبيقية فتم الاعتماد على استبيان يهدف إلى معرفة آراء الفاعلين في البيئة الجزائرية سواء من الجانب

الأكاديمي من خلال استهداف الأساتذة المختصين في المحاسبة وفي تقييم المؤسسات أو من خلال الجانب المهني مع التركيز على فئة الخبراء المحاسبيين ومحافظين المحاسبيين والمحاسبين في المؤسسات القائمة على المعرفة.

سادسا. الدراسات السابقة: من أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة كبيرة بموضوع هذه الدراسة:

1.دراسة كيموش بلال،2015: قدمت كأطروحة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف-1 سنة 2015 بعنوان "البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وآثرها على قيمة المؤسسة"، عالجت هذه الدراسة إشكالية مفادها" ما مدى تأثير المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة على القيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية المدرجة في السوق المالي" حيث هدفت من خلال معالجة هذه الإشكالية إلى تحليل أثر البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة على قيم المؤسسات وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-ضعف مساهمة العناصر غير الملموسة في تقييم المؤسسات الجزائرية حيث أن حصتها من القيمة السوقية والدفترية ضعيفة جدا لكن رغم ذلك فقد بينت نتائج الاختبارات الإحصائية أن العناصر غير الملموسة كانت ملائمة لتقييم المؤسسات الجزائرية، حيث فسرت جزء من التغيرات التي حدثت في قيمة المؤسسات لكن قدرتها التفسيرية كانت ضعيفة جدا.

-بالنسبة للمؤسسات الفرنسية ساهمت العناصر غير الملموسة بشكل كبير في قيمتها، حيث أنها تمثل الجزء الأكبر من قيمتها، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الإنجليزية، لكن اتضح أن المعلومات المحاسبية في البيئة الفرنسية أكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات مقارنة بمعلومات البيئة المحاسبية الانجليزية، حيث أن الجزء الأكبر من العناصر غير الملموسة غير معترف به في القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في السوق المالي الإنجليزي.

2.دراسة Stephan Grüber,2014: وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير بجامعة University of St. Gallen بسويسرا سنة 2014، أنطلق الباحث من جدلية أن العناصر غير الملموسة أصبحت من أهم العناصر خلقا للقيمة في المؤسسة في الوقت الحالي لكن في المقابل فإن التقارير المالية للمؤسسات لا تزال مقصرة في تقريرها عن مساهمة هذه العناصر في خلق القيمة مما لا يسمح بإعطاء صورة كاملة عن الموارد الحقيقية للمؤسسة، وقد ركز الباحث على المحللين الماليين كأهم مستخدمي المعلومة المالية وحاول إثراء النقاش عن نظرتهم للمعلومات الخاصة بالعناصر غير الملموسة إثناء اتخاذ القرار وهل المعلومات المتوفرة عن العناصر غير الملموسة مفيدة في عملية اتخاذ القرار،كما حاولت الدراسة كذلك معرفة تفضيلات المحللين الماليين فيما يخص مستقبل المحاسبة والتقرير عن العناصر غير الملموسة، وقد قام الباحث بإجراء دراسة عن طريق استبيان تم توزيعه على المحللين الماليين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-لا تزال معلومات التقارير المالية السنوية أهم مصدر يعتمد عليه المحللين الماليين مهما كان صنفهم.

-أغلب المحاسبين يفضلون الاعتماد على المعلومات المباشرة التي توفرها المؤسسة بدلا من المعلومات التي توفرها أطراف خارجية.

-قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل تعتبران أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها المحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم أما الميزانية فقد فقدت جزء من أهميتها.

-أهم الطرق التي يفضلها المحللين الماليين في تقييم المؤسسات هي الطرق المركبة وطريقة خصم التدفقات النقدية.

- أغلب المحللين الماليين يفضلون بدرجة أولى الاستنفاذ الفوري للعناصر غير الملموسة بدل رسملتها بقيمتها العادلة أو تكلفتها التاريخية، ويطالبون مقابل ذلك بضرورة توفير مزيد من المعلومات عن هذه العناصر ضمن تقارير إضافية كمية ونوعية.

3.ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة: كما أشرنا سابقا فإن الدراستين السابقتين هما أساس ومنطلق هذه الدراسة، حيث تم الاعتماد عليهما بشكل كبير في تصور الإشكالية وفي طريقة معالجتها، لكن دراستنا هذه تختلف عن هذين الدراستين في عدة نقاط أهمها:

-دراسة متخصصة في المؤسسات القائمة على المعرفة والتي تتميز بكثافة في العناصر غير الملموسة وبمساهمتها الكبير في خلق القيمة، مما جعل إشكالية الدراسة أكثر تخصصا ومحددة بشكل أدق.

- الدراسة التطبيقية تخص الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية أكاديميين ومهنيين، حيث تحاول معرفة آراءهم حول العلاقة بين المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة وتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، فرغم أن الدراسات التطبيقية على البيئة الجزائرية تعاني من عدة نقاط قصور إلا أن ذلك لا يعتبر مبرر للتخلي عن دراستها مقابل دراسة بيئات محاسبية أخرى ومحاولة إسقاط النتائج على البيئة الجزائرية فلكل بيئة خصائص محددة لابد من مراعاتها.

- الدراسة تجنبت الاعتماد على أرقام وبيانات السوق المالي الجزائري في تحديد أي نماذج قياسية واعتمادها في اختبار فرضيات الدراسة وفضلت الاعتماد على أراء المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات لأن السوق المالي الجزائري هو سوق جامد غير نشط ولا يسجل إلا عدد قليل من المؤسسات.

سابعا.أسباب اختيار الموضوع: يمكن إيجاز أهم أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

-زيادة أهمية العناصر غير الملموسة في المؤسسات الاقتصادية وصعوبة قياسها وتحديد قيمتها إضافة إلى غموض المعالجة المحاسبية لهذه العناصر وتضاربها، هذا لفت انتباه الباحث إلى ضرورة إثراء النقاش حول هذا الموضوع خاصة مع التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

-ظهور مؤسسات قائمة على المعرفة تعتمد بصفة شبه كلية على العناصر غير الملموسة كمؤسسات برامج الإعلام الآلي ومؤسسات الاستشارات، وصعوبة التقييم الموضوعي لها اعتمادا على طرق التقييم التقليدية، مما حفز الباحث على تناول هذا الموضوع .

توافق الموضوع مع تخصص الباحث وميولاته البحثية.

ثامنا.هيكل الدراسة: لأجل الإحاطة المناسبة بهذا الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للعناصر غير الملموسة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم العناصر غير الملموسة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة في المؤسسة، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة المخفضة للقيمة والمعظمة لها.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للمعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول إلى المعالجة المحاسبية وفق التنظيم المحاسبي الجزائري، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى المعالجة المحاسبية وفق المرجعية المحاسبية الدولية، ليتم تخصيص المبحث الثالث إلى المعالجة المحاسبية وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية.

وفي الفصل الثالث تم التطرق لإشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة وذلك بناءا على نتائج الفصلين السابقين، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات القائمة على المعرفة أما المبحث الثاني فتم تخصيصه إلى أهم مقاربات تقييم المؤسسات، ليخصص المبحث الثالث للعلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة ومقاربات تقييمها.

أما الفصل الرابع فهو عبارة عن إسقاط للجزء النظري للدراسة على البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك عن طريق تخصيص استبيان موجه لأهم الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية وهم الأكاديميين المختصين والمهنيين بما فيهم الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات و المحاسبين في المؤسسات القائمة على المعرفة، ليتم اعتماد التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي للتحقق من فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة

تمهيد:

يعتبر الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة مهم لفهم طبيعة هذه العناصر وخصائصها قبل الخوض في معالجتها المحاسبية، لأجل ذلك سيتم التركيز على تعريف العناصر غير الملموسة وأهم تقسيماتها إضافة إلى مدى مساهمتها في توليد القيمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية خلال مختلف مراحل التطور الاقتصادي، من مرحلة الاقتصاد القائم على الزراعة إلى مرحلة الاقتصاد القائم على الصناعة ثم مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهم أسباب زيادة الاهتمام بهذه العناصر في الوقت الراهن، ليتم في المبحث الثالث التطرق إلى أهم الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة والتي جعلتها تنفرد عن العناصر الملموسة خاصة في صعوبة المعالجة المحاسبية، و هي الخصائص التي يتحجج بها المتحفظين في معالجتها محاسبيا، حيث يؤكدون أن هذه الخصائص هي من أهم أسباب التوجه نحو الاستنفاذ الفوري للتكاليف المرتبطة بها وإظهارها كمصاريف عادية روتينية في قائمة الدخل بذل الاعتراف بها كأصل ضمن قائمة المركز المالي ينتظر منه تحقيق عوائد مستقبلية، وبالتالي فإن هذا الفصل هو قاعدة نظرية للفصول اللاحقة حيث يتم الاسترشاد به في الفصل الثاني الخاص بالجدل المحاسبي القائم حول المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة أو بالنسبة للفصل الثالث الذي يتناول العلاقة بين المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة وتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

المبحث الأول: مفهوم العناصر غير الملموسة

قبل الخوض في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة لابد من إعطاء لمحة حول إطارها المفاهيمي من خلال التطرق إلى جدل المختصين حول تعريفها وتصنيفها ومعايير التفرقة بينها وبين العناصر الملموسة، وتكمن أهمية التطرق إلى الإطار المفاهيمي في أن المتحججين بصعوبة معالجتها المحاسبية يرجعون جزء من هذه الصعوبة إلى عدم وجود إطار مفاهيمي محدد وواضح لهذه العناصر، ويدعم (Baruch Lev,2001) ذلك حيث يؤكد أن "الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة مفيد جدا لتحليل والقياس والتقرير عن هذه العناصر[1]"

المطلب الأول: تعريف العناصر غير الملموسة

هناك اتجاهات متعددة لتعريف العناصر غير الملموسة، حيث يعبر عنها بعدة مصطلحات، فالأدبيات المحاسبية تستخدم مصطلح العناصر غير الملموسة والأدبيات الاقتصادية تفضل مصطلح الأصول المعرفية، أما أدبيات التسيير والأدبيات القانونية فتستخدم مصطلح رأس المال الفكري، ورغم أن الكثير من الكتاب أمثال (B.LEV) و (Lönnqvist&Mettänen) [2] يؤكدون على هذا التوجه ويعتبرون أن المصطلحات السابقة هي مصطلحات تبادلية تستخدم للدلالة على معنى واحد[3]، إلا أن بعض الكتاب أمثال (Ståhle&Grönroos) و (Marr& Stovic)يفرقون بين بعض هذه المصطلحات فيعتبرون بعضها اشمل من البعض الآخر[4].

ومن بين التعاريف التي تعتبر المصطلحات تبادلية ما يلي:

حسب (Lönnqvist&Mettänen) فإن العناصر غير الملموسة هي موارد غير مادية تهدف لتوليد قيمة للمؤسسة قائمة على قدرات مستخدميها ومواردها التنظيمية وطرق تشغيليها وعلاقاتها مع ملاكها[5].

أما (Bouteiller) فيرى أن مصطلح رأس المال الفكري يربط بين مختلف العناصر غير الملموسة التي تساعد المؤسسة في أداء وظائفها، ويمثل معرفة متطورة بشرية وهيكلية وزبونية تحتاج لأن تكون مترابطة مع إستراتيجية المؤسسة وتكون مشكلة آو مخزنة بشكل ما[6].

في المقابل من بين التعريفات التي تفرق بين المصطلحات السابقة ما يلي:

[1]Baruch lev, intangible: management, measurement, and reporting , Brooking institutions, washington, 2001, p39.

[2]Lönnqvist A. and Mettänen , Criteria of Sound Intellectual Capital Measures, Proceedings of the 2ndInternational Workshop on Performance Measurement, Hanover, June, 2002. P:2

[3] Baruch Lev, Intangible: management, measurement and reporting, op.cit, p.5

[4] Volkov, D. and Garanina, T. "Intangible Assets: Importance in the Knowledge-Based Economy and the Role in ValueCreation of a Company." The Electronic Journal of Knowledge Management Volume 5 Issue 4,2007. P..540-541

[5]Lönnqvist A. and Mettänen, op.cit, p:2

[6] Volkov, D. and Garanina, T , op.cit, p.540.

حسب (Ståhle&Grönroos) فإن مفهوم رأس المال الفكري يتكون من رأس مال فكري كامن ورأس مال فكري محقق، كلاهما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمؤسسة، لكن العناصر غير الملموسة هي جزء فقط من رأس المال الفكري المحقق[1].

أما (Marr& Stovic) فيعتبران رأس المال الفكري مفهوم أوسع من الأصول غير الملموسة، حيث أن الأصول غير الملموسة هي فقط جزء من رأس المال الفكري المعترف به محاسبيا كأصول[2].

من التعاريف السابقة يتضح أن الجدل القائم يتناول مصطلحين بأهمية اكبر وهما العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري، لكنهما يعبران عن نفس المدلول، حيث أن الذين يحتجون بالفرق بينهما يعزون ذلك الفرق في الغالب إلى أن رأس المال الفكري أوسع من العناصر غير الملموسة ويبررون ذلك بجدلية الاعتراف المحاسبي القائمة على إشكالية الاعتراف بالعنصر كأصل أو عدم الاعتراف به كأصل، إلا أن هذه الجدلية لا تناقض اتفاق المصطلحين لأن العناصر غير الملموسة تشمل العناصر التي تعترف بها القواعد المحاسبية السائدة كأصول والتي لا تعترف بها كأصول، أي أن العناصر غير الملموسة هي أيضا شاملة لكل أجزاء رأس المال الفكري.

مما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل ويتوافق مع منهج دراستنا الذي يعتبر العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري مصطلحان تبادليان كما يلي" العناصر غير الملموسة هي موارد غير مادية تشمل عناصر غير ملموسة بشرية وعناصر غير ملموسة تنظيمية وعناصر غير ملموسة زبونية، و كلما كان التفاعل بين هذه العناصر جيد زادت القيمة المنشاة من طرف المؤسسة"، وقد عبر (Knight 1999) عن هذا التفاعل لما تحدث عن الحلقة الفاضلة " Virtuous cycle " حيث أكد على ما يلي: " يتم الاستثمار في رأس المال البشري، ثم يقوم المستخدمين الأكثر قدرة وكفاءة بتطوير أفضل رأس مال تنظيمي للمنظمة، على أن يؤدي التفاعل بين رأس المال البشري ورأس المال التنظيمي المطور إلى إنشاء رأس مال زبوني أكثر إنتاجية من خلال توفير منتوجات وخدمات أحسن للزبائن الأكثر قيمة مما يحقق أداء مالي أحسن[3]"

المطلب الثاني: أنواع العناصر غير الملموسة

رغم وجود اختلاف جزئي في تقسيم العناصر غير الملموسة إلى فئات رئيسية إلا أنه هناك اتفاق على الأنواع الثانوية التي تتكون منها كل فئة، حيث لا يوجد تصنيف عام متفق عليه يقسم العناصر غير الملموسة إلى فئات محددة متفقة عليها، لكن هناك منهجيتين للتصنيف أكثر انتشارا وهما التصنيف القانوني والتصنيف الاقتصادي.

[1] Volkov, D. and Garanina, T , p. 541

[2] Idem, p.541.

[3] Anthony wall et all, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, Burlington, Uk. 2004. P.18

أولا.التصنيف القانوني: يركز التصنيف القانوني على الملكية القانونية حيث يقسم العناصر غير الملموسة إلى ثلاثة فئات رئيسية على أساس مدى وجود حق قانوني مرتبط بالعنصر غير الملموس[1]، علما أن كل فئة رئيسية تحتوي عدة أنواع، ويمكن تلخيص مضمون هذا التصنيف حسب (Stephan Grüber)[2] في مايلي:

1.حق الملكية القانونية أو الملكية الفكرية: تكون العناصر غير الملموسة التي تصنف ضمن هذا الصنف محمية بحق حماية قانوني أو تعاقدي مما يجعل استخدامها من أطراف خارجية ممنوع أو مقيدا إلا بترخيص أو تنازل من طرف مالك الحق القانوني أو التعاقدي، ويمكن أن تشمل العناصر غير الملموسة ضمن هذا الصنف كل من حقوق الملكية الصناعية والامتيازات والوكالات والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف إضافة إلى التصاميم المسجلة وكل التراخيص والحقوق المتعلقة باستغلال بعض الأصول، وما يميز هذا النوع من العناصر غير الملموسة أنها أقل صعوبة لتحديدها وإثبات وجودها مقارنة بالعناصر غير الملموسة الأخرى.

2.القيم الاقتصادية: على خلاف حقوق الملكية القانونية فإن العناصر غير الملموسة التي تصنف ضمن القيم الاقتصادية لا تكون محمية بحق قانوني أو اتفاق تعاقدي، ونتيجة لذلك فإن المعرفة المرتبطة بها يمكن استغلالها من طرف أطراف خارجية غير مرخص لها، ومن أهم العناصر غير الملموسة التي يمكن تصنيفها ضمن القيم الاقتصادية الاختراعات غير المحمية قانونيا والأسرار التجارية وبعض تطبيقات البرمجيات، لكن رغم انخفاض درجة سيطرة المؤسسة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذا الصنف من العناصر غير الملموسة إلا أنها يمكنها تحديدها بصفة منفردة وفصلها عن الكيان وقياسها كما يمكن أن تخضع لتعاملات اقتصادية أو قانونية.

3.المزايا الاقتصادية: تتصف العناصر غير الملموسة التي تدخل ضمن هذا الصنف بأنها ليست قابلة للتحديد ولا يمكن قياسها بصفة فردية ولا إخضاعها لأي تعاملات اقتصادية أو قانونية بصفة منفردة، وبالتالي فإن قيمة هذه العناصر والمنافع الاقتصادية المنتظرة منها تتحقق كجزء من المؤسسة ككيان، ومن بين العناصر غير الملموسة التي تصنف ضمن هذا الصنف كل من ثقافة المؤسسة وفلسفة الإدارة والعلاقات غير التعاقدية مع الزبائن والموردين.

يتضح من التصنيف أعلاه أن العناصر غير المملموسة التي تصنف ضمن حقوق الملكية القانونية هي الأكثر سهولة من حيث التحديد والقياس إضافة إلى أن مالكها أكثر قدرة على السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها، بينما القيم الاقتصادية ورغم سهولة تحديدها وقياسها إلا أن مالكها اقل سيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها، أما المزايا الاقتصادية فهي الأكثر صعوبة من حيث التحديد والقياس

[1] Stephan Grüber, Intangible Values in Financial Accounting and Reporting An Analysis from the Perspective of Financial Analyst, Dissertation to obtain the titel of doctor of philosophy in management, university of st.Gallen, springer Gaber, Wiesbaden, Switzerlan2014, p.45.

[2] Idem, pp.45-46

إضافة إلى أن سيطرة مالكها على المنافع المستقبلية المتوقعة منها تكون ضعيفة مما يجعلها تعتبر واحدة من أكبر التحديات التي تواجه المحاسبة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة.

ثانيا.التصنيف الاقتصادي: على عكس التصنيف القانوني فإن التصنيف الاقتصادي يركز على الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة وليس على خصائصها القانونية، حيث يصنفها وفق طبيعتها الاقتصادية، ولعل من بين أفضل التصنيفات الاقتصادية ما أشار إليه كل من (Donald E.kieso) و(Jerry J.Weygandt) و (Terry D.Warfield)حيث قسموا العناصر غير الملموسة كما يلي:

1.العناصر غير الملموسة المرتبطة بالتسويق: هي عناصر غير ملموسة تستخدمها المؤسسة بالدرجة الأولى في الترويج للمنتوج وتسويقه ومن أهمها العلامة التجارية أو الاسم التجاري إضافة إلى أسماء نطاقات الأنترنات:

أ.الاسم التجاري أو العلامة التجارية: هي كلمة أو جملة أو نغمة أو رمز أو مزيج بين مجموعة من العناصر السابقة، يميز مؤسسة معينة أو منتوج معين ويعطي انطباعا وتحديد معينا للمنتجات والخدمات التي يميزها ويحفز على اقتناءها وزيادة مبيعاتها[1]، وذلك من خلال توليد تصور ذهني مباشر في عقل الزبائن مما يعظم الفرص التسويقية، خاصة وان هذه الأسماء أو العلامات التجارية ستصبح معيارا لخصائص معينة للجودة مما يجعل المؤسسات تنفق موارد ضخمة لأجل المحافظة على التصور الذهني الايجابي تجاه علامتها التجارية إضافة إلى تحملها لتكاليف وأتعاب قضائية لحمايتها من انتهاكات مؤسسات أخرى.

وللحفاظ على الملكية القانونية للاسم التجاري وتعزيز فرصة الحصرية في الاستفادة من المنافع الاقتصادية المستقبلية المنتظرة منه فانه يتم تسجيله في مكاتب تنظيمة خاصة توفر حماية قانونية لمدة تكون في الغالب قابلة للتجديد لعدد غير محدد من الفترات.

لعل ما يؤكد أهمية الاسم التجاري أو العلامة التجارية في الوقت الراهن الاهتمام الكبير من طرف المؤسسات بتطوير أسمها وعلامتها التجارية وتغييرها في بعض الأحيان بحثا عن تحسين التصور الذهني حول منتوج أو خدمة المؤسسة لدى الزبائن، ففي إحصائية أوردها (Donald kieso 2012) في كتابه المحاسبة المتوسطة حيث أكد أن حوالي 1230 مؤسسة أخذت اسم تجاريا جديدا محاولة منها لتشكيل تصور ذهني وتعريف جديد لمنتجاتها وخدماتها، كما أكد أن هذه المؤسسات دفعت ما يقارب 250 مليون دولار لشركات استشارات متخصصة في تحديد وتصميم الأسماء والعلامات التجارية[2]، وكمثال لبعض المؤسسات التي غيرت اسمها التجاري بهدف تحسين تصورها الذهني[3]:

[1] جيري ويجانت وآخرون، تر: مصطفى محمد جمعة، نزار بن صالح الشوبمان، مبادئ المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2015، ص 692.

[2] Donald E.kieso et all, Intermediate accounting, 14 th edition, Jhon wiley& son, USA, 2012, p 669.

[3] أنظر: http://www.famousnamechanges.net/html/corporate.htm، تاريخ الإطلاع: 07-01-2017.

-الشركة الأمريكية للاستشارات (Andersen) التي كانت تمثل اسم تجاري قوي لكنها قررت تغييره سنة 2001 بتكلفة قاربت 100 مليون دولار وباسم تجاري جديد (Accenture)، وقد أثير جدل كبير حول هذا التغيير وأعتبر أسوء تغيير لاسم تجاري عبر التاريخ، لكن بعد مدة اتضح الأثر الكبير لهذا التغير على المحافظة على تصور ذهني جيد لخدمات المؤسسة لدى الزبائن خاصة بعدما ارتبطت كلمة (Andersen) بالتلاعبات والفضائح المحاسبية.

-شركة (Google)والتي تأسست سنة 1996 كمحرك بحث على نطاق محدود على مستوى خوادم جامعة Stanford الأمريكية يحمل اسم تجاري (BackRub) لكن وبغرض تحسين التصور الذهني للزبائن تجاه هذا المحرك تم تغير اسمها التجاري إلى(Google) في 15 سبتمبر 1997 وهي كلمة مشتقة من مصطلح رياضي يستعمل للتعبير عن الرقم واحد متبوعا بمئة صفر وذلك بهدف نشر تصور ذهني مفاده أن هذا المحرك سيصبح قادر على تنظيم ونشر عدد كبير جدا من المعلومات عبر الأنترناث.

- شركة "Panasonic" لصناعة الأجهزة الالكترونية وهي شركة يابانية الأصل كانت تحمل اسم مؤسسها الياباني"Matsushita " وقد قررت في جانفي 2005 تغيير اسمها في الأسواق الخارجية لإعطاء تصور ذهني عن توجهها الدولي وأصبحت تحمل الاسم التجاري"Panasonic " في الأسواق الخارجية بينما حافظت على الاسم القديم بالنسبة لمنتجاتها الموجهة للسوق اليابانية باعتباره اسم تجاري له تأثير قوي على التصورات الذهنية لمنتجات الشركة لدى المستهلك الياباني.

- شركة KPMG للاستشارات والتي قررت اعتماد اسم تجاري عالمي جديد وهو "Bearing Point " سنة 2002 بتكلفة قدرت بحوالي 45 مليون دولار أمريكي.

هذه الأمثلة للتغيرات التي عرفتها الأسماء التجارية لبعض المؤسسات والتي تكلف في الغالب تكاليف مرتفعة تبين أهمية الأسماء والعلامات التجارية في الوقت الراهن في تعزيز الجوانب التسويقية للمؤسسات من خلال تعزيز التصورات الذهنية الإيجابية التي يعكسها الاسم التجاري وتعديل أي أسماء تجارية يمكن أن تؤدي إلى تصورات ذهنية سلبية ستنعكس سلبا على القدرة التسويقية للمؤسسة وبالتالي انخفاض مبيعاتها وانخفاض مساهمتها في تحقيق القيمة الاقتصادية المضافة مما يؤثر سلبا على القيمة الإجمالية للمؤسسة.

ب.اسم نطاق الانترنت: يعتبر اسم نطاق الانترنت من العناصر غير الملموسة المهمة في الوقت الراهن والتي تستخدمها المؤسسات في الجوانب التسويقية والترويجية لمنتجاتها ولعل من بين أهم أسماء نطاقات الانترنت وأقواها تأثيرا في الوقت الحالي: Amazon.com، facebook.com، google.com.

2.العناصر غير الملموسة المرتبطة بالزبائن:تنتج هذه العناصر عن تفاعل المؤسسة مع الأطراف الخارجية، أهمها العلاقات التعاقدية وغير التعاقدية مع الزبائن، قوائم الزبائن الدائمين، قاعدة بيانات الزبائن والتي تشمل الأسماء، معلومات الاتصال، أوامر سابقة، بيانات ديمغرافية، حيث أنه من المتوقع تحقيق عوائد مستقبلية من هذه المعلومات سواء تم تطويرها داخليا أو تم اكتسابها من الخارج.

وتشمل هذه العناصر أيضا العلاقات التعاقدية وغير التعاقدية مع الموردين والبيانات والمعلومات المتعلقة بهم والتي تسمح بالحصول على مدخلات العملية الإنتاجية في ظروف جيدة وبتكاليف معقولة.

3.العناصر غير الملموسة المتعلقة بالجانب الفني: تشمل هذه العناصر حقوق ملكية الأعمال الأدبية والموسيقية والفوتوغرافية إضافة إلى الأعمال المرئية والصوتية وأعمال فنية أخرى، على أن يتم حماية هذه الحقوق عن طريق تسجيلها على مستوى مكاتب السلطة المخولة بمنح حقوق النشر والتأليف.

تمثل حقوق النشر والتأليف ضمانات قانونية من قبل الدولة للمؤلفين والباحثين والفنانين والأدباء لحماية مؤلفاتهم وأبحاثهم وإبداعاتهم وحصولهم على حق حصرية نشر وإنتاج وبيع ما تجود به قريحتهم من إنتاج علمي وأدبي وفني، أو بيع حقهم إلى دور النشر والمؤسسات المتخصصة في إطار عقد محدد يتم الاتفاق عليه بين صاحب الإبداع والمؤسسات المختصة بالنشر[1]، وفي الغالب يمنح حق النشر والتأليف ضمان الاستفادة من المنافع المستقبلية لهذه العناصر لمدة حياة المؤلف أو صاحب الإبداع مضافا لها 70 سنة بعد وفاته يستفيد منها ورثته وهو غير قابل للتجديد بعد نهاية هذه المدة[2].

4.العناصر غير الملموسة المرتبطة بعقود: تمثل هذه العناصر قيمة الحقوق الناشئة من الاتفاقيات التعاقدية مثل الامتيازات والتراخيص وحقوق البث الإذاعي... وتتمثل هذه الامتيازات والتراخيص في ما يلي[3]:

أ. الامتيازات: هي اتفاقيات تعاقدية على أساسه يقدم مانح الامتياز حق إلى المنتفع به يسمح له ببيع منتجات أو خدمات معينة أو استخدام علامات وأسماء تجارية معينة أو أداء وظائف معينة في نطاق منطقة جغرافية محددة، ويمكن أن تكون الامتيازات لفترة محددة أو لفترة غير محددة.

ب.التراخيص: هناك نوع آخر من حقوق الامتياز تمنحها السلطة لمؤسسات خاصة تسمح فيها باستخدام الملكية العامة لأجل أداء خدماتها كاستغلال القطع الأرضية العمومية لتوصيل خطوط الهاتف الأرضي والكهرباء، واستخدام خطوط الهاتف لأجل النقل التلفزيوني ولأجل توصيل الانترنت واستعمال موجات الأثير لأجل البث الإذاعي والتلفزي، يطلق على هذه الحقوق التي تحصل عليها الشركات بالاتفاق مع الجهات الحكومية بالتراخيص.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 304.

[2] Donald E.kieso et all, op.cit, p.671.

[3] دونالد كيزو، جيري ويجانت، تعر: أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2009، ص 554.

5.العناصر غير الملموسة المرتبطة بالتكنولوجيا: هي العناصر غير الملموسة الناشئة عن الابتكار أو التطور التكنولوجي وتشمل براءات الاختراع التكنولوجية، وبعض الأسرار التجارية والتركيبات السرية لبعض المنتجات والتي يتم تسجيلها وحمايتها من طرف مكاتب حكومية مكلفة بذلك.

أ.براءة الاختراع: هي رخصة أو أجازة تمنحها السلطة المخولة لمخترع منتج أو خدمة أو عملية(عملية تصنيع منتج أو إنتاج خدمة، طريقة الإنتاج...) حيث تمنح له الحق الحصري لاستخدام اختراعه لصالحه والاستفادة الحصرية من المنافع الاقتصادية المتوقع منه أو بيعه لمدة محددة دون التعدي أو الانتهاك من طرف أطراف خارجية ترغب في الاستفادة من منافعه دون موافقة صاحب البراءة سواء كان المخترع الأصلي أو مؤسسة أخرى قامت بشراءها.

ب.الأسرار والتركيبات السرية: رغم أن هذه الأسرار والتركيبات السرية يمكن تصنيفها ضمن براءة الاختراع إلا أن هذا النوع من الأسرار والتركيبات تتميز بسرية كبيرة وقد لا يتم تسجيلها على مستوى مكاتب براءة الاختراعات وإنما يتم المحافظة عليها عن طريق السرية الصارمة وعدم تقديم أي معلومات تمكن من تقليدها، ولعل أفضل مثال على هذا النوع من العناصر غير الملموسة التركيبة السحرية لمشروب كوكاكولا التي صمدت لأكثر من 100 سنة حيث أن الشركة لديها نسخة يدوية واحدة فقط مسجلة في بنك القيم في أطلنطا وهي غير متاحة لأي فرد إلا بتصويت مجلس مدراء الشركة، وتعتبر هذه التركيبة السحرية التي تتكون من أكثر من 17 مركب صعبة التقليد رغم العديد من قضايا التجسس التي كانت تهدف إلى تقليدها إضافة إلا أنها سر قوة مبيعات الشركة وقوة علامتها التجارية المرتبطة بها والتي تقيم بحوالي 63 بليون دولار أي ما يقارب 12% من القيمة السوقية للشركة[1].

6.العناصر غير الملموسة المرتبطة بالشهرة: حسب (D.kieso) فإن العناصر غير الملموسة التي لا يمكن تحديدها وفصلها تدرج ضمن الشهرة وبغض النظر عن المعالجة المحاسبية وعن طبيعة هذه العناصر هل تم توليدها داخليا أو تم اقتناءها عن طريق عمليات الاندماج لأن الهدف في هذا الجزء هو تحديد الإطار المفاهيمي وليس طريقة المعالجة المحاسبية وهل تعالج كأصل أو تستنفد كمصاريف وقت تحملها، فإن من بين العناصر غير الملموسة التي يمكن أن تدرج ضمن الشهرة بعض العناصر التي تم التطرق اليها سابقا عندما لايمكن تحديدها كالعلاقة الجيدة مع العملاء والاسم التجاري إضافة إلى بعض العناصر الأخرى أهمها:

أ-مهارات الموظفين وخبراتهم: تشمل المهارات والخبرات والمعارف والأفكار التي يحوزها مستخدمي المؤسسة، ويفضل بعض المختصين في العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري منهم (1998) K.Erik Sveiby[2] الفصل

[1] Donald E.kieso et all, op.cit, p.672

[2] Karl-Erik Sveiby, Measuring Intangible and Intellectual capital -an emerging first standards-, 5 Aug, 1998, see: h t t p : / / w w w .s v e i b y .com/articles/emergingstandard.html 05-10-2016

بين نوعين من مهارات وخبرات الموظفين، مهارات وخبرات موظفي فريق الدعم الذي يصنف ضمن الهيكل الداخلي التنظيمي للمنظمة ويشمل موظفي المحاسبة ومصلحة المستخدمين ومكاتب الاستقبال وموظفي الصيانة الروتينية لأنظمة الكمبيوتر وقواعد البيانات، أما النوع الثاني فيشمل مهارات وخبرات الموظفين الذين يخططون لايجاد حلول لرغبات وطلبات الزبائن بما في ذلك عمال الياقات الزرقاء (المهنين اليدويين في الورشات)، وعمال الياقات الذهبية (المخترعين والمبتكرين والمصممين الذين يتميزون بقدراتهم في حل المشاكل والإبداع والموهبة والذكاء) .

وتعتبر مهارات الموظفين وخبراتهم من أكثر العناصر غير الملموسة إثارة للجدل بسبب بعض خصائصها خاصة وأنها متجسدة في عقل حاملها مما يجعل السيطرة على منافعها الاقتصادية شبه مستحيل، فالموظف يمكنه تغيير المؤسسة لإنشاء مؤسسة خاصة به أو الانضمام إلى مؤسسة أخرى في أي وقت حاملا معه مهاراته وخبراته التي تعلمها في المؤسسة الأولى، ففي إحصائية أشار إليها Baruch Lev(2001) فإن حوالي 71% من المؤسسات ضمن قائمة Inc 500 (مجموعة من المؤسسات الناشئة التي تنمو بسرعة) تم تأسيسها من طرف أشخاص قاموا بتقليد أو تعديل ابتكارات ومعارف ومهارات تم تعلمها وتطويرها من طرف مؤسساتهم السابقة[1]، مما يؤكد الخسائر الكبيرة والفرص الضائعة المحتملة التي يمكن أن تتحملها المؤسسة بسبب فشلها في تأمين القيمة التي يمكن أن ينشئها المستخدمين خاصة الموهوبين منهم أو ما يطلق عليهم (Key employes).

ب-سمعة المؤسسة: تتعلق بنظرة الجمهور اتجاه المؤسسة والتي تنتج عن تراكم مجموعة من التجارب المشتقة من بعض الممارسات الأخلاقية للمؤسسة وعلاقاتها مع البيئة المحيطة، كالعلاقات الحسنة مع منظمات حماية البيئة و حماية حقوق المستهلكين ومختلف منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى علاقتها مع موظفيها ومع التنظيمات و النقابات العمالية.

تكمن أهمية السمعة كعنصر من العناصر غير الملموسة في أنها تحافظ على استقرار المؤسسة وعلى استمرارها، حيث أن السمعة الجيدة تمكن من الإقناع السهل لأفضل الموظفين بالانضمام إلى المؤسسة، كما تمكن من إقناع السلطات الحكومية والجمهور بدورها الاجتماعي وبالتالي التريث قبل إصدار أي أحكام سلبية في أوقات الأزمات والإشاعات ومساندتها والتعاطف معها.

مما سبق أن يتضح العناصر غير الملموسة تنقسم إلى عدة أنواع حسب نشأتها وتأثيرها كما يلاحظ أن هذه العناصر تختلف من حيث درجة لاملموسيتها فبعضها يمكن تحديدها وامتلاكه وحتى تداوله كالعناصر غير الملموسة المتعلقة بالجانب الفني والبعض الأخر كالعناصر غير الملموسة المرتبطة بالشهرة خاصة سمعة المؤسسة التي

[1]Baruch Lev, Intangibles: management, measurement and reporting, 2001, Op.cit, P.13

لا يمكن تحديدها وفصلها عن المؤسسة ككيان حيث تعتبر عناصر غير ملموسة ذات درجة لاملموسية عالية، علما أنه كلما زادت درجة الاملموسية زادت صعوبة قياس وإدارة هذه العناصر ومعالجتها محاسبيا.

المطلب الثالث: معايير التفرقة بين العنصر الملموس والعنصر غير الملموس

رغم أن العناصر غير الملموسة يتم تعريفها من خلال تمييزها عن العناصر الملموسة من خلال غياب الوجود المادي بالنسبة للعناصر غير الملموسة لكن هذا التوجه تعترضه العديد من الصعوبات أهمها أن الموارد المالية رغم أنها لا تعتبر عناصر غير ملموسة إلا أنها تتميز بغياب الوجود المادي كما انه هناك مجموعة من العناصر يمكن أن يكون لديها مكون مادي ومكون غير ملموس في نفس الوقت، فعلى سبيل المثال فإن اللوحة الفنية تتكون من جزء غير ملموس وهو الفن وعنصر مادي ملموس وهو القماش أو الورق التي رسمت عليه، وبالتالي فالتمييز على أساس الوجود المادي لا يكون كاف في كل الأحوال، مما جعل الأدبيات الاقتصادية تتبنى أربعة معايير للتمييز بين العنصر غير الملموس والعنصر الملموس وقد أوردها (Stephan Grüber)[1] كما يلي:

1.معيار التفرقة على أساس الوظيفة: يركز هذا المعيار على تصنيف العنصر وفق وظيفة جزءه الملموس، فإذا كانت وظيفة الجزء الملموس الدعامة فقط فإن العنصر يعتبر بأكمله عنصر غير ملموس، فالوصفة مثلا التي تحتوي مجموعة من المعارف قد يتم نقلها لفظيا بطريقة مباشرة أو كرسالة مكتوبة على ورقة أو على دعامة أخرى وفي كلتا الحالتين فإن العوائد المحتملة من الوصفة تبقى نفسها لأن قطعة الورقة أو الدعامة التي تكتب فوقها الوصفة هي مجرد واسطة فقط وبالتالي فالوصفة تصنف كعنصر غير ملموس.

2.معيار التفرقة على أساس المنافع الاقتصادية: يركز هذا المعيار على المنافع الاقتصادية، فإذا كانت المنافع الاقتصادية المتوقعة مرتبطة بالجزء غير الملموس للعنصر بشكل كبير فالعنصر يعتبر بأكمله عنصرا غير ملموس، أما إذا كانت المنافع الاقتصادية مرتبطة بالجزء الملموس فالعنصر في هذه الحالة يعتبر بأكمله عنصر ملموس، وكمثال على ذلك فإن المنافع الاقتصادية المتوقعة من وصفة تحتوي مجموعة من المعارف ترتبط بالمعرفة التي تحتويها الوصفة وليس بالورقة أو الدعامة التي تكتب عليها لهذا يتم تصنيف الوصيفة كعنصر غير ملموس، وكذلك بنسبة لشهادة براءة الاختراع فإن المنافع المستقبلية مرتبطة بالبراءة وليس بورقة الشهادة لهذا يتم تصنيف براءة الاختراع كعنصر غير ملموس.

3.معيار التفرقة على أساس القيمة النسبية للأجزاء: يركز هذا المعيار على القيمة النسبية للمكونين، حيث أن تصنيف العنصر يكون وفق طبيعة الجزء الأكثر قيمة، فإذا كانت قيمة الجزء غير الملموس أكبر من قيمة الجزء الملموس فإن العنصر بأكمله يعتبر عنصر غير ملموس، ورغم أن هذا المعيار هو المعيار السائد إلا أنه يرتبط على

[1] Voire: Stephan Grüber, op.cit, pp.38-40

المعايير السابقة كما انه يعاني من بعض العراقيل أهمها صعوبة قياس تكلفة الجزء غير الملموس إضافة إلى إشكالية تقارب أو تساوي قيمة الجزئيين المكونين للعنصر.

4.معيار التفرقة على أساس إعادة الإنتاج: يعتمد هذا المعيار على فكرة أساسية مفادها أن العنصر غير الملموس يصبح عنصر ملموس عند استنساخه وكمثال على ذلك فإن الكتاب يعتبر كعنصر غير ملموس عند تأليفه لأول مرة لكن إذا تمت إعادة إنتاج نص الكتاب فإن النسخ على الأرجح أن تعتبر عناصر ملموسة، لكن هذا المعيار تواجهه مشاكل كثيرة فمثلا رخص البرمجيات رغم أنه يتم منحها لمجموعة من المستعملين لكنها تبقى تعتبر عناصر غير ملموسة.

مما سبق يتضح أن التمييز بين العناصر غير الملموسة والعناصر الملموسة وفق الوجود المادي ليست كافية وإنما لابد من اعتماد معايير إضافية على انه من الضروري النظر إلى هذه المعايير كمزيج وعدم الاكتفاء بالاعتماد على معيار واحد فقط.

المبحث الثاني: أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسة

لا يمكن إنكار وجود العناصر غير الملموسة في حياة البشرية خلال كافة مراحل التطور البشري وما يقابله من تطور اقتصادي، حيث أن الاختراعات واستخدام المعارف والمهارات كانت موجودة خلال مرحلة الاقتصاد القائم على الزراعة، فبالمعرفة والخبرة تمكنت المجتمعات الزراعية من التوطن على ضفاف الأنهار والوديان واستغلال الأراضي الخصبة، وبالاختراع تمكنوا من استغلال الحيوانات في الزراعة، كما أن مرحلة الاقتصاد الصناعي هي مليئة بالاختراعات والابتكارات خاصة منها الفردية حيث أنها كانت مرحلة اختراع الآلات البخارية والكهرباء ومختلف الاختراعات الأخرى، رغم ذلك فإن أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة ارتبطت بشكل كبير بمرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى جدلية أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في خلال مراحل تطور الأنشطة الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول:أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة قبل اقتصاد المعرفة

يمكن الحكم على أهمية العناصر غير الملموسة ضمن موجودات المؤسسة تاريخيا من خلال البحث عن إجابة عن سؤال جوهري حول ما هي العناصر الأساسية ضمن موجودات المؤسسة عبر مراحل التطور الاقتصادي، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل، مرحلة العصر الزراعي ومرحلة العصر الصناعي ومرحلة عصر المعرفة، حيث يتضح عند التمعن في أسماء عصور التاريخ البشري أنها كانت مرتبطة بالمظاهر والعناصر الأكثر بروزا واستخداما في تلك الفترة، فالعصر الحجري تميز بكثرة استخدام الحجر في الحياة اليومية، والعصر البرونزي بسبب زيادة أهمية البرونز، وبالتالي فإن لتقسيمات التطور التاريخي الاقتصادي نفس الدلالة السابقة، حيث أن ذلك يرتبط بالمظاهر السائدة

في كل مرحلة وبالعناصر الأكثر مساهمة في توليد القيمة في المجتمع، والجدول التالي يوضح مظاهر كل مرحلة اقتصادية من المراحل الثلاث:

الجدول رقم 01: خصائص مراحل التطور الاقتصادي

العصر	زراعة	صناعة	معلومات
الفترة الزمنية	ما قبل **1800**	**1957-1800**	**1957** فما فوق
طبيعة العمال	فلاحين	عمال مصانع	عاملون في المعرفة
الشراكة	أفراد/أرض	أفراد/آلة	أفراد/أفراد

المصدر: عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص.40

يتضح من الجدول أعلاه أن تقسيم المراحل الاقتصادية كان على أساس طبيعة العمال وطبيعة الشراكة الأكثر انتشارا في تلك المرحلة، وذلك حسب مظاهر النشاط الاقتصادي السائد وأهم أدوات الإنتاج المستخدمة وماهي القياسات الأساسية للإنتاجية كقيمة في كل مرحلة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولا.مرحلة الاقتصاد القائم على الزراعة: حسب (Alvin Toffler) في كتابه حضارة الموجة الثالثة الذي نشر سنة 1990 فإن المرحلة الأولى من مراحل التطور الاقتصادي هي مرحلة موجة الاقتصاد القائم على الزراعة، حيث أطلق عليها مصطلح "الموجة الأولى"، وبدأت منذ 8000 قبل الميلاد تقريبا وسيطرت على الأرض بدون تحديات حتى منتصف القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر حيث بدأت هذه الموجة بفقدان قوتها بعد بداية تداخلها مع موجة الاقتصاد القائم على الصناعة[1].

ورغم أن ظهور الزراعة كنشاط يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الفردي كان منذ ظهور الإنسان إلا أن التأريخ الاقتصادي لمرحلة الاقتصاد القائمة على الزراعة ينطلق من فترة قيام الزراعة المستقرة كنشاط اقتصادي لجماعة من الأفراد، حيث قامت الزراعة المستقرة في أحواض الأنهار الكبرى التي شهدت صراعات دموية للسيطرة عليها وعرفت ظهور حضارات عريقة، لقد تميزت هذه المرحلة بتكريس الزراعة كمصدر رئيسي للإنتاج والثروة في حياة المجتمعات من خلال دورات نشاط اقتصادي زراعية منتظمة، حيث كانت الأرض الخصبة هي أهم الموجودات لقيام النشاط الاقتصادي وتوليد القيمة، إضافة إلى العمل، فالإنسان يستغل الأرض الزراعية بجهده المادي الجسدي وبأدوات بدائية ملموسة وينتظر الطبيعة أن تسعفه ليقوم بعد ذلك بتداول ما تم إنتاجه لتحقيق النفع العام.

[1] الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهرية للنشر، مصراته–ليبيا، 1990، ص22.

وبالتالي فإن عناصر الإنتاج خلال هذه المرحلة هي عناصر ملموسة كما أن مصادر الطاقة المحركة للعملية الإنتاجية خلال هذه الموجة كانت تشتق من القوة البشرية والحيوانية أو من الشمس والرياح حتى أن التقديرات أكدت أن أوربا كانت تعتمد على 14 مليون حصان و24 مليون ثور [1]إضافة إلى الجهد العضلي البشري، وحسب (Allvin Toffler) فإن ما يميز الطاقة المستخدمة خلال الموجة الأولى أنها طاقات قابلة للتجديد بفعل الطبيعة.

مما سبق يتضح أن مدخلات العملية الزراعية في مجتمع الموجة الأولى هي عناصر مادية ملموسة متجددة، حيث أن العناصر غير الملموسة والمتمثلة في المهارات والخبرات والمعرفة لم تبرز أهميتها في سلسة توليد القيمة خلال هذه المرحلة، كما إن قيمة الإنتاجية كان يمكن قياسها بموضوعية، فمثلا يمكن مقارنة إنتاجية مزراع مع انتاجية مزراع آخر من خلال مقدار إيراد كل آر، مادام أن وسائل الإنتاج المستخدمة متماثلة و ويمكن قياسها بموضوعية.

ثانيا.مرحلة الاقتصاد القائم على الصناعة: مع نهاية القرن 17 وبداية القرن 18 بدأت موجة الحضارة الصناعية حيث بدأت عملية التصنيع تتطور بسرعة معتمدة في تطورها على الطاقة المستخرجة من الفحم الحجري والغاز والبترول والكهرباء والموارد الطبيعية الناضبة، و كانت هذه الطاقات محرك لآلات مترابطة على شكل نظام يشكل المصنع الذي يعتبر عصب موجة الاقتصاد القائم على الصناعة.

وما يميز هذه الموجة أنها كانت قائمة على موارد وموجودات ملموسة مستنزفة تتناقص قيمتها مع مرور الزمن كما أنها تقدس الآلة على حساب العنصر البشري حيث كانت اليد العاملة تتركز على أصحاب الياقات الزرقاء الذين يقومون بأعمال تنفيذية في ورشات المصانع بدأ من تشغيل الآلات إلى تجميع المنتجات وتوضبيها.

رغم التطور الكبير الذي حصل خلال هذه المرحلة إلا أن أهمية العناصر غير الملموسة في العملية الإنتاجية وفي توليد القيمة في المؤسسة بقيت محدودة في ظل سيطرة الآلة حتى أن التعامل مع العنصر البشري لم يختلف كثيرا على التعامل مع الآلة، وقد كان العمل في ورشات المصانع يتطلب عمال عاديين يؤدون أعمال روتينية متكررة تجردهم من إنسانيتهم مما قتل فيهم روح الإبداع والابتكار.

مما سبق يتضح أنه ورغم أن موجة الاقتصاد القائم على الصناعة شهدت اختراعات كثيرة كانت بدايتها اختراع (Thomas Newcomen) للمحرك البخاري سنة 1712 واختراعات أخرى أغلبها فردية كانت لها تأثير كبير على إنتاجية القطاع الصناعي إلا أن طغيان تقديس الآلة والظروف الاقتصادية السائدة والتي كانت تستجيب لمتطلبات الحد الأقصى للإنتاج كهدف أساسي للمؤسسة خاصة في ظل فرضية بيع ما يمكن إنتاجيه ساهم في استمرار سيطرت العناصر الملموسة على العملية الإنتاجية وتوليد القيمة في المؤسسة الاقتصادية بينما أهمية العناصر غير

[1] الفن توفلر، مرجع سابق، ص35.

الملموسة في توليد القيمة محدودة، واستمر هذا الوضع إلى منتصف القرن العشرين حين بدأت ومضات وبوادر موجة جديدة تنبئ بمرحلة ثالثة من مراحل التطور الاقتصادي وهي مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة.

المطلب الثاني: أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في ظل اقتصاد المعرفة

يرى (Alvin Toffler) [1]أن المرحلة الصناعية بلغت ذروتها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين وهو عقد التحول إلى الموجة الثالثة حيث ولأول مرة في التاريخ تجاوز عدد عمال الياقات البيضاء (عمال المكاتب والاستشاريين والإداريين) عدد عمال الياقات الزرقاء(العمال المهنيين في ورشات المصانع) وهو العقد الذي شهد بداية استخدام الكمبيوتر.

ويرى (Peter Drucker) أن مرحلة التطور قد بلغت مرحلة مجتمع المعرفة حيث تمثل المعرفة المورد الاقتصادي الأكثر أهمية مقارنة برأس المال المادي والموارد الطبيعية والعمل[2]، فبعدما كانت عوامل الإنتاج المولدة للقيمة هي عوامل مادية كالأرض والعمل والأموال والآلات حيث أن تفاعل هذه العوامل تفاعلا جيدا يحقق القيمة المضافة للمؤسسة ويولد الثروة أما المعرفة فقد كانت تستخدم في حدود ضيقة لكنها أصبحت أهم العوامل المولدة للقيمة في المؤسسة حيث أن التفاعل الجيد بينها أصبح أهم عوامل توليد الثروة، وقد أثر هذا التحول على الأنشطة التجارية السائدة حيث زاد الطلب على المنتجات والخدمات غير الملموسة من جهة وطغت العناصر غير الملموسة على مدخلات العملية الإنتاجية من جهة أخرى.

وحسب إحصائيات قدمها الاقتصادي الأمريكي John Kendrick (1999) فإنه سنة 1929 بلغت نسبة العناصر غير الملموسة إلى العناصر الملموسة 70:30 % بينما تحولت سنة 1990 إلى 37:63%[3]، هذه الإحصائيات تؤكد التحول نحو مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة.

حسب (B.Levs 2001) فإن العناصر غير الملموسة أصبحت تلعب أدوار متزايدة في توليد القيمة كما أن ربحية المؤسسات أصبحت تشتق في الغالب من القدرات التنظيمية للمؤسسة أكثر مما تشتق من مراقبة الموارد المادية، وقد حاول (B. levs) من خلال دراسة العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لمؤسسات مؤشر S&P 500 الأمريكي والتي ارتفعت من مرة ونصف تقريبا سنة 1980 إلى 6 مرات سنة 2001 [4]وقد فسر هذه الزيادة المفرطة بزيادة أهمية العناصر غير الملموسة كمكون لقيمة المؤسسة حيث أن جزء كبير من القيمة السوقية أصبح لا تعكسه العناصر المادية التي يتم الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي وإنما تعكسه عناصر أخرى أهمها العناصر غير

[1] الفن توفلر ، مرجع سابق، ص22.

[2] A.Seetharaman et all, intellectual capital accounting and reporting in the knowledge economy, Journal of intellectual capital, vol.3.No2,2002, p.128, availlable at: www.emeraldinsight.com /1469-1930.htm

[3] Idem, p.129

[4] Baruch Lev, Intangibles: management, measurement and reporting, 2001,OP.cit, p.8

الملموسة، وقد حاول تلخيص أهم أسباب زيادة أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في سببين رئيسين هما:

1.المنافسة التجارية المكثفة:

مع بلوغ الموجة الثانية ذروتها بدأ مبدأ اقتصاديات الحجم القائم على العمل لأجل بلوغ الطاقة الإنتاجية القصوى يفقد قدرته على تحقيق النمو والاستمرارية للمؤسسات حيث أن تحقيق القيمة لم يعد يتوقف على إنتاج أكبر حجم ممكن مادام يمكن بيع ما يمكن إنتاجه وإنما بدأ التحول نحو ضرورة تحسين شبكة العلاقات مع الموردين والزبائن، هذه التغيرات كانت نتيجة لتغيرات جوهرية عرفتها البيئة الاقتصادية العالمية تجسدت في التوجه نحو إلغاء القيود التجارية على نطاق واسع وزيادة حدة العولمة التجارية مما كثف من حدة المنافسة وأجبر المؤسسات على البحث عن عناصر تميزها عن المؤسسات الأخرى وتمكنها من تطوير ميزة تنافسية قوية أهم هذه العناصر هي عناصر غير ملموسة قائمة على المعارف والخبرات والمهارات التي تسمح بابتكار منتوجات وخدمات وطرق وعمليات إنتاج جديد قادرة على المنافسة إضافة إلى تعزيز شبكة العلاقات مع الأطراف الخارجية باستغلال العناصر غير الملموسة كتطوير العلامات التجارية ودفع تكاليف كبيرة لاكتساب الزبائن والمحافظة عليهم إضافة تحسين العلاقة مع الموردين وتحسين سمعة المؤسسة كل ذلك كان ضرورة لتدريب الموظفين لجعلهم قادرين على مواكبة هذه التغيرات باعتبارهم المصدر الأساسي لابتكار وتطوير العناصر غير الملموسة.

مما سبق يتضح أن المنافسة التجارية المكثفة التي فرضتها عولمة الأنشطة التجارية وإلغاء القيود على نطاق واسع أجبر المؤسسات على استغلال العناصر غير الملموسة بشكل مكثف لأجل توليد ميزات تنافسية مستديمة، مما زاد من أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسات الاقتصادية المعاصرة.

2.التطور التكنولوجي و اتساع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ساهم التطور التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سيطرة مرحلة موجة الاقتصاد القائم على المعرفة وترسيخ مبدأ الأهمية المتناقصة للعناصر الملموسة في توليد القيمة مقابل العناصر غير الملموسة، يدعم ذلك (B.Levs 2001) الذي أكد أن العناصر غير الملموسة تجاوزت العناصر الملموسة في عدة مؤسسات سواء في مساهمتها في توليد القيمة أو في تحقيق النمو[1]، كما أكد أن أهمية العناصر غير الملموسة في السنوات الأخيرة أكثر منها سنة 1980 وسنة 1960 حيث أن أهم الأسباب المساهمة في زيادة هذه الأهمية هي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال[2] التي يمكن تلخيص دورها خلال هذه المرحلة في ما يلي:

[1] Baruch Levs, 2001, OP.cit, p.7
[2] Idem, p.9

-**تدعيم التحول نحو اقتصاد الشبكات:** ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة الانترنت في تعزيز التحول الاقتصادي من اقتصاديات الحجم نحو اقتصاد الشبكات الذي تتحقق فيه القيمة من خلال شبكة العلاقات مع الزبائن والموردين حيث أن هذه العلاقات أصبحت تعتمد بشكل كبير على الانترنت ووسائل الاتصال مع اختصار زمان ومكان وتكلفة الوصول للزبائن والموردين خاصة وأن التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفر ميزة فرص الارتباط للجميع، لكن في المقابل فإن هذه العلاقات والارتباطات أصبحت تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة باعتبارها تتوافق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما عزز من أهمية العناصر غير الملموسة المرتبطة بالزبائن والأطراف الخارجية في توليد القيمة في المؤسسات المعاصرة.

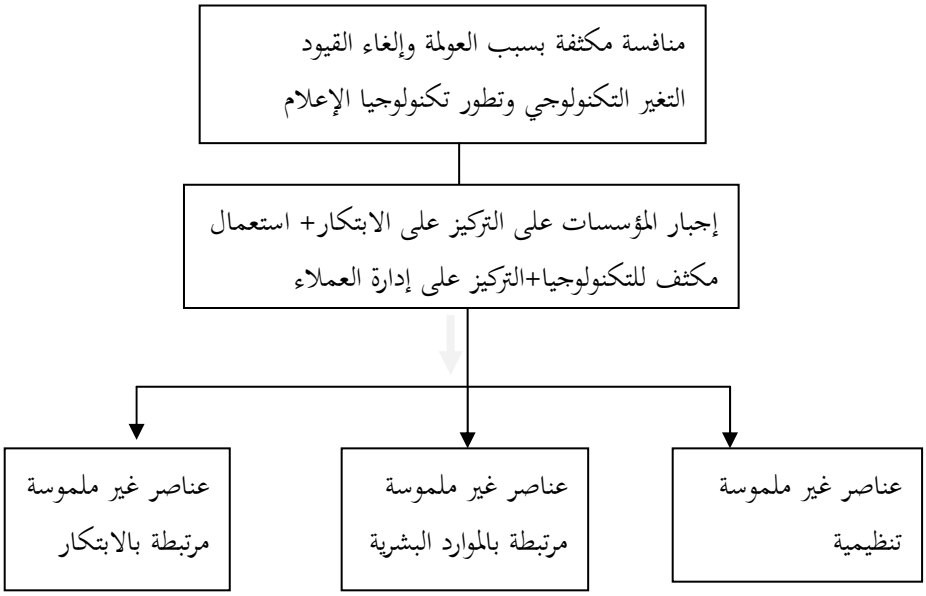
- تشجيع انفجار فرص أعمال جديدة قائمة على المعرفة:

لعل اختيار بعض الباحثين أمثال (B.Levs) لعقد بداية استخدام الكمبيوتر كمرحلة بداية التحول نحو اقتصاد المعرفة لم يكن وليد صدفة لأنه مهد لعصر جديد خاصة بعد اتساع استخدامه وظهور الشبكات بداية من الشبكات المحلية إلى شبكة الإنترنت العالمية التي أصبحت تتصف بالتشبيك الفائق وسعة التخزين والاسترجاع والوصول والمشاركة الكبيرة، مما ساهم في انفجار فرص أعمال جديد قائمة على المعارف والخبارات والمهارات التي يمكن تداولها عبر هذه الشبكة دون مراعاة القيود الجغرافية وقيود مبالغ الاستثمار الكبيرة، فتأسيس شركة قائمة على المعرفة أصبح سهل ولا يتطلب مقر رئيسي فخم ومعدات ومباني وهياكل ضخمة وإنما يمكن لفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد استغلال مهاراتهم وخبراتهم لتأسيسها برأس مال محدود وتسييرها وإدارتها من مكاتب صغيرة وحتى من المنزل، ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسات الاستشارات والبرمجيات فهي تنتج خدمات ومنتجات يمكن بيعها عبر شبكة الانترنت في زمن قصير ولأي بقعة جغرافية بشرط بسيط فقط هو أن يكون الزبون متصل بشبكة الانترنت لاطلاع على الاستشارات أو لتحميل البرمجيات.

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الانترنت في زيادة أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسات وفي توليد الثروة في المجتمع حتى أن هذه العناصر تطور دورها في سلسلة القيمة من كونها تشكل مدخلات مساعدة للعملية الإنتاجية تتمثل في الخبرات والمهارات والابتكارات والمعارف أصبحت في ظل المؤسسات القائمة على المعرفة تشكل مخرجات للعملية الإنتاجية كخدمات وسلع يمكن بيعها عبر الانترنت والحصول على عوائد معتبرة، ومع اتساع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال زادت أهمية العناصر غير الملموسة سواءا كمدخلات أو كمخرجات حتى أن الكثير من المؤسسات الرائدة في الوقت الحالي هي مؤسسات قائمة على المعرفة أسست من طرف أفراد وتطورت لتصبح شركات عملاقة مثل: Facbook، Apple...

مما سبق يتضح أن العناصر غير الملموسة أصبحت تساهم بشكل كبيرة في توليد القيمة في المؤسسات الاقتصادية مقارنة بموجة الاقتصاد القائم على الزراعة وموجة الاقتصاد القائم على الصناعة ورغم إن موجة الاقتصاد الصناعي عرفت اختراعات متعدد إلا أنها كانت في الغالب فردية وتنتج منتجات ملموسة ولم تكن نتاج نشاط ابتكاري رسمي تقوم به المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم أسباب زيادة أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في ظل اقتصاد المعرفة في ما يلي:

الشكل رقم01: هيمنة العناصر غير الملموسة



source: Baruch Lev, Intangibles: management, measurement and reporting, Brooking institutions, Washington-USA, 2001, P.18

يتضح من الشكل أعلاه أن العناصر غير الملموسة تشمل كل من عناصر غير ملموسة تنظيمية وعناصر غير ملموسة مرتبطة بالموارد البشرية وكذا عناصر غير ملموسة مرتبطة بالابتكار حسب وجهة نظر Baruch Lev، كما أن المنافسة المكثفة والتطور التكنولوجي من أهم أسباب تطور أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة.

المبحث الثالث: الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة

مع زيادة أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في ظل موجة اقتصاد المعرفة أصبح من الضروري دراسة الخصائص الاقتصادية لهذه العناصر والتي تميزها عن العناصر الملموسة وذلك بغرض التمكن من إدارتها بفعالية وتحقيق أفضل استغلال ممكن لها لتوليد القيمة وتحقيق الثروة والنمو من جهة وكذا بغرض فهم أكبر لتحديات معالجتها محاسبيا ولأسباب الجدل القائم بين المتحفظين المتشائمين الذين يطالبون بضرورة عدم الاعتراف بهذه العناصر كأصول في الميزانية بل يرون أنه من اللازم استنفاذها وقت حدوثها ويتحججون بخصائصها الاقتصادية، وبين المتفائلين الذي يرون أن هذه العناصر تحقق مفهوم الأصل ولابد من رسملتها وإظهارها في الميزانية باعتبار انه يمكنها تحقيق عوائد لفترات زمنية تفوق الفترة المالية الواحدة.

يمكن تقسيم الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة إلى قسمين، الخصائص التي تساهم في زيادة توليد القيمة كالقابلية للتوسع وتأثير الشبكة وخصائص تحد من توليد القيمة كصعوبة السيطرة على المنافع الاقتصادية المتوقعة وارتفاع حجم المخاطر الضمنية وصعوبة التداول، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية المولدة للقيمة

تعتبر الخصائص الاقتصادية المولدة للقيمة خصائص تساهم في تعزيز وزيادة قيمة المؤسسات خاصة القائمة على المعرفة أي التي تعتمد بشكل مكثف على العناصر غير الملموسة في أنشطتها التشغيلية المستمرة، ومن هذه الخصائص قابلية التوسع والأثر الإيجابية للشبكة.

أولا:القابلية للتوسع

تعتمد خاصية قابلية العناصر غير الملموسة للتوسع بصفة كبيرة على خاصية فرعية وهي أن هذه العناصر لا تخضع لتنافسية الاستعمال مما يساهم في زيادة العوائد المتوقعة منها بشكل كبير، حيث تمثل خاصية عدم تنافسية الاستعمال مدى قدرة المؤسسة على توظيف واستعمال العناصر غير الملموسة في وظائف واستخدامات متزامنة ومتكررة دون الحد أو التقليل من فائدتها على مستخدمها إذا تم استخدمها من طرف مستخدمين آخرين، هذا يلغي مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لأي استخدام ممكن بديل لها، على عكس العناصر الملموسة المادية والمالية فهي عناصر تنافسية من حيث الاستعمال، حيث أن فائدتها محدودة لعدد محدد من المستخدمين في وقت محدد، وبالتالي فهي تخضع لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة مادام استخدامها استخداما بديلا قد يحقق عوائد أكبر من الاستخدام الأول وهي فرصة ضائعة لتحقيق عوائد أكبر وتعتبر تكلفة من المنظور الاقتصادي.

ويعزز (B.lev) لهذا التوجه حيث يؤكد أن العناصر غير الملموسة هي عناصر تتميز بعدم تنافسية الاستعمال وذلك نتيجة وفرتها وعدم ندرتها بعد إنتاج النسخة الأولى، فبعد الاستثمار المبدئي الكبير اللازم لإنتاج أول

نسخة خاصة في مجال تكاليف البحث والتطوير فان تكلفة إنتاج نسخ أخرى ستنخفض وقد تصل إلى مستوى مهمل أحيانا مقابل استمرار تدفق العوائد في المستقبل نتيجة إمكانية الاستخدام المتكرر والمتزامن لها[1]، فمثلا يتطلب تطوير برامج وتطبيقات الإعلام الآلي في الغالب تكاليف مبدئية كبيرة بينما قد لا يتطلب إنتاج نسخ أخرى اعتمادا على النسخة الأولى أي تكلفة (حالة نسخ لصق أو إرسال عبر الايميل أو تحميل عبر الشبكة العنكبوتية) أو قد يتطلب ذلك تكلفة هامشية شبه مهملة (تكلفة شراء القرص المدمج لتخزين البرنامج).

وقد أورد (B.Levs) مثالا نموذجيا يوضح الفرق بين العناصر غير الملموسة والعناصر الملموسة من حيث خاصية تنافسية الاستعمال، فإذا خصصت شركة طيران طائرة معينة للعمل في خط جوي معين في وقت معين فإن هذه الطائرة هي عنصر ملموس لا يمكن استعمالها في نفس الوقت في خط جوي آخر[2]، هذا ينطبق على رأس المال المستخدم في اقتناء هذه الطائرة مادام أن استعماله لتوليد القيمة من خلال توظيفه في اقتناء الطائرة مقيد باستخدامها من طرف عدد محدد من الزبائن في وقت محدد وفي خط جوي محدد وبالتالي فان استعمال الطائرة كمثال عن العناصر غير الملموسة لهذه المؤسسة يخضع لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة والتي أساسها أن استخدام الطائرة في خط جوي بديل قد يوفر عوائد اقتصادية أكثر من استعمالها في خط آخر، هذا يفوت على المؤسسة فرصة تحقيق عوائد أكبر وهي فرصة ضائعة تعتبر تكلفة فرصة بديلة من المنظور الاقتصادي.

في المقابل بالنسبة للعناصر غير الملموسة الخاصة بهذه الشركة كنظام الحجز الالكتروني وبرنامج الطيران فيمكن استخدامه في نفس الفترة من طرف عدد غير محدد من الزبائن ومن موظفي الشركة دون قيود ودون التقليل من فائدتها لطرف معين عند استخدامها المتزامن من طرف آخر[3]، وبالتالي فإن استعمال العناصر غير الملموسة الخاصة بهذه الشركة لا يتقيد بعدد المستخدمين وإنما بعوامل أخرى أهمها حجم السوق وحصة المؤسسة منه مقابل نشاط وقوة المنافسين[4].

مما سبق يتضح أن خاصية عدم تنافسية الاستخدام وعدم ندرة العناصر غير الملموسة بعد أول نسخة تكمن في حقيقة أن استخدام العنصر غير الملموس لا يحد ولا يمنع من استخدام آخر وفي مجال آخر في نفس الوقت مما يعزز قابلية هذه العناصر للتوسع وقدرتها على توليد قيمة أكبر وبوثيرة متسارعة، هذه القدرة الكبيرة على توليد القيمة لا تكون محدودة في الغالب إلا بحجم السوق وحصة المؤسسة منه، على عكس العناصر الملموسة التي يكون استخدامها مقيد ومحدود بعدد من المستخدمين، مما يقلل من قابلية توسعها وقدرتها الكبيرة على توليد

[1] Baruch Levs,2001, OP.cit, p24.
[2] Idem, P .22
[3] Idem, P .22
[4] Stephan Grüber, OP.Cit, P:43.

القيمة، إضافة إلى ذلك فان خاصية القابلية للتوسع لها أثر على الخاصية الثانية المساهمة في توليد القيمة وهي خاصية أثر الشبكة.

ثانيا:خاصية الأثر الايجابي للشبكة

يقصد بأثر الشبكة بصفة عامة أن استفادة طرف معين من كونه جزء من الشبكة تزداد بازدياد عدد الأفراد أو المؤسسات المكونين لهذه الشبكة والمتفاعلين معها، أي أن أساس قيام هذه الشبكات وتطورها هو "الأكبر أفضل" باعتبار أن فائدتها والعوائد المنتظرة منها تزداد مع زيادة حجمها والمنخرطين فيها[1].

رغم أن تأثير الشبكة لا يخص فقط العناصر غير الملموسة إلا أن طبيعة هذه العناصر وخصائصها خاصة قابليتها للتوسع تجعل من خاصية الشبكة لها تأثير فعال على توليد القيمة من هذه العناصر مقارنة بالعناصر الملموسة، وترتبط خاصية أثر الشبكة في الغالب ببعض المعايير الموحدة [2]لقطاع النشاط أو الصناعة أو طريقة استخدام هذه العناصر غير الملموسة، فمثلا فيما يخص تطبيقات وبرمجيات الإعلام الآلي التي لا تتطابق مع أنظمة تشغيل الحاسوب أو اللوحات الالكترونية السائدة فإن أثر الشبكة المرتبط بها سيكون محدود وكلما زاد تطابقها مع أنظمة التشغيل الأكثر انتشارا (Windows, Android) كان الأثر الايجابي للشبكة أكبر، مما يسمح بتوليد قيمة أكبر من هذه البرمجيات والتطبيقات وبالتالي فإن المؤسسات التي تتمكن من وضع معايير صناعية معينة كشركة (Microsoft) مثلا فيما يخص أنظمة تشغيل الحواسيب من المتوقع أن تحقق مزايا تنافسية طويلة الأجل بما أن معاييرها الصناعية تلقى توافق كبير مما يجبر المؤسسات المنتجة للبرمجيات على ضرورة جعلها متوافقة مع أنظمة التشغيل الخاصة بها مما يؤدي إلى زيادة حجم الشبكة الخاصة بها من جهة وحجم الشبكة الخاصة بالمؤسسات التي تعمل على تنميط برامجها حسب أنظمتها من جهة أخرى.

إضافة إلى ما سبق فان أثر الشبكة يتعزز من خلال الأثر الإيجابي للتغذية العكسية حيث أن النجاح يولد نجاحا أكبر[3]، كما أن زيادة حجم الشبكة وعدد المتفاعلين معها قيد يكون له تأثيرات خارجية غير مباشرة خاصة في يخص تعزيز وترقية تعلم وتبني تكنولوجيا جديدة وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من المشتركين مما يؤدي بدوره إلى توليد عوائد إضافية للمؤسسة وللمجتمع، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تأثير الشبكة يكون كبير وفعال بالنسبة للعناصر غير الملموسة المرتبطة بالتكنولوجيا خاصة برمجيات وتطبيقات الحواسيب والهواتف والنقالة واللوحات الإلكترونية الذكية إضافة إلى وسائل الاتصال الحديثة ولعل أكبر مثال على تأثير الشبكة في الوقت الراهن مواقع التواصل الاجتماعي خاصة (Facebook).

[1] Baruch Levs, 2001,OP.cit, p.26.
[2] Stephan Grüber, Op.cit, p.43
[3] Baruch Levs,2001, OP.cit, p.28

يتضح مما سبق أن جوهر توليد القيمة بالنسبة للعناصر غير الملموسة يعود بشكل كبير لبعض خصائصها الاقتصادية وبالخصوص خاصية قابليتها للتوسع والتي تعود هي الأخرى لعدم تنافسية استخدام هذه العناصر وكذا طبيعة هيكل التكلفة الخاص بها إضافة إلى الأثر الايجابي للشبكة مما يسمح بزيادة عوائد هذه العناصر وبشكل كبير مقارنة بتكاليفها، لكن الأثر الكبير لهذه الخصائص في جعل العناصر غير الملموسة خلاقة للقيمة توجد خصائص أخرى تحد من هذه القدرة وتعرقلها.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية المخفضة للقيمة

من أهم الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة التي تساهم في تخفيض القيمة المنتظرة منها وعرقلة تحقيقها صعوبة السيطرة الكلية على المنافع المستقبلية المتوقعة منها إضافة إلى ارتفاع درجة مخاطرها الكامنة وصعوبة تداولها في سوق تنافسي نشط.

أولا.صعوبة السيطرة (المراقبة): تعتبر صعوبة السيطرة الفعالة على المنافع المستقبلية للعناصر غير الملموسة خاصية معرقلة لتحقيق القيمة حيث أن المؤسسة تكون في الغالب غير قادرة على تحقيق الحصرية الكاملة في الاستفادة من منافع هذه العناصر ومنع الأطراف الأخرى من الاستفادة من هذه العوائد بطريقة مجانية.

من بين أهم العناصر غير الملموسة التي تتأثر قابليتها لتوليد القيمة في المؤسسة بهذه الخاصية المعارف والخبارات والمهارات التي اكتسبها مستخدمي المؤسسة نتيجة برامج التدريب والتعليم التي قد تدفع لأجلها المؤسسة تكاليف ضخمة رغبة منها في توظيف هذه الخبرات والمهارات والمعارف المكتسبة في توليد القيمة وتحقيق عوائد مستقبلية مقابل ما تحملته من تكاليف إلا أنها لا يمكنها ضمان هذه العوائد بشكل كامل وفعال بما أنها لا يمكنها منع أطراف أخرى من الاستفادة من منافع هذه الخبرات والمعارف لأن المستخدمين المتدربين والمهاريين يمكنهم مغادرة المؤسسة نحو مؤسسات منافسة مغرية أو لتأسيس مشروع خاص حاملين معهم ما اكتسبوه نتيجة التدريب.

لعل ما يؤكد عدم قدرة المؤسسة على السيطرة الكافية على العوائد المتوقعة من مستخدميها تجارب التاريخ التجاري التي تبين تحول المستخدمين المفاتيح (Key employes) من العمل في مؤسسة إلى مؤسسة منافسة في نفس النشاط مع تطبيقهم لمهارات وأفكار وخبرات اكتسبوها في المؤسسة الأولى، فمثلا مؤسسي شركة Intel انشقوا عن شركة (Fairchild)، كما أن مؤسس شركة (Aplle) طرد من الشركة سنة 1985 ليقوم بتأسيس شركة (Next step) لكن شركة (Aplle) بدأت بالانهيار مما اجبر إدارتها على دفع مبلغ 400 مليون دولار لشراء شركة (Next step) وإقناع (Stev jobs) بالعودة للشركة حيث أعادها مرة أخرى للريادة، وفي إحصائيات أوردها (B.levs) أكد فيها أن أكثر من 70% من مؤسسات (INC 500 list) تما تأسيسها من طرف مستخدمين

منشقين عن مؤسسات أخرى[1] بطريقة تعسفية أو إرادية وباستخدام أفكار ومهارات مكتسبة في المؤسسات السابقة مما يؤكد الخسائر الكبير لفرص النمو التي تتعرض لها المؤسسات نتيجة عدم قدرتها على السيطرة على المنافع المستقبلية المرتبطة بمستخدميها.

تطرح إشكالية عدم القدرة على السيطرة الكاملة على المنافع المستقبلية بالنسبة للاختراعات المحمية حتى وان كانت محمية ببراءات اختراع التي توفر جزء من الضمان والحماية إلا أن الأطراف الأخرى يمكنهم الاستفادة المجانية من جزء كبير من منافع هذه الاختراعات فمثلا بعد انتهاء العمر القانوني للبراءة والذي يقدر في الغالب بعشرين سنة يمكن للجميع استخدام الاختراع مجانا وحتى قبل انتهاء العمر القانوني هيمكن للأطراف الأخرى من خلال تجاوزات غير قانونية عن طريق التقليد والقرصنة من الاستفادة من منافع هذه العناصر مما يخفض من قدرة هذه الاختراعات على توليد القيمة في المؤسسة خاصة وأن حماية حقوق الملكية متفاوتة على المستوى الدولي وقد تكون منعدمة في بعض الدول خاصة النامية منها كالجزائر.

إضافة إلى ما سبق تطرح إشكالية حق الملكية الغامض بالنسبة لبعض العناصر غير الملموسة كالعلاقات مع الزبائن حيث أن حق ملكية قائمة الزبائن لا تبثث ملكية حقيقية وسيطرة تمكن من ضمان استمرار تعامل الزبائن المدرجة في هذه القائمة مع المؤسسة أي ليس هناك ضمان لاستمرار المنافع المستقبلية المتوقعة من ملكية هذه العناصر.

ثانيا.ارتفاع درجة المخاطر الكامنة:تكمن أهم مخاطر العناصر غير الملموسة في التقلب الكبير في قيمتها فهي يمكن أن تتحول من عناصر قيمة إلى عناصر عديمة القيمة في وقت قصير مقارنة بالعناصر الملموسة، ومن جهة أخرى فان المراحل الأولى لبداية عمليات الابتكار والتي تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة كمدخلات تكون مخاطرها مرتفعة بسبب ارتفاع درجة عدم التأكد حول نجاحها التكنولوجي والتجاري مستقبلا.

في دراسة بها (Scherer& Coworker) تناولت المخاطر المتعلقة بعينة من براءات الاختراع أمريكية وألمانية مرخصة من جامعات مختصة اتضح أن عدد قليل من هذه البراءات حقق نجاحا تجاري وتكنولوجي وسيطرت على حصة توليد القيمة حيث أن 10% البراءات التي شملتها الدراسة مكنت من الحصول على من 81% إلى 93% بالمئة من إجمالي القيمة أما الأغلبية المتبقية فهي براءات لا قيمة لها[2]، مما يجعل التكاليف المبدئية الكبيرة التي أنفقت في تطويرها تعتبر تكاليف غارقة لا تقابلها عوائد، هذا يؤكد المخاطر الضمنية العالية التي تميز العناصر غير الملموسة.

وفي دراسة أخرى حاولت المقارنة بين مخاطر العناصر غير الملموسة ومخاطر العناصر الملموسة اعتمادا على معيار تشتت العوائد كمقياس للمخاطرة اتضح أن تشتت العوائد المرتبطة بالبحث والتطوير أكبر من تشتت عوائد

[1] Baruch Lev, OP.cit, p. 38
[2] Idem, p.38

الاستثمارات المادية والمالية بحوالي ثلاث مرات خاصة في بداية مرحلة الابتكار والتي تبدأ باعتماد مكثف على العناصر غير الملموسة كما اتضح أن تقدم مرحلة الابتكار نحو إنتاج المنتج وتسويقه قد أدى إلى انخفاض درجة تشتت العوائد[1]، وبما أن تقدم مرحلة الابتكار يؤدي إلى تقليل كثافة العناصر غير الملموسة مقابل الملموس فان انخفاض المخاطرة في المراحل المتأخرة من مرحلة الابتكار يؤكد ارتفاع مخاطر العناصر غير الملموسة مقابل العناصر الملموسة.

مما سبق يتضح انه ورغم أن العناصر الملموسة تتميز بالمخاطرة في تحصيل المنافع المستقبلية المرتبطة بها إلا أن درجة الخطر أقل بكثير من مخاطر العناصر غير الملموسة ولعل هذه الخاصية هي من أهم الخواص المعرقلة لتوليد القيمة من العناصر غير الملموسة خاصة وان ارتفاع مخاطرها يجعل مؤسسات التمويل والمستثمرين يرفضون قبولها كضمانات لإقراض أو يطالبون بأسعار فائدة مرتفعة مقابل ما يتحملونه من مخاطر مما يؤثر بشكل كبير على ارتفاع تكاليف التمويل ويعرقل توليد القيمة من هذه العناصر ونموها.

يمكن تلخيص الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة المولدة للقيمة والمعرقلة لها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم02: الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التحليل السابق

يتضح من الشكل أعلاه أن العناصر غير الملموسة تتميز بنوعين من الخصائص، خصائص مولدة للقيمة وخصائص مخفضة لها مما جعل الجدل يشتد بين الاقتصاديين والمحاسبين فمنهم من ينظر إلى هذه العناصر نظرة تفاؤلية ومنهم من ينظر لها نظرة متحفظة.

[1]Baruch Lev, OP.cit, p.40.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة من خلال الإشارة إلى الجدل حول تعريفها ومعايير التفرقة بينها وبين العناصر الملموسة مع الإشارة أيضا إلى تطور أهميتها خلال مراحل التطور الاقتصادي من مرحلة الاقتصاد الزراعي إلى مرحلة اقتصاد المعرفة مرورا بمرحلة الاقتصاد الصناعي، إضافة إلى ذلك فقد تم التطرق إلى خصائصها الاقتصادية باعتبار ذلك ضرورة ملحة قبل الخوض في إشكالية المعالجة المحاسبية الخاصة بها حيث من الضروري فهم طبيعة وخصائص ومفهوم هذه العنصر قبل إصدار أي حكم على صعوبة أو سهولة قياسها وتقييمها والتقرير عنها، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الذي تم القيام به في هذا الفصل ما يلي:

-العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري هما مصطلحان تبادليان أما الأصول غير الملموسة فهي العناصر غير الملموسة التي يعترف بها النظام المحاسبي السائد كأصول.

-رغم كثرة النقاش حول مفهوم العناصر غير الملموسة إلا أنه ليس هناك اتفاق حول تعريف موحد لها ولا على تصنيفها إلى فئات رئيسية لكن هناك اتفاق حول أجزاءها الثانوية.

-لا يمكن الاعتماد على معيار الوجود المادي فقط للتفرقة بين العناصر غير الملموسة والعناصر الملموسة لهذا لابد من الاعتماد على مزيج من مجموعة من المعايير.

-تطورت أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسة عبر مراحل التطور الاقتصادي وأصبحت أكثر أهمية خلال مرحلة اقتصاد المعرفة لعدة عوامل أهمها المنافسة المكثفة نتيجة العولمة والتطور التكنولوجي.

– تتصف العناصر غير الملموسة بخصائص مولدة للقيمة وخصائص مخفضة لها، فأما الخصائص المولدة للقيمة فتشمل القابلية للتوسع وزيادة العوائد والأثر الإيجابي للشبكة، أما الخصائص المخفضة للقيمة فتشمل صعوبة السيطرة على المنافع المستقبلية المتوقعة منها إضافة إلى ارتفاع درجة المخاطرة وصعوبة التداول، على المسيرين أن يعملوا على الإدارة الجيدة للعناصر غير الملموسة والتي تسمح بزيادة أثر خصائصها الاقتصادية المولدة للقيمة وتخفيض آثار خصائصها الاقتصادية المخفضة للقيمة.

الفصل الثاني

المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة

تمهيد:

باعتبار أن المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة والتي تتعلق بمواردها الاقتصادية ومساهمتها في توليد القيمة خلال مختلف السنوات المالية أمر ضروري لأجل توفير تقارير وبيانات مالية توجه لمستخدمي المعلومات المالية كل حسب هدفه، وبما أن العناصر غير الملموسة تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية للمؤسسات القائمة على المعرفة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم المعالجات المحاسبية السائدة لها على أن يتم التركيز في المبحث الأول على كل من التنظيم المحاسبي الجزائري سواء وفق المخطط المحاسبي الوطني الذي طبق من 1975 إلى غاية 2010 أو من خلال النظام المحاسبي المالي الذي طبق ابتداء من 2010 وكان متوافقا إلى حد كبيرا مع المرجعية المحاسبية الدولية، ثم يتم التركيز في المبحث الثاني على المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) باعتبارها المرجعية المحاسبية الأكثر انتشارا في الوقت الحالي حيث أن العديد من الدول تبنتها بشكل كامل كدول الإتحاد الأوربي وهناك دول أخرى جعلت أنظمتها المحاسبية متوافقة معها كالجزائر، أما المبحث الثالث فيخصص للمعالجة المحاسبية وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية باعتبار أن البيئة المحاسبية الأمريكية هي بيئة مهمة ولها تأثير كبير على المستوى الدولي وحتى على معايير المحاسبة الدولية، وكذلك لأن الاقتصاد الأمريكي من أكثر الاقتصاديات التي عرفت تحولا كبيرا نحو الاستثمار في العناصر غير الملموسة، مما طرح إشكالية معالجتها محاسبيا بشكل كبير، ليخصص المبحث الرابع لبعض الاجتهادات في مجال المعالجة المحاسبية الاختيارية للعناصر غير الملموسة والتي أسسها مفكرون ومؤسسات رائدة في هذا الميدان كشركة (Skandia) السويدية بالاشتراك مع (Edvinsson) و شركة (celemi) رفقة (Sveiby).

المبحث الأول:المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق التنظيم المحاسبي الجزائري

عرفت البيئة المحاسبية الجزائرية منذ الاستقلال انتقاليين مهمين، الانتقال الأول من تبني النظام المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 إلى تبني المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ثم تبني النظام المحاسبي المالي لسنة 2010، وقد كان لتبني المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 أهداف اقتصادية وسياسية أهمها تبني نظام يوافق التوجه الاقتصادي الجزائري في تلك الفترة وكذا اعتبارات سياسية تتعلق بالسيادة الوطنية والابتعاد عن التشريعات الفرنسية، طبق هذا النظام لمدة 35 سنة بعيوبه ومميزاته، لكن تغير البيئة الاقتصادية الجزائرية وجمود المخطط المحاسبي الوطني جعل الجزائر تتجه نحو التقارب مع المرجعية المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذا التحول في الممارسة المحاسبية الجزائرية كان له أثر على العناصر غير الملموسة.

المطلب الأول: العناصر غير الملموسة خلال مرحلة تبني المخطط المحاسبي الوطني

لم تولي البيئة الاقتصادية خلال هذه المرحلة أهمية كبيرة للعناصر غير الملموسة خاصة وأن التركيز كان على مجالات الصناعات الثقيلة من خلال استيراد المصانع الجاهزة وكذا ظهور الثورة الزراعية التي كان التركيز فيها على الآلات والعناصر الملموسة أكثر من التركيز على العناصر غير الملموسة والعنصر البشري، أما من الجانب المحاسبي فلم يولي المخطط المحاسبي الوطني أهمية كبيرة لمثل هذه العناصر، كما لم تطرح إشكالات كبيرة في الجانب المهني في طريقة المعالجة المحاسبية لها بما أن المؤسسات الجزائرية في تلك الفترة هي مؤسسات قائمة على العناصر المادية والمعدات الضخمة، حيث نص المخطط المحاسبي الوطني على فئتين من العناصر غير الملموسة التي يمكن الاعتراف بها تتمثل فيما يلي:

1.المصاريف الإعدادية (ح/20):

عرفها المخطط المحاسبي الوطني بأنها "مصاريف دفعت عند إنشاء المؤسسة وعند شراء وسائل الاستغلال الدائمة وكذا المصروفات المتعلقة بتطوير المؤسسة وإتقان نشاطها"[1]، وتشمل هذه المصاريف مصاريف متعلقة بعقد الشركة ومصاريف حيازة الاستثمارات التي تشمل فقط تسجيل ملكية هذه الاستثمارات وكذا العمولات والأتعاب ومصاريف العقود الخاصة بها، إضافة إلى مصارف القروض الخاصة بتأسيس الشركة ومصاريف الدراسات والأبحاث ومصاريف أخرى دفعتها المؤسسة قبل بدء نشاطها، يتضح أن المصاريف الإعدادية لا يقابلها أصل مادي تحصلت عليه المؤسسة مقابل التضحية بمثل هذه المصاريف لكن في نفس الوقت فإن هذه المصاريف لا تخص سنة واحدة

[1] قرار مؤرخ في 23 جويلية 1975 يتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، صادرة بتاريخ 23 مارس 1976، ص332.

فقط لأن منافعها تستمر لسنوات لهذا عالجها المخطط المحاسبي الوطني بطريقة خاصة مختلفة حيث تعالج محاسبيا كما يلي[1]:

-لا يسمح بتسجيلها مباشرة في الحسابات الخاصة بها ضمن الاستثمارات من الحساب 200 إلى الحساب 208 ، وإنما تسجل عند حدوثها كمصروفات وفق طبيعتها في الحسابات من الحساب 60 إلى الحساب 67، ليتم تحويلها فيما بعد باستخدام حساب 75 تحويل تكاليف الإنتاج والحساب 78 تحويل تكاليف الاستغلال وجعلها دائنة مقابل جعل الحسابات من 200 إلى 208 مدينة، وذلك بغرض توزيع هذه المصاريف على عدة سنوات وعدم تحميلها لسنة مالية واحدة؛

- رغم تحميل المصاريف الإعدادية لعدة سنوات مما يجعلها تحمل صفة الأصل، إلا أنه من الضروري إطفائها بسرعة في أجل أقصاه 5 سنوات.

2. القيم المعنوية(حساب 21): عرف المخطط المحاسبي الوطني القيم المعنوية أنها "قيمة شراء العناصر المعنوية للمتجر أو قيمة المزايا التي تكوّن الحماية الممنوحة للمخترع أو المؤلف أو لصاحب الحق في استغلال الملكية الصناعية والتجارية[2]"، من التعريف يتضح أن المخطط المحاسبي الوطني يعترف فقط بالعناصر غير الملموسة التي تتميز بسهولة وموضوعية في تقييمها والاعتراف بها كونها مقتناة من الخارج في شكل المحل التجاري (حساب 210) وقد ترك تحديد عناصر المحل التجاري للقانون التجاري[3]، و حقوق الملكية التجارية الصناعية (الحساب 212) والتي يمكن تحديد قيمتها بموضوعية.

رغم أن المخطط المحاسبي الوطني اكتفي بمعالجة فئتين فقط من العناصر غير الملموسة وهي المصاريف الإعدادية والقيم المعنوية بعنصريها المحل وحقوق الملكية ولم يهتم بالعناصر المعنوية المطورة داخليا ولم يوضح طرق وسياسات معالجتها المحاسبية مما يعتبر جانب من قصور في التطبيق المحاسبي، إلا أن ذلك لم يطرح إشكاليات كبيرة في الجانب المهني لأن العناصر غير الملموسة لم تكن مهمة بشكل كبير من جهة ولأن القوائم المحاسبية كانت تعد لأغراض قانونية وجبائية وتخطيطة وليس لخدمة أطراف خارجية تهمهم معرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة الجزائرية في ذلك الوقت، لكن منذ التسعينيات بدأت أهمية العناصر الغير الملموسة تزداد في البيئة الاقتصادية الجزائرية كما بدأ التفكير في ضرورة تغيير التوجه المحاسبي نحو التوافق المحاسبي الدولي الذي يعطي الأولوية للأطراف الخارجية خاصة المستثمرين.

[1] قرار مؤرخ في 23 جويلية 1975 يتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص-ص.332.

[2] المرجع نفسه، ص-ص.332-333.

[3] أنظر المادة 78 من القانون التجاري الجزائري.

المطلب الثاني: العناصر غير الملموسة خلال مرحلة تبني النظام المحاسبي المالي

تميزت فترة تبني النظام المحاسبي المالي بزيادة أهمية العناصر غير الملموسة في البيئة الاقتصادية العالمية من جهة والمحلية من جهة أخرى، إضافة إلى التوجه نحو تبني ممارسات محاسبية متوافقة مع المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) مما جعل النظام المحاسبي يعطي أهمية أكبر للعناصر غير الملموسة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

أولا: الاعتراف المبدئي بالعناصر غير الملموسة:

حسب النظام المحاسبي المالي فإن العنصر غير الملموس المعترف به كأصل يمكن تعريفه أنه" أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية للكيان، والمقصود منه مثلا: المحلات التجارية المكتسبة، برامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، الإعفاءات، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري[1]"، ولم يفرق النظام المحاسبي المالي بين شروط الاعتراف بالعنصر الملموس وشروط الاعتراف بالعنصر غير الملموس كأصل حيث أكد على أن العنصر لا يدرج في حسابات الأصول إلا إذا حقق ما يلي[2]:

-كان من المحتمل أن يحقق منافع اقتصادية مستقبلية؛

-من الممكن تحديد تكلفته بصورة صادقة.

يتضح مما سبق أن النظام المحاسبي المالي لم يفصّل كثيرا في الاعتراف المبدئي بالعنصر غير الملموس كأصل، فقد جاءت نصوصه عامة وأكدت على ضرورة أن يكون العنصر قابل للتحديد ومسيطر عليه من طرف الكيان وينتظر منه تحقيق عوائد مستقبلية متوقعة، إضافة إلى إمكانية تحديد تكلفته بصورة صادقة، علما أن هذه الشروط لا تتوفر في كثير من العناصر غير الملموسة بسبب خصائصها الاقتصادية التي تطرقنا لها مسبقا، مما يجعل القائم بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يستثني الكثير من العناصر من الاعتراف بها كأصول في الميزانية ويعترف بها كمصروفات في قائمة الدخل أو يعتبرها أحداثا اقتصادية غير معترف بها محاسبيا.

1.**أهم حسابات العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول:** وضح النظام المحاسبي المالي حسابات العناصر غير الملموسة التي يمكن الاعتراف بها كأصول كما يلي[3]:

-الحساب 203.مصاريف التنمية القابلة للتثبيت: تسجل فيه مصاريف التنمية الداخلية التي تتوفر فيها شروط التثبيت كأصل غير ملموس، وذلك بعد تسجيل المصاريف المقابلة لها خلال نفس الفترة حسب الطبيعة كأعباء ليتم رسملتها بعد ذلك باستخدام حساب الإنتاج المثبت للأصول المعنوية، ويشترط أن تكون المصاريف خاصة

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، الفقرة 2.121، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 يوم 25-03-2009، ص08.

[2] المرجع نفسه، الفقرة 2.121، ص8.

[3] لمزيد من الإطلاع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 الصادرة بتاريخ 19-03-2009، ص57.

بتلك السنة المالية، حيث أن العناصر غير الملموسة التي تم إدراجها كمصاريف مستنفذة في سنوات سابقة لا يمكن إعادة إدراجها في تكلفة العنصر غير الملموس الذي تم تثبيته كأصل خلال السنة المالية الحالية أو اللاحقة، أما مصاريف التنمية الداخلية التي لا تتوفر فيه شروط التثبيت كأصل معنوي فيتم تسجيلها كمصاريف تحمل مباشرة للسنة المالية التي حدثت فيها.

-الحساب 204.برمجيات المعلوماتية وما شابهها: تسجل فيه تكلفة شراء الرخص المتعلقة باستخدام البرمجيات التي يتم اقتنائها من خارج المؤسسة أو تكلفة إنتاج البرمجيات المنشأة داخل المؤسسة، وذلك بعد تسجيل المصاريف المدفوعة لإنشاء هذه البرمجيات حسب طبيعتها، ثم يتم تثبيتها باستخدام الحساب (73 إنتاج مثبت للأصول المعنوية).

-الحساب 205.الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات: وتسجل فيه الرخص المقتناة من خارج المؤسسة بهدف امتلاك حق طوال مدة العقد، كامتياز استخدام علامات، رخصة استغلال أساليب عمل وباقي الرخص التي تختلف عن رخص البرمجيات والمعلوماتية المسجلة في الحساب 204.

-الحساب 207. فارق الاقتناء(الشهرة): يسجل فيه فارق الاقتناء إيجابيا كان أو سلبيا والناتج عن عملية شراء مؤسسة أو تجميع مؤسسات عن طريق الاستحواذ أو الاندماج، حيث يمثل الفرق بين مبلغ الشراء وقيمة الأصول المادية والمعنوية دون فارق الاقتناء، فإذا كان الفرق موجب فإن فارق الاقتناء يكون مدينا، وإذا كان الفرق سالب فإن فارق الاقتناء يكون دائنا، ويعتبر فارق الاقتناء أصل غير ملموس غير معرف لذلك لابد من فصله عن باقي العناصر غير الملموسة الأخرى التي يمكن تعريفها وتحديدها بموضوعية.

-الحساب 208: التثبيتات المعنوية الأخرى: يتم إدراجها بتكلفتها. (العناصر التي يمكن إدراجها تحت هذا الحساب)

2.الجدل حول الاعتراف ببعض العناصر غير الملموسة: من بين العناصر غير الملموسة التي حاول النظام المحاسبي تقليص الجدل حول الاعتراف المحاسبي بها مصاريف البحث والتطوير التي قسمها إلى مرحلتين كما يلي:

-نفقات مرحلة البحث: عرف النظام المحاسبي المالي مرحلة البحث بأنها "عملية التحري الأصلية أو المبرمجة التي يتم القيام بها من أجل الفهم والإدراك والحصول على معلومات علمية أو تقنية جديدة[1]"، وتعتبر نفقات مرحلة البحث مصاريف مستنفذة لابد من إدراجها في قائمة الدخل عند حدوثها ولا يمكن الاعتراف بها كأصول[2]، مدام أنه ليس هناك درجة تأكد معقولة حول تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص89.

[2] المرجع السابق، الفقرة 5.121، ص10.

-**نفقات مرحلة التطوير**: عرف النظام المحاسبي مرحلة التطوير بأنها" عملية تطبيق نتائج البحث وغيرها من المعارف الأخرى على تصميم أو نموذج من أجل إنتاج مواد أو تجهيزات أو منتوجات أو طرق أو عمليات تنظيمية أو خدمات جديدة أو مطورة بشكل ملحوظ قبل بداية إنتاجه التجاري أو استخدامه[1]"، ويمكن لهذه النفقات يمكن أن تعتبر أصلا غير ملموس إذا وفرت مجموعة من الشروط هي: إذا كانت تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق منافع مستقبلية وأن ينوي الكيان إتمام عمليات التطوير وتكون له القدرة التقنية والمالية اللازمة لذلك مع ضرورة أن تكون هناك إمكانية لتقييم هذه النفقات بصورة صادقة[2]، فإن لم يتحقق أحد الشروط السابقة فتعالج كمصاريف مستنفدة تدرج في قائمة الدخل.

3.العناصر غير الملموسة التي لا يمكن الاعتراف بها كأصول: كل عنصر غير ملموس لايمكن تحديده وفصله عن الكيان بما يمكن من تحديد تكلفته بموضوعية أو لا تكون هناك درجة تأكد معقولة حول تحقيقه لمنافع اقتصادية مستقبلية يستفيد منها الكيان أو لا تكون هناك سيطرة كافية على المنافع المستقبلية المتوقعة منه بما يمكن من منع الأطراف غير المرخص لها من الانتفاع بها، لايمكن الاعتراف به كأصل غير ملموسة ضمن حسابات الميزانية وإنما قد يعالج كمصروف مستنفذ ضمن حسابات قائمة الدخل أو يعتبر حدث اقتصادي غير قابل للمعالجة المحاسبية، ويمكن تلخيص أهم العناصر غير الملموسة التي لا يمكن الاعتراف بها كأصول وفق النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

-**الشهرة المولدة داخليا**:تعتبر الشهرة المولدة داخليا محصلة لمجموعة من العوامل التي تساهم في خلق القيمة في المؤسسة أهمها: الثقافة التنظيمية الجيدة التي تتمتع بها المؤسسة، العلاقات التي تمتع بها مع الزبائن والموردين ومختلف عناصر البيئة التي تنشط فيها المؤسسة، الموقع الجيد التي تتمتع به المؤسسة، خبرات ومهارات وكفاءات مستخدمي المؤسسة...، ورغم أن هذه العناصر قد تكون أهم العناصر التي تساهم في خلق القيمة خاصة في المؤسسات القائمة على المعرفة، إلا أن النظام المحاسبي المالي يعتبرها أحداث اقتصادية غير خاضعة للمعالجة المحاسبية ولا يمكن الاعتراف بها في القوائم المالية، لأنها لا يمكن فصلها عن الكيان وتحديد قيمة العناصر المكونة لها بموثوقية، لكن ما يثير الجدل أكثر أن الشهرة تعتبر أصل غير ملموس يسجل في الميزانية في حالة اقتناء مؤسسة حيث تمثل المبلغ المدفوع مطروح منه مجموع القيم العادلة لأصولها وخصومها القابلة للتحديد، ويؤكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة التفرقة بين كل العناصر غير الملموسة القابلة للتحديد والشهرة باعتبارها عنصرا غير ملموس غير قابل للتحديد.

[1] علاوي لخضر، نظام المحاسبة المالية-سير الحسابات وتطبيقها-، pages bleues international، مطبعة متيجة،الجزائر،2014، ص31.
[2] المرجع نفسه، ص 33.

-**المصاريف التمهيدية:** استبعد النظام المحاسبي المالي المصاريف التمهيدية من اعتبارها أصول غير ملموسة كما كان يعتبرها المخطط المحاسبي الوطني وذلك تماشيا مع المرجعية المحاسبية الدولية؛ حيث أصبحت تسجل كمصاريف عادية وتخصص للسنة المالية التي حدثت فيها أو قد تحمل إلى تكلفة شراء الأصول المادية كمصاريف عقود شراء تجهيزات الإنتاج[1].

-**عناصر غير ملموسة أخرى:** إضافة إلى العناصر غير الملموسة السابقة، فإن النظام المحاسبي المالي يعتبر كل من مصاريف تدريب وتكوين المستخدمين ومصاريف الترويج والإعلان والإشهار مصاريف روتينية عادية لابد من استنفاذها وقت حدوثها من خلال تخصيصها للسنة المالية التي حدثت فيها وإظهارها ضمن حسابات قائمة الدخل ولا يعترف بها كأصول رغم إمكانية تحديدها بدقة إضافة إلى أن عوائدها المستقبلية المتوقعة قد تتعدى سنة مالية واحدة رغم ارتفاع درجة عدم تأكد تحققها.

4.حساب تكلفة العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول: لم يحدد النظام المحاسبي المالي خصوصية معينة في تحديد تكلفة العنصر غير الملموس المعترف به كأصل مقارنة بالأصول الملموسة، حيث أكد أن العناصر التي تتوفر فيها شروط الاعتراف كأصل يتم الاعتراف بها مبدئيا بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة وفق الحالات التالية:

- **اقتناء الأصل غير الملموس من الخارج:** طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول فإن الأصل الذي يتم اقتناءه من خارج المؤسسة يسجل بتكلفته التي تتضمن سعر شراءه الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح الحسومات التجارية وإضافة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى غير القابلة للاسترجاع من طرف المؤسسة لدى الإدارة الضريبية، مع إضافة المصاريف المتحملة مباشرة لمراقبة الأصل ووضعه في حالة الاستخدام، على أن تستثنى من تكلفة الشراء المصاريف العامة والمصاريف الإدارية الأخرى[2].

انجاز الأصل غير الملموس داخليا: إذا تم إنجاز العنصر غير الملموس داخل المؤسسة وتحققت فيه شروط الاعتراف كأصل، فتحسب تكلفته على أساس الأعباء التي تحملتها المؤسسة في عملية الإنتاج من يد عاملة و ومواد أولوية وتكلفة العتاد وأعباء الإنتاج الأخرى[3].

-**اقتناء العنصر غير الملموس عن طريق عملية اندماج:** تحدد تكلفة العناصر غير الملموسة المتحصل عليها عن طريق الاندماج على أساس قيمتها العادلة بتاريخ الحصول عليها مع الإشارة إلى أنه إذا كانت كانت المدة النفعية للأصل معروفة فهذا دليل على قدرة المؤسسة على تحديد قيمته العادلة بمصداقية[4]، ويؤكد النظام المحاسبي المالي

[1] عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي، برج بوعريريج-الجزائر، 2010، ص69

[2] كتوش عاشور، المحاسبة العامة –أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2013، ص 87.

[3] أنظر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الفقرة 4.121، مرجع سابق، ص 8.

[4] علاوي لخضر، مرجع سابق، ص 35.

على ضرورة تسجيل كل العناصر غير الملموسة التي يمكن تعريفها بصفة مفردة أما العناصر غير الملموسة التي لا يمكن تعريفها والتي تمثل الشهرة المقتناة فتسجل عن طريق الفارق بين سعر المدفوع مقابل شراء المؤسسة ككيان مطروح منه القيمة العادلة لصافي أصولها الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد.

-تكلفة العنصر غير الملموسة المكتسبة عن طريق التبادل: يسجل الأصل غير الملموس المكتسب عن طريق التبادل وفق قيمته العادلة، فإن تعذر تحديد القيمة العادلة بمصداقية لكل من الأصلين التنازل عنه أو المحصل عليه فيتم تسجيل الأصل بالقيمة المحاسبية الصافية للأصل التنازل عنه[1].

ثانيا.التقييم الاحق للعناصر غير الملموسة: يخص التقييم الاحق العناصر غير الملموسة التي تم الاعتراف بها مبدئيا كأصول وفق المعالجة المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، أما العناصر غير الملموسة التي تم الاعتراف بها كمصاريف فهي تستنفذ وقت حدوثها ولا يمكن إعادة إضافتها إلى تكلفة أصل غير ملموس في السنوات الاحقة[2]، حتى وإن تبين أنها ساهمت في تحقيقه مادام اعتبرت مسبقا كمصاريف، ويشمل التقيم اللاحق

1.إهتلاك العنصر المعنوي المعترف به كأصل: يعرف النظام المحاسبي المالي الإهتلاك بأنه استهلاك للمنافع المرتبطة بأصل ملموس أو غير ملموس على مدنه النفعية المتوقعة، حيث أن مساهمة الأصل في العملية الإنتاجية تؤدي غالبا إلى تآكل في منفعته، وقد نص النظام المحاسبي المالي على أن المدة النفعية لأي عنصر غير ملموس يفترض أن لا تتجاوز 20 عاما[3]، لكنه أشار إلى إمكانية أن تتجاوز المدة النفعية هذه المدة، وقد لا تكون محددة، وبالتالي قد يكون الإهتلاك وفق عمر إنتاجي يفوق 20 سنة أو لا يكون هناك إهتلاك أصلا إذا كان العنصر غير الملموس ليس له عمر إنتاجي محدد، لكن النظام المحاسبي المالي اشترط تقديم توضيحات ضمن ملاحق القوائم المالية في حالة تجاوزت المدة النفعية المقدرة 20 عاما.

2.خسارة القيمة عن العنصر غير الملموس المعترف به كأصل: نص النظام المحاسبي المالي في تطرقه للقواعد العامة لتقييم الأصول أنه عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية فإنه لابد من تسجيل الأصل بالقيمة القابلة للتحصيل وفق المراحل التالية:

-اختبار تعرض الأصل غير الملموس لخسارة قيمة: تقوم المؤسسة عند إقفال حساباتها السنوية باختبار احتمال تعرض عناصرها غير الملموسة لخسارة القيمة اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية كتغير نمط استعمال الأصل داخل المؤسسة بما يؤثر سلبا على المنافع المستقبلية المتوقعة منه، أو انخفاض القيمة السوقية

[1] علاوي لخضر، مرجع سابق ، ص34.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سابق، ص 57.

[3] المرجع نفسه، الفقرة13.121، ص 09.

للأصل و تسجيل تغيرات تكنولوجية هامة من الممكن أن تؤدي إلى انخفاض منافعه المستقبلية، إذا تبث وجود احد المؤشرات السابقة تقوم المؤسسة بالانتقال إلى المرحلة اللاحقة.

-**تقدير القيمة القابلة للتحصيل:** بعدما يتضح تحقق إحدى المؤشرات السابقة تقوم المؤسسة بتقدير القيمة القابلة للتحصيل والتي تمثل أعلى قيمة بين سعر البيع الصافي للأصل وقيمته النفعية، علما أن ثمن البيع الصافي يمثل القيمة العادلة للأصل مطروحا منها مصاريف البيع، أما القيمة النفعية فتمثل القيمة المحينة للتدفقات الداخلة المستقبلية للأصل مطروحا منها التدفقات النقدية الخارجة.

-**إثبات خسارة القيمة:** إذا اتضح أن القيمة القابلة للتحصيل للأصل غير الملموس اقل من قيمته المحاسبية الصافية بعد الإهتلاك، فيتم تسجيل الأصل بالقيمة القابلة للتحصيل لتصبح قيمة محاسبية صافية جديدة يتم وفقها حساب إهتلاك السنوات الاحقة، على أن يسجل الفارق كخسارة قيمة ضمن المصروفات في قائمة الدخل.

-**التأكد من استمرار أو زوال خسارة القيمة:** يتم عند كل إقفال مراقبة مؤشر خسارة القيمة، فإذا انخفضت خسارة القيمة أو زال مؤشر حدوثها نهائيا يتم استرجاع انخفاض القيمة التي تم تسجيلها خلال السنوات السابقة كنواتج بعدما تصبح القيمة القابلة للتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية، حيث تصبح القيمة القابلة للتحصيل هي القيمة المحاسبية الصافية الجديدة شرط أن لا تتجاوز القيمة المحاسبية الصافية للأصل لو لم يتم إدراج خسائر قيمة نهائيا خلال السنوات السابقة، هذه القاعدة العامة تطبق على العناصر المعنوية المعترف بها كأصول والتي تتميز بعمر محدد.

فيما يخص العناصر غير الملموسة ذات العمر غير المحدود كالشهرة فيتم اختبار تدني قيمتها عند كل إقفال سواء يوجد مؤشر لتدهور قيمتها أم لا، علما أنه من غير الممكن تحديد قيمتها القابلة للتحصيل بسبب عدم وجود سوق نشط خاصة بها تمكن من تحديد سعر البيع من جهة وعدم إمكانية حساب قيمتها النفعية المرتبطة بالتدفقات النقدية المتوقعة منها من جهة أخرى، وقد حاول النظام المحاسبي المالي معالجة هذه الإشكالية من خلال اعتماده في تقييم القيمة القابلة للتحصيل لمثل هذه العناصر على أساس الوحدة المنتجة للنقدية (Unités génératrices de trésorerie)، والتي تمثل أصغر مجموعة قابلة لتعريف الأصول التي تنتج مداخيل الخزينة ذات استقلالية واسعة عن مداخيل الخزينة المنتجة من طرف الأصول الأخرى أو مجموعة من الأصول الأخرى[1]"، على أن لا يمكن استرجاع خسارة القيمة التي تم إثباتها سابقا بالنسبة للعناصر المعنوية ذات المنفعة غير المحددة عكس باقي العناصر المعنوية والعينية.

[1] علاوي لخضر، مرجع سابق، ص47.

3.**إعادة تقييم العنصر غير الملموس المعترف بها كأصل:** حسب النظام المحاسبي المالي فإن الأصل غير الملموس التي تم الاعتراف به مبدئيا بتكلفته يمكن أن يسجل لاحقا وفق المبلغ المعاد تقييمه حسب نفس شروط إعادة تقييم العناصر الملموسة، لكن النظام المحاسبي المالي قيد هذه المعالجة وأكد أنها غير مسموحة إلا إذا كانت القيمة ا الحقيقية للأصول غير الملموسة المراد إعادة تقييمه يمكن تحديده بالاستناد إلى سوق نشطة[1].

وتتم عملية إعادة التقييم وفق المراحل التالي:

-إعادة تقييم الأصل المعني من خلال تحديد قيمته العادلة التي تمثل قيمة هذا الأصل في سوق نشط، ليتم تسجيل الأصل وفق القيمة الحقيقية (القيمة العادلة).

- إذا أثبتت عملية إعادة التقييم أن هناك ارتفاع في القيمة الحقيقية للأصل فإن هذه الزيادة تسجل مباشرة في شكل رؤوس أموال في حساب فارق إعادة التقييم، أما إذا أثبتت عملية إعادة التقييم انخفاض قيمة الأصل فإن هذه الخسارة في القيمة تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة تقييم ايجابي سبق إدراجه مسبقا كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه أما الرصيد المحتمل بقاءه فيسجل كمصروف في قائمة الدخل، على أن إعادة التقييم الإيجابية تدرج كنواتج في جدول الحسابات إذا كانت تعوض إعادة تقييم سلبية أخرى لنفس الأصل سبق وأن تسجيلها كمصاريف[2].

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق معايير المحاسبة الدولية

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS) من أهم مرجعيات المعالجة المحاسبية،حيث تبنتها الكثير من الدول سواء بشكل كلي أو من خلال جعل أنظمتها المحاسبية متوافقة بشكل كبير مع هذه المرجعية، وبالتالي من المهم التطرق إلى المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق هذه المرجعية والتي تناولها المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) إضافة إلى بعض الأحكام الخاصة بحالة اندماج الشركات والتي تطرق لها المعيار الدولي الثالث للتقارير المالية (IFRS3)، حيث سيتم التركيز على كل من شروط الاعتراف المبدئي بهذه العناصر والتقييم اللاحق لها.

المطلب الأول: جدلية الاعتراف والقياس المبدئي للعناصر غير الملموسة

حسب الفقرة رقم 09 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) فإن العناصر غير الملموسة والتي جاءت في نص المعيار باسم"الموارد غير الملموسة" تشكل كل من المعرفة العلمية والفنية وتصاميم تنفيذ عمليات وأنظمة جديدة إضافة إلى تراخيص وملكية فكرية ومعرفة بالسوق وعلامات تجارية بما في ذلك الأسماء التجارية وعناوين النشر،

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المرجع السابق، الفقرة 121.27، ص11.

[2] لمزيد من الإطلاع أنظر: قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية 19، ص11.

إضافة إلى عناصر أخرى أهمها: برامج الحاسب الآلي وبراءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف وقوائم العملاء وحصص الاستيراد والعلاقات مع العملاء والموردين وولاء العملاء وحصة السوق وحقوق التسويق، كل هذه العناصر أصبحت مهمة جدا في خلق القيمة في المؤسسة في الوقت الحالي لكنها تواجه إشكالية في معالجتها المحاسبية، لقد حاول كل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS3) توضيح طريقة المعالجة المحاسبية لهذه العناصر، حيث هناك عناصر غير ملموسة تلبي شروط الاعتراف كأصل فيتم الاعتراف بها ضمن الأصول في الميزانية وهناك عناصر أخرى لا تلبي شروط الاعتراف كأصل فيتم الاعتراف بها كمصروف وقت حدوثها أو تعتبر أحداث اقتصادية لا تخضع للمعالجة المحاسبية.

أولا.العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول: وضع المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) شروط لابد أن يستوفيها العنصر غير الملموس حتى يتم الاعتراف به كأصل، منها شروط مرتبطة بتحقيق تعريف الأصل غير الملموس تناولتها الفقرات (8-17) ومنها ما هي مرتبطة بمقاييس الاعتراف وتناولها الفقرات (21-23)، ويمكن تلخيص هذه الشروط في مايلي:

1.إمكانية التحديد: حسب الفقرة 11 من المعيار (IAS38) فإن العنصر غير الملموس يكون قابل للتحديد إذا كان قابلا للفصل، حيث يمكن للكيان تأجيره أو بيعه أو استبداله مفردا أو مع بعض العقود ذات علاقة أو أن ينشأ من اتفاق تعاقدي أو حقوق قانونية بغض النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للفصل أو التحويل.

2.السيطرة: حسب الفقرة 13 من المعيار (IAS38) فإن السيطرة تتمثل في مدى قدرة الكيان على الحصول على المنافع المستقبلية المتوقعة من العنصر غير الملموس مع الحد من إمكانية وصول الآخرين لهذه المنافع، حيث أن هذه القدرة قد تكون عادة محمية بحقوق قانونية لكن لا يعتبر ذلك شرط، فقد يكون للكيان قدرة للسيطرة بطرق أخرى، فقد يكون للكيان فريق من الموظفين الماهرين يتوقع منهم تحقيق عوائد مستقبلية معتبرة لكن في الغالب لا يمكن لكيان أن تكون له سيطرة كافية على هذه العوائد المستقبلية الناتجة عن الموظفين المهرة وعن التدريب وبالتالي لا يمكن معالجتها كأصول بسبب عدم تحقيها لشرط السيطرة على المنافع.

وكمثال آخر على ضرورة تحقق شرط السيطرة للاعتراف بالعنصر غير الملموس كأصل أكد المعيار المحاسبي (IAS38) في الفقرة 16 على أن محفظة العملاء وحصة السوق وعلى الرغم من أن الكيان يبدل مجهودات كبيرة لبناء علاقات مع العملاء وتحقيق ولاء أكبر حتى يستمر العملاء في التعامل معه، إلا أن عدم وجود سيطرة كافية على المنافع المستقبلية المتوقعة من هذه البنود خاصة في ظل عدم وجود حقوق قانونية واضحة لحمايتها يجعلها لا تحقق شرط السيطرة على المنافع فلا تعالج محاسبيا كأصول وفق (IAS38).

3.المنافع الاقتصادية المستقبلية: حسب الفقرة 17 من (IAS38) تشمل المنافع الاقتصادية المستقبلية كل من الإيراد من بيع المنتجات أو الخدمات ووفرات التكلفة التي يمكن أن يوفرها إضافة إلى المنافع الأخرى الناجمة من استخدام الكيان للأصل.

4.الاحتمالية: يقصد بشرط الاحتمالية درجة التأكد حول تحقيق هذا العنصر لمنافع اقتصادية مستقبلية تؤول للكيان، ووفق للفقرة 22 من المعيار (IAS38) على الكيان أن يقيم احتمالية ودرجة تأكد تحقق المنافع المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير لمجموعة من الظروف التي تسود على مدى العمر النافع للأصل حيث يتم استخدام التقدير الشخصي بناءا على الأدلة المتوفرة مع ترجيح أكبر للأدلة الخارجية.

5.موثوقية قياس التكلفة: لابد أن يكون الكيان قادر على قياس تكلفة العنصر غير الملموس بموثوقية كشرط للاعتراف به كأصل.

يتضح مما سبق أن المعيار المحاسبي (IAS38) وضع شروط صارمة لابد أن يستوفيها العنصر غير الملموس ليتم معالجته محاسبيا كأصل، وما يجب التأكيد عليه أن أغلب هذه الخصائص تخضع للتقدير الشخصي كما أن الكثير من العناصر غير الملموسة تفشل في تحقيقها بسبب خصائصها الاقتصادية التي تم التطرق إليها سابقا مما يجبر الكيان على معالجتها كمصروفات مستنفدة وقت حدوثها أو إهمالها وعدم معالجتها محاسبيا رغم أهميتها في خلق القيمة خاصة بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة، ومن بين العناصر غير الملموسة التي لا يواجه القائم بإعداد القوائم المالية إشكالية كبيرة في معالجتها والاعتراف بها كأصول وفق (IAS38) و(IFRS3) العناصر غير الملموسة المقتناة من خارج المؤسسة لأنها تحقق شروط الاعتراف والقياس المذكورة سابقة خاصة القابلية للتحديد والفصل وإمكانية تحديد تكلفتها بموثوقية، إضافة إلى الشهرة المقتناة الناتجة عن عملية اندماج والتي تحتوي مجموعة من العناصر غير الملموسة لايمكن فصلها ولا تحديد تكلفتها بموثوقية بشكل مفرد لكن المعيار المحاسبي (IAS38) والمعيار المحاسبي (IFRS3) أكدا على الاعتراف بها كأصل بعد تحديد كل العناصر الملموسة وغير الملموسة القابلة للتعريف بشكل مفرد، علما أن الاعتراف كأصل يشمل أيضا بعض العناصر غير الملموسة المطورة داخليا شرط أن تكون في مرحلة التطوير وتحقق شروط الاعتراف وهذا ما سيتم التطرق إليه بشكل أكثر وضوحا لاحقا.

ثانيا.الجدل حول الاعتراف ببعض العناصر غير الملموسة كمصروف أو كأصل: رغم الشروط التي وضعها المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) بغرض الإحاطة بالمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة إلا أن خضوع هذه الشروط للتقدير الشخصي ترك الجدل قائما حول بعض العناصر غير الملموسة التي يتم توليدها داخليا حيث من الصعب تقييم ما إذا كان العنصر غير الملموس المولد داخليا يستوفي شروط الاعتراف كأصل نظرا لصعوبة معرفة ما إذا كان هناك أصل قابل للتحديد سيولد منافع مستقبلية محتملة، كم أنه من الصعب التفرقة بين تكلفتها وتكلفة

زيادة الشهرة المولدة داخليا أو المصاريف التي تتحملها المؤسسة في أنشطتها العادية[1]، لهذا اقترح المعيار ضرورة التفرقة بين مرحلتين في عملية توليد العنصر غير الملموس داخليا، وقد أكد المعيار المحاسبي (IAS38) فحسب الفقرة 53 والفقرة 54 فإنه "لتقييم هل العنصر غير الملموس المولد داخليا يلبي تعريف الأصل لابد من تصنيف مشروع توليده إلى مرحلة بحث ومرحلة تطوير على أنه إن لم يستطع الكيان تمييز المرحلة هل هي مرحلة بحث أو تطوير يعتبرها مرحلة بحث[2]".

1.مرحلة البحث: هي مرحلة متعلقة بتحقيق أصلي هدفه كسب معرفة وفهم علمي للتقنيات الجديدة، حيث لا يمكن للعنصر غير الملموسة المولد داخليا خلال هذه المرحلة أن يحقق الشروط الضرورية للاعتراف والقياس كأصل غير ملموس، حيث لا يمكن للكيان إظهار وجود أصل غير ملموس من المحتمل أن يولد منافع اقتصادية مستقبلية لهذا تعتبر التكاليف التي تم تحملها خلال هذه المرحلة مصاريف مستنفذة لابد من تحميلها للسنة المالية التي حدثت فيها وتسجل ضمن المصاريف في قائمة الدخل، ومن الأمثلة حول أنشطة عملية البحث: البحث عن معرفة جديدة، البحث عن تطبيقات لنتائج البحث والمعرفة وتقييمها...

2.مرحلة التطوير: عرّفت الفقرة رقم 08 من المعيار (IAS38) عملية التطوير بأنها " تطبيق نتائج البحث التي تم التوصل إليها أو المعرفة الأخرى لخطوات أو نموذج لإنتاج مواد أو أدوات أو منتجات أو عمليات أو أنظمة أو خدمات محسنة بشكل ملموس قبل إنتاجها أو استعمالها"، ومن الأمثلة على أنشطة مرحلة التطوير: تصميم وإنشاء نماذج، تصميم وسائل وقوالب تقنية جديدة...

حيث من الممكن أحيانا خلال هذه المرحلة المتقدمة مقارنة بمرحلة البحث تحديد ما إذا كان مشروع البحث والتطوير عرضة لتوليد عنصر غير ملموس يلبي شروط تعريف وقياس الأصل غير الملموس، لكن على الكيان أن يبين تحقق الشروط التالية والتي نصت عليها الفقرة 57 من المعيار (IAS38):

- الجدوى الفنية لإكمال العنصر غير الملموس بحيث يصبح متوفر للاستعمال أو للبيع وكذا نية الكيان إكمال العنصر واستعماله أو بيعه؛

-توضيح الطرية التي سيولد بها العنصر منافع اقتصادية محتملة كتوضيح وجود سوق لمخرجات الأصل إن كان يستخدم في العملية الإنتاجية أو توضيح وجود سوق للعنصر نفسه إذا كان الكيان ينوي بيعه، أو إبراز فائدته في حالة م وجهه الكيان للاستخدام الداخلي، وإذا تبين أن العنصر غير الملموس لا يمكنه أن يولد منافع مستقبلية إلا مجتمعا مع أصول أخرى فيطبق مفهوم وحدات توليد النقد كما يوضحها المعيار المحاسبي الدولي (IAS36).

[1] أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية، النموذج الدولي الجديد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص-ص 303-304.

[2] مجلس معايير المحاسبية الدولية، نسخة مترجمة للعربية، مرجع سابق ص1876.

-توضيح مدى توفر الموارد الفنية والمالية المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع العنصر، كأن يضع الكيان خطة عمل تبين الموارد الفنية والمالية ومختلف الموارد اللازمة وقدرته على ضمان توفيرها، أو أن يوضح ما يدل على رغبة المقرض في تمويل المشروع إذا قرر الكيان الاعتماد على التمويل الخارجي.

-قدرة الكيان على قياس النفقات تحملها الكيان أثناء تطوير العنصر غير الملموس بموثوقية، من خلال توضيح مدى قدرة أنظمة التكلفة في الكيان على قياس تكلفة توليد العنصر بشكل موثوق والتي تتشكل في الغالب من رواتب الموظفين وبعض النفقات الأخرى.

إن استوفى العنصر المولد داخليا في مرحلة التطوير الشروط السابقة يتم معالجته كأصل ابتداء من تاريخ أول اعتراف بتحقيقه لهذه الشروط حيث لا يمكن إعادة رسملة تكاليف تم الاعتراف ها مسبقا كمصاريف، بينما إن اتضح أن العنصر لا يحقق أحد الشروط السابقة فلا يتم الاعتراف به كأصل وإنما يعتبر مصروف يستنفد وقت حدوثه ويحمل للسنة المالية التي حدث فيها.

ثالثا.العناصر غير الملموسة التي لا يمكن الاعتراف بها كأصول: كل العناصر غير الملموسة التي لا تحقق الشروط السابقة سواء بالنسبة لشروط تعريف الأصل غير الملموس التي نصت عليها الفقرات من (08-17) من المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) أو مقاييس الاعتراف التي نصت عليها الفقرات (21-23) إضافة إلى شروط الاعتراف بالعنصر المولد داخليا خلال مرحلة التطوير والتي نصت عليها الفقرة 57، لا يمكن الاعتراف بها كأصل وفق معايير المحاسبية الدولية، حيث يتم معالجتها كمصاريف مستنفدة تحمل للسنة المالية التي حدثت فيها أو يتم اعتبارها أحداث اقتصادية غير قابلة للمعالجة المحاسبية:

1.أهم العناصر غير الملموسة التي يتم معالجتها كمصروفات: إضافة إلى نفقات البحث التي نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) صراحة على معالجتها كمصاريف، هناك عناصر أخرى تعالج محاسبيا كمصاريف مستنفذة[1]:

-تكاليف بداية النشاط: هي مصاريف التأسيس التي تشمل كل من المصاريف الإدارية والقانونية خلال فترة إنشاء المؤسسة إضافة إلى تكاليف فتح موقع جديد أو نشاط جديد، فرغم أن هذه المصاريف لا تخص السنة التي حدثت فيها فقط، إلا إن المعيار يرى أنه من الصعب تحديد العوائد المستقبلية المتوقعة منها، وبالتالي لابد من معالجتها كمصاريف تحمل للسنة المالية التي حدثت فيها.

[1]Voir: Bernard Raffournier, les normes comptables international (IFRS/IAS), Economica, 2edition, paris. 2005, p.388.

-**تكاليف تدريب المستخدمين:** يتم معالجة تكاليف التدريب كمصاريف مستنفدة تحمل للسنة المالية التي حدثت فيها رغم أن منافع تدريب الموظفين لا تخص سنة واحدة وإنما تمتد لعدة سنوات، إلا أنه من غير الممكن قياس المردودية الإضافية المتولدة منها من جهة، كما أن السلطة التي يمارسها الكيان على موارده البشرية ليست كافية مادام يمكن لأي مستخدم أن يستقيل في أي لحظة حاملا معه خبراته ومهاراته التي اكتسبها عن طريق التدريب.

-**تكاليف الإشهار:** بما أنه من الصعب جدا تحقيق شرط احتمالية تحقق عوائد مستقبلية من المصاريف المدفوعة لأجل حملة إشهارية يقوم بها الكيان، فإن تكاليف الإشهار تعالج محاسبيا كمصاريف مستنفدة تخصص للسنة المالية التي حدثت فيها رغم أن منافعها قد تستفيد منها عدة سنوات مالية لاحقة.

- **تكاليف تطوير مواقع الواب:** حسب التفسير (SIC32) فإن التكاليف التي يتحملها الكيان مقابل تطوير مواقع الواب التي تهدف إلى التعريف بالمؤسسة وبمنتجاتها تعتبر كمصاريف مستنفدة تحمل للسنة المالية التي حدثت فيها لكنه أستثنى المواقع التي توجه لتحقيق نشاط التجارة الإلكترونية والبيع عبر الانترنت والتي تحقق عوائد تضاف لرقم الأعمال المحقق عن طريق البيع التقليدي في هذه الحالية يمكن الاعتراف بالموقع كعنصر معنوي يحقق تعريف الأصل.

2.أهم العناصر غير الملموسة التي لا يتم الاعتراف بها محاسبيا: كما اتضح سابقا فإن تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة يؤدي إما إلى الاعتراف بها كأصول غير ملموسة تدرج ضمن الأصول غير الجارية في الميزانية بعد تحقيقها لشروط الاعتراف والقياس، وإما يتم الاعتراف بها كمصاريف مستنفدة وقت حدوثها تدرج ضمن الأعباء في قائمة الدخل، لكن في المقابل هناك نوع ثالث كناتج لهذا التطبيق وهي عناصر غير ملموسة لا يتم الاعتراف بها محاسبيا لا كأصول ولا كمصاريف رغم أهميتها الكبير في خلق القيمة وتعظيم الثروة إلا أن أهم عائق يسقطها من المعالجة المحاسبية أنها في لا تحقق شروط القيد المزدوج الضرورية لتسجيل الحدث الاقتصادي محاسبيا، فاغلبها لا تنتج عن عملية تداول أو تعامل بين طرفين، ومن أهم هذه العناصر:

-**الشهرة المولدة داخليا:** تتكون الشهرة المولدة داخليا من مجموعة من العناصر غير الملموسة التي لا يمكن تقييمها لكنها تولد قيمة مضافة معتبرة للمؤسسات، ومن بين هذه العناصر: ثقافة المؤسسة وتنظيمها الإداري الجيد، كفاءة العاملين وخبرتهم ومهاراتهم، العلاقة الطيبة التي تتمتع بها المؤسسة مع بيئتها الخارجية بكل أطرافها من زبائن وموردين ومجتمع وهيئات حكومية، الموقع المناسب، ولاء المستخدمين، سمعة المؤسسة...، وقد نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) في الفقرة 48 على ما يلي "لايمكن الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا كأصل لأنها

غير قابلة للتحديد حيث لا يمكن فصلها ولا هي ناشئة عن التزام تعاقدي أو حقوق قانونية[1]"، ورغم أن المعيار أكد فقط على عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا كأصل إلا أن صعوبة تحديدها وعدم خضوعها لمعاملة بين طرفين لا يمكن حتى من الاعتراف بها كبنود في قائمة الدخل، ورغم أحتاج بعض الاقتصاديين على إمكانية تحديد مبلغ الشهرة المولدة داخليا ولو بصفة مجتمعة من خلال الفرق بين القيمة السوقية للكيان والمبلغ المرحل لصافي أصوله، إلا أن المعيار عارض هذا الاجتهاد وأكد على أن "الفروقات بين القيمة السوقية لمشروع والمبلغ المرحل لصافي أصوله القابلة للتحديد في أي محطة زمنية قد يعود لسلة من العوامل تؤثر على قيمة المشروع ولا يمكن اعتبارها تكلفة الشهرة المولدة داخليا[2]".

لكن ما يطرح جدل أكبر أن كل من المعيار (IAS38) والمعيار (IFRS3) اعترفا ضمنيا بأن الشهرة تحقق شروط الاعتراف كأصل في حالة الاندماج عن طريق الشراء حيث تحسب تكلفتها بالفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة المشتراة والقيمة العادلة لصافي أصولها المرحلة (أصول–التزامات).

-عناصر غير ملموسة أخرى: إضافة إلى الشهرة المولدة داخليا هناك عناصر غير ملموسة نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) في الفقرة 64 على عدم الاعتراف بها وتشمل كل من الأسماء التجارية المولدة داخليا، البيانات الإدارية، عناوين النشر وقوائم العملاء وبعض البنود المشابهة كقوائم الموردين حيث لا يمكن تمييز نفقات هذه العناصر عن نفقات تطوير الكيان ككل وبالتالي لا يمكن الإتراف بها لا كأصول في الميزانية ولا كمصاريف تحت بنود مستقلة في قائمة الدخل.

رابعا.قياس تكلفة العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول: حسب الفقرة 24 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) فإنه يجب قياس العنصر غير الملموس المعترف به كأصل مبدئيا بتكلفته والتي يمكن تحديدها حسب حالات اكتساب الأصل والتي أهمها:

1.الامتلاك المنفصل عن طريق الاقتناء المباشر: يمكن قياس تكلفة العنصر غير الملموس الذي يتم اقتناءه بشكل منفصل عادة بموثوقية، حيث تشمل تكلفة الاعتراف المبدئي سعر شرائه بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير القابلة للاسترجاع وأي إنفاق يؤدي بشكل مباشر لإعداد الأصل لاستعماله المقصود، على أن يتم خصم أي خصومات وحسومات تجارية، على أن يتم استثناء التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى غير المباشرة[3]، وتعكس تكلفة الأصل في هذه الحالة التوقعات حول احتمالية تحقيق الأصل لمنافع اقتصادية تتدفق للمؤسسة حتى وإن كانت هناك شكوك حول توقيت هدا التدفق ومبلغه.

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص1875.

[2] المرجع نفسه، ص1875.

[3] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، Page bleues international، الجزائر، ص124.

2.الامتلاك بالمبادلة: حسب الفقرة 45 والفقرة 47 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) فإن تكلفة الأصل الذي يتم اكتسابه عن طريق عملية التبادل التي لا تفتقر إلى جوهر تجاري يتم قياسها بالقيمة العادلة للأصل المستلم أو الأصل المتنازل عنه، على أن تكون المؤسسة قادرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية، وقد أكد المعيار على استخدام القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المستلم أكثر وضوحا.

3.الامتلاك من خلال منحة حكومية: من الممكن للمؤسسة أن تمتلك أصل غير ملموس بدون تكلفة أو بمقابل رمزي من خلال منح حكومية حيث تقوم الحكومة بتحويل أو تخصيص أصل غير ملموس للمؤسسة مثل حقوق النزول في مطار أو التراخيص لتشغيل محطة الراديو والتلفزيون أو حصص استيراد ...، وقد أكدت الفقرة 44 من المعيار(IAS38) على أن للكيان أن يختار في هذه الحالة بين معالجتين ممكنتين فيمكن أن يعترف بالعنصر غير الملموس بالقيمة العادلة أو يعترف به مبدئيا بمبلغ رمزي مضافا له أي إنفاق يعزى مباشرة لإعداد الأصل لاستعماله المستهدف بما يتوافق مع ما نص عليه المعيار (IAS20) الخاص بالإعانات والمساعدات الحكومية.

4.الامتلاك عن طريق الاندماج: إذا كان العنصر غير الملموس الناتج عن عملية الاندماج قابل للفصل بمفرده أو بالارتباط مع أصل ملموس أو غير ملموس وتوجد معلومات كافية لقياس قيمته العادلة بشكل موثوق فلابد من الاعتراف به بشكل منفرد عن الشهرة المقتناة بغض النظر عن كون الكيان الذي تم شراءه كان قد أعترف به كأصل أم لا، حيث أن تكلفة الأصل في هذه الحالية هي تكلفته العادلة في تاريخ الاندماج ، وتعتبر أسعار السوق المعروضة في سوق نشط التقدير الأكثر موثوقية للقيمة العادلة لكن وسبب الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة والتي تم التطرق لها في الفصل الأول من غير المألوف وجود سوق نشط للأصل غير الملموس تتجانس فيه البنود ويوجد فيه مشترون وبائعون راغبون وتكون الأسعار متوفرة للجمهور إلا في حالات استثنائية كرخص سيارات الأجرة ورخص صيد الأسماك...، وبالتالي على الكيان في هذه الحالة أن يحدد القيمة العادلة وفق المبلغ الذي كان سيدفعه مقابل الأصل في تاريخ الاندماج في معاملة على أساس تجاري بين أطراف مطلعة وراغبة اعتمادا على أفضل المعلومات المتوفرة مع أخذ المعاملات المتشابهة بعين الاعتبار.

أما للعناصر غير الملموسة الناتجة عن عملية الاندماج والتي لا يمكن فصلها بصورة منفردة أو بالارتباط مع أصل ملموس أو غير ملموس ولا يمكن تقييمها بموثوقية فيعترف بها الكيان ضمن الشهرة المقتناة حيث تمثل تكلفتها الفرق بين السعر المدفوع مقابل شراء المؤسسة في حالة الاندماج مطروح منه صافي أصولها القابلة للتحديد(أصول –التزامات).

5.الامتلاك عن طريق التوليد الداخلي: حسب الفقرة 65 من المعيار (IAS38) فإن تكلفة الأصل غير الملموسة المولد داخليا هو مبلغ النفقات الذي تحمله الكيان من التاريخ الذي يلبي به العنصر غير الملموس مقاييس

الاعتراف به كأصل حيث تمنع الفقرة 71 إعادة الاعتراف بإنفاق على عنصر غير ملموس كأصل مادام تم الاعتراف به مسبقا كمصروف، وتشمل النفقات التي تدرج في تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخليا كافة النفقات الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد أصل قادر على العمل بالأسلوب الذي تقصده الإدارة، وقد قدمت الفقرة 66 من المعيار أهم هذه النفقات: المواد والخدمات المستهلكة ، رواتب وأجور الموظفين الناشئة مباشرة من توليد الأصل غير الملموس، مصاريف تسجيل الحق القانوني للأصل غير الملموس، إطفاء البراءات و التراخيص المستعملة لتوليد الأصل...، على أن يستثنى من تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخليا مصاريف تدريب المستخدمين لأجل تشغيله إضافة إلى خسائر التشغيل الأولية التي تحملها الكيان قبل أن يحقق الأصل الأداء الموسوم...

المطلب الثاني: التقييم الاحق للعناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول

يقصد بالتقييم اللاحق للعناصر غير الملموسة المعالجات المحاسبية الخاصة بهذه العناصر بعدما يتم الاعتراف بها مبدئيا ضمن الأصول في الميزانية، وتشمل هذه المعالجات كل من عملية الإطفاء نتيجة المساهمة في العملية الإنتاجية إضافة إلى اختبار خسائر القيمة والتي يمكن أن يتعرض لها الأصل غير الملموس نتيجة بعض الظروف الاستثنائية التي تعرفها البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة ويكون من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض قيمة هذه العناصر، إضافة إلى إعادة التقييم وهي معالجة محاسبية بديلة للمعالجة المحاسبية المرجعية وفق التكلفة التاريخية حيث يمكن للكيان إذا توفرت ظروف معينة أن يعترف بالأصل غير الملموس بقيمته العادلة عند تاريخ إعادة التقييم والتي تمثل سعره في سوق نشط.

أولا.إطفاء الأصول غير الملموسة: حسب الفقرة 88 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) على المؤسسة أن تقييم ما إذا كان العمر النافع للعنصر غير الملموس المعترف به كأصل محدد أو غير محدد، حيث يقصد بالعمر النافع الفترة الزمنية التي من المتوقع أن يستمر فيها الأصل في توليد صافي التدفقات النقدية المتدفقة للمؤسسة.

1.إطفاء الأصول غير الملموسة ذات عمر محدد: إذا تبين أن الأصل غير الملموس ذو عمر نافع محدد يتم إطفاءه على أساس منتظم خلال عمره النفعي حيث يبدأ الإطفاء عندما يكون الأصل في المكان وفي الوضع اللازمين له ليكون قادر على العمل بالطريقة التي تريدها الإدارة، وتنص الفقرة 97 من المعيار المحاسبي (IAS38) على ضرورة أن تعكس طريقة الإطفاء(ثابت، متناقص، متزايد...) النمط المتوقع لاستهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل غير الملموس على أنه إذا كان من غير الممكن تحديد هذا النمط فيتم استخدام طريقة القسط الثابت، كما تنص الفقرة 100 من المعيار (IAS38) على أنه من المفروض أن تساوي القيمة المتبقية للأصل غير الملموس الصفر عند نهاية عمره النفعي إلا إذا كان هناك التزام من طرف ثالث لشراء

هذا الأصل في نهاية عمره وكان بالإمكان تحديد قيمته المتبقية بالرجوع إلى سوق نشط من المحتمل وجوده في نهاية عمر الأصل.

إضافة إلى ما سبق يشير المعيار(IAS38) في الفقرة 104 إلى ضرورة مراجعة فترة وأسلوب الإطفاء مع العمر النفعي المحدد على الأقل في نهاية كل فترة مالية على أنه إذا اتضح أن العمر النفعي المتبقي للأصل يختلف إلى حد كبير عن العمر المقدر سابقا فيجب على المؤسسة تغيير فترة الإطفاء وتغيير الأسلوب إذا اتضح وجود تغير في نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المتوقعة.

2.إطفاء الأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد: إذا اتضح للمؤسسة أنه ليس هناك حد منظور للفترة التي يتوقع أن يساهم فيها الأصل غير الملموس في توليد التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة وذلك بعد أخد العديد من العوامل التي يمكن أن تجعل العمر محدد بعين الاعتبار والتي تطرقت إليها الفقرة 89 من المعيار (IAS38)، فلا يخضع هذا الأصل غير الملموس للإطفاء باعتبار أنه ذو عمر نفعي غير محدد حسب ما نصت عليه الفقرة 108، على أن يتم إخضاعه لاختبار خسارة القيمة، ويجب الإشارة إلى الفقرة 91 من المعيار (IAS38) أشارت إلى أن مصطلح عمر نفعي غير محدد لا يعني أنه لا نهائي.

وحسب الفقرة 109 فلابد من المراجعة المستمرة لتقييم العمر النفعي للأصل الذي اتضح مسبقا أنه غير محدد وذلك بغرض الوقوف على مدى استمرار الظروف والأحداث التي تدعم لا محدودية العمر، وإذا أتضح عمر استمرار هذه الظروف والأحداث فلابد من التغير من معالجة الأصل على أساس أنه غير محدد العمر ولا يخضع للإطفاء إلى أصل محدد العمر ويخضع للإطفاء خلال عمره النفعي الذي تم تحديده، مع الإشارة إلى أن هذا التحول يعتبر وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS36) مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل.

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) على بعض الملاحظات التي يجب الاسترشاد به في تقييم العمر النافع للعنصر غير الملموس والتي منها:

-تخضع برمجيات الحاسوب والعديد من العناصر غير الملموسة للتقادم التقني نتيجة التغيرات التكنولوجية السريعة لهذا من المرجع أن تكون أعمارها قصيرة جدا.

-العمر النفعي للأصل غير الملموس لاينبغي أن يتجاوز العمر النفعي للأصل غير الملموس الناشئ من الحقوق التعاقدية والقانونية فترة هذه الحقوق لكن يمكن أن يكون اقصر منها.

ثانيا.اختبار خسارة القيمة للأصول غير الملموسة: حسب الفقرة 111 من المعيار المحاسبي الدولي(IAS38) فإنه يتم تطبيق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي(IAS36) لتحديد ما إذا انخفضت قيمة أي أصل غير ملموس، حيث أن اختبار خسارة القيمة يتطلب أن لا يسجل الأصل غير الملموس بأكثر من قيمته القابلة للاسترداد والتي

تمثل أكبر مبلغ ما بين القيمة العادلة للأصل مطروح منها تكاليف التخلص منه مقارنة مع قيمته الاستعمالية، ويمكن عملية اختبار خسارة القيمة للعناصر غير الملموسة كما نص عليها المعيار المحاسبي (IAS36) في ما يلي:

1.بالنسبة للأصول غير الملموس ذات عمر محدد: حسب المعيار (IAS36) فإن المؤسسة تقوم باختبار خسائر القيمة للعناصر غير الملموسة محددة العمر مثل باقي العناصر الملموسة عندما تكون هناك مؤشرات لانخفاض القيمة، أي أن تكون هناك مؤشرات تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل لا يمكن استردادها كاملة، وقد قدمت الفقرة 12 من المعيار (IAS36) أمثلة عن المؤشرات الداخلية والخارجية لانخفاض القيمة أهمها: انخفاض القيمة السوقية للأصل، تغيرات سلبية تكنولوجية، اقتصادية، قانونية، زيادة أسعار الفائدة، التقادم، أداء اقتصادي أسوء مما كان متوقع...، وتتم عملية اختبار خسارة القيمة للأصل غير الملموس محدد العمر كما يلي:

-إذا تبين أن هناك مؤشر لانخفاض قيمة الأصل أو الوحدة المولدة للنقدية تقوم المؤسسة بحساب القيمة القابلة للاسترداد والتي تمثل أعلى مبلغ بين القيمة العادلة بعد طرح تكاليف التخلص من الأصل والقيمة الإستعمالية، علما أن القيمة العادلة تمثل سعر الأصل في سوق نشط أما القيمة الاستعمالية فتمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي من المتوقع أن يولدها الأصل أو الوحدة المولدة للنقدية، وفي حالة تعذر حساب القيمة العادلة فإن الفقرة 20 من العيار (IAS36) تؤكد على القابلة للاسترداد تؤول مباشرة إلى القيمة الاستعمالية.

- إذا تبين أن القيمة المحاسبية الصافية للأصل أو للوحدة المولدة للنقدية أقل من القيمة القابلة للاسترداد لايتم الاعتراف بأي خسارة قيمة، أما إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد فحسب الفقرة 59 من المعيار (IAS36) يتم الاعتراف بخسارة القيمة بمقدار مبلغ زيادة القيمة المحاسبية الصافية عن القيمة القابلة للاسترداد.

- حسب الفقرة 60 من المعيار(IAS36) يتم الاعتراف بخسارة القيمة كمصروف في قائمة الدخل إلا إذا كانت مرتبطة بأصل معاد تقييمه تقييما إيجابيا اين يسجل في الأموال الخاصة كترصيد لحساب فائض إعادة التقييم الايجابي لنفس الأصل، على أنه يجب تعديل الإطفاءات بالنسبة للفترات المستقبلية وفق القيمة المسجلة للأصل عند تاريخ إعادة التقييم.

-حسب الفقرة 117 من المعيار (IAS36) يمكن عكس خسارة القيمة عندما تصبح القيمة القابلة للاسترداد أكبر من القيمة المحاسبية لأصل على أنه لا يمكن أن تزيد القيمة المحاسبية الصافية التي يسجل بها الأصل بعد عكس خسارة القيمة قيمتها المحاسبية الصافية لو لم يخضع لأي خسارة قيمة.

-إذا كان من غير الممكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد لأصل غير ملموس بصفة مفردة بغرض اختبار خسارة القيمة فإن الفقرة 06 من المعيار (IAS36) تنص على تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليه الأصل وإخضاعها لاختبار خسارة القيمة كما هو موضح سابقا.

2.**بالنسبة للشهرة وباقي العناصر غير ملموسة ذات عمر غير محدد:** حسب الفقرة 10 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS36) فإن اختبار خسارة القيمة للشهرة المقتناة في عملية اندماج وللأصول غير الملموسة غير محددة العمر الإنتاجي تكون بشكل سنوي بغض النظر عن وجود مؤشر انخفاض القيمة أو عدم وجوده، وذلك كما يلي:

أ.**الأصول غير الملموسة غير محددة العمر النفعي:** لابد من إعادة اختبار قيمتها بشكل سنوي من خلال مقارنة قيمتها المحاسبية الصافية مع المبلغ القابل للاسترداد، إضافة إلى أن تحول الأصل غير الملموس من أصل غير محدد العمر النفعي إلى أصل محدد العمر النفعي يعتبر مؤشر على انخفاض قيمته وبالتالي لابد من إخضاعه للاختبار عند تأكد التحول، على أنه يمكن عكس خسارة القيمة الخاصة بهذا النوع من الأصول غير محددة العمر النفعي مع مراعاة شرط أن لا تزيد القيمة المحاسبية الصافية الجديدة نتيجة عكس خسارة القيمة عن القيمة المحاسبية الصافية لو ليم يخضع الأصل لأي خسارة قيمة سابقة.

ب.**الشهرة المقتناة في عملية اندماج:** بسبب خصائص الشهرة خاصة فيما يخص عدم قابليتها للتحديد بصفة منفصلة عن المؤسسة وعدم قابلية تداولها أو التحديد الموثوق للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها فإنه لا يمكن إخضاعها لاختبار خسارة القيمة بشكل منفرد حيث لا يمكن حساب قيمتها القابلة للاسترداد مادام لا يمكن تحديد قيمتها العادلة ولا قيمته الاستعمالية بشكل منفرد أمام هذه الإشكالية نصت الفقرة 80 من المعيار (IAS36) على تخصيص الشهرة المقتناة لكل الوحدات المولدة للنقدية الخاصة بالمؤسسة المشترية أو لمجموع الوحدات المولدة للنقدية التي من المتوقع أن تستفيد من الشهرة في تحقيق منافعها الاقتصادية[1]، ليتم بعد ذلك اختبار خسارة القيمة وفق ما يلي:

-تخضع الوحدة المولدة للنقدية التي تم تخصيص الشهرة لها لخسارة القيمة على الأقل سنويا من الخلال المقارنة بين القيمة المحاسبية الصافية للوحدة متضمنة الشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد لهذه الوحدة حسب ما نصت عليه الفقرة 90 من المعيار (IAS36).

[1] أنظر الفقرة 80 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS36).

-إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة تتجاوز قيمتها المحاسبية الصافية لا يتم تخصيص أي خسارة قيمة، أما إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية للوحدة تتجاوز قيمتها القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بخسارة القيمة[1]، على أن يتم تخصيص خسارة القيمة لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدة الخاضعة للاختبار بصفة أولية ليتم بعد ذلك تخفيض القيمة الدفترية لباقي الأصول المكونة للوحدة النقدية على أساس نسبي وفق ماتبقى من خسارة القيمة بعد تخفيض الشهرة[2].

– حسب الفقرة 129 من المعيار المحاسبي (IAS36) فإنه يمنع عكس خسارة القيمة الخاصة بالشهرة.

ثالثا.إعادة تقييم الأصول غير الملموسة: بعد الاعتراف المبدئي بالأصل غير الملموس، يمنح المعيار المحاسبي الدولي (IAS38) إمكانية تسجيل الأصل غير الملموس وفق مبلغه المعاد تقييمه والذي يمثل قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروح منها أي إطفاء متراكم لاحق وأي خسارة قيمة متراكمة لاحقة، ويشترط المعيار لأجل إعادة التقييم قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشط، إضافة إلى ضرورة إعادة التقييم بطريقة منتظمة تضمن أن لا يكون هناك اختلاف معتبر بين القيمة العادلة للأصل وقيمته المسجلة في نهاية كل دورة مالية[3].

وقد وضحت الفقرة 08 من المعيار (IAS38) المقصود بالسوق النشط بأنه السوق الذي تتوفر فيه الشروط التالية: بنود متجانسة يتم المتاجرة بها، وجود مشترون راغبون وبائعون راغبون، الأسعار تكون متوفرة للجمهور، علما أن الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة تجعل من النادر وجود أسواق نشطة لها ما عدا في بعض الحالات الخاصة كرخص سيارات الأجرة ورخص الصيد وبعض البرمجيات.

فيما يخص المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم فإذا كانت نتيجة التقييم زيادة القيمة المسجلة للأصل فإن الزيادة يعترف بها ضمن الأموال الخاصة تحت بند فائض إعادة التقييم، على أن يتم الاعتراف بالزيادة في قائمة الدخل إلى الدرجة التي يتم فيها ترصيد إعادة تقييم سلبية لنفس الأصل تم الاعتراف بها كخسائر في قائمة الدخل، أما إذا كانت نتيجة إعادة التقييم انخفاض القيمة المسجلة للأصل فيتم الاعتراف بالفارق كخسارة في قائمة الدخل، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الأموال الخاصة إلى الدرجة التي يتم فيها ترصيد فائض قيمة ايجابية سابقة لنفس الأصل[4].

وبجدر الإشارة إلى انه هناك مجموعة من الملاحظات التي نص عليها المعيار فيما يخص إعادة التقييم يمكن تلخيصها في ما يلي:

[1] أنظر الفقرة 90 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS36)

[2] أنظر: الفقرة 104 من المعيار المحاسبي الدولي (IAS36).

[3] IAS38 Intangible Assets as issued at 1 january 2014, available at: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias38, see 21-04-2017

[4] IAS38 Intangible Assets as issued at 1 january 2014, available at: https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias38, see 21-04-2017

-يعتمد تكرار إعادة التقييم على مدى تقلب القيمة العادلة للأصل غير الملموس.

-إذا لم يعد من الممكن تحديد القيمة العادلة لأصل غير ملموس تم إعادة تقييمه مسبقا فإن المبلغ المسجل يكون مبلغه في آخر إعادة تقييم مطروح منه أي إطفاء متراكم أو خسارة قيمة متراكمة.

-ضرورة تجنب إعادة التقييم الانتقائي حيث لابد من إعادة تقييم جميع الأصول في نفس الفئة ما لم يوجد سوق نشط لأحد أصول الفئة.

- حسب الفقرة 76 من المعيار لا يسمح بإعادة تقييم العناصر غير الملموسة التي لم يتم الاعتراف بها مسبقا على أساس أنها أصول، على أن الفقرة 77 تنص على أنه إذا تم الاعتراف بجزء فقط من تكلفة الأصل على أنه أصل بينما أعتبر الجزء الآخر منه مصروف بعدما لم يحقق شرط الاعتراف خلال مرحلة البحث والتطوير فيمكن تطبيق نموذج إعادة التقييم على كامل الأصل.

المبحث الثالث: المعالجة لمحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية

أصبحت العناصر غير الملموسة موارد اقتصادية متزايدة الأهمية وتشكل نسبة متزايدة من التعاملات اليومية للمؤسسات الأمريكية، وما رافق ذلك من مشاكل حول المعالجة المحاسبية لهذه العناصر، خاصة بسب خصائصها التي تميزها عن العناصر المادية، هذا جعل الهيئات المحاسبية الأمريكية تولي أهمية لها وتطرح النقاش حول ضرورة تطوير معايير للتطبيق العملي خاصة بها، ولعل أول خطوة ملموسة تجسدت في إصدار الرأي المحاسبي رقم 17 من طرف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB) في سبتمبر (1970) والذي سمي "العناصر غير الملموسة"، ليحل محله المعيار المحاسبي (SFAS NO.142) تحت اسم" الشهرة والعناصر غير الملموسة الأخرى" الذي بدأ سريانه في 15 مارس (2001)، والذي حل محله المعيار (ASC350) بعد عملية تدوين المعايير المحاسبية الأمريكية والتي لا تهدف إلى إصدار معايير جديدة تحل محل معايير (SFAS)، وإنما هي محاولة لتشكيل معايير ذات مستوى واحد من الموثوقية بعدما كانت المعايير الأمريكية تصنف إلى مستويات مختلفة، كما جاءت بعض الأحكام حول هذه العناصر في المعيار (SFAS141) والذي حل محله بعد التدوين المعيار (ASC805) تحت اسم "اندماج الأعمال" حيث تطرق إلى المعالجة المحاسبية للشهرة المقتناة وللعناصر غير الملموس الأخرى المكتسبة عن طريق الاندماج، وما يجب التنويه إليه هو أن المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة لا تزال تعتمد بشكل كبير على القواعد التي نص عليها الرأي (APB.17) خاصة في ما يخص التحفظ في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة المولدة داخل المؤسسة.

المطلب الأول:جدلية الاعتراف والقياس المبدئي العناصر غير الملموسة

لقد طرح الجدل حول الاعتراف المبدئي بالعناصر غير الملموسة في الرأي رقم 17 الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB17)، حيث أشارت الفقرة الأولى منه إلى أنه هناك العديد من العناصر غير الملموسة قابلة للتحديد وعناصر أخرى تفتقد لخاصية القابلية للتحديد، وكلا النوعين يمكن توليدهما داخليا ويمكن اكتسابهما من الخارج، لكن العناصر غير الملموسة التي تفتقد للقابلية للتحديد لا يمكن اكتسابها بشكل مفرد، وإنما قد تكتسب في حالة اقتناء مؤسسة كاملة، حيث أن الزيادة في تكلفة المؤسسة (المبلغ المدفوع مقابل شراءها) عن مجموع مبلغ صافي الأصول القابلة للتحديد(أصول–التزامات) يمثل أهم هذه العناصر غير القابلة للتحديد والتي يطلق عليها الشهرة[1].

ويتلخص هذا الجدل حول معالجة العنصر غير الملموس كأصل يتم التقرير عنه في الميزانية وينتظر منه تحقيق عوائد اقتصادية مستقبلية، أو كمصروف يستنفذ وقت حدوثه ويدرج في قائمة الدخل، أو كعنصر لا يخضع للمعالجة المحاسبية ولا يتم التقرير عنه في القوائم المالية:

أولا.العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول: تعتبر المرجعية المحاسبية الأمريكية العناصر غير الملموسة التي يمكن الاعتراف بها كأصول بأنها "ليس لها وجود مادي، حيث تشتق قيمتها من الحقوق والضمانات التي تعود لمالكها، كما أنها ليست أدوات مالية لأن الأدوات المالية أيضا ليس لها وجود مادي وقد تشتق قيمتها من حقوق(أسهم وسندات وأوراق قبض) لكنها لا تعتبر أصول غير ملموسة[2]"، إضافة إلى ضرورة تحقيقها لتعريف الأصل والذي يعرف وفق (USGAAP) على أنه " الموجودات التي يمتلكها الكيان وتستخدم في تسيير أنشطته وفي الإنتاج والاستهلاك والتبادل والبيع، على أن تكون قادرة على تحقيق منافع مستقبلية تتمثل في تحقيق تدفقات نقدية واردة للكيان[3]"، إضافة إلى ضرورة تحقيق شرط إمكانية تحديد التكلفة بموثوقية ودون هامش كبير من التقديرات الذاتية التي قد تؤدي إلى التضليل، مع ضرورة وجود علاقة واضحة بين التكاليف المعترف بها كأصل والعوائد المستقبلية المتوقعة منها، ومن أهم العناصر غير الملموسة التي تحقق هذه الشروط ما يلي:

1.عناصر مكتسبة من خارج المؤسسة: تتميز هذه العناصر بعدة مميزات تمكن من الاعتراف بها كأصول غير ملموسة نظرا لإمكانية تحديد تكلفتها بموثوقية بما أنها تنتج عن معاملة مع طرف ثاني خاصة في حالة اكتسابها بشكل منفرد ومن أهم هذه العناصر[4]:

[1] APB17see:www.fasb.org/cs/BlobServer?blobkey=id&blobnocache=true&blobwhere=1175820195241&blobheader=application/pdf&blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs , 27-04-2017.

[2] Donald E.kieso et all, OP.CIT, p.665.

[3] جيري ويجانت وآخرون، ترجمة: مصطفى محمد جمعة، نزار بن صالح الشويمان، **مبادئ المحاسبة**، دار المريخ، الرياض–المملكة العربية السعودية، 2014، ص49.

[4] Voir: Donald E.kieso et all, OP.CIT, p-p.669-670.

- **عناصر غير ملموسة مرتبطة بالتسويق:** أهمها الاسم التجاري والعلامة التجارية ونطاق الانترنت، حيث تسجل كأصول عند شراءها من الخارج.

-**عناصر غير ملموسة مرتبطة بالزبائن:** أهمها قوائم الزبائن والعلاقات غير التعاقدية والتعاقدية معهم، تسجل كأصول في حالة شراءها من الخارج عندما تتوقع منها المؤسسة تحقيق منافع مستقبلية.

-**عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الفني:** أهمها حقوق النشر للأعمال الأدبية والموسيقية والمواد السمعية البصرية...، تسجل كأصول عند اقتناءها من خارج المؤسسة.

-**عناصر غير ملموسة مرتبطة بعقود:** أهمها الامتيازات والتراخيص وحقوق البث التلفزي والإذاعي وبعض التراخيص الحكومية الأخرى، تسجل كأصول إذا أمكن تحديد تكلفتها عن شراءها(رسوم تسجيل الحقوق القانونية+دفعات مقدمة) أما الدفعات السنوية مقابل استغلال التراخيص فتعتبر مصاريف تشغيلية مستنفدة.

-**عناصر غير ملموسة مرتبطة بالتكنولوجيا:** أهمها براءات الاختراع التكنولوجية والأسرار التجارية المضمونة من طرف مكتب تسجيل البراءات والأسماء الأمريكي، تسجل كأصول بتكلفة شراها من مخترع أو من مؤسسة أخرى.

أما في حالة الاقتناء الناتج عن عملية الاندماج فتؤكد الفقرة 2-25-30-ASC350 على ضرورة الاعتراف كأصول منفصلة بكل العناصر غير الملموسة التي يمكن تحديدها بشكل منفصل حتى وإن لم تكن المؤسسة المقتناة تعترف بها كأصول.

2.الشهرة المقتناة في حالة اندماج: تنص المرجعية المحاسبية الأمريكية على الاعتراف بالشهرة المقتناة نتيجة اندماج الإعمال بطريقة الشراء كأصل غير ملموس في ميزانية المؤسسة المقتنية وفق ما ينص عليه التدوين ASC805-30 من معايير التدوين الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، علما أن قياس الشهرة المقتناة بغرض الاعتراف بها كأصل وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية لا يتم بطريقة مباشرة وإنما يتم تسجيلها كفارق متبقي بين القيمة العادلة للمؤسسة المقتناة ككيان كامل والقيمة العادلة لصافي أصولها القابلة للتحديد (أصول–التزامات).

وقد ساند هذا التوجه في الاعتراف بالشهرة كباقي كل من Kieso و Weygant و Warfield حيث يعتبرون أن "الشهرة نظريا تمثل المنافع الاقتصادية المتوقعة التي تتولد من أصول أخرى يتم اكتسابها في عملية اندماج الأعمال والتي لم يكن بالإمكان تحديدها بشكل مفرد ومنفصل وتسمى بالعناصر غير ملموسة الأكثر لا ملموسية (The

most intangible intangible assets) نظرا لأنه لا يمكن تحديدها والاعتراف بها كأصول غير ملموسة إلا من خلال شراء مؤسسة ككل[1]"

ثانيا.العناصر غير الملموسة ذات جدلية في الاعتراف كمصروف أو كأصل: من أهم هذه العناصر ما يلي:

1.مصاريف برمجيات الإعلام الآلي: مما غذى الجدل حول المعالجة المحاسبية لبرمجيات الإعلام الآلي في الولايات المتحدة الأمريكية انتشار صناعة البرمجيات بشكل كبير خاصة على مستوى وادي السيليكون (silicon valley)، إضافة إلى تحول التركيز إلى استخدام البرمجيات في العمليات التشغيلية وعمليات التسيير والتنظيم بشكل كبير، مما أجبر المؤسسات على استخدامها بشكل كبير سواء من خلال التوليد والتطوير الداخلي أو الشراء بغرض الاستخدام الداخلي أو الإنتاج بغرض البيع والكراء، وقد حاولت المرجعية المحاسبية الأمريكية مسايرة هذا التطور من خلال معيار التدوين ASC350-40 الخاص بتطوير البرمجيات لأجل الاستخدام الداخلي و معيار التدوين ASC985-20-5 والتي تخص البرمجيات لأجل البيع والكراء.

أ.تطوير البرمجيات لأجل الاستخدام الداخلي: حسب الفقرة ASC350-40 فإن البرمجيات المطور ة لأجل الاستخدام الداخلي هي البرمجيات التي تقوم المؤسسة بتطويرها دون أن تكون لديها أي نية أو مخطط أولي لبيعها أو كراءها للخارج، ولأجل تبسيط المعالجة المحاسبية لهذه البرمجيات نصت الفقرة ASC350-40 على ضرورة تقسيم عملية توليدها وتطويرها إلى مرحلتين لكل مرحلة خصائص محددة ومعالجة محاسبية معينة كما يلي[2]:

-**المرحلة الابتدائية:** هي المرحلة الأولية في عملية توليد البرنامج وتشمل اتخاذ القرار الاستراتيجي حول تخصيص الموارد والاختيار بين المشاريع البديلة، إضافة إلى تحديد متطلبات عملية التطوير خاصة فيما يخص التكنولوجيا اللازمة إضافة والاتفاق مع الأطراف الخارجية الممونة لبعض احتياجات عملية التطوير، تؤكد الفقرة ASC350-40 على ضرورة اعتبار التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال هذه المرحلة مماثلة لمصاريف البحث والتطوير واستنفادها وقت حدوثها على أن لا يمكن إعادة الاعتراف بها كأصول لاحقا إذا كانت نتيجة التطوير ناجحة.

-**تكاليف ما بعد المرحلة الابتدائية:** فيما يخص التكاليف التي تتحملها المؤسسة بعد نهاية مرحلة الابتدائية للمشروع يمكن رسملتها حسب ما تنص عليه الفقرة ASC350-40-25-1 مع ضرورة أن تسمح الإدارة التي لديها سلطة بالسماح بإكمال المشروع وتلتزم بتمويله وتوفير ظروف إكماله واستعماله كما هو مخطط له، وقد حددت الفقرة ASC350-40-30 التكاليف التي يتم رسملتها والتي تشمل التكاليف المباشرة الخارجية والخدمات المستهلكة للحصول على البرنامج المطور داخليا إضافة إلى تكاليف الأجور المرتبطة بشكل مباشر بعملية تطوير البرنامج مع

[1] Voir: Donald E.kieso et all, OP.CIT, p.674.

[2] Jone M.Flood, Interpretation and application of Generaly Accepted Accounting Principales, John Wiley&son, USA, 2016, epub, p.535.

إمكانية رسملة تكاليف القائدة الناتج عن قروض تمويل المشروع على أن يتم استنفاد التكاليف العامة والإدارية وتكاليف التدريب وتكاليف الصيانة الروتينية وقت تحملها.

ب.تطوير البرمجيات لأجل البيع والكراء: إذا كانت المؤسسة تقوم بتوليد وتطوير برمجيات الإعلام الآلي بغرض بيعها أو كرائها فإن معالجتها المحاسبية تتم وفق ما تنص عليه الفقرة ASC985-20-05 والتي تؤكد ضرورة تحقق الجدوى التكنولوجية للبرنامج كشرط للاعتراف بالتكاليف الخاصة بتوليده وتطويره كأصل غير ملموس ابتداء من تاريخ التأكد من تحقق الجدوى التكنولوجية، أما التكاليف التي تتحملها المؤسسة قبل تحقق الجدوى فلابد من اعتبارها مصاريف بحث وتطوير بما يستلزم استنفادها وقت حدوثها ولا يمكن إعادة رسملتها لاحقا بعد تأكد الجدوى التكنلوجية.

2.مصاريف الترويج والإعلان: حسب ASC720-35 فإن تكاليف الإعلان والترويج يتم الاعتراف بها كمصروفات عند تحملها أو في التاريخ الذي يتم فيه القيام بالحملة الترويجية لأول مرة، لكن يمكن رسملتها والاعتراف بها كأصل غير ملموس في حالتين أشار إليهما المحور ASC340-20 وهما في حالة تكاليف الترويج والإعلان التي تتحملها المؤسسة بعدما يتم تحصيل الإيراد المرتبط بها (Cooperative advertising)، أما الحالة الثانية فهي تخص تكاليف الإعلان دو الاستجابة المباشرة (Direct response advertising) وهي تكاليف الإعلان الموجه لبعض الزبائن الذين يبدون استجابة سريعة بما يمكن من تحقيق عوائد اقتصادية مستقبلية باحتمال مرتفع[1]، أي أن الجدل القائم حول مصاريف الإعلان والترويج مصدره صعوبة تأكيد الاحتمال المرتفع لتحقيق هذه التكاليف لمنافع مستقبلية تمتد لسنوات.

3.مصاريف تطوير مواقع الواب: اشتد الجدل في البيئة الاقتصادية والمحاسبية الأمريكية حول المعالجة المحاسبية لتكاليف تطوير مواقع الواب من طرف المؤسسات، فنادرا ما تجد مؤسسة أمريكية ليس لها موقع الكتروني تستعمله في عدة وظائف منها التعريفية ومنها البيعية والترويجية، وقد مصدر الجدل حول كيفية المعالجة المحاسبية للمصاريف التي تتحملها المؤسسات في مشروع تطوير مواقع الواب الخاصة بها، وقد حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من خلال ASC350-50 الذي يؤكد أن بعض التكاليف يتم استنفادها فور حدوثها كمصاريف مستنفدة والبعض الآخر يتم رسملتها كأصول غير ملموسة وذلك حسب المرحلة التي بلغها مشروع تطوير الموقع.

ويمكن تلخيص أهم المراحل التي يمر بها مشروع تطوير الموقع الالكتروني والمعالجة المحاسبية للتكاليف التي يتم تحملها في كل مرحلة كما يلي[2]:

[1] www.iasplus.com/en-us/standards/ifrs-usgaap/goodwill, goodwill and other intangible assets- key difference between U.S.GAAP and IFRS, Deloitte Global, 2016. p.2. see 05-12-2016.

[2] www.iasplus.com/en-us/standards/ifrs-usgaap/goodwill, goodwill and other intangible assets- key difference between U.S.GAAP and IFRS, Deloitte Global, 2016. p.2. see 05-12-2016

-**مرحلة التخطيط:** تشمل المصاريف التي تتحملها المؤسسة في تطوير مخطط مشروع الموقع وتحديد الوظائف المنتظرة منه إضافة إلى وضع خطة يتم فيها تحديد المعدات والتطبيقات الازمة للقيام بالمشروع واختيار موردين هذه المعدات والتطبيقات وكذا وضع تصور وتشكيل لرسومات الموقع، يتم استنفاد كل التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال هذه المرحلة وقت حدوثها باعتبارها لا تحقق تعريف الأصل غير الملموس.

-**مرحلة التطبيق وتطوير البنية التحتية للموقع:** تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل اقتناء وتطوير المعدات والبرمجيات اللازمة لتشغيل الموقع، إضافة إلى تكاليف الحصول على اسم لنطاق الموقع وكذا تطوير أو اقتناء البرمجيات اللازمة لحفظ قواعد بياناته، حسب ASC350-50 يتم رسملة هذه التكاليف واعتبارها أصل غير ملموسة ينتظر منها تحقيق عوائد مستقبلية.

-**مرحلة تطوير واجهة الموقع:** تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل التصميم الشامل لصفحة المواقع وتنسيقها وتزويدها بالصور والألوان اللازمة، حيث يتم رسملتها ضمن تكلفة الموقع كعنصر غير ملموس وفق ASC350-50.

-**مرحلة التشغيل:** تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل تدريب الموظفين على استخدام الموقع إضافة إلى مصاريف الصيانة المستمرة، حيث يتم استنفادها وقت تحملها باعتبارها مصاريف روتينية لا تحقق تعريف الأصل غير الملموس.

ثالثا.العناصر غير الملموسة التي لا يمكن الاعتراف بها كمصروف: من أهم العناصر غير الملموسة التي تمنع المرجعية المحاسبية الأمريكية الاعتراف بها كأصول وتؤكد على ضرورة استنفادها وقت تحملتها ما يلي:

1.تكاليف البحث والتطوير: تعتبر المرجعية المحاسبية الأمريكية من المرجعيات المتحفظة في المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير، حيث تؤكد على ضرورة استنفاذها وقت تحملها واعتبارها مصاريف تخص الفترة المالية التي حدثت فيها، وما يجب التأكيد عليه هو أن مصاريف البحث والتطوير هي ليست عناصر غير ملموسة في حد ذاتها لكنها تؤدي إلى توليد عناصر غير ملموسة كتطوير عمليات تشغيلية أو إدارية جديدة أو براءات اختراع أو أسماء تجارية...، حيث تمثل مصاريف البحث المصاريف التي تتحملها المؤسسة بغرض القيام ببحوث وتحقيقات بهدف اكتشاف معرفة جديدة، أما التطوير فيتمثل في ترجمة نتائج هذا البحث إلى تصاميم لمتوج أو خدمة أو عملية جديدة أو مطورة بشكل معتبر، فحسب الفقرة ASC375-10-25-1 من معايير التدوين الأمريكية فإنه وبسبب صعوبة تحديد تكاليف البحث والتطوير وربطها بنشاط معين لتوليد أصل غير ملموس محدد إضافة إلى صعوبة تحديد توفيت ومقدار وطول فترة المنافع المستقبلية المتوقعة التي يمكن تحقيقها منها لابد من استنفادها وقت حدوثه باعتبارها لا تحقق شروط الاعتراف كأصل غير ملموس.

وتشمل مصاريف البحث والتطوير

أما الفقرة ASC350-30-25-2 من المعيار ASC350 فهي تؤكد على أن تكاليف التوليد والتطوير الداخلي للعناصر غير الملموسة لا يمكن رسملتها والاعتراف بها كأصول وإنما تعتبر مصاريف مستنفدة وقت تحملها باستثناء القاعدة العامة حول تطوير البرمجيات لأجل الاستخدام الداخلي وتطوير مواقع الواب والتي يمكن الاعتراف بها تحت شروط معينة سيتم توضيحها لاحقا، وكمثال عن هذه المصاريف: تكاليف التطوير الداخلي للأسماء والعلامات التجارية (ماعدا تكاليف التسجيل القانون وتكاليف الدفاع القانوني)، تكاليف التوليد الداخلي لحقوق النشر والتأليف، مصاريف التوليد الداخلي لبراءات الاختراع...

2.المصاريف المبدئية: حسب الفقرة ASC720-158-25 من معيار التدوين الأمريكي (ASC720) فإن التكاليف المبدئية الخاصة ببداية نشاط جديد لابد أن يتم استنفادها وقت تحملها والاعتراف بها كمصاريف في قائمة الدخل للسنة التي حدثت فيها ولا يمكن رسملتها والاعتراف بها كأصول في الميزانية رغم أنها من المتوقع أن تحسن العوائد المستقبلية ويكون له تأثير يمتد لعدة سنوات إلا أن صعوبة تحديد العوائد المستقبلية المتوقعة الخاصة بها ومدتها جعل المرجعية المحاسبية الأمريكية تنتهج منهجا متحفظ ومتشائم من خلال استنفادها وعدم الاعتراف بها كأصول.

3.خسائر التشغيل الأولية: رغم أن الخسائر التشغيلية المبدئية في بداية نشاط المؤسسة لا يمكن تجنبها في اغلب الأحيان فهي ضرورية لأجل تحقيق عوائد مستقبلا إلا أن المرجعية المحاسبية الأمريكية ومن خلال الفقرة ASC915-205-45-1 ترى أنه لابد من استنفاذها وقت حدوثها وتحميلها للسنة المالية التي حدثت فيها بحجة أن المعالجات المحاسبية للخسائر لابد أن تكون متناسقة سواء بالنسبة للمؤسسات في بداية نشاطها أو المؤسسات المستمرة.

ثالثا.عناصر غير ملموسة لا يتم الاعتراف بها محاسبيا لا كأصول ولا كمصروفات: من خلال المعالجة المحاسبية التي توفرها معايير التدوين الأمريكية (ASC) باعتبارها المرجعية المحاسبية الأمريكية، يتضح أن هناك بعض العناصر غير الملموسة لا يتم الاعتراف بها كأحداث اقتصادية تخضع للمعالجة المحاسبية فلا يتم معالجتها سواء كمصاريف أو كأصول، حيث يتم إهمالها رغم أهميتها الكبيرة في خلق القيمة وفي تعزيز قدرة المؤسسات على النمو والاستمرار مما يجعل القوائم المالية للمؤسسات لا تعكس وضعيتها المالية الحقيقية ولا توفر معلومات ملائمة لمستخدمي المعلومات المالية ومن أهم هذه العناصر:

أ.خبرات ومعارف وكفاءات الموظفين: لا تسمح المرجعية المحاسبية الأمريكية بالاعتراف المحاسبي بخبرات ومهارات الموظفين وكفاءتهم سواء التي اكتسبوها خارج المؤسسة، أو التي اكتسبوها بفعل الممارسة وتبادل المعارف

وتقاسمها داخل المؤسسة، هذه المعارف والخبرات لها أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة كمؤسسات البرمجيات والاستشارات التي تعتمد بشكل شبه كلي على خبرات وكفاءات موظفيها في خلق القيمة من أنشطتها التشغيلية، وبالتالي فإن عدم معالجتها محاسبيا سيجعل البيانات المالية التي توفرها مخرجات أنظمتها المحاسبية لا تقدم صورة صادقة عن وضعيتها المالية الحقيقية وعن قدرتها على الاستمرار في تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية.

ب.سمعة المؤسسة وثقافتها التنظيمية: لا توفر المرجعية المحاسبية معلومات عن سمعة المؤسسة وثقافتها التنظيمية باعتبارها من العناصر غير الملموسة المهمة، هذا يحرم المستخدمين الخارجين للمعلومات المالية من معرفة خبايا المؤسسة وثقافتها التي تعتبر التربة الخصبة لأجل النمو والاستمرار.

ج.عناصر غير ملموسة أخرى: لا تعترف المعالجة المحاسبية وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية بالعناصر غير الملموسة الأخرى التي لا تكون ناتجة عن معاملة بين المؤسسة وطرف آخر أو التي قد تنتج حتى وإن لم تتحمل المؤسسة تكاليف لأجل اكتسابها وتطويرها، بما فيها ولاء الزبائن واستمرار تعاملهم مع المؤسسة إضافة إلى العلاقات مع الزبائن ومدى تحسنها أو سوءها عبر السنوات المالية المتتالية بما يوفر معلومات حول استمرار القدرة البيعية للمؤسسة مستقبلا وتطورها إضافة إلى العلاقات مع الموردين ومع المستخدمين وعناصر غير ملموسة أخرى.

رابعا: تكلفة الاعتراف المبدئي بالعنصر غير الملموس: يخص الاعتراف المبدئي العناصر غير الملموسة التي تحقق شروط الاعتراف كأصول فقط، وذلك حسب الحالات التالية[1]:

1.حالة الاقتناء من الخارج: يسجل الأصل غير الملموس في حالة اقتناء من الخارج بشكل مبدئي بتكلفته والتي تشمل تكلفة الشراء مضافا لها النفقات الضرورية لجعل الأصل غير الملموس جاهز لاستخدامه المرغوب (سعر الشراء+ضرائب غير مسترجعة +مصاريف أخرى لجعل الأصل جاهز للاستخدام المرغوب).

2.حالة الاكتساب عن طريق التبادل: يسجل الأصل غير الملموس الذي تكتسبه المؤسسة عن طريق التبادل بسهم أو بأصل آخر بالقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه أو القيمة العادلة للأصل غير الملموسة المستلم أيهما أكثر وضوحا، علما أن المرجعية المحاسبية الأمريكية وضحت تعريف القيمة العادلة وكيفية حسابها في معيار التدوين (ASC820).

3.حالة الشراء كمجموعة من الأصول: في حالة اقتناء العنصر غير الملموس ضمن سلة من الأصول الملموسة وغير الملموسة فإن المرجعية المحاسبية الأمريكية تؤكد على ضرورة توزيع التكلفة بين الأصول المكونة لسلة الأصول على أساس القيمة العادلة.

[1] Voir: Donald E.kieso et all, OP.CIT, p.667.

4.حالة الاكتساب عن طريق الاندماج: حسب الفقرة (ASC350-30-25-2) فإن الأصول غير الملموسة المجمعة المقتناة في عملية اندماج لابد من تخصيصها بطريقة فردية على أساس القيمة العادلة بصفة منفصلة عن الشهرة المقتناة والتي يتم تسجيلها كأصل غير ملموس يمثل الفارق بين القيمة العادلة لصافي كل أصول المؤسسة القابلة للتحديد (أصول –التزامات).

5.حالة التطوير الداخلي: كما لاحظنا سابقا فإنه المرجعية المحاسبية الأمريكية متحفظة جدا في الاعتراف بالعناصر غير الملموسة المطورة داخليا كأصول حيث أنها تتجه نحو ضرورة استنفادها كمصاريف وقت حدوثها، لكن هناك بعض الحالات الاستثنائية كتطوير البرمجيات وتطوير مواقع التواب حيث يتم الاعتراف بها كأصول بعد بلوغ مرحلة التطوير درجة متقدمة وبعض تحقيق شروط محددة، حيث يتم تسجيل الأصل غير الملموس من خلال تلك اللحظة بتكلفته التي تمثل التكاليف المباشرة لتوليده كتكلفة الخدمات واليد العاملة على أن لا تتضمن التكلفة الجزء الذي تم استنفاده كمصاريف في سنوات سابقة كما تتضمن التكلفة تكاليف تسجيل الأصل غير الملموس والدفاع الناجح عنه.

المطلب الثاني: التقييم اللاحق للعناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول

بعد الاعتراف المبدئي بالعنصر غير الملموسة كأصل، قد يتم إهتلاكها كمقابل لانخفاض قيمتها نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية أو يتم إخضاعها لخسارة القيمة بسبب بعض الظروف التي تؤدي إلى انخفاض قيمته بطريقة استثنائية، وقد قدمت المرجعية المحاسبية الأمريكية من خلال معايير التدوين المحاسبية (ASC) توجيهات في هذا المجال خاصة من خلال المعيار ASC350-30.

أولا.إطفاء الأصول غير الملموسة: تنص المرجعية المحاسبية الأمريكية على أن الأصل غير الملموس ذو مدة نفعية محدد يتم إطفاءه خلال مدته النفعية، بينما الأصل غير الملموس غير محدد المدة النفعية لا يخضع للإهتلاك إلا إذا تحولت مدته النفعية من غير محددة إلى محددة وبالتالي لابد من تحديد العمر النفعي للأصل.

1.تحديد العمر النفعي للأصل غير الملموس: حسب الفقرة ASC350-30-35 على المؤسسة أن تأخذ مجموعة من العوامل والمؤشرات في تحديد العمر النفعي المتوقع للأصل حيث تشمل عوامل قانونية وتعاقدية وتنظيمية وتنافسية و اقتصادية وتكنولوجية يمكن أن تؤثر على العمر النافع للأصل، وقد قدمت الفقرة-ASC350 30-35 أمثلة عن هذه العوامل منها: الخبرات السابقة في التعامل مع أصول مشابهة، المنافسة، الطلب، الاستخدام المتوقع للأصل ، العمر المتوقع لأصل آخر أو مجموعة من الأصول يرتبط بها الأصل، توقعات حول القوانين والتنظيمات والعقود التي يمكن أن تحد العمر النافع للأصل، مستوى الصيانة اللازمة للحصول على التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل...، إن لم يكن هناك أي عامل من العوامل السابقة أو عوامل أخرى تؤثر على العمر

النافع للأصل غير الملموس يعتبر غير محدد العمر أما إذا كانت هناك عوامل من المتوقع أن تحد من تدفق المنافع المتولدة من الأصل مستقبلا فيعتبر الأصل محدد العمر، على أنه يمكن أن يكون العمر غير محدد ويتحول إلى محدد.

2.حالة الأصل غير محدد العمر: إذا تبين أن الأصل غير الملموس غير محدد العمر فلا يتم إخضاعه للإهتلاك لكن يخضع لاختبار خسارة القيمة سنويا، على أن يبدأ إهتلاكه إذا بينت الدلائل أن العمر النفعي لم يعد غير محدود، مع الإشارة إلى أن المرجعية المحاسبية الأمريكية تعتبر الشهرة المقتناة أصل غير ملموس غير محدد العمر.

3.حالة الأصل غير محدد العمر: حسب الفقرة ASC350-30-35-4 إذا اتضح أن الأصل غير الملموس محدد العمر النفعي لابد من إهتلاكه، على أنه لابد أن يعكس نموذج الإهتلاك نمط استهلاك المنافع الاقتصادية، وإن لم يكن بالإمكان تحديد هذا النمط فيتم استخدام الإهتلاك الخطي ، أما الفقرة ASC350-30-35-8 فأشارت إلى أنه من المفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس بعد نهاية عمره النفعي تساوي الصفر، إلا أن الأصل غير الملموس يمكن أن يكون له عمر نفعي لطرف آخر بعد نهاية عمره النفعي لدى المؤسسة في هذه الحالة على المؤسسة أن تأخد القيمة المتبقية بعين الاعتبار عن طريق طرحها عند حساب الاهتلاك بشرط أن تكون قد استلمت تعهد لشراء الأصل من طرف ثالث في نهاية عمره وان يوجد سوق نشط للأصل في نهاية عمره.

إضافة إلى ما سبق تؤكد المرجعية المحاسبية الأمريكية على ضرورة أن لا يتجاوز العمر النفعي الاقتصادي العمر القانون للأصل غير الملموس، فمثلا القوانين الأمريكية تحمي حقوق النشر والتأليف لمدة 70 سنة[1] بعد وفاة صاحب حق النشر علما أنها غير قابلة للتجديد، بينما تمنح مكاتب البراءات والأسماء الأمريكية حق براءة الاختراع لمدة 20 سنة[2]، وبالتالي لابد أن يكون العمر الاقتصادي النافع إما يساوي العمر القانوني أو أقل منه.

ثانيا.خسارة القيم: على عكس الإهتلاكات التي تكون بطريقة مستمرة تطبيقا لمبدأ مقابلة الإيرادات المحققة بالمصاريف التي أدت إلى تحقيقها لكل فترة مالية فإن اختبار خسارة القيمة يكون بشكل استثنائي عندما يتضحان القيمة المحاسبية للأصل(القيمة الدفترية المسجلة بعد الإهتلاك) غير قابلة للاسترداد بشكل كامل، وتتم عملية اختبار خسارة القيمة للأصول غير الملموسة وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية حسب الحالات التالية:

1.خسارة القيمة للأصول غير الملموسة محددة العمر: حسب المرجعية المحاسبية الأمريكية فإن القاعدة العامة نفسها تطبق في اختبار خسارة قيمة الأصل غير الملموس محدد العمر النفعي وباقي الأصول الملموسة الأخرى وذلك وفق ما ينص عليه معيار التدورين ASC360 والذي يطلب من المؤسسات أن تعترف بخسارة في القيمة في حالة واحدة فقط وهي الحالة التي تكون فيها القيمة المحاسبية الصافية للأصل غير الملموس غير قابلة للاسترداد عن

[1] Donald E.kieso et all, OP.CIT, p .670.
[2] Idem, p.672.

طريق مبلغ التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقع تحقيقها من استخدام الأصل والتنازل عنه[1]، فإذا أشارت الظروف إلى ذلك يتم حساب القيمة العادلة ومقارنتها مع القيمة المحاسبية الصافية ويتم تسجيل زيادة القيمة المحاسبية الصافية عن القيمة العادلة كخسارة قيمة وفق ماتنص عليه الفقرة ACS360-10-05 ويمكن تلخيص عملية اختبار القيمة للأصول غير الملموسة محددة العمر في ما يلي:

أ.اختبار مدى وجود مؤشر يدل على خسارة قيمة: حسب الفقرة360-10-35-21 على المؤسسة أن تحدد ما إذا كانت هناك مؤشرات تشير إلى انخفاض قيمة الأصل ومن بين هذه المؤشرات: انخفاض معتبر في السعر السوقي للأصل(أو لمجموعة الأصول)، تغير سلبي معتبر في الطريقة أو المجال الذي يستخدم فيه الأصل، تغيرات عكسية معتبرة في العوامل القانونية أو في مناخ الأعمال والذي يمكن أن يؤثر على قيمة الأصل....، إذا اتضح وجود احد هذه المؤشرات والتي تشير إلى أن القيمة المحاسبية الصافية غير قابلة للاسترجاع بشكل كامل يتم اللجوء إلى الخطوة الأولى وهي تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد، أما إذا لم اتضح عدم وجود إي مؤشر فلا يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة للأصل المعني[2].

ب.تقدير المبلغ القابل للاسترداد: إذا اتضح وجود مؤشر على انخفاض خسارة القيمة على المؤسسة أن تحدد ما إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية للأصل قابلة للاسترداد أم لا، وذلك من خلال مقارنة إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة للأصل مع قيمته المحاسبية الصافية، إذا كانت إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة تتجاوز القيمة المحاسبية الصافية تعتبر القيمة المحاسبية قابلة للاسترجاع، أما إذا كان العكس هو الصحيح فإن القيمة المحاسبية الصافية غير قابلة للاسترجاع ولابد من الاعتراف بخسارة قيمة.

ج.حساب خسارة القيمة: خلال هذه المرحلة يتم حساب القيمة العادلة للأصل المعني أو لمجموعة الأصول المعنية إذا كانت تولد تدفقات نقدية بطريقة غير قابلة للفصل، حيث يتم تحديد القيمة العادلة وفق ما ينص عليه معيار التدوين ASC820 والذي عرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المساهمين في السوق في تاريخ معين (تاريخ القياس)، وبعد تحديد القيمة العادلة يتم مقارنتها مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بخسارة القيمة بالمقدار الذي تتجاوز به القيمة المحاسبية الصافية القيمة العادلة.

2.خسارة القيمة للعناصر غير الملموسة غير محددة العمر: قبل صدور التعديل (update, No.2012-02) الخاص باختبار خسارة القيمة للأصول غير الملموسة غير محددة العمر النفعي كانت الفقرة (ASC350-30)

[1]Jasmeet S.Marwah. ASC360 Impairement Testing: Long- Lived Assets Clasiified as Held and Used, STOUT RISIUS ROSS (RSS) 2015. P.1, Article available online at: https://www.srr.com/assets/pdf/asc-360-impairment-testing.pdf, observed: 12-12-2016.
[2] Idem, p.2.

تتطلب أن يتم اختبار انخفاض قيمة الأصل غير الملموس على الأقل على أساس سنوي حيث يتم إجراء الاختبار الكمي بطريقة مباشرة من خلال حساب القيمة العادلة للأصل غير الملموس غير محدد العمر النفعي ومقارنتها مع قيمته المحاسبية الصافية، على أن يتم الاعتراف بخسارة القيمة إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية تتجاوز القيمة العادلة.

لكن جاء التعديل (update, No.2012-02) الذي صدر في جويلية 2012 والذي يهدف إلى تخفيض تكاليف إعداد اختبار خسارة القيمة وتبسيط إجراءاتها خاصة بعد الشكاوي المتعددة من معدي القوائم المالية حول هذه الصعوبة خاصة عندما تشير الوقائع والظروف إلى احتمال منخفض للتعرض لخسارة قيمة[1]، فمنح هذا التعديل الخيار للمؤسسة حول عدم إجراء الاختبار الكمي مباشرة من خلال حساب القيمة العادلة بصفة سنوية وإنما يمكنها قبل ذلك اللجوء إلى الاختبار النوعي للحكم على مدى وجود احتمال كبير أن يتعرض الأصل لخسارة قيمة، حيث أصبحت إجراءات اختبار خسارة القيمة للأصل غير الملموس غير محدد المدة متشابهة إلى حد كبير مع إجراءات اختبار خسارة القيمة للشهرة المقتناة إلى سيتم التطرق إليها لاحقا.

لقد نصت الفقرة المعدلة ASC350-30-35 على أن المؤسسة يمكن تقوم بتقدير نوعي لتحديد ما إذا كان من الضروري القيام بالتقدير الكمي، على أن المؤسسة يمكنها أن تتجاوز التقيم النوعي لأي أصل وفي أي فترة زمنية معينة وتقوم بالتقييم الكمي مباشرة، وقد قدمت هذه الفقرة أمثلة حول الظروف التي يمكن الاعتماد عليها في الاختبار النوعي منها[2]:

-عوامل التكلفة مثل زيادة تكلفة اليد العاملة والمواد الأولية وتكاليف أخرى لديها انعكاسات سلبية على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

-الأداء المالي المتوقع من الأصل (توقع انخفاض العوائد عما كان متوقع).

-التشريعات القانونية والتنظيمات التعاقدية والتغيرات التجارية والسياسية.

-تغيرات في الصناعة والسوق الذي ينشط فيه أو يباع فيه الأصل.

إذا قامت المؤسسة بالاختبار النوعي و واتضح أن هناك احتمال كبير لانخفاض خسارة الأصل غير الملموس غير محدد العمر فلابد أن تقو المؤسسة بالاختبار الكمي الذي حددت إجراءاته الفقرة ASC350-30-35-19 حيث يتم مقارنة القيمة العادلة مع القيمة المحاسبية الصافية ليتم الاعتراف بالزيادة في القيمة المحاسبية الصافية عن القيمة العادلة كخسارة قيمة، أما إذا اتضح من الاختبار النوعي أنه ليس هناك احتمال كبير لخسارة القيمة فتتوقف

[1] Accounting Standard Update, No.2012-02 July 2012, **Intangiblees-Goodwill and Other (Topic 350) Testing Indefinie lived Intangible Assets for Impairment**, Financial accounting Foundation, Norwalk, Connecticut, USA, 2012.

[2] Idem, p07.

المؤسسة عند هذه النقطة وتتجنب صعوبات وعوائق مرحلة الاختبار الكمي، علما أن احتمال وجود خسارة القيمة حددته الفقرة ASC350-30-35A أن يفوق 50 بالمائة، على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عكس أي خسارة قيمة تم الاعتراف بها سابقا وفق ما نصت عليه الفقرة ASC350-30-35-20.

3.خسارة القيمة للشهرة المقتناة: حسب المرجعية المحاسبية الأمريكية فإن عملية اختبار انخفاض الخسارة للشهرة تتم على الوحدات أو الأقسام التشغيلية أو مستوى أدنى، وقد شرح معيار التدوين ASC280 المقصودة بوحدة التقرير أو الوحدة التشغيلية بغرض اختبار خسارة قيمة الشهرة المقتناة، علما أن اختبار خسارة القيمة للشهرة يكون سنوي لكن يمكن إجراءه في أي وقت من السنة المالية على أن يكون بطريقة متسقة، وإضافة إلى الاختبار السنوي أكدت الفقرة ASC350-20-35-30 على ضرورة إجراء اختبار خسارة قيمة إضافي بين فترة الاختبار السنوي إذا كانت هناك مبررات حول تغير في الأحداث والظروف، وكان هناك احتمال كبير أن القيمة العادلة لوحدة التقرير اقل من قيمتها المحاسبية الصافية، وتشمل الظروف والأحداث التي تتطلب اختبار خسارة قيمة إضافي لشهرة وحدة التقرير: شروط اقتصادية كلية، تدهور اقتصادي، تغيرات في أسعار الفائدة، عوامل التكلفة، الأداء الاقتصادي للوحدة المعنية....

تتم عملية اختبار خسارة القيمة للشهرة المقتناة وفق المراحل التالية:

أ.الاختبار النوعي: يمنح مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الخيار للمؤسسة حول القيام باختبار نوعي لإمكانية انخفاض خسارة القيمة للشهرة المقتناة والتي سماها معيار التدوين ASC350 بالمرحلة (0) حيث يتم اختبار إذا ما كانت هناك درجة كبيرة من الاحتمالية أن تكون القيمة العادلة للوحدة المعنية أقل من قيمتها الدفترية، علما أن هذا الاختبار النوعي اختياري ويمكن تجاوزه، وإذا اتضح من هذه المرحلة أنه ليس هناك احتمال كبير (يتجاوز 50 بالمئة) أن تكون القيمة العادلة لوحدة التقرير المعنية أقل من قيمتها الدفترية لا داعي لإجراء الاختبار الكمي الموالي، أما إذا اتضح أنه هناك احتمال كبير أن تفوق القيمة الدفترية للوحدة المعنية قيمتها العادلة لابد من الانتقال إلى مرحلة الاختبار الكمي والتي يتم فيها مقارنة القيمة العادلة للوحدة مع قيمتها الدفترية متضمنة الشهرة[1].

ب.الخطوة الأولى: إذا قامت المؤسسة بإجراء اختبار نوعي لخسارة القيمة للشهرة وتبين أن احتمال انخفاض قيمتها كبير أو أنها قررت تجاوز مرحلة الاختبار النوعي فإنها مجبرة على القيام بمقارنة القيمة العادلة للوحدة كاملة مع قيمتها الدفترية متضمنة الشهرة، فإذا اتضح أن القيمة الدفترية تتجاوز القيمة العادلة فإن الخطوة الثانية ستكون مطلوبة.

[1] Jone M.Flood, op.cit, p.522.

ج.الخطوة الثانية: يتم فيها تقدير القيمة العادلة الضمنية للشهرة المقتناة ومقارنتها مع قيمتها الدفترية، فإذا كانت القيمة الدفترية تتجاوز القيمة العادلة الضمنية يتم الاعتراف بالفارق كخسارة قيمة على أن لا يمكن استرجاعها مستقبلا، وقد وضح معيار التدوين ASC350 المقصود بالقيمة العادلة الضمنية وكيفية حسابها حيث نص على أن تحديد القيمة العادلة الضمنية للشهرة قائم على افتراض مفاده أن القيمة العادلة للوحدة المعنية ككيان مختلفة عن القيمة العادلة لصافي أصولها القابلة للتحديد[1]، أي أن القيمة العادلة الضمنية للشهرة هي الفرق بين القيمة العادلة للوحدة وصافي أصولها القابلة للتحديد، حيث تمثل القيمة العادلة للوحدة المعنية السعر الذي يتم استلامه من بيع الوحدة ككيان في معاملة منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس.

ثالثا.إعادة التقييم: تعتبر المرجعية المحاسبية الأمريكية من الأكثر المرجعيات تشددا في مجال إعادة التقييم بعد الاعتراف المبدئي، حيث لا يسمح بتسجيل الأصل بقيمة أعلى من تكلفته التاريخية مطروحا منها الإطفاء وخسارة القيمة المتراكمة، وبالتالي لا تعترف المعالجة المحاسبية بإعادة التقييم وتسجيل الأصل بقيمته العادلة حيث لايتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة العادلة للأصل عن قيمته الدفترية[2]، لكن في المقابل يمكن إن يسجل الأصل بقيمته العادلة في حالة انخفاض قيمته العادلة عن قيمته الدفترية كما لاحظنا سابقا في حالة اختبار خسارة قيمة الأصل غير الملموس.

[1] Jone M.Flood, op.cit. P.523.

[2] www.iasplus.com/en-us/standards/ifrs-usgaap/goodwill, goodwill and other intangible assets- key difference between U.S.GAAP and IFRS, Deloitte Global, 2016. p.2. see 05-12-2016.

المبحث الرابع: بعض الاجتهادات في مجال المعالجة المحاسبية الاختيارية للعناصر غير الملموسة

تعتبر فترة التسعينيات من القرن الواحد والعشرين نقطة تحول هامة في الاهتمام بتوفير معلومات حول العناصر غير الملموسة للمؤسسات، حيث كانت نقطة الانطلاق بطاقة الأداء المتوازن والتي كانت أساس ميلاد أساليب ونماذج أخرى كانت في أغلبها نتيجة اشتراك بين باحثين مختصين في العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري ومؤسسات بدأت تؤمن أن المحاسبة التقليدية أثبتت عن عجزها وقصورها في معالجة العناصر غير الملموسة وتوفير معلومات ملائمة عنها، ومن بين أهم هذه النماذج ملاح Skandia و مراقب الأصول غير الملموسة لشركة Celemi ونموذج Dow chemeical إضافة إلى بطاقة الأداء المتوازن التي اكتشفها كل من (Kaplan and Norton).

المطلب الأول: بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن هي أداة تجمع بين مؤشرات مالية وغير مالية تم تطويرها من طرف (Kaplan&Norton) سنة 1992 كأداة متكاملة ومركبة لقياس الأداء الإستراتيجي للمؤسسة انطلاقا من تزايد الضغوط التنافسية على المؤسسات وتزايد أهمية العناصر غير الملموسة مقابل قصور الأنظمة المحاسبية التقليدية السائدة على مواكبة هذه التغيرات وتوفير معلومات ملائمة تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة[1]، وقد عرفها (Bernnan,2000) "بأنها تمثل مجموعة من علاقات السبب والنتيجة بين مقاييس المخرجات ومسببات الأداء تمكن من مراقبة العناصر غير الملموسة ورصد النتائج المالية في نفس الوقت".

وقد كان لبنة بطاقة الأداء المتوازن نتائج بحث أجراه كل من (Kaplan&norton) سنة 1990 شمل 12 شركة كانت تحقق أداء ضعيفا حيث كانت إشكالية البحث تتمحور حول "كيف يمكن للمسيرين أن يختاروا مؤشرات مالية وغير مالية تساعدهم على ضمان قيمة مستقرة للمؤسسة"، ليتم نشر مقال

[1] جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الإستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 18-19 ماي، 2010، ص14.

سنة 1992 يوضح لأول مرة نموذج بطاقة الأداء المتوازن التي تشمل أربع محاور رئيسية لقياس الأداء: المحور المالي، محور الزبائن، محور العمليات الداخلية، محور التعلم والإبداع[1].

حسب Sveiby (1998) فإن بطاقة الأداء المتوازن التي تم تطويرها في أمريكا لم يتم تصميمها خصيصا لقياس والتقرير عن العناصر غير الملموسة ولكنها صممت لأخذ نظرة شاملة ومتوازنة عن أداء المؤسسة[2]، وبالتالي فهي أداة إستراتيجية أكثر منها طريقة لتقييم العناصر غير الملموسة للمؤسسة، لكن وبسبب شموليتها فهي أداة مهمة لأنها تساعد على ربط إستراتيجية المؤسسة بمؤشرات قياس عناصرها غير الملموسة[3]، من خلال توفير مؤشرات وبيانات مالية حددها (kaplan and Norton) سنة 1992 بما بين 23 و 25 مؤشر، موزعة وفق أربع منظورات حيث أن 05 مؤشرات خاصة بالمنظور المالي و05 مؤشرات أخرى تخص منظور الزبائن و ما بين 08 و 10 مؤشرات تخص منظور العمليات الداخلية و05 مؤشرات تخص منظور التعليم والنمو وتشمل في مجملها ما يلي:

أولا.المنظور المالي: مؤشرات وبيانات تبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد، ومن أهم مؤشراته: العائد على الاستثمار، العائد على الأموال الخاصة، النتيجة الصافية، التدفقات النقدية...، وهو منظور له علاقة مع كل المنظورات السابقة باعتبار كل منها يهدف لتحقيق ولو هدف مالي واحد.

ثانيا.منظور الزبائن: محاولة ترجمة علاقة المؤسسة مع زبائنها إلى مقاييس محددة مرتبطة بمدى إرضاء العملاء وإشباع حاجاتهم ورغباتهم، ومن أهم مؤشرات هذا المنظور: مؤشرات حول تطور رضى العملاء والاحتفاظ بالعملاء الحاليين واكتساب عملاء جدد، حصة المؤسسة في السوق، مؤشرات حول العملاء الأكثر ربحية، مؤشرات حول الزبائن الأقل ربحية ومحاولات التأثير عليه لجعلهم أكثر ربحية...

ثالثا.منظور العمليات الداخلية: مؤشرات حول وبيانات حول العمليات الداخلية التي تخلق القيمة المتوقعة من العملاء، مقاييس نوعية للإنتاجية...

رابعا.منظور التعلم والنمو: مؤشرات وبيانات حول قدرات ومهارات وكفاءات المستخدمين، مؤشرات حول قدرة المؤسسة على الابتكار والبحث والتعلم، فقد يكون تدهور أداء العاملين نتيجة نقص الخبرة والمعرفة وانخفاض

[1] عادل سلطاني، دور لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري بالمنظمة- دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل المسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2015، ص 50.

[2] Karl-Erik Sveiby, Measuring Intangibles and Intellectual capital –an Emerging first standrd-, 5 aug 1998, avialable at: www.s ve i b y .c o m/articles/emergingstandard.html, Observed: 09-05-2017.

[3] Alexandru Ghiłiu-Brătescu, intellectual capital benchmarking methods possible TO be applied also for romanian rganizations, Journal of Doctoral Research in Economics, Vol. II nr. 3/2010, p.65.

القدرة الابتكارية للمؤسسة، إضافة إلى مؤشرات حول مدى قدرة المؤسسة على التحسين المستمر كالنسبة المئوية لمبيعات المنتجات الجديدة.

وقد سميت هذه الأداة ببطاقة الأداء المتوازن لأنها توازن بين كل من[1]:

- الموازنة بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية .

- الموازنة بين الأهداف التشغيلية في المدى القصير والأهداف الإستراتيجية في المدى الطويل.

-الموازنة بين المقاييس الخارجية الخاصة بالمساهمين والعملاء والمقاييس الداخلية الخاصة بالعمليات والابتكارات والتعلم والنمو.

-الموازنة بين النتائج المرغوب فيها ومسببات الأداء لهذه النواتج.

-الموازنة بين مقاييس العناصر الملموسة ومقاييس العناصر غير الملموسة.

ورغم أن بطاقة الأداء المتوازن ليست أداة لقياس الأداء الاستراتيجي للمؤسسة وليست أداة لقياس والإفصاح عن العناصر غير الملموسة إلا أنها تتكامل مع العناصر غير الملموسة بشكل كبير حيث أن مكونات العناصر غير الملموسة تكاد تنطبق مع منظورات بطاقة الأداء المتوازن، فباستثناء منظور الأداء المالي الذي يمكن اعتباره حوصلة للمنظورات الأخرى فإن منظور التعليم والنمو في بطاقة الأداء المتوازن يقابله العناصر غير الملموسة المرتبطة بكفاءات الموارد البشرية، أما منظور العمليات فيقابله العناصر غير الملموسة المرتبطة بالهيكل الداخلي، ومنظور الزبائن يقابله العناصر غير الملموسة المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن[2]، هذا التكامل جعل بطاقة الأداء المتوازن أداة مهمة لتجاوز قصور مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات في مجال المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة.

المطلب الثاني: نموذج Skandia Navigator

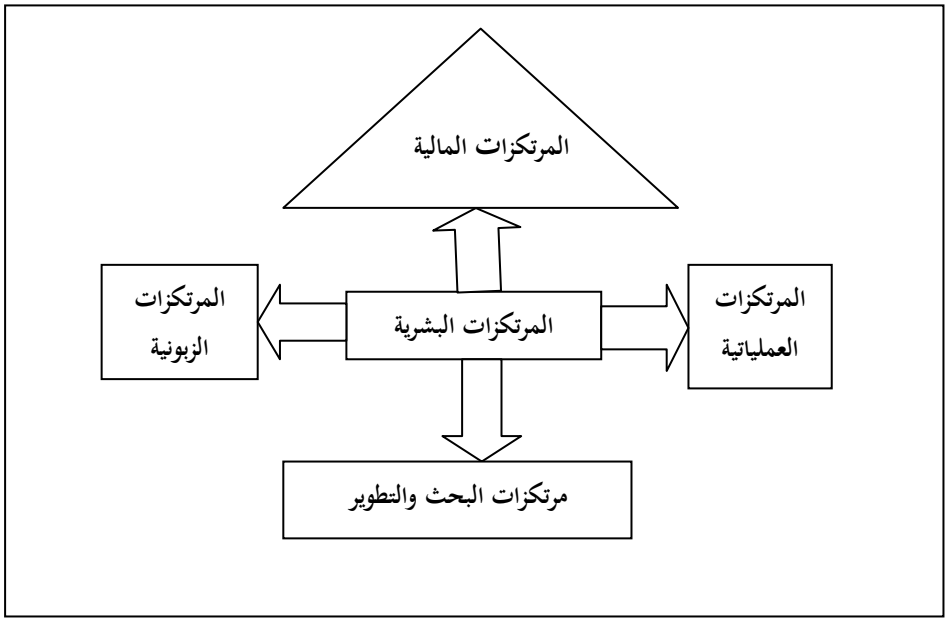
تعتبر شركة (Skandia) السويدية لخدمات التأمين من أوائل الشركات التي بدلت مجهودات كبيرة في مجال معالجة عناصرها غير الملموسة وتوفير معلومات ملائمة عنها خاصة وأنها وظفت أول مدير لإدارة رأس المال الفكري في العالم وهو (Edvinsson)سنة 1991 الذي قام بتطوير نموذج ملاح (Skandia) وهو نموذج لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها يركز على خمسة مرتكزات وهي: المرتكز المالي، المرتكز الزبوني، المرتكز العملياتي، مرتكز التطوير والتجديد والمرتكز البشري.

لقد شبه (Edvinsson) هذا النموذج بالمنزل، والشكل التالي يبين ذلك:

[1] رشا الغول، مرجع سابق، ص127.

[2] جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، مرجع سابق، ص14.

الشكل رقم(3): هيكل نموذج (Skandia Navigator)



Source: AnthonyRobert kirt, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk, p.40

يتضح من الشكل أعلاه أن نموذج ملاح Skandia مهيكل على شكل منزل حيث يمثل المرتكز المالي السقف أما مرتكزات العلاقات مع الزبائن والعمليات فيشكلون الحائط والدعامة التي يرتكز عليها السقف، في حين تمثل القاعدة أو أساس المنزل مرتكزات البحث والتطوير أما لب المنزل أو جوهره الداخلي فيمثل المرتكز البشري.

يهدف هذا النموذج إلى توفير بيانات ومؤشرات حول العناصر غير الملموسة للمؤسسة من خلال محاولة تكميمها وقياسها وإبراز تطورها عبر الزمن، ومن بيانات ومؤشرات كل مرتكز[1]:

1.المرتكز المالي: بيانات ومؤشرات نقدية ومالية تعكس تطور الأداء المالي للمؤسسة عبر الزمن.

2.المرتكز الزبوني: بيانات و مؤشرات تحاول تقدير قيمة رأس المال الزبوني للمؤسسة وتطوره عبر الزمن.

3.مرتكز العمليات:بيانات ومؤشرات تبرز على إبراز مدى استخدام التكنولوجية وأنظمة المعلومات في أنشطة المؤسسة وعملياتها كما يشمل أيضا بعض المؤشرات المالية.

[1]AnthonyRobert kirt, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk, p-p.39-40

4.مرتكز البحث والتطوير: من خلال المخطط السابق يتضح أن مرتكز البحث والتطوير يمثل المنطقة الحرجة لأجل استمرارية المؤسسة باعتباره القاعدة أو الأساس الذي تقوم عليه المرتكزات الأخرى، مما يستلزم ضرورة الاهتمام بتكميم هذا المرتكز من خلال توفير بيانات ومؤشرات حول القدرة الابتكارية للمؤسسة إضافة إلى قياس مدى فعالية استثماراتها في التدريب ومصاريفها في مجال البحث والتطوير.

5.المرتكز البشري: يشمل بيانات ومؤشرات حول خبرات ومهارات رأس المال البشري للمؤسسة وتطورها عبر الزمن باعتبارها جوهر العناصر غير الملموسة في المؤسسة، إضافة إلى توفير بيانات ومؤشرات حول كيفية تطوير هذا المورد.

علما أن أول تقرير أصدرته (Skandia) يتوافق مع نموج الملاح كان سنة 1994 كملحق مرافق للتقرير المالي التقليدي، وقد أكد (Edvinsson) أن هذا النموذج يحاول التنبؤ بالمستقبل أكثر من اعتماده على تفسير الماضي كما هو حال التقارير المالية التقليدية وهو يمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة من فهم القيمة الحقيقية للمؤسسة خاصة القائمة على المعرفة، ولتدعيم هذا التوجه نحو المستقبل أسس(Edvinsson)بالتعاون مع (Skandia) مركز المستقبل (Future centre) وهو مركز يلتقي فيه مستخدمي شركة (Skandia)مع أفراد لم يلتقوهم من قبل لأجل تبادل المعارف والتفكير حول المستقبل (أفراد من مختلف التوجهات) حيث يؤكد (Edvinsson) أن هذا المركز يحفز الأفراد على الحصول على أفكار وخبرات جديدة بهجرتهم نحو المستقبل ثم الرجوع إلى الحاضر حاملين معهم وجوهات نظر جديدة وأفكار وفرص جديدة[1].

المطلب الثالث: نموذج مراقب العناصر غير الملموسة لشركة Celemi.

قامت شركة (Celemi) السويدية التي تنشط في مجال خدمات الاستشارات بتطوير نموذج لمعالجة العناصر غير الملموسة وتوفير بيانات ومؤشرات عنها وذلك بالتعاون مع (K.Sveiby) وأطلق عليه نموذج (Celemi) لمراقبة العناصر غير الملموسة، حيث يهدف إلى مراقبة تغير وتطور كل من العناصر غير الملموسة المرتبطة بالهيكل الخارجي والعناصر غير الملموسة المرتبطة بكفاءات المستخدمين إضافة إلى العناصر غير الملموسة المرتبطة بالهيكل الداخلي للمؤسسة، وذلك من خلال التركيز على كل من

[1]Voir: JUERGEN H.DAUMA, intangible Assets and value création, John Wiley and sons, chichester, england, 2003, p.p.132-133.

النمو والتجديد والفعالية والاستقرار الخاصة بكل صنف، وقد برر(Sveiby)أهمية اعتماد مراقب العناصر غير الملموسة بأن المحاسبة المالية كانت تطبق لقياس أحداث اقتصادية قديمة مرتبطة بالمؤسسات التقليدية التي ترتكز بشكل كبير على العناصر الملموسة، لكنها لم تستطع مواكبة الأحداث الاقتصادية في المؤسسات القائمة على المعرفة بنفس الوثيرة، وبالتالي لابد من البحث عن مقاييس وأدوات جديدة توفر معلومات ملائمة عن الأحداث الاقتصادية لهذه المؤسسات، كما يؤكد (Sveiby) على أن المؤشرات التي يوفرها هذا النموذج ترتبط بشكل كبير بإستراتيجية المؤسسة، وتعتبر أكثر ملائمة للمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة في أنشطتها الرئيسية المولدة للقيمة[1]، ويمكن توضيح العناصر المكونة لمراقب (Celemi) للعناصر غير الملموسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نموذج مراقب العناصر غير الملموسة

	القيمة السوقية		
	العناصر الملموسة	العناصر غير الملموسة	
		الهيكل الخارجي	الهيكل الداخلي	الكفاءات
النمو				
تجديد/ابتكار				
فعالية				
ثبات واستقرار				

Source: Karl-Erik Sveiby, Measuring Intangibles and Intellectual capital –an Emerging first standrd-, 5 aug 1998, avialable at: www.sveiby.com/articles/emergingstandard.html, see:, 09-05-2017.

يتضح من الجدول أعلاه أن مراقب العناصر غير الملموسة يعتبر أن القيمة السوقية للمؤسسة تتكون من جزأين، الجزء الأول مرئي يمثل القيمة المحاسبية للعناصر الملموسة أما الجزء الثاني فهو غير مرئي ويمثل قيمة العناصر غير الملموسة التي تقسم بدورها إلى عناصر غير ملموسة مرتبطة بكفاءات الأفراد وعناصر غير ملموسة مرتبطة بالهيكل الداخلي وهياكل غير ملموسة مرتبطة بالهيكل الخارجي، على أن يوفر مراقب العناصر غير ملموسة مؤشرات تخص مكونات كل صنف منها[2]:

[1] Karl-Erik Sveiby, Measuring Intangibles and Intellectual capital –an Emerging first standrd-, 5 aug 1998, avialable at: www.sveiby.com/articles/emergingstandard.html, Observed: 09-05-2017.

[2] Voir: AnthonyRobert kirt, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk, p.40.

أولا.بيانات ومؤشرات حول كفاءة الأفراد: يهدف مراقب العناصر غير الملموسة إلى توفير بيانات ومؤشرات حول كفاءات المستخدمين ومهاراتهم وتعليمهم وخبراتهم من خلال التركيز على المحاور الأربعة التي تشمل نمو ودرجة تجديد وفعالية واستقرار هذه الخبرات والكفاءات والمهارات، فمثلا بالنسبة للنمو والتجديد يمكن توفير مؤشرات حول متوسط الخبرة المهنية للمستخدمين والكفاءات التي تعزز العلاقات مع الزبائن، أما بالنسبة للفعالية فيمكن توفير بيانات ومؤشرات حول القيمة المضافة المتأتية من الخبرة ومؤشرات أخرى في نفس هذا الاتجاه، أما بالنسبة للاستقرار والمخاطرة فمن أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها مؤشر إرضاء المستخدمين الخبراء ومعدل دوران الخبراء إضافة إلى معدل الاقدمية.

ثانيا.بيانات ومؤشرات حول الهيكل الداخلي: يهدف مراقب العناصر غير الملموسة إلى توفير بيانات ومؤشرات حول العناصر غير الملموسة المرتبطة بالهيكل الداخلي كبراءات الاختراع ونماذج التصميم و أفكار وأنظمة الإعلام الآلي والأنظمة الإدارية إضافة إلى موظفي الإدارة باعتبار أن (Sveiby) يفرق بين خبرات ومهارات موظفي الإدارة باعتبارها عناصر غير ملموسة ضمن الهيكل الداخلي وكفاءات المستخدمين الذين لديهم علاقة مباشرة مع تلبية حاجات ورغبات الزبائن باعتبارها ضمن العناصر غير الملموسة في صنف مؤشرات كفاءة الأفراد، من خلال التركيز على كل من النمو والتجديد والفعالية والاستقرار، فبالنسبة للنمو والتجديد تمثل أهم مؤشراته: العوائد من المنتجات الجديدة ومؤشرات حول البحث والتطوير كنسبة من القيمة المضافة وكذا مؤشرات حول الأنظمة التي تعزز العلاقة مع الزبائن...، أما بالنسبة للفعالية فمن أهم مؤشراتها نسبة مساهمة موظفي الدعم (موظفي الإدارة والمحاسبة...) في العوائد المحققة...، أما في ما يخص الاستقرار والمخاطرة فمن أهم مؤشراتها: معدل دوران موظفي الإدارة، معدل أقدميه موظفي الإدارة...

ثالثا.بيانات ومؤشرات الهيكل الخارجي: يوفر مراقب العناصر غير الملموسة بيانات ومؤشرات حول نمو وتجديد وفعالية واستقرار العناصر غير الملموسة المرتبة بالهيكل الخارجي كالعلاقات مع الزبائن والموردين، سمعة المؤسسة، العلامة التجارية، الاسم التجاري، حيث يرى (Sveiby) أن قيمة هذه العناصر ليست أكثر لا مرئية من قيمة الأصول المادية وغنما هي تبدو كذلك لأنها ليست مقاسه وفق معيار معين لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن قياسها أو من غير الضروري قياسها، ومن أهم مؤشرات العناصر غير الملموسة المرتبطة بالهيكل الخارجي: تطور صورة المؤسسة لدى الزبائن، العوائد من الزبائن، مؤشر إرضاء الزبون، الطلبات المكررة من نفس الزبائن، ترتيب الزبائن الأوائل من حيث التعامل.

مما سبق يتضح أن مراقب العناصر غير الملموسة قائم على مبدأ أن المورد البشري هو أهم عنصر في توليد العوائد في المؤسسة وهو دليل نجاحها حيث يؤكد على ضرورة النظر للمستخدمين كمولدين للعوائد والتدفقات النقدية

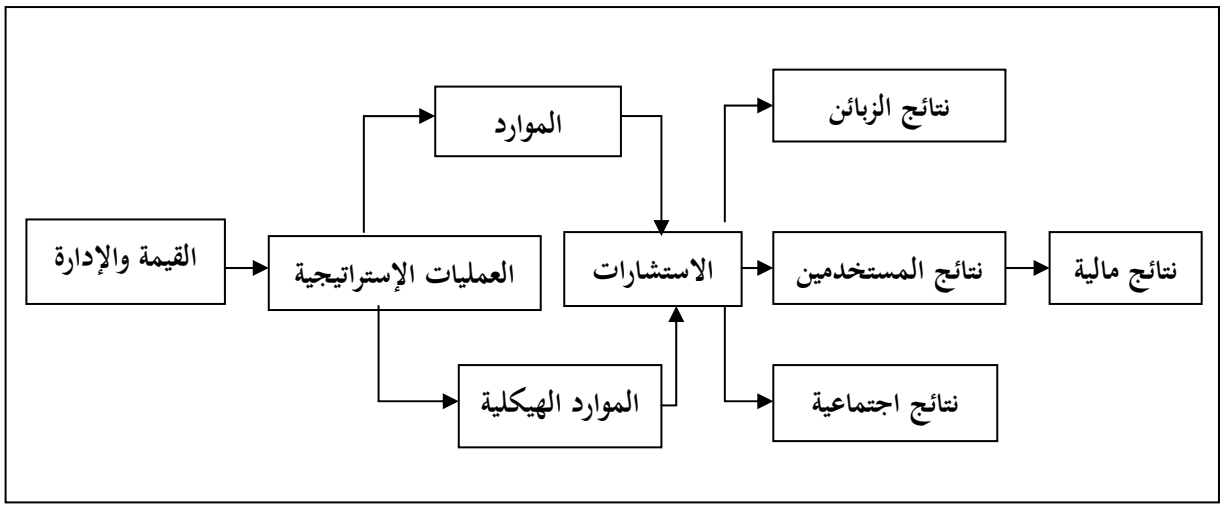
الموجبة وليس مجرد نفقات حيث أن كفاءاتهم ومهاراتهم هي المصدر الأساسي لخلق الثروة وبالتالي لابد من محاولة قياسها بدقة وتوفير بيانات بيانات ومؤشرات ملائمة حولها.

المطلب الرابع: نماذج أخرى لمعالجة العناصر غير الملموسة

إضافة النماذج السابقة الخاصة بمعالجة العناصر غير الملموسة هناك نماذج أخرى تم تطويرها من طرف مؤسسات تحاول من خلالها تجاوز القصور في الأنظمة المحاسبية باعتبارها عاجزة عن تقديم معلومات مالية ملائمة، ومن بين هذه النماذج التي تعتبر أقل شهرة من النماذج السابقة ما يلي:

أولا.النموذج الشامل لمؤسسة Ramboll: هو نموذج شامل خاص بالتقرير عن العناصر غير الملموسة قامت بتطويره شركة (Ramboll) سنة 1995 وهي شركة دنماركية تنشط في مجال خدمات الاستشارات، وهو نموذج يوفر بيانات ومؤشرات حول المجالات التالية: القيمة والإدارة، العمليات الإستراتيجية، الموارد البشرية، الموارد الهيكلية، خدمات الاستشارات، وكل هذه المجالات تؤدي إلى نتائج مرتبط بكل من الزبائن والمستخدمين إضافة إلى نتائج اجتماعية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(4): هيكل نموذج Ramboll's Holistic



Source: Anthony wall et all, intelectual capital measuring the immeasurable, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk, p.44.

يتضح من الشكل أعلاه أن كل مجالات النموذج تتوافق فيما بينها لأجل خلق نتائج مالية، وكمثال عن المؤشرات والبيانات التي يوفرها هذا النموذج مثلا بالنسبة للموارد البشرية: معدل دوران الموظفين، نسب ومؤشرات بناء الكفاءات...، وهكذا بالنسبة للمجالات الأخرى.

ثانيا.نموذج مؤسسة Ericsson: هو نموذج قامت بتطويره شركة (Ericsson) السويدية المختصة في الاتصالات أطلقت عليه اسم (Cockpit Communicator) علما أنه قائم على مبدأ بطاقة الأداء المتوازن حيث يرتكز هو الآخر على عدة مرتكزات وهي: الابتكار، الموظفين، العمليات، الزبائن، الجانب المالي، وكل منظور له مؤشرات خاصة، ويهدف النموذج إلى محاولة الإجابة على عدة أسئلة مرتبطة بإستراتيجية المؤسسة أهمها: هل المؤسسة بلغت مرحلة تحقيق هدفها أو أنها في الطريق الصحيح لتحقيقه أو أنها قد فشلت في تحقيق الأداء المطلوب في إحدى المنظورات السابقة بما لا يسمح لها بتحقيق هدفها المسطر[1]، كما يهدف هذا النموذج إلى تحقيق ما يلي:

-منح الأولوية للنشاطات التي تتوافق مع إستراتيجية المؤسسة وتحقيق رؤيتها وأهدافها؛

-تحقيق موازنة ترتكز على كل من الأداء الماضي والحاضر والمستقبل؛

-تحقيق إستراتيجية اتصال بين المؤسسة ومختلف الأنشطة والإطراف ذات المصلحة.

ثالثا.نموذج مؤسسة Dow chemical: تعتبر شركة (Dow chemeical) الأمريكية المتخصصة في إنتاج الأدوية والمواد الصيدلانية من المؤسسات السباقة للاهتمام بعناصرها غير الملموسة حيث قامت سنة 1993 بتعيين (Gordon Petrast) كمدير للعناصر غير الملموسة ورغم أنه لم يقم بوضع نموذج واضح كما فعل (Sveiby) في (Celemi) و (Edvinsson) في (Skandia) إلا أنه نجح في إبراز أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة وفي تحسين الأداء في المؤسسة خاصة وأن (Dow chimical) كانت من المؤسسات الرائدة في مجال براءات الاختراع لكنها لم تكن تحسن استغلالها حيث أن عددها كبير جدا لكن جزء منها تدفع عليه المؤسسة تكاليف لأجل التسجيل والحماية لكن لا تحقق منها عوائد معتبرة، فقام (Gordon Petrast) بعد توظيفه مباشرة بتطوير برنامج لجرد البراءات وتبسيطها والتنازل عن غير المهم منها إضافة إلى تركيزه على تسريع عملية التحول من البراءة إلى عمليات الإنتاج من خلال تحسين الاتصال بين كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة حيث كان يؤمن بفكرة أن إدارة العناصر غير الملموسة أو كما أسماها (Soft assets) تؤدي إلى نتائج ملموسة معتبرة[2].

إضافة إلى هذه المجهودات في مجال معالجة العناصر غير الملموسة للمؤسسة والتي بادر بها مجموعة من المختصين وفي غالب الأحيان بالاشتراك مع مؤسسات آمنت بعجز الأنظمة المحاسبية الإجبارية التقليدية عن إعطاء العناصر غير الملموسة أهميتها الحقيقية في خلق القيمة وفي تعزيز الأداء هناك مجهودات أخرى بذلتها كل من شركة (IBM)و (Ernst and young) و البنك الكندي (CIBIC) و (Royal bank) ومؤسسات أخرى، لكن هذه المجهودات الأخيرة لم تلقى الشهرة والاهتمام الذي لقته النماذج السابقة خاصة بالنسبة لبطاقة الأداء المتوازن (BSC) و نموذج (Skandia navigator) ونموذج (Celemi) التي تعتبر من النماذج المرجعية في مجال معالجة

[1] AnthonyRobert kirt, op.cit, p.42.
[2] Idem, p.46-47

العناصر غير الملموسة المكونة لرأس المال الفكري للمؤسسة، وما يجب التأكيد عليه هو أن هذه النماذج توفر معلومات اختيارية وفي اغلب الأحيان لا تكون موجهة للإفصاح العام كما هو الحال بالنسبة لمخرجات الأنظمة المحاسبية التي تكون بصفة إجبارية وتوجه لجمهور مستخدمي المعلومات المالية، بينما توجه هذه النماذج في الغالب لأهداف إدارية داخلية إلا في حالات استثنائية عندما ترغب المؤسسة في إبراز وضعيتها الحقيقية للمستثمرين أو لأطراف أخرى بعدما ترى إن القوائم المالية التقليدية تبرزها في وضع سيء أو تراها مقصرة في إبراز قيمتها الحقيقية، وقد أثار (Kaplan and norton) عدة نقاشات حول ضرورة توجيه بطاقة الأداء المتوازن نحو الإفصاح العام بدل تخصيصها للإفصاح الداخلي لأغراض التسيير[1]، لكنها تبقى من النماذج الاختيارية.

[1]Anhony Wall, Robert kirt, op.cit, p.25.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة من خلال التركيز على كل من البيئة المحاسبية الجزائرية وأهم المرجعيات المحاسبية السائدة على المستوى الدولي وهما المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإبلاغ المالي، والمرجعية المحاسبية الأمريكية المتمثلة في المعايير المقبولة عموما والتي تم تدوينها في شكل معايير التدوين لأمريكية (ASC)، وقد تم التركيز على هذين المرجعتين باعتبارهما الأكثر انتشارا والأكثر تأثيرا في الممارسات المحاسبية السائدة من جهة، ومن جهة أخرى كون البيئة الاقتصادية الأمريكية من أهم البيئات التي عرفت سيطرة العناصر غير الملموسة على حساب العناصر الملموسة في العملية الإنتاجية وفي خلق القيمة وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تفاعل من المهنة المحاسبية مع هذه التحولات في عناصر خلق القيمة، ومن أهم النقاط التي تم التوصل إليها في مجال المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة والتي تفرضها الأنظمة والمرجعيات المحاسبية التي تم التطرق إليها ما يلي:

-هناك عناصر غير ملموسة تحقق شروط معينة تسمح بالاعتراف بها كأصول غير ملموسة تدرج في الميزانية.

- هناك عناصر غير ملموسة يتم الاعتراف بها كمصاريف مستنفذة وقت حدوثها رغم أنها قد تحقق بعض شروط تعريف الأصل كتوقع تحقيقها لعوائد مستقبلية خلال عدة سنوات إلا أن بعض خصائصها تجعل المرجعيات المحاسبية تفضل ضرورة استنفاذها وتحميلها للسنة المالية التي حدثت فيها حيث تدرج في قائمة الدخل.

-هناك عناصر غير ملموسة تتفق المرجعيات المحاسبية السائدة على عدم الاعتراف بها لا كأصل ولا كمصروف حيث تعتبرها أحداث اقتصادية لا تخضع للمعالجة المحاسبية خاصة وأن اغلبها لا تنتج عن معاملة بين طرفين والتي تعتبر من أهم شروط الاعتراف بالحدث الاقتصادي محاسبيا وبالتالي يتم إهمالها رغم أهميتها الكبيرة في خلق القيمة وفي تعزيز أداء المؤسسات خاصة منها القائمة على المعرفة.

وأمام إيمان بعض المفكرين والمختصين بعجز المعالجات المحاسبية السائدة التي فرضتها المرجعيات المحاسبية في توفير معلومات كافية عن العناصر غير الملموسة بما يسمح بتقييم المؤسسة ومعرفة مصادر خلق القيمة فيها حاولوا بالاشتراك مع بعض المؤسسات تطوير نماذج للمعالجة الاختيارية لهذه العناصر وتوفير معلومات أكثر ملائمة عنها ومن أهم هذه النماذج بطاقة الأداء المتوازن ونموذج ملاح (Skandia) ومراقب الأصول غير الملموسة لشركة (Celemi).

الفصل الثالث

إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة

تمهيد:

مع التوجه نحو اقتصاد المعرفة خاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين ظهر نوع جديد من المؤسسات تعتمد بشكل رئيسي على العناصر غير الملموسة في توليد القيمة يمكن أن يطلق عليها المؤسسات القائمة على المعرفة، نحاول في هذا الفصل التطرق إلى مدى ملائمة مقاربات التقييم التقليدية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة والتي تتميز باعتمادها بشكل كبير على العناصر غير الملموسة في عمليتها الإنتاجية وفي توليد القيمة، على أن يتم في المبحث الأول الإشارة إلى المقصود بالمؤسسات القائمة على المعرفة في هذه الدراسة وخصائصها ودور العناصر غير الملموسة فيها، ليتم بعد ذلك الإشارة إلى أهم مقاربات تقييم المؤسسات ومصادر المعلومات التي تعتمد عليها كل مقاربة، أما في المبحث الثالث فسيتم التطرق إلى العلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة وعملية تقييمها وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين المعلومات المحاسبية كمخرجات للأنظمة المحاسبية وعملية تقييم المؤسسة وقيمتها، ليتم بعد ذلك الإشارة إلى مدى قدرة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة في إعطاء صورة صادقة عن عملية توليد القيمة في المؤسسة، مع الإشارة إلى مساهمات نظرية الخيارات الحقيقية كمحاولة لتقليل الفجوة بين القيمة الحقيقية للمؤسسات القائمة على المعرفة وقيمتها المحسوبة.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات القائمة على المعرفة

مع التوجه نحو موجة اقتصاد المعرفة ظهر نوع جديد من المؤسسات تختلف بشكل جوهري عن المؤسسات التي كانت سائدة بكثرة خلال موجة الاقتصاد القائم على الصناعة، خاصة من حيث عناصر توليد القيمة وتعزيز الميزة التنافسية، هذا النوع الجديد من المؤسسات يمكن تسميته بالمؤسسات القائمة على المعرفة باعتبار أن عناصر توليد القيمة فيها تتمثل أساسا في العناصر غير الملموسة التي تشتق في مجملها من مهارات وخبرات ومعارف المستخدمين .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات القائمة على المعرفة

قد يبدو مصطلح المؤسسات القائمة على المعرفة مصطلح شامل ولا يشير إلى مؤسسات محددة، فقد يُفهم منه أنه يشير إلى المؤسسات العلمية والتربوية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وقد يُفهم منه أنه يشير إلى مراكز البحوث والدراسات العلمية، لكن في هذا البحث يقصد بهذا المصطلح نوع خاص من المؤسسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الربح والتي تعتمد بشكل كبير على معارف مستخدميها في توليد القيمة بدل الاعتماد على العناصر الملموسة كالأرض والمال والعمل والتي تعتبر من العناصر المهملة في مثل هذه المؤسسات.

يمكن تعريف المؤسسات القائمة على المعرفة بأنها " مؤسسات مرتبطة بشكل كبير بمعارف مستخدميها وقدراتهم حيث تقوم في المقام الأول على بيع المعرفة الخاصة بهم والتي تهدف إلى حل مشاكل زبائنها، أي أن مستخدمي هذه المؤسسات هم مستخدمين متعلمين وخبراء لهم قدرة عالية على حل المشاكل المعقدة المتجددة التي يقدمها الزبائن[1]".

ولعل ما يثير الجدل أكثر حول هذا المصطلح أنه يحاول أن يكون شاملا لمصطلحات متخصصة باللغة الإنجليزية أهمها (Intangible companies) و(Know-how companies) وهي في مجملها تشير إلى مؤسسات اقتصادية قائمة على المعرفة تهدف إلى توليد القيمة عن طريق تحويل معارف وخبرات مستخدميها إلى منتجات تمثل حلول لمشاكل زبائنها، ومن الأمثلة عن هذه المؤسسات: مؤسسات الاستشارات، مؤسسات المحاماة، مؤسسات المحاسبة والتدقيق، مؤسسات برمجيات الكمبيوتر، مؤسسات إنتاج وبيع البرامج التعليمية والتدريبية، مؤسسات برمجيات الهواتف الذكية وألعاب الكمبيوتر، مؤسسات شبكات التواصل الاجتماعي...

[1] Karl Erik Sveiby, The invisible balance sheet key indicator for accounting control and valuation of know how companies, Konard Group, Stokholm, Sweden, 1987, p:10.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات القائمة على المعرفة

تتصف المؤسسات القائمة على المعرفة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى خاصة منها الصناعية من أهمها:

أولا.جوهر العمل قائم على التفاعل المتبادل بين الأفراد:

على خلاف المؤسسات الصناعية التي تعتمد على عمل أفراد يعملون في الغالب بشكل منفصل عن بعضهم البعض، حيث أن كل عامل مكلف بمهمة يؤديها بطريقة روتينية محددة، فإن المؤسسات القائمة على المعرفة تعتمد على أفراد يعملون بطريقة التفاعل والتبادل للمعارف والخبرات، حيث أصبح العمل الجماعي هو الأساس بدل عمل الفرد المنعزل عن الجماعة[1]، أي أن عمال المؤسسات الصناعية يتجهون في الغالب نحو الانعزالية والانفصال عند ممارستهم لمهامه في العمل[2]، بينما الأمر يختلف كثيرا في المؤسسات القائمة على المعرفة لأنها قائمة على العمل الجماعي الذي يحتم التفاعل بين المستخدمين لأجل توليد المعرفة وتطويرها.

ثانيا.عدم إمكانية إدارتها وفق مبادئ الإدارة العلمية لتايلور:

كان تنظيم المؤسسات الصناعية خلال موجة الاقتصاد الصناعي قائما على مبادئ وضعها Taylor واستخدمها Ford، حيث تنص هذه المبادئ على تحميل المسؤولية الكاملة للعمال من خلال محاولة تطبيق المبادئ العلمية التي تمكن من السيطرة على العمال باستخدام الأوامر وأساليب العقاب لأجل تعظيم الإنتاج على مستوى المؤسسة، لكن هذه المبادئ لا يمكن تطبيقها لأجل تنظيم وإدارة المؤسسات القائمة على المعرفة لأن السيطرة على عامل المعرفة بواسطة الأوامر وأساليب العقاب لن تفلح مادام أن العمل مرتبط بشكل كبير بعقول المستخدمين، وبالتالي فالعامل يبقى محتفظ بالسيطرة على العمليات الفعلية للعمل التي تعتمد على خبراته ومعارفه[3]، ولن يتمكن المسؤول من إجباره على استغلالها لأن العمل قائم على معارف وخبرات ومهارات متجددة تبتعد أكثر فأكثر عن النمطية والروتين الذي يميز المؤسسات الصناعية.

ويؤكد "J.Daum,2001" على أن التسيير التقليدي انتهى ولم يعد صالح لإدارة المؤسسات القائمة على المعرفة، حيث يرى أن عمال المعرفة لا يمكن أن يطبق عليهم التنظيم الهرمي التقليدي فهو لا يشجع إنتاجيتهم،حيث لابد لهم من حرية ليخططون وينظمون وينفذون العديد من جوانب عملهم بمفردهم، كما أن قياس كفاءتهم لا يتم عن طريق المهام التي يقومون بها والتي تم تحديدها مسبقا وإنما عن طريق النتائج التي يحققونها، لكن في نفس الوقت يؤكد على أن المسألة التي لابد من التطرق لها بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة ليست ضرورة التخلص من

[1] جلين ويليامز، ترجمة: جبريل بن حسن العريشي، اقتصاد المعرفة- اللغة والثقافة-، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2013، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] المرجع نفسه ، ص 48..

التسلسل الهرمي للمسؤوليات وإنما الهدف هو ضرورة إيجاد مزيج بين التسلسل الهرمي والشبكات غير الرسمية لأجل جعل عمال المعرفة أكثر إنتاجية وأكثر تحفيزا[1].

مما سبق يتضح أن نمط إدارة المؤسسات القائمة على المعرفة لابد أن يكون مختلف عن نمط إدارة المؤسسات الصناعية التقليدية، حيث لابد للمسير أن يمنح جزء من المرونة للمستخدمين ويفوضهم جزء من المسؤوليات لأجل تشجيعهم على تطوير معارفهم وخبراتهم وإيجاد حلول للمتطلبات المتجددة للزبائن مع تشجيع التفاعل وتبادل المعارف والخبرات بين المستخدمين في جميع المستويات الإدارية، فإدارة مثل هذه المؤسسات بطريقة سليمة لاتعني وضع المديرين في جانب والعمال في جانب آخر، بل لابد من توليد جو من التفاعل وتشارك المعرفة، وما يؤكد أهمية التفاعل بين المستخدمين في المؤسسات القائمة على المعرفة تأسيس (Leif Edvinsson) بالتعاون مع شركة Skandia لما يسمى بمركز المستقبل سنة 1996 وهو مكان يتلقي فيه مستخدمي المؤسسة مع أفراد من مختلف التوجهات ليتم التفاعل فيما بينهم من خلال تبادل الأفكار والخبرات بطريقة تحفز المستخدمين على الحصول على أفكار جديدة حول المستقبل ومحاولة تطبيقها في الحاضر[2].

ثالثا.عدم الحاجة لاستثمارات ضخمة لإنشاء مؤسسة قائمة على المعرفة:

على عكس المؤسسات الصناعية كثيفة العناصر الملموسة التي يتطلب إنشائها ضرورة توفر استثمارات مادية كبيرة من أراضي ومعدات وآلات ومواد أولية ورأس مال نقدي، فإن المؤسسات القائمة على المعرفة لا تتطلب مثل هذه الاستثمارات وإنما يمكن تأسيسها من طرف مجموعة صغيرة من الأشخاص أو من طرف مؤسس واحد وباستثمارات مادية هامشية، ولعل من أهم الأمثلة تأسيس مؤسسة شركة "Facebook" من طرف مؤسسها "Mark zuckerberg" حيث أنطلق المشروع من فكرة بسيطة للتواصل بين طلبة الجامعة وبإمكانيات محدودة جدا لا تتعدى بعض الحواسيب وملحقاتها لتتطور المؤسسة وتصبح من أكبر المؤسسات العالمية اعتمادا على معارف وخبرات مؤسسها ومستخدميها، ولا يختلف الأمر كثيرا في تأسيس كل المؤسسات القائمة على المعرفة حيث يمكن تأسيسها وإدارتها من مكاتب صغيرة وحتى من المنزل وقد ساعد على تبسيط ذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها قنوات لنقل المعرفة بسرعة فائقة ودون التقيد بقيود المجال الجغرافي والزمني.

لقد ولدت هذه السهولة في تأسيس المؤسسات القائمة على المعرفة تحد كبير خاصة مع زيادة سهولة الحصول على التمويل إضافة إلى الانفتاح الدولي للأنشطة التجارية وأثر ذاك على سوق العمل، حيث لم يعد محصور على مستوى حدود البلد الواحد كما أن المؤسسات أصبحت تتوطن في عدة بلدان بحثا عن العمالة الماهرة، كل ذلك

[1] Voire: JUERGEN H.DAUMA, op.cit, p.50
[2] Idem, p.133.

يعزز صعوبة الاحتفاظ بالعمال المفاتيح (Key Employs) باعتبار أن لديهم القدرة على مغادرة مؤسساتهم الأم للعمل في مؤسسات ناشئة تقدم تحفيزات أكبر أو لتأسيس مؤسسات جديدة باستخدام معارفهم التي كانوا يحوزونها مسبقا أو التي تم تطويرها في المؤسسات السابقة، مما يشكل خسائر كبيرة للمؤسسات الأصلية، ولعل ما يؤكد هذه المخاطر الإحصائيات التي قدمهما Baruch lev سنة 2001 حيث أكد أن حوالي 71 %[1] من المؤسسات الأمريكية الناشئة التي تتطور بسرعة تم تأسيسها من طرف أشخاص قاموا بتقليد أو تعديل معارف و ابتكارات تم اكتشافها وتطويرها من طرف أرباب أعمالهم السابقين.

رابعا.انتقال ميزان القوة من طبقة الرأسماليين إلى طبقة المستخدمين:

على خلاف المؤسسات الصناعية خلال موجة الاقتصاد الصناعي التي كانت تتميز بتركز القوة الاقتصادية في أيدي القليل من الرأسماليين، أما طبقة العمال المستخدمين فأغلبهم يعيشون في فقر ولا يملكون القوة الاقتصادية اللازمة لمجابهة سيطرة طبقة الرأسماليين لأن العمل الذي كانوا يقدمونه بسيطا وغير معقد ولا يتطلب مهارات خاصة، وبالتالي يمكن استبدال العامل بسهولة خاصة وأن العمل رخيصا والعرض كبير، لكن يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة حيث أن مستخدميها هم الذين يملكون وسائل العمل والإنتاج (عقولهم ومعارفهم) وبالتالي فإن ميزان القوة يتجه نحو المستخدمين باعتبارهم أهم عناصر توليد العوائد وتوليد القيمة في مثل هذه المؤسسات، فمثلا بالنسبة لمؤسسات البرمجيات فإن المستخدمين فيها هم أساس توليد القيمة باعتبارهم يملكون الوسائل الضرورية للإنتاج وإذا قرروا مغادرة المؤسسة فسيحملون معهم جزء كبير من هذه الوسائل والتي تتمثل في معارفهم الأصلية إضافة إلى جزء كبير من المعارف التي اكتسبوها خلال تجارب العمل ومن خلال التعاون مع عمال المعرفة الآخرين ومع الشركاء التجاريين من زبائن وموردين.

أمام تحول ميزان القوة الاقتصادية نحو المستخدمين في المؤسسات القائمة على المعرفة تحاول هذه المؤسسات البحث عن الحلول الملائمة لضمان استقرار مستخدميها الموهوبين بأفكارهم وخبراتهم ومهاراتهم ولعل من بين هذه الحلول جعلهم مساهمين في تراكم رأس المال التقليدي من خلال منحهم خيارات أسهم مما يحولهم إلى مالكين، ومن خلال مثال أورده Juergen H.Dauma سنة 2003 فإن شركت Microsoft للبرمجيات ومن خلال برنامج خيارات الأسهم الذي أعدته لمستخدميها الموهوبين فقد حولت من 5000 إلى 10000 مبرمج إلى مليونير، كما أن وادي السيلكون الذي يعتبر موطن الصناعات الأمريكية القائمة على المعرفة حول خلال سنوات التسعينيات والتي تعتبر بداية سنوات ازدهار المؤسسات القائمة على المعرفة حوالي أكثر من 44% من المستخدمين

[1]Baruch lev, intangible: management, measurement, and reporting, op.cit, p13.

إلى أثرياء أغلبهم كانوا مجرد مبرمجين وعمال معرفة موهوبين[1]، وبالتالي فإن من أهم مميزات المؤسسات القائمة على المعرفة زيادة القوة الاقتصادية للمستخدمين خاصة في ظل صعوبة تعويضهم والخسارة الكبيرة لفقدانهم.

خامسا.عدم وجود ارتباط حقيقي بين تكلفة المنتجات وقيمتها وسعرها:

ما يميز المؤسسات القائمة على المعرفة عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى أن جزء كبير من أنشطتها تفتقد لارتباط حقيقي بين المدخلات المتمثلة في التكاليف والمخرجات المتمثلة في أسعار البيع والإيرادات والأرباح، فعلى عكس المؤسسات القائمة على العناصر الملموسة والتي يرتبط فيها المخرجات بالمدخلات بشكل كبير حيث أن السعر ينطلق من التكلفة ثم تضاف لها هامش الربح المرغوب والذي تسمح به المنافسة السائدة، فإن هذا الارتباط غير حقيقي في اغلب الأحيان في أنشطة ومنتجات المؤسسات القائمة عل المعرفة، حيث أن قيمة منتج معرفي لدى المستهلك نادرا ما تقوم على الجهد الذي بدل لإنتاجه ولا على الأسطر اللازمة لترميزه وتشفيره وإنما هي ترتبط بالقيمة التي من المنتظر أن تحققها للزبائن[2].

هذا الانكسار في العلاقة بين التكلفة والقيمة الذي يميز أنشطة ومنتجات المؤسسات القائمة على المعرفة ولَد تحدي كبير لمحاسبة التكاليف ومحاسبة التسيير باعتبارهما يعتمدان بشكل جوهري على أساس التكلفة التي كانت ملائمة خلال مرحلة العصر الصناعي، حيث أن محاسبة التكاليف تهدف إلى تخصيص التكاليف والمصاريف وتحميلها للمنتجات بما يسمح بحساب تكلفة المنتوج بأكثر دقة واتخاذ قرارات تسعيرية ملائمة، أما محاسبة التسيير فتهدف من خلال أساس التكلفة إلى لامركزية مسؤولية التسيير وبالتالي كل من محاسبة التكاليف ومحاسبة التسيير أصبحت غير ملائمة للمؤسسات القائمة على المعرفة.

[1] juergen h.dauma, op.cit, p.10-11.
[2] Idem, p.42.

المبحث الثاني: أهم مقاربات تقييم المؤسسات

يقصد بعملية تقييم المؤسسات محاولة البحث عن قيمة معينة للمؤسسة والتي تفترض أن تعكس واقع هذه الأخيرة وذلك بهدف اتخاذ قرار معين حسب الهدف من عملية التقييم فقد يكون بغرض الخوصصة أو التنازل أو الاندماج ...، على أنه يتم الاعتماد على مجموعة من المقاربات والتقنيات لأجل تحديد القيمة المحسوبة للمؤسسة فإذا كان التقييم موضوعيا ومناسبا فإن القيمة المحسوبة لن تختلف كثيرا عن القيمة الحقيقية التي تعكس واقع المؤسسة في الحاضر وقدرتها على توليد القيمة في المستقبل، أما إذا كانت التقييم غير ملائم وغير موضوعي فإن القيمة المحسوبة ستكون مختلفة بشكل كبير عن القيمة الحقيقية للمؤسسة، وهذا يؤدي إلى تضليل المستفيدين من عملية تقييم المؤسسة أثناء اتخاذ قراراتهم المتعلقة بقيمة المؤسسة المحسوبة.

ما يجب التأكيد عليه هو أن أغلب طرق وتقنيات التقييم هي صيغ رياضية لا تطرح إشكالا كبير في حسابها بقدر ما تطرحه في إيجاد المعطيات والمدخلات اللازمة لعملية الحساب[1]، وبالتالي فالإشكالية الكبيرة التي تواجه القائم بعملية التقييم في طريق وصوله للقيمة الأكثر تعبيرا عن واقع المؤسسة تكمن بشكل كبير في مدى توفر المعطيات اللازمة.

يمكن تبويب هذه الطرق حسب المنظورات التالية:[2] منظور الذمة المالية، منظور العوائد والتدفقات (مقاربة التوقعات)، منظور القيمة السوقية، منظور الطرق المركبة، علما أن الهدف من هذه الدراسة لا يكمن في سرد طرق التقييم والتعمق فيها وفي ايجابياتها وسلبياتها، وإنما سيتم التطرق إليها بغرض معرفة أهم مصادر معطيات ومدخلات كل طريقة وكذا العلاقة بينها وبين مخرجات النظام المحاسبي السائد، بغرض الوقوف على مدى ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة لعملية التقييم وفق الطرق المذكورة سابقا.

المطلب الأول: مقاربة الذمة المالية

هي مقاربة ساكنة تعتمد على ماضي المؤسسة وحاضرها من خلال البيانات التي توفرها الميزانية إضافة إلى الاستعانة بالملاحق، وهي قائمة في مجملها على معادلة المركز المالي الصافي للمؤسسة والتي تنص على طرح ديون المؤسسة من مجموع أصولها، حيث تحاول إعطاء تقدير لقيمة المؤسسة بشكل مستقل عن التقديرات والتنبؤات، من خلال الانطلاق من تقييم منفصل لمختلف أصول والتزامات المؤسسة المسجلة في الميزانية خلال فترة معينة، وتنقسم إلى مجموعة من الطرق الفرعية أهمها:

[1] هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص78.

[2] بن منصور موسى، آثار الانضمام على قيمة الشركات المنضمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2009، ص126.

1.طريقة الأصل المحاسبي الصافي (ANC): هي طريقة لتقييم المؤسسة وفق أبسط تعبيرا للذمة المالية، حيث تعتمد على القيم الدفترية لكل من الأصول والخصوم المستحقة، فيعبر عن قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة بالمعادلة التالية:

قيمة المؤسسة = الأصل المحاسبي الصافي = مجموع الأصول- مجموع الخصوم المستحقة

V= ANC= A-E

حيث: ANC تمثل الأصل المحاسبي الصافي، A: مجموع الأصول بقيمتها الظاهرة في الميزانية، E: مجموع الديون بقيمتها الظاهرة في الميزانية.

رغم سهولة هذه الطريقة وبساطتها سواء من حيث بساطة إجراءات حسابها أو من حيث سهولة الحصول على البيانات والمعطيات الضرورية للحساب إلا أن اعتمادها على الأرقام التي تظهرها الميزانية والتي يتم إعدادها في الغالب وفق مبدأ التكلفة التاريخية يجعلها طريقة قاصرة لتقييم المؤسسة تعبر عن مجرد مخزون تاريخي للقيمة[1] ولا تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة خاصة في فترات التضخم، مما تطلب اللجوء إلى بعد التصحيحات وفق ما يسمى بطرقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح.

2.طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح: بسبب قصور طريقة الأصل المحاسبي الصافي بدأ التفكير في ضرورة إدخال تصحيحات على أرقام الميزانية كمحاولة لجعلها أكثر تعبيرا عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، بما يتوافق مع مبدأ الصورة الوفية وذلك بغرض حساب قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصل المحاسبي المصحح، ومن أهم هذه التصحيحات إعادة تقييم عناصر الأصول لأجل تصحيح أثر التضخم أو ارتفاع أسعار بعض العناصر كالأراضي، إضافة إلى تصحيحات أخرى تشمل إعادة تقييم بعض عناصر الميزانية وجعلها تقترب من صورتها الحقيقية[2]، ويتم حساب قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح كما يلي:

قيمة المؤسسة = الأصل المحاسبي الصافي المصحح = مجموع الأصول المصححة- الخصوم المستحقة

V= ANCR= AR-E

[1] بكاري بلخير، أهمية مقاربة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة –دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 239.

[2] للمزيد أنظر: بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص 53-75.

حيث: V: قيمة المؤسسة؛ ANCR: الأصل المحاسبي الصافي المصحح، AR: مجموع الأصول المصححة (المعاد تقييمها)، E: مجموع الخصوم المستحقة.

ويمكن الاعتماد على هذه العلاقة لتقييم المؤسسة في ظروف الاستمرار العادية أما إذا كانت الظروف استثنائية كالإفلاس والتصفية فلابد من طرح مصاريف تسريح العمال وباقي مصاريف التصفية الأخرى من قيمة المؤسسة وفق الأصل المحاسبي المصحح[1].

ورغم محاولة هذه الطريقة تجاوز بعض نقاط قصور طريقة الأصل المحاسبي الصافي من خلال أخذها بعين الاعتبار للتغيرات التي يمكن أن تتعرض لها القيمة الدفترية بالارتفاع أو الانخفاض وكذلك من خلال الفصل بين العناصر الضرورية للاستغلال والتي تقيم وفق قيمتها الاستعمالية والعناصر غير الضرورية للاستغلال التي تقيم وفق القيمة السوقية، وكذا الأخذ بعين الاعتبار للمعدات المتحصل عليها عن طريق القرض الايجاري[2]، إلا أنها تبقى طريقة تعاني من عدة نقاط قصور خاصة وأنها طريقة ساكنة تنظر إلى قيمة المؤسسة نظرة محاسبية ماضية، مما عجل بظهور طرق أخر رغم اعتمادها على منظور الذمة المالية إلا أنها تنظر إلى المؤسسة بنظرة اقتصادية أكثر منها محاسبية تتمثل في طريقة القيمة الجوهرية وطريقة الأموال الدائمة للاستغلال.

3.طريقة القيمة الجوهرية: تختلف هذه الطريقة عن طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح في أنها تركز على الشكل الاقتصادي أكثر من تركيزها على الشكل المحاسبي والقانوني للأصل، حيث تهتم بمبلغ الأموال الضرورية لإعادة تكوين أصول المؤسسة لأجل استمرارها ومتابعة عملية الاستغلال في الظروف العادية، أي أنها تنظر إلى قيمة المؤسسة بأنها قيمة مجموع الأموال المستثمرة والمستغلة بغض النظر عن الشكل القانوني والمحاسبي لها.

ويمكن حساب قيمة المؤسسة حسب طريقة القيمة الجوهرية وفق عدة أساليب أهمها الانطلاق من القيمة حسب الأصل المحاسبي الصافي المصحح مع استرجاع الديون المستحقة بعدما تم حذفها عند حساب الأصل المحاسبي الصافي المصحح، ليتم بعد ذلك إضافة عناصر الأصول المتحصل عليها عن طريق الاستئجار أو عن طريق قرض الإيجار التمويلي وكل العناصر التي هي ليست مملوكة ملكية قانونية للمؤسسة لكنها مساهمة في عملية الاستغلال كالمباني على أراضي الغير وغيرها، مع ضرورة خصم العناصر غير المستغلة وهي ملك للمؤسسة وذلك كما توضحه العلاقة التالية:

القيمة الجوهرية = الأصل الصافي المحاسبي المصحح + الديون المستحقة + العناصر الضرورية للاستغلال وليست ملك للمؤسسة – العناصر المملوكة من طرف المؤسسة وغير مستغلة V=VSB= ANCC + EC+ BNE - C

[1] عبساوي نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005، ص 72.

[2] بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، مرجع سابق، ص52.

حيث :VSB القيمة الجوهرية، ANCC: الأصل المحاسبي الصافي المصحح، Ec: الديون المستحقة، BNE: العناصر الضرورية للاستغلال وليست ملك للمؤسسة، C: العناصر المملوكة من طرف المؤسسة وليست مستغلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك أساليب أخرى لحساب قيمة المؤسسة وفق طريقة القيمة الجوهرية إضافة إلى مفاهيم أخرى كمفهوم القيمة الجوهرية الصافية والقيمة الجوهرية المخفضة التي أوجدتها المدرسة الوطنية للخبراء المحاسبيين ببلجيكا[1]، لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو مبدأ كل طريقة ومصادر البيانات التي تعتمد عليها وبالتالي ليس من الضروري الخوض في الاختلافات البسيطة في تقنيات حسابها بما أنها تتفق من حيث المبدأ.

4.**طريقة الأموال الدائمة للاستغلال:** تنطلق هذه الطريقة من مفهوم التوازن المالي، حيث تأخذ بعين الاعتبار كل الأموال الضرورية للاستغلال في المؤسسة والمتمثلة في موارد تغطية دورتي الاستثمار والاستغلال في المؤسسة أو بصيغة أخرى هي تمثل كتلة الموارد الضرورية لتمويل الاستثمارات والاحتياج في رأس المال العامل، علما أن الأموال الدائمة للاستغلال يمكن أن تنتج من ثلاث مصادر تشمل الأموال الخاصة والأموال المقترضة و قروض الاستغلال المتجددة (موردين ...)[2].

مما سبق يتضح أن طرق التقييم وفق مقاربة الذمة المالية تتقاسم مجموعة من الصفات المشتركة أهمها:

-تعتمد بشكل كبير على بيانات الميزانية مما جعلها تتميز بالسكون وتنظر إلى قيمة المؤسسة نظرة ماضية وحالية وتتجاهل القدرة الربحية المستقبلية.

-هي ملائمة لتقييم المؤسسات حديثة النشأة والتي لا تختلف فيها قيمتها الدفترية عن قيمتها الحقيقية بشكل كبير خاصة وأنها تتجاهل العناصر غير الملموسة المكونة داخليا كخبرات الموظفين ومهاراتهم و الثقافة التنظيمية للمؤسسة التي تتكون مع زيادة عمر المؤسسة.

- هي طريقة شائعة الاستعمال بسبب بساطة عملية حساب القيمة وفقها وكذا سهولة الحصول على البيانات الضرورية لحسابها وبعدها عن التحيز الناتج عن التنبؤات والتوقعات باعتبار أنها تعتمد على أرقام وبيانات موضوعية موثقة.

المطلب الثاني: مقاربة التوقعات (عوائد/تدفقات): لتجاوز النظرة الساكنة لطرق مقاربات الذمة المالية لقيمة المؤسسة واهتمامها بماضي المؤسسة وحاضرها فقط دون مردوديتها المستقبلية جاءت طرق التقييم القائمة على مقاربة التوقعات التي تنظر إلى قيمة المؤسسة بأنها مرتبطة بمقدرتها على توليد مردودية وتدفقات نقدية مستقبلا على مستوى أفق معين قد يمتد إلى فترة غير محددة، مع ضرورة تحين أو استحداث هذه التدفقات باستعمال معدل

[1] للمزيد: أنظر بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق، ص 76-77-78.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

تحيين معين يعكس مخاطر عدم تأكد التحصيل المستقبلي لهذه التدفقات، وتشمل مقاربة التوقعات ثلاث طرق رئيسية وهي: طرق الأرباح، طرق توزيعات الأرباح، طرق التدفقات النقدية.

1.طرق الأرباح: المبدأ التي تقوم عليه هذه الطرق في تقييمها للمؤسسة هو استحداث متوسط الربح المتوقع تدفقه مستقبلا إلى المؤسسة بمعدل معين يراعي مخاطر عدم تأكد تدفق هذه التدفقات، حيث تمثل قيمة المؤسسة مقدار رأس المال الواجب إنفاقه الآن لأجل شراء مؤسسة من المتوقع أن تولد إرباحا معينة مستقلا[1]، ومن أهم المدخلات الضرورية لتقييم المؤسسة وفق طريقة الأرباح ما يلي:

1.1.الربح المتوقع: بما أن اهتمام المهتمين بقيمة المؤسسة ينصب على المردودية المستقبلية للمؤسسة أي على ما يمكن أن تحققه مستقبلا وليس على ما حققته في الماضي والحاضر فقط فإنه من الأفضل حساب الربح المتوقع من خلال اعتماد أساليب إحصائية وموازنات تقديرية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار نسق تدفقات الأرباح في السنوات الماضية القريبة من سنة التقييم، أما في حالة صعوبة التقدير فقد يتم استخدام متوسط الربح خلال سنوات ماضية كبديل للربح المتوقع، علما أن الربح المتوقع قد يفترض ثباته خلال كامل فترة الاستحداث أو تغيره حسب التوقعات المستقبلية لمردودية المؤسسة.

2.1.معدل الاستحداث: بعد تحديد تدفقات الأرباح المتوقعة مستقبلا لابد من تحديد معدل الاستحداث الأنسب لتحيين هذه الأرباح المتوقعة لأجل معرفة القيمة الحالية للمؤسسة التي من المتوقع أن تحقق هذه الأرباح مستقبلا، حيث يعتبر اختيار معدل استحداث مناسب أم ضروري بسبب حساسية قيمة المؤسسة لأي تغيرات فيه ولو كانت طفيفة مما قد يجعل قيمة المؤسسة المتحصل عليها لا تعكس قيمتها الحقيقية، وبالتالي يعتبر اختيار المعدل من أخطر مراحل عملية التقييم، ولتجاوز بعض هذه الصعوبات يتم اللجوء إلى حساب المعدل بالاعتماد على معدلات التوظيف السائدة دون مخاطرة (معدلات سندات خزينة الدولة) مع إضافة علاوة مخاطرة معينة، كما يتم الاستعانة بمعدلات تكلفة الأموال الخاصة والتكلفة المرجحة لرأس المال.

وفي حالة وجود سوق مالية نشطة وذات كفاءة يمكن استخدام مؤشر PER الذي يعبر عن العلاقة بين سعر السهم وربحه كبديل لمعدل الاستحداث في حالة صعوبة حسابه بدقة معقولة($\frac{P}{E}$ كبديل لمعدل الاستحداث i)[2].

3.1.مدة الاستحداث: قد يتم اعتماد فترة استحداث غير منتهية وتسمى في هذه الحالة طريقة الرسملة أو قد يتم اعتماد فترة منتهية من الزمن وتسمى في هذه الحالة طريقة القيمة الحالية، علما أن طول مدة الاستحداث يرتبط بشكل كبير بالمخاطر المرتبطة بمستقبل المؤسسة والتي يمكن توقعها من خلال تشخيص يشمل تطور حصتها

[1] عبساوي نادية، مرجع سابق، ص 84.

[2] بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق، ص 94.

السوقية، علاقتها مع الزبائن....، فإذا اتضح من عملية التشخيص أن الوضعية مطمئنة ومستقرة فيمكن اعتماد فترة استحداث أطول، أما إذا اتضح أن هناك نسبة مرتفعة من المخاطرة وعدم التأكد، يفضل استخدام فترة قصيرة، وفقا لاعتماد مدة استحداث منتهية أو غير منتهية يتم تقييم المؤسسة كما يلي:

1.3.1. طريقة رسملة الأرباح: تمثل قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة القيمة الحالية لتدفقات الأرباح المتوقع أن تولدها المؤسسة مستقبلا إلى فترة غير منتهية، حيث يعبر عن قيمة المؤسسة وفق المعادلة التالية:

$$V = B * \frac{1}{i}$$

قيمة المؤسسة= الربح المتوقع إلى ما لانهاية* معدل الرسملة

حيث B: الربح المتوقع تدفقه سنويا في المستقبل إلى ما لا نهاية، i: معدل الرسملة (يمكن تعويضه بسعر السهم إلى ربحه الذي يخص قطاع نشاط المؤسسة المعنية بالتقييم).

رغم بساطة طريقة رسملة الأرباح وسهولة استخدامها إلا أن افتراضها استمرار تدفق الأرباح المتوقعة مستقبلا إلى فترة غير منتهية وبنفس الوتيرة هو افتراض غير عقلاني ولا يتوافق مع الواقع الاقتصادي للمؤسسات وكحل للتخفيف من قصور هذه الطريقة ظهرت طريقة القيمة الحالية التي تعتمد فترة منتهية.

2.3.1. طريقة القيمة الحالية: تتفق مع طريقة الرسملة من حيث المبدأ حيث تقوم على تحيين تدفقات الأرباح المتوقعة مستقبلا بمعدل معين لمعرفة قيمة المؤسسة الآن لكنها تختلف معها حين تعتمد على تدفقات الأرباح لفترة محددة وليس إلى ما لانهاية، على أن الأرباح المتوقعة يمكن أن تكون ثابتة خلال فترة التحيين أو متغيرة[1]، ويمكن توضيح كيفية تقييم المؤسسة وفق هذه الطريقة خلال المعادلة التالية:

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{B}{(1+t)^i}$$

قيمة المؤسسة = مجموع القيم الحالية للأرباح المتوقع تدفقها من المؤسسة مستقبلا لفترة محددة

حيث : B الربح المتوقع تدفقه مستقبلا قد يفترض ثباته أو تغيره من سنة إلى أخرى، **و** t: معدل الخصم، n: فترة الخصم المنتهية.

رغم مزايا الطرق المعتمدة على الربح في تقييم المؤسسة خاصة من الطرق الديناميكية التي تأخذ بعين الاعتبار المردودية المستقبلية للمؤسسة إلا أنها تعاني من مجموعة من العيوب قد تجعل قيمة المؤسسة المتحصل عليها تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الحقيقية خاصة وإنها تعتمد على تنبؤات قائمة على أرقام وبيانات قائمة الدخل والتي

[1] عبساوي نادية، مرجع سابق، ص 85.

قد لا تعكس الربح الحقيقي للمؤسسة مما يؤدي إلى الحصول على توقعات مشوهة كمدخلات لعملية التقييم، هذا أدى إلى اعتماد طرق أخرى أهمها : طرق توزيعات الأرباح وطرق التدفق النقدي.

2.طرق توزيعات الأرباح: تعتمد طرق توزيعات الأرباح في تقييمها للمؤسسة على مبدأ رسملة التوزيعات التي تعود للمساهمين مكافأة لهم عن أموالهم المساهم بها، حيث يتم من خلالها حساب قيمة السهم الواحد ومن ثم حساب قيمة المؤسسة كإجمالي قيمة عدد أسهمها.

علما أنه هناك ثلاث سيناريوهات ممكنة لتوزيعات الأرباح فإما يفترض أنها تبقى ثابتة أو ما يسمى بالنمو الصفري، أو قد يفترض نموها بمعدلات ثابتة أو قد يفترض نموها بمعدلات متغيرة، كما يمكن اعتماد نماذج أخرى كنموذج Bates ونموذج Holt[1]، علما أن مبدأ كل هذه الطرق قائمة على استحداث توزيعات الأرباع المتوقعة بمعدل استحداث معين لحساب قيمة السهم الواحد ثم حساب قيمة المؤسسة، وكمثال عن هذه الطرق يمكن ايراد الطريقة المبسطة التي تسمى طريقة الأساس والتي تحسب قيمة السهم وفق المعادلة التالية:

$$V = \sum_{i=1}^{\infty} \frac{Di}{(1+t)^i}$$

قيمة السهم = القيمة الحالية لمجموع توزيعات المستحقة مستقبلا من السهم للسنة i بمعدل خصم معين t.

حيث: V: قيمة السهم الواحد، Di: التوزيعات المستقبلية المتوقعة من السهم في السنة i، t: معدل خصم يعكس المردودية المطلوبة من طرف المساهم.

تعتبر طريقة الأساس كطريقة لتقييم المؤسسة اعتمادا على توزيعات الأرباح طريقة بسيطة وهي موجهة بالخصوص لتقيم الأسهم في السوق المالي حيث تعتبر أن قيمة سهم معين تساوي القيمة الحالية للتوزيعات التي من المتوقع أن يحققها مستقبلا، ورغم أن طرق التوزيعات تمكن من تجاوز بعض نقائض الطرق السابقة إلا أنه من الصعب تطبيقها في تقييم المؤسسات التي لا تعتمد سياسة محددة للتوزيعات.

3.طرق التدفقات النقدية: تعتمد طرق التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة على مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، حيث أن قيمة المؤسسة الآن هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع توليدها مستقبلا، وتختلف هذه الطرق عن طرق الأرباح في كونها تعتمد على التدفقات النقدية المتوقعة وليس على تدفقات الأرباح وكما هو معلوم فإن تدفقات الأرباح لا تساوي بالضرورة التدفقات النقدية، فيمكن للمؤسسة أن تفصح عن أرقام أرباح معتبرة لسنوات لكنها في المقابل تتجه نحو الإفلاس بسبب عجزها عن تحصيل تدفقات نقدية، ومن أهم طرق التدفقات النقدية ما يلي:

[1] للتفصيل: أنظر بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق، ص 96-101، عبساوي نادية، مرجع سابق، ص 88-92.

1.3.طريقة القدرة على التمويل الذاتي: تعبر القدرة على التمويل الذاتي (CAF) على مجموع الموارد التي تم تحقيقها من خلال نشاط المؤسسة وذلك لأجل ضمان عملية تمويلها داخليا، حيث يتم حسابها انطلاقا من الربح الصافي الذي يتم التقرير عنه في قائمة الدخل مضافا له مخصصات المؤونات غير المسترجعة، ويتم تقييم المؤسسة وفق هذه الطريقة حسب المعادلة التالي:

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{\text{CAF}}{(1+t)^i}$$

قيمة المؤسسة=القيمة الحالية لمجموع قدرة التمويل الذاتي خلال فترة الاستحداث بمعدل لخصم معين t.

حيث: CAF: قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، t: معدل الاستحداث.

تعتبر طريقة القدرة على التمويل الذاتي بديل لطريقة الربح، حيث تتجاوز بعض نقاط القصور التي تعاني منها أرقام صافي الربح خاصة تلك المتعلقة بالتقديرات الشخصية لحساب الاهتلاكات والمؤونات باعتبار أنه لحساب قدرة التمويل الذاتي يتم إعادة إرجاع هذه المصاريف للربح بعدما تم تخفيضها مسبقا.

2.3.طريقة التدفق النقدي المتاح: تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمؤسسة على استحداث التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها مستقبلا من النشاط العادي للمؤسسة بمعدل استحداث معين ولفترة زمنية محددة مع الأخذ بعين الاعتبار للقيمة المتبقية للمؤسسة عند نهاية الفترة المعتمدة للاستحداث خاصة إذا كانت هذه الفترة قصيرة، ويتم حساب قيمة المؤسسة حسب طريقة التدفق النقدي المتاح كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{\text{Fi}}{(1+t)^i} + \frac{\text{Vi}}{(1+t)^n}$$

القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية المتاحة خلال الفترة المعتمدة في التقييم + القيمة الحالية المتبقية للمؤسسة بعد نهاية الفترة المعتمدة في التقييم

حيث: Fi: التدفق النقدي المتاح للفترة i، t: معدل الاستحداث، Vi: القيمة المتبقية للمؤسسة بعد الفترة n.

لأجل حساب التدفق النقدي المتاح المتوقع لسنوات محددة بغرض تقييم المؤسسة يتم الاسترشاد بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي حققتها المؤسسة خلال للسنوات معينة قبل عملية التقييم والتي يمكن الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة لعدة سنوات ماضية، أما القيمة المتبقية للمؤسسة في نهاية فترة التوقعات فلابد من تحديدها خاصة إذا كانت فترة التوقعات قصيرة، ويمكن استخدام العديد من الطرق

لأجل ذلك أهمها:[1] رسملة الأرباح أو التوزيعات التي ينتظر أن تتحقق في السنة الأخيرة من التوقع، رسملة التدفق النقدي المتوقع الحصول عليه بعد آخر سنة من التوقع بعد الأخذ بعين الاعتبار إمكانية نمو هذا الأخير في المستقبل.

تعتبر طرق التدفق النقدي من أفضل الطرق المستخدمة في تقييم المؤسسات خاصة وأنها تهتم بمقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، وهي الأقرب للتعبير عن الواقع الحقيقي للمؤسسة بعيدا عن تأثير تغير السياسات المحاسبية على أرقام الأرباح، كما أن اهتمام المستثمر يكون حول ما يمكن أن تولده المؤسسة من تدفقات نقدية ملموسة وليس حول أرقام محاسبية يمكن أن تتحقق منها نقدية ويمكن أن لا تتحقق، لكن لهذه الطريقة مجموعة من العيوب خاصة وأنها حساسة جدا لتغيرات العناصر اللازمة لحسابها كمعدلات الاستحداث والتدفقات النقدية المتوقعة والفترة اللازمة للتوقع، حيث أن أي اختلال في تحديد هذه العناصر قد يجعل قيمة المؤسسة المتحصل عليها وفق هذه الطرية تبتعد بشكل كبيرة عن قيمتها الحقيقية.

المطلب الثالث.المقاربات المركبة: تحاول هذه الطرق المزج بين طريقين أو أكثر من طرق التقييم وذلك لأجل تجاوز بعض نقاط قصور تقييم المؤسسة وفق الطرق المنفردة، كأن يتم المزج بين طرق الذمة المالية وطرق التوقعات لأجل تجاوز أهم جوانب قصور طريق الذمة وهي السكون وغياب النظرة المستقبلية وإهمال أثر بعض العناصر غير الملموسة التي لا تظهرها الميزانية على قيمة المؤسسة ونقاط قصور طريقة التوقعات خاصة من حيث إهمالها لتكوين أصول المؤسسة والتي تعتبر أهم مصدر لتوليد التدفقات التي يتم الاعتماد عليها في بناء طرق التوقعات، فتحاول الطرق المركبة التقليل من نقاط القصور في كل طريقة منفردة من خلال المزج بين الطريقتين، ومن أهم الطرق المركبة: طرق المتوسط الترجيحي، طريقة المعاملات الترجيحية، الطرق المرتكزة على مفهوم فائض القيمة.

1.الطرق المرتكزة على المتوسط الترجيحي: تحاول هذه الطرق المزج بين القيمة المتحصل عليها عن طريق مقاربة الذمة المالية والقيمة المتحصل عليها وفق مقاربة التدفقات (تدفقات أرباح وتدفقات نقدية) عن طريق توليفة معينة، ومن أهم هذه الطرق: طريقة الممارسين (Praticiens) وطريقة المعادلات الترجيحية.

1.1.طريقة الممارسين: تعتبر أن قيمة المؤسسة هي المتوسط الحسابي لأصلها المحاسبي الصافي المصحح وقيمة المردودية وذلك وفق المعادلة التالية[2]:

$$V=\frac{1}{2}(ANCC+Vr)$$

قيمة المؤسسة = (الأصل المحاسبي الصافي المصحح +المردودية)/2

[1] عبساوي نادية، مرجع سابق، ص.93.

[2] بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق، ص 116.

حيث: قيمة المؤسسة وفق الأصل المحاسبي الصافي المصحح، Vr: المردودية ويتم حسابها بقسمة آخر ربح معلوم على معدل المردودية دون مخاطرة.

رغم بساطة هذه الطريقة وجمعها بين الطرق الساكنة والديناميكية إلا أن أهم عيوبها يكمن في ترجيحها المتساوي بين الأصل المحاسبي الصافي المصحح وآخر ربح معلوم، إضافة إلى اعتمادها معدل دون مخاطرة وهذا ما يتناقض مع الظروف الاقتصادية المستقبلية التي تتسم بعدم التأكد.

2.1.طريقة المعادلات الترجيحية: تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمؤسسة على حساب المتوسط الترجيحي للقيم المتحصل عليها باستخدام طريقتي الذمة المالية والمردودية وترجيحها بمعاملات ترجيحية يختارها المقيم بطريقة تحكيمية حسب طبيعة نشاط المؤسسة[1]، ويعبر عن قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة كما يلي[2]:

$$V=\frac{(aV1+bV2+cV3)}{a+b+c}$$

قيمة المؤسسة = (القيمة وفق الذمة المالية مرجحة بمعامل ترجيح+القيمة وفق المردودية مرجحة بمعامل ترجيح +قيمة ذات طابع اقتصادي مرجحة بمعامل ترجيح)/(مجموع معاملات الترجيح)

(c،b،a): معاملات ترجيحية يحددها المقيم متعلقة بنشاط المؤسسة محل التقييم وقد تحددها المنظمات الضريبية والجبائية أو ينص عليها التنظيم المحاسبي السائد[3].

2.طرق فائض القيمة: تنطلق هذه الطرق في تقييمها للمؤسسة من فرضية مفادها أن نفس المؤسسات التي توظف نفس الاستثمارات المادية ونفس الحجم من الأموال وتنشط في نفس القطاع تحقق مردودية مختلفة في الماضي والحاضر والمستقبل[4]، هذا يعني أن هناك عناصر أخرى تساهم في توليد القيمة والمردودية وهي العناصر غير الملموسة، وبالتالي مادام أن وجود هذه العناصر يجعل مردودية المؤسسة أعلى مقارنة مع المردودية الممكن تحقيقها في حالة غيابها فلابد من تقدير قيمتها وإضافتها لقيمة المؤسسة بإتباع عدة أسليب أهمها:

1.2.طرق تقييم مباشرة: تقوم هذه الطرق على حساب الفرق بين مردودية المؤسسة المتوقعة الناتجة عن استغلالها لكامل أصولها سواءا الملموسة التي تظهرها الميزانية أو غير الملموسة التي لا تظهر في الميزانية والمردودية النظرية التي يفترض أن تحققها المؤسسة في ظل غياب عناصرها غير الملموسة غير المعترف بها في الميزانية، ومن أهم هذه الطرق:

[1] لمزيد من التفصيل: انظر بكاري بلخير، ص 117.

[2] المرجع نفسه، ص 116.

[3] لمزيد من التفصيل انظر: بن منصور موسى، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[4] عبساوي نادية، مرجع سابق، ص 96.

1.1.2الطريقة الأنجلوساكسونية الصافية: تمثل قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة مجموع الأصل المحاسبي المصحح الصافي مضافا له فائض القيمة التي تمثل الفرق بين الربح الصافي المتوقع للمؤسسة والمكافئة المتحصل عليها نتيجة توظيف الأصل المحاسبي الصافي بمعدل خالي من المخاطرة، وذلك وفق المعادلة التالية[1]:

$$V = ANCC + \frac{1}{t}(B - i * ANCC)$$
$$GW = \frac{1}{t}(B - i * ANCC)$$

حيث: V: قيمة المؤسسة، GW: فائض القيمة، ANCC : الأصل المحاسبي الصافي المصحح، B:الربح المصحح، i: معدل الفائدة دون مخاطرة، t: معدل الاستحداث بمخاطرة، i*ANCC: أدنى مردودية يمكن أن تولدها المؤسسة.

2.1.2.طريقة الربع المختصر لفائض القيمة: تعتمد هذه الطريقة على رسملة ربع فائض القيمة خلال مدة محددة من الزمن (n) يفترض أن يستمر فيها هذا العائد بدل من افتراض استمراره إلى ما لانهاية، وذلك من خلال المعادلة التالية[2]:

$$V = ANCC + GW$$
$$GW = (B - i*ANCC)*n$$

حيث : B: مقدار الأرباح المحققة من المؤسسة، i*ANCC: أدنى مردودية يمكن أن تحققها المؤسسة في حالة غياب العناصر غير الملموسة المولدة لفائض القيمة، n: المدة التي يستمر فيها تحقيق عائد فائض القيمة.

رغم أن طرق التقييم المباشرة تهتم بالقيمة التي يمكن أن تولدها العناصر غير الملموسة التي لا تظهر في الميزانية على عكس طرق الذمة المالية إلا أنها تعتمد في ذلك على الفرق بين الأرباح المتوقعة ومردودية الأصل المحاسبي الصافي، وبالتالي فهي تأخذ بسلبيات الطريقتين خاصة صعوبة تقدير الأرباح المتوقع تحقيقها وكذا اختيار معدل الاستحداث الملائم، أي أن أي اختلال في تحديد الأصل المحاسبي الصافي أو في تحديد الأرباح المتوقعة سيكون له تأثير مضاعف على تحديد قيمة المؤسسة وفق هذه الطرق مما يجعلها تختلف عن قيمتها الحقيقية، علما أن هناك طرق مباشرة كثيرة تختلف في بعض الجزيئات لكنها تتفق من حيث المبدأ كطريقة "Calba et Barnay" وطريقة إتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين.

2.2.طرق تقييم غير مباشرة: تحاول هذه الطريقة توضيح الجزء من قيمة المؤسسة الناتج عن العناصر غير الملموسة التي لا تظهرها الميزانية والذي يسمى فائض القيمة (GW) وذلك بطريقة غير مباشرة حيث يتم أولا حساب القيمة

[1] بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق، ص 123.
[2] عبساوي نادية، مرجع سابق، ص 101.

الكلية للمؤسسة ثم بعد ذلك يتم استنتاج قيمة فائض القيمة كفارق بين القيمة الكلية للمؤسسة وقيمة صافي ذمتها المالية وذلك كما يلي[1]:

$$V = \frac{1}{2}(ANCC + Vr)$$
$$GW = V - ANCC$$

حيث: V: القيمة الكلية للمؤسسة، ANCC : الأصل المحاسبي الصافي المصحح، Vr: القيمة وفق مقاربة التوقعات.

وبالتالي فإن هدف الطرق غير المباشرة هو محاولة إبراز مساهمة العناصر غير الملموسة غير الظاهرة في الميزانية في قيمة المؤسسة، لكن وبما أنها تعتمد على كل من مقاربة الذمة المالية ومقاربة التدفقات فتبقى تتأثر بشكل كبير بسلبيات هاتين المقاربتين.

3.طريقة استحداث القيمة المضافة: تقوم هذه الطريقة على مبدأ مفاده انه من أجل توليد قيمة مضافة يجب الاستثمار بمعدل مردودية اقتصادية أعلى من تكلفة الأموال الموظفة، حيث يتم حساب مؤشر القيمة المضافة كفارق بين معدل العائد على الاستثمار (Re) بعد الضريبة مطروح منه مكافئة الأموال الموظفة بمعدل يساوي التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، ليتم بعد ذلك حساب قيمة المؤسسة وفق المعادلة التالية[2]:

$$V = AE_0 + \sum_{t=1}^{n} \frac{EVAt}{(1+K0)^t}$$

حيث: AE0: الاستثمار المبدئي، EVA: القيمة المضافة، K0: تكلفة رأس المال.

يتضح مما سبق أن مقاربات تقييم المؤسسة تختلف حسب مصدر البيانات والمعطيات التي تعتمد عليها بشكل كبير وكذا حسب طريقة نظرتها للقيمة، فطرق مقاربة الذمة المالية تعتمد بشكل كبير على البيانات التي توفرها الميزانية وتدعمها ببعض الإيضاحات من الملاحق، أما نظرتها لقيمة المؤسسة فهي نظرة ساكنة قائمة على الماضي والحاضر دون الاهتمام بالمستقبل، بينما طرق مقاربة التدفقات تعتمد بشكل كبير على بيانات قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وعلى للاسترشاد بها لأجل إعداد توقعات التدفقات المستقبلية سواء من الأرباح أو من التدفقات النقدية، بينما تنظر للقيمة نظرة ديناميكية حيث أن قيمة المؤسسة الآن تساوي القيمة الحالية لمجموع التدفقات المتوقع توليدها مستقبلا، أما الطرق المركبة فهي تحاول المزج بين طريقتين أو أكثر لأجل التقليل من نقاط قصور كل طريقة ومحاولة الاستفادة من مزايا الطرق مندمجة كأن يتم دمج طرق الذمة مع طرق التدفقات .

[1] عبساوي نادية، مرجع سابق ، ص 97-98.

[2] بكاري بلخير، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق، ص 135.

المبحث الثالث: العلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة و مقاربات التقييم

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتم التطرق فيه إلى أهم النظريات التي يمكن الاستناد إليها لتفسير العلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات من قوائم مالية وتقارير سنوية وعملية تقييم المؤسسات وذلك بغرض تدعيم الإطار النظري للدراسة، ليتم الوقوف في المطلب الثاني على تأثير قصور مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة والتي تتميز بكثافة كبيرة في العناصر غير الملموسة على عملية تقييمها وفق مقاربات التقييم السابقة، ومدى قدرة هذه المقاربات على إعطاء صورة صادقة وموضوعية عن القيمة الحقيقية للمؤسسة بعيدا عن تقييمها بقيمة مبالغ فيها تحت تأثير ما يسمى بجنون السوق أو تقييمها بقيمة مخفضة مقارنة بقيمتها الحقيقية بما يمكن أن يؤثر على صورتها أمام الملاك والمستثمرين الحالين والمستقبلين ويجعلها تواجه صعوبة كبيرة في تمويل استثماراتها لأجل الاستمرار، أما المطلب الثالث فسيتم تخصيصه لأهم الاجتهادات للتعامل مع تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مع التركيز على مساهمة نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم مثل هذه المؤسسات.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية وتقييم المؤسسة

عند ملاحظة أهم مقاربات ونماذج تقييم المؤسسات التي تم التطرق إليها سابقا يتضح أنها تعتمد بشكل كبير على معلومات مشتقة من الأرقام المحاسبية التي توفرها التقارير المالية التي تعتبر أهم مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات، فمثلا نموذج Gordan يوضح العلاقة بين البيانات المحاسبية وقيمة المؤسسة من خلال تمثيل هذه القيمة بمقدار القيمة الحالية للتوزيعات التي يحتمل الحصول عليها مستقبلا باعتبار أن هذه التوزيعات المتوقعة هي في حد ذاتها دالة للأرباح المتوقعة، أما نموذج Miller and Modigliani ومختلف مقاربات التدفقات النقدية فتقوم على اعتبار أن قيمة المؤسسة تتحدد بمقدار التدفقات النقدية المتوقع أن تولدها مستقبلا[1]، وبطبيعة الحال فإن لهذه التوقعات جذور في البيانات المحاسبية أكثر عمقا من توزيعات الأرباح التي قد تكون مجرد سياسة تنفذها إدارة المؤسسة لتحقيق أهداف معينة.

أما من جانب االإطار النظرية للعلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية وتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة فإن من أهم نظريات الفكر المحاسبي المالي والفكر الاقتصادي التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير هذه العلاقة كل من نظرية كفاءة الأسواق المالية، نظرية الوكالة، نظرية الإشارة وعدم تماثل المعلومات، نظرية الموارد، نظرية التعود الوظيفي، ويمكن إبراز ذلك في ما يلي:

[1] أنظر، محمد مطر، نظرية المحاسبة، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص 321.

1.1.مساهمة نظرية الموارد: تعتبر نظرية الموارد وليدة ثمانينيات القرن العشرين ، لكن مرجعيتها وأصولها تعود إلى مساهمات وأفكار سابقة أهمها مساهمات وأفكار Penrose سنة 1959 في كتابها " la théorie de la croissance de la firme" والتي تمحورت جول فكرة أن فهم تطور نمو المؤسسة لابد أن يقوم تحديدا على فرص توليد القيمة من خلال حسن استغلال الموارد الداخلية، لكن هذه المساهمة أشارت فقط إلى أهمية الموارد الداخلية للمؤسسة مقارنة بالتحليل الاقتصادي والصناعي للأسواق بما يتوافق مع أفكار Porter في تحقيق النمو المستدام من خلال تعزيز تنافسية المؤسسات، حيث لم تظهر نظرية الموارد بشكلها الحقيقي حتى بداية الثمانينات.

وقد تطور مفهوم نظرية الموارد حسب إسهامات المفكرين الذين ساهموا بشكل كبير في وضع أساسها كما يلي[1]:

1.1.1.مرحلة إسهامات Wernerflt (1984): ففي مقال بعنوان "Resource Based view" أكد أن الموارد الموجودة داخل المؤسسات هي مصدر التنافس حتى ولو كانت هذه المؤسسات تعمل في نفس الصناعة، أي أن مصدر المزايا التنافسية هو الموارد، وقد صنفها إلى موارد ملموسة موارد غير ملموسة.

2.1.1.مرحلة إسهامات Barney (1986): أكد Barney ما جاء به Wernerflt كما أضاف تعريف دقيق لموارد المؤسسة من خلال تصنيفها إلى ثلاث أصناف وهي: موارد الرأس مال المادي، موارد الرأس مال البشري، موارد الرأس المال التنظيمي.

3.1.1.مرحلة إسهامات Prahalad et Hamel (1989): في مقال بعنوان "The core competence of the coorporation" أكد الباحثان على الدور الأساسي للكفاءات باعتباره عناصر غير ملموسة في بناء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة بما يسمح بتوليد القيمة بشكل مستدام، حيث أكدا على أن التميز لا يأتي من الموارد فقط وإنما كفاءات المزج بينها وتوليد توليفات متفردة.

وتؤكد نظرية الموارد أن الكفاءات ترتبط بشكل أساسي بالأفراد وذلك من خلال الأبعاد الثلاث وهي: بعد المعرفة وبعد المهارات وبعد الاستعداد، وكذا دور الأفراد في التنسيق والمزج بين مختلف الموارد والكفاءات لتحقيق مزايا تنافسية قيمة ونادرة وصعبة التقليد وتتميز بالديمومة و تتوافق وإستراتيجية المؤسسة[2].

أي أن نظرية الموارد اتجهت نحو فكر جديد يرتكز على أهمية العناصر غير الملموسة في بناء وتعزيز مزايا تنافسية متفردة تمكن المؤسسات من توليد القيمة بشكل مستدام، وقد تعززت هذه التوجهات والأفكار المؤكدة لأهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة بأفكار نظرية القدرات الديناميكية لروادها (Teece, Pisano, Shuen)

[1] أنظر: بن دحمان بهجة، مساهمة نظرية الموارد في تحقيق الميزة التنافسية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص إدارة أعمال، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 2010، ص: 41-42.

[2] مداح عريبي الحاج، البعد الاستراتيجي للموارد والكفاءات البشرية في إستراتيجية المؤسسة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول " رأس المال الفكري ومنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف –الجزائر، ص: 16.

والتي أكدت أنه في ظل التغيرات السريعة والمستمر في البيئة الاقتصادية على المؤسسات أن تملك كفاءات وخبرات وتراكم في الموارد التنظيمية لأجل بناء وتعزيز مزاياها التنافسية.

ما دام أن نظرية الموارد خاصة بعد توجهها نحو المعارف والكفاءات تؤكد أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسات بصف عامة، فإن مساهمة هذه العناصر في توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة سيكون أكبر باعتبار أن العناصر غير الملموسة في هذه الحالة ستمثل مدخلات للعملية الإنتاجية كخبرات ومهارات ومعارف وروتين تنظيمي و كمخرجات على شكل سلع وخدمات معرفية، أي أن أساس توليد القيمة في مثل هذه المؤسسات هي العناصر غير الملموسة، وبما أن دور الأنظمة المحاسبية السائدة هو إعطاء صورة وفية عن عملية توليد القيمة في المؤسسة في الوقت الماضي والحاضر لأجل التنبؤ بالمستقبل فمن المفروض أن توفر مخرجات هذه الأنظمة معلومات ملائمة وواضحة عن العناصر غير الملموسة بما يسمح بتقييم موضوعي للمؤسسة.

2.1.مساهمة نظرية التعود الوظيفي للمستثمر: حسب "هندريكسن،1990" فإن نظرية التعود الوظيفي التي تجد تفسيرها في علم النفس تعني " أن الأفراد يستخدمون الرموز والمجاميع في التنبؤ بالأحكام حول المستقبل بطريقة منتظمة على مدار الزمن ، وبغض النظر عن التغيرات فيما تعبر عنه هذه الرموز والمجاميع ولا في الطريقة التي حددت بها[1]"

وقد أكد "هندركيسن" أن إسقاط هذه النظرية على المحاسبة يبين أن المستثمرين يتجهون إلى استخدام الأرقام المحاسبية التي توفرها مخرجات الأنظمة المحاسبية بطريقة ثابتة على مدار الزمن دون تعديلات وتسويات كاملة للتغيرات الناتجة عن تغير المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية، وقد اتضح سابقا أن المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة أكثر مرونة وقابلية للتغير مقارنة بالعناصر الملموسة، وبالتالي فوفق نظرية التعود الوظيفي لكثير من المستثمرين وحتى المحللين الماليين سوف تحدث أثار كبيرة خاصة في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، وما يؤكد تأثير التعود الوظيفي من جانب العناصر غير الملموسة المثال أورده "هندريكسن" لشرح هذه النظرية والذي تناول مرونة المعالجة المحاسبية لمصاريف البحث والتطوير التي تعتبر جزء مهم من العناصر غير الملموسة، حيث أكد على أنه " إذا تحولت المؤسسة عن رسملة مصاريف البحث والتطوير واعتبرتها مصاريف جارية فإن التعود الوظيفي على دراسة الأرباح التي تظهرها القوائم المالية سوف يحدث أثره، مما قد يؤدي إلى أحكام غير صحيحة قد تؤثر على تقييم المؤسسة رغم أن هذه التغيرات لا تعبر عن تغيرات اقتصادية حقيقية لو استثنينا أثر ضرائب الدخل[2]" .

[1] إلدون س. هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة: كماال خليفة أبو زيد، دار المريخ، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط4، 2008، ص 190.
[2] المرجع نفسه، ص 190.

ولعل من أهم الحلول لمواجهة أثر التعود الوظيفي التوجه نحو تخفيض مرونة المعالجات المحاسبية السائدة وضرورة توضيح التغيرات الجوهرية فيها ومقارنة النتائج قبل التغير في المعالجات المحاسبية وبعدها، لكن قد لا يكون ذلك كاف إذا استمرت المؤسسة في إتباع إجراءات محاسبية معينة تخفي حقائق جوهرية عن عملية توليد القيمة في المؤسسة خاصة بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة وبطريقة متوافقة مع ما تنص عليه المعالجات المحاسبية السائدة على المستوى المحلي أو الدولي، كل ذلك يؤثر بشكل كبير على تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة ويجعل القيمة المحسوبة اعتمادا على التقنيات والمقاربات المختلقة التي تعتمد مخرجات الأنظمة المحاسبية تنحرف بشكل كبير عن القيمة الحقيقية للمؤسسة.

وما يجب الإشارة إليه هو أن نظرية التعود الوظيفي تتعارض مع نظرية السوق الكفء التي تفترض أن السوق عند تحديده لقيمة المؤسسة المسعرة من خلال تحديد قيمة أسهمها لا يستجيب للتغيرات المحاسبية التي لا يكون لها مضمون اقتصادي واقعي كالتغيرات الناتجة عن تغير المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة[1].

3.1.مساهمة نظرية السوق الكفء: يعتمد أساس هذه النظرية على مدى انعكاس المعلومات على أسعار الأوراق الموالية المتداولة في السوق المالي، حيث كلما كان الانعكاس سريع ويتجه نحو الكمال كان السوق المالي أكثر كفاءة، وتقوم هذه النظرية على افتراض سوق تنافسي تتحرك فيه أسعار الأوراق المالية بحرية وبطريقة تصل بها إلى التوازن عندما يتساوى الطلب مع العرض، وإذا أتيحت معلومات ملائمة جديدة تؤثر عل السعر وتؤدي به إلى التغير نحو سعر التوازن الجديد[2] الذي من المفروض أن يعبر عن القيمة الحقيقية للسهم المعني بما يعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة المصدرة له.

ويعرف "FAMA" الذي يعتبر أول من صاغ نظرية الكفاءة سنة 1965 السوق الكفء بأنه " السوق الذي يشتمل على أعداد كبيرة من المتعاملين الراشدين اقتصاديا والراغبين في تعظيم أرباحهم، حيث أن أسعار الأوراق المالية به تعكس جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالأحداث الجارية والمتوقع حدوثها مستقبلا[3]"

يتضح من تعريف FAMA أن نظرية السوق الكفء تفترض أن المتعاملين راشدين وعقلانيين كما أن سعر الورقة المالية سيكون مرآة عاكسة لكل معلومة تصل السوق ولها علاقة بهذه الورقة، أي أن الكفاءة تعتبر سوق الأوراق المالية سوق توازن مستمر، ففي حالة إفصاح المؤسسة عن معلومات ملائمة تعكس صورة ايجابية سيزداد الطلب على أسهمها في السوق ويرتفع ليبلغ قيمته الحقيقية الجديدة بما يتوافق والمعلومات الايجابية المتاحة والعكس

[1] الدون س. هندريكسن، المرجع السابق ، ص 191.

[2] المرجع نفسه، ص 155.

[3] نقلا عن: لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم –دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، 2010، ص81.

في حالة معلومات سلبية ملائمة، وبالتالي وفق لنظرية كفاءة السوق المالي فإن سعر السهم هو أفضل تقدير لقيمته الحقيقية بما يتيح أفضل تقييم للقيمة الحقيقية للمؤسسة، وهو ما يؤكد العلاقة القوية بين المعلومات المحاسبية وعملية تقييم المؤسسة.

وحسب طبيعة المعلومات المنعكسة على سعر السهم سواء كانت معلومات تاريخية عن تطور سعر السهم أو معلومات عامة أو معلومات خاصة ماضية أو حاضرة يتم تحديد الصيغ المختلفة لكفاءة السوق المالي والتي تقسم إلى ثلاث صيغ كما يلي:

1.3.1.الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق: وفق للصيغة الضعيفة من كفاءة سوق الأوراق المالية فإن التتابع التاريخي لأسعار الأسهم يعتبر تقديرا غير متحيزا لأسعارها مستقبلا، أي أن السوق يأخذ جميع المعلومات الماضية بعين الاعتبار عند تحديد السعر الحالي، وبالتالي فإن التحليل الفني الذي يقوم على تحليل اتجاهات الأسعار لن يوفر أي معلومات إضافية ولن يتمكن المستثمر من تحقيق عوائد غير عادية مقارنة بباقي المستثمرين اعتمادا على نتائج التحليل الفني فقط باعتبار أن السوق سبق وأن أدخل هذه المعلومات عند تحديد لسعر السهم[1].

2.3.1.الصبغة شبه القوية لكفاءة السوق: وفق للصيغة شبه القوية فإن جميع المعلومات العامة المتاحة للجمهور بما في ذلك المعلومات الماضية حول أسعار الأسهم سوف تنعكس عند تحديد أسعار الأوراق المالية[2]، ويدخل ضمن المعلومات العامة مخرجات الأنظمة المحاسبية من قوائم مالية سنوية وتقارير سنوية ومرحلية، حيث تعتبر أهم المعلومات العامة المتعلقة بظروف المؤسسة، كما يدخل ضمن إطار المعلومات العامة ظروف الصناعة التي تنشطها المؤسسة وكذا ظروف الاقتصاد الوطني والدولي.

وبالتالي وفق للصيغة شبه القوية ومادام أن أسعار الأوراق المالية تعكس كل المعلومات الملائمة العامة المتاحة فإن القيام بالتحليل الأساسي الذي يعتبر أكثر تقدما من التحليل الفني باعتباره يعتمد تحليل المعلومات حول ظروف المؤسسة وظروف الاقتصاد الوطني والدولي لن يمكن أي مستثمر من تحقيق عوائد غير عادية في الأجل المتوسط والطويل.

ويعتبر هذا المستوى من الكفاءة الأكثر ملاءمة لأجل الدراسات المحاسبية مقارنة بالمستوى الضعيف والمستوى القوي، حيث أنه يشير إلى أن الإفصاح عن معلومات في ملحقات أو مرفقات القوائم المالية له نفس درجة

[1] أنظر: ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة: خالد علي أحمد كاجيجي وآخرون، دار المريخ، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 154.
[2] المرجع نفسه، ص: 155.

الملاءمة التي تمتع بها المعلومات الواردة في متن القوائم المالية، إضافة إلى أنها تعتبر أن اختلاف المعالجات المحاسبية لن يكون لها تأثير كبير على قيمة المؤسسة ما دام المستثمر يمكنه التحول إلى الطريقة المرغوبة[1].

3.3.1.الصيغة القوي لكفاءة السوق: تعتبر هذه الصيغة درجة مثالية لكفاءة الأسواق المالية حيث تفترض أن كل المعلومات تنعكس في أسعار الأوراق المالية بما فيها المعلومات المتعلقة باتجاهات أسعار الأسهم والمعلومات العامة المتاحة للجمهور والمعلومات الداخلية[2] التي تحوزها فئة خاصة من المستثمرين (مسيرين و مقربين لهم)، وبالتالي ليست هناك أي فرصة لتحقيق عوائد غير عادية في الأمد الطويل والمتوسط مادام كل معلومة يعتقد المستثمر أنه حقق السبق في الوصول إليها يكون السوق قد سبقه وأخذها بعين الاعتبار عند تحديد سعر التوازن الذي يعتبر أفضل تقدير للقيمة الحقيقية للسهم المعني، ويعتبر هذا المستوى من كفاءة السوق مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات بنفس الأهمية لأي مصادر بديلة للحصول على المعلومات، وما يجب التأكيد عليه أن أغلب الأدلة تؤكد عدم كفاءة السوق المالي عند هذا المستوى وقدرة بعض المستثمرين باعتمادهم على معلومات داخلية غير متاحة للجمهور من تحقيق عوائد غير عادية وذلك وفق فرض "عدم تماثل المعلومات" مما يؤثر على تقييم المؤسسات ويجعل القيمة المحسوبة تبتعد عن القيمة الحقيقية.

مما سبق يتضح أن نظرية السوق الكفء تحاول إبراز العلاقة بين المعلومات والقيمة الحقيقية للسهم وبالتالي تعبر عن قيمة المؤسسة حيث يعتبر ذلك تحدي كبير في مجال البحث المحاسبي خاصة بالنسبة للمستوى شبه القوي من الكفاءة لأنه يوفر أدلة حول التأثر الكبير لعملية تقييم المؤسسة بمخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات، وبالتالي فإن القصور في مخرجات الأنظمة المحاسبية خاصة من حيث إهمالها لمعالجة العناصر غير الملموسة سيكون له تأثير كبير على عملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، لكن فرضية الكفاءة بدأت تفقد قيمتها لاعتمادها على فرضيات صعبة التحقق في الواقع خاصة فرضية الانعكاس الفوري للمعلومات على الأسعار وكذا العقلانية والرشادة المثالية للمستثمرين أو موكليهم.

4.1.مساهمة نظرية الوكالة: حسب "ريتشارد شرويدر"[3] فإن نظرية الوكالة تحاول تقديم تفسير أساسي وشامل للممارسات والمعالجات والمعايير المحاسبية السائدة خاصة وأنها تنظر إلى مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات كأهم مصدر للمعلومات اللازمة لتقييم المؤسسة، كما تفترض عقلانية ورشادة الأطراف ذات المصلحة وإبداعهم في تعظيمهم لمنافعهم الخاصة.

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون ، ص:155.
[2] ريتشارد شرويدر وآخرون ، ص:155.
[3] المرجع نفسه، ص162.

وتعرف الوكالة بأنها" علاقة اتفاق بين طرفين يوافق أحدهما وهو الوكيل بالعمل لمصلحة الطرف الآخر وهو الأصيل، فمثلا العلاقة بين ملاك المؤسسة والذين يمثلون حملة أسهمها وإدارة المؤسسة هي علاقة وكالة حيث أن بعض القيود التي تعترض حملة الأسهم خاصة نقص الخبرة والتدريب وكثرة المشاغل وانتشارهم الجغرافي يجعلهم يوكلون الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة لأجل تعظيم ثروتهم[1]"

ورغم أن أصل نظرية الوكالة قائم على توكيل الملاك للإدارة لاتخاذ قرارات مناسبة حول استثماراتهم إلا أنها تؤثر على كل الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة مما يولد عدة مشاكل وصراعات بين هذه الأطراف باعتبار احتمال تعارض مصالحهم، فالملاك ينتابهم خوف من أن تتصرف الإدارة في الأموال المستثمرة بطريقة تعظم ثروتها بدل تعظيم ثروة الملاك وفق ما تنص عليه نظرية الحوافز الإدارية التي تؤكد أن الإدارة قد تتجه نحو تطبيق المعالجات المحاسبية التي تجعلها تحصل على حوافز إدارية أكبر بغض النظر عن كونها ستعطي صورة وفية عن قيمة المؤسسة أم لا، أما المقرضين فهم يعتبرون أن الإدارة تعمل على تعظيم ثروة الملاك بشكل كبير دون إيلاء الأهمية اللازمة لمصالح المقرضين وذلك وفق فرض قيود الاستدانة الذي يفترض توافق مصالح الإدارة والملاك مما يجعل المقرضين يصارعون لأجل الحصول على ضمانات تضمن عدم التحويل الكامل للثروة للمساهمين من خلال قيود تعاقدية[2].

هذا التعارض في المصالح أدى إلى بروز مشاكل كبيرة في الوكالة ذلك جعل من مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات أذات هامة للتقليل من هذه المشاكل من خلال وضع وتنفيذ ومتابعة العقود التي تقوم عليها الوكالة لكن ذلك أدى إلى جدلية أخرى متعلقة بمرونة المعالجات المحاسبية السائدة خاصة في ظل رغبة كل طرف في تطبيق المعالجات التي تتوافق مع مصالحه ورغباته بما قد يؤثر على القيمة الحقيقية للمؤسس.

1.4.1.موقع العناصر غير الملموسة في هذا الجدل: كما اتضح سابقا من خلال نظرية الموارد فإن العناصر غير الملموسة أصبحت أساس توليد القيمة في المؤسسات باعتبارها مصدر للتفرد والميزة التنافسية المستديمة هذا بالنسبة للمؤسسات الصناعية، أما بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة فالعناصر غير الملموسة هي أساس التفرد كمدخلات للعملية الإنتاجية وهي أساس التفرد كمخرجات لها باعتبار أن منتجات المؤسسات القائمة على المعرفة هي في الغالب منتجات غير ملموسة، وبالتالي فالمعلومات عن العناصر غير الملموسة لابد أن تحتل مكانة هامة ضمن سياسة الاتصال في المؤسسات القائمة على المعرفة وفق نظرية الوكالة وذلك لأجل تمكين الأطراف ذات المصلحة من متابعة تنفيذ عقود الوكالة ووفاء الإدارة بالتزاماتها.

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 163.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: كيموش بلال، مرجع سابق، ص 86.

وبالتالي فإن أي قصور أو نقص في المعلومات المحاسبية حول العناصر غير الملموسة في المؤسسات القائمة على المعرفة سيؤثر على عملية تقييم هذه المؤسسات من وجهتي نظر مختلفتين هما: عدم توفير معلومات ملائمة تساعد على التنبؤ بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع توليدها من طرف المؤسسة خاصة وان ذلك سيخفي العوامل الحقيقية لأداء المؤسسة، ومن جهة أخرى فإن اختلاف المعالجات لهذه العناصر وعجز الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية عن تقليص مرونة هذه المعالجات سيؤدي إلى زيادة الصراع بين الأطراف ذات المصالح وزيادة تكاليف الوكالة، فقد تستخدم الإدارة هذه المرونة إذا توقعت تحقيق أداء منخفض فتقوم برسملة مصاريف واعتبارها كأصول غير ملموسة رغم أنها قد تكون مصاريف مستنفذة تخص السنة التي حدثت فيها وذلك لأجل إبراز المؤسسة في وضع جيد، وقد تقوم المؤسسة باستنفاذ أصول غير ملموسة لأجل إبراز المؤسسة في وضعية أقل أداء بهدف التهرب من المراقبة السياسية والتخفيض الصوري للوعاء الضريبي.

5.1.مساهمة نظرية الإشارة وعدم تماثل المعلومات: يعبر فرض عدم تماثل المعلومات عن الحالة التي يكون فيها أحد الأطراف المتعاملين (مسيرين) لديه معلومات أكثر من الأطراف الأخرى (مساهمين، مستثمرين، دائنين) مما يجعل الأطراف الأخرى غير قادرة على تقدير العوائد والمخاطر بشكل سليم، وينتج عن ذلك إمكانية اتخاذهم لقرارات خاطئة[1]، إضافة إلى حصول الطرف الأول على مزايا إمكانية تحقيق عوائد غير عادلة مقارنة بباقي الأطراف.

وينطلق هذا الفرض من انتقاد فرض الصيغة القوية لكفاءة السوق المالي والتي تفترض أن كل المعلومات تنعكس في سعر السهم المعني بما فيها المعلومات التاريخية حول سعره في الماضي والمعلومات العامة حول ظروف المؤسسة والبيئة الاقتصادية المحلية والدولية وكذا المعلومات الداخلية الخاصة التي يحوزها مجموعة من المسيرين الداخليين، فبينما ترى فرضية الصيغة القوية لكفاءة السوق المالي أن سعر السوق هو أفضل تقدير لقيمته الحقيقية لأنها تعكس كل المعلومات سابقة الذكر وبالتالي لا يمكن لأي كان أن يحقق عوائد غير عادلة مقارنة بباقي المتعاملين، فإن فرضية عدم تماثل المعلومات ترى عكس ذلك وتؤكد إمكانية حصول الأطراف الداخلية على مزايا غير عادلة وقد جاءت نظرية الإشارة لأجل تفسير هذه الفجوة وإيجاد حلول لها.

وتقوم نظرية الإشارة على مبدأ حاول" Akerlof" تبسيطه من خلال مثال عن بائع يريد أن يبيع سيارته في سوق السيارات المستعملة "إذا قرر شخص بيع سيارته في سوق السيارات المستعملة فالسؤال الذي يتبادر إلى ذهن المتعاملين في السوق هو: لماذا يريد أن يبيع سيارته؟ ويبدأ المتعاملين بتصور عدة إجابات فمنهم من يتصور أن سيارته لم تعد تعملا جيدا وآخر يقول أنه باعها مضطرا بسبب حاجته للأموال، وآخر يقول هو يريد شراء

[1] شوقي بورقبة، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1، العدد 10، 2010، ص136.

سيارة أكثر فعالية وأكثر تطورا، علما أن أي متعامل يقيم السيارة بقيمة مختلفة وفق تصوره، وهنا على البائع أن يعمل على إقناع المتعاملين في السوق بسبب بيعه للسيارة أي أنه يقوم بإرسال إشارة للمتعاملين[1]"

وبإسقاط هذا المثال على واقع المؤسسة وعلاقتها مع الأطراف ذات المصلحة فيمكن تشبيه بائع السيارة بالأطراف الداخلية للمؤسسة (مسيرين) الذين لديهم معلومات أكثر دقة وملائمة من المتعاملين الآخرين، أي أن المشكلة تكمن في أن المعلومات ليست مقسمة بشكل عادل ومتناظر بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية مما يؤثر على عملية تقييم المؤسسة من طرف المستخدمين الخارجين.

وما يجب التأكيد عليه هو أن عدم تماثل المعلومات لا يعني بالضرورة قيام إدارة المؤسسة باتخاذ إجراءات وتلاعبات غير قانونية ترمي إلى إخفاء جزء من المعلومات عن الأطراف الخارجية، وإنما قد يرجع السبب إلى قصور النظام المحاسبي المعتمد وحتى وإن كان متوافقا مع المرجعية المحاسبية الدولية فقد يكون قاصرا على تقديم معلومات كافية تعكس بصورة وفية القيمة الحقيقية للمؤسسة لدى الأطراف الخارجية وبنفس درجة ما تحوزه الأطراف الداخلية من صورة عن قيمة المؤسسة، وبالتالي فإن قصور المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة في المؤسسات القائمة على المعرفة سيكون له أثر كبير وفق فرضية عدم تماثل المعلومات على عملية تقييم المؤسسة من طرف الأطراف الخارجية مما يجعل القيمة المحسوبة وفق مقاربات التقييم تختلف على القيمة الحقيقية للمؤسسة القائمة على المعرفة.

بغض النظر عن إمكانية استخدام نظرية الإشارة بطريقة مضللة من طرف إدارة المؤسسة أو استخدامها لإرسال إشارات توضح الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة كتعقيب أو تفسير لسوء فهم مرتقب من طرف بعض المتعاملين، فإن العناصر غير الملموسة من أكثر العناصر التي يمكن استخدامها كإشارات سلبية كانت أو إيجابية، وذلك كما يلي:

1.5.1.مرونة المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة وإمكانية استخدامها كإشارات: كما اتضح سابقا فإن المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة تتميز بالمرونة، وبالتالي يمكن لإدارة المؤسسة اختيار المعالجات المحاسبية حسب الإشارات التي تنوي إيصالها مع تبرير المعالجة المحاسبية المعتمدة بطريقة تتوافق مع متطلبات المرجعية المحاسبية المعتمدة، فلو أخدنا مثال مصاريف البحث والتطوير باعتبارها جزء من العناصر غير الملموسة فيمكن أن تكون إشارة للأصحاب المصلحة حول نوعية مشاريع البحث والتطوير التي تقوم بها المؤسسة، فقد تعتبر مصاريف البحث والتطوير التي يتم معالجتها كأصول إشارة إلى أن إدارة المؤسسة لديها معلومات داخلية حول ارتفاع درجة التأكد حول تحقيق هذه المشاريع لعوائد مستقبلية تمتد لسنوات، مما يساهم في تخفيض درجة

[1] نقلا عن: شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص: 144.

الخطر بالنسبة للأطراف الخارجية عند تقييمهم للمؤسسة المهنية، أما التوجه نحو الاعتراف بها كمصاريف فقد يعطي إشارة على فشل هذه المشاريع مما اجبر المؤسسة على استنفاذها بما أنها لا تتوقع منها أن تحقق عوائد تمتد لسنوات مما يؤدي بالأطراف الخارجية إلى رفع معدلات المخاطرة عند تقييمهم للمؤسسات المعنية.

ما سبق يؤكد الأهمية الكبيرة للمعلومات حول العناصر غير الملموسة في عملية تقييم المؤسسات بصفة خاصة وبدرجة كبيرة المؤسسات القائمة على المعرفة وفق فرض عدم تماثل المعلومات ووفق نظرية الإشارة ، مع التأكيد على أن نظرية الإشارة لا تعني بالضرورة أن المؤسسة هي من تقوم دائما بإرسال إشارات بطريقة متعمدة لتحقيق أهداف محددة وإنما قد تأتي الإشارات بطريقة عفوية ويلتقطها المستثمر أو أي طرف من الأطراف ذات المصلحة ويستخدمها في اتخاذ قراراتها وأحكامها حول المؤسسة وفي عملية تقييمها.

المطلب الثاني: قصور مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة كمدخلات لعمليات تقييمها

اشتد الجدل خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبالضبط منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات حول مدى قدرة مخرجات الأنظمة المحاسبية السائدة على توفير معلومات ملائمة تعطي أفضل تمثيل عن عملية توليد القيمة في المؤسسة وتقدم صورة وفية عن الأحداث الاقتصادية التي ساهمت في ذلك بطريقة تمكن الأطراف ذات المصلحة من أخذ أحكام واقعية على المؤسسة، وتمكن القائم بعملية تقييمها من الحصول على قيمة محسوبة لا تختلف كثيرا عن قيمتها الحقيقية باعتبار أنه اتضح مما سبق وجود علاقة كبيرة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات وعملية تقييمهما خاصة بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة التي تعتبر العناصر غير الملموسة أساس توليد القيمة فيها سواء من ناحية المدخلات أو من ناحية المخرجات، سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم أسباب تدهور ملائمة المعلومات المحاسبية وبالضبط منذ نهاية ثمانيات القرن العشرين وبداية تسعينيات القرن العشرين وبشكل مستمر إلى العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، مع التأكيد على علاقة هذا التدهور المستمر في ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية مع قصور المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة.

1.حقيقة تدهور ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات : في دراسة قام بها الباحثان "Baruch Lev and Feng Gu" ونشرت في كتاب لهما بعنوان " The End of Accounting and the path forward for investors and managers,2016 " حاولت الدراسة التأكد من حقيقة انهيار ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات منذ ربع القرن الأخير من القرن 20 حيث حاولت الدراسة اعتماد معيار الارتباط بين أسعار الأسهم ومعلومات كل من قائمة الدخل وقائمة الميزانية كتقدير لمدى ملاءمة المعلومات المالية للمستثمرين، وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك انخفاض معتبر في مربع معامل الارتباط المصحح (R^2 Adjusted) أو كما يسمى أيضا بمعامل التحديد الذي يعبر عن النسبة في تغير سعر السهم التي يمكن إرجاعها إلى معلومات قائمة الدخل والميزانية

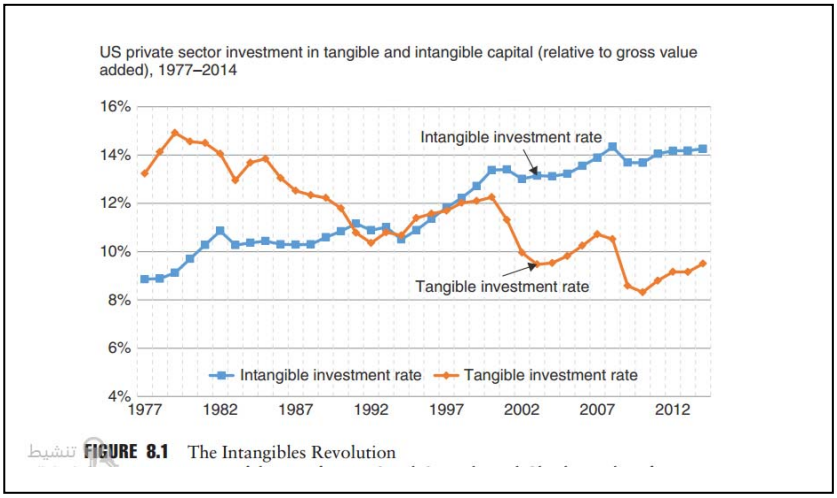
معا، حيث انخفضت هذه النسبة من 90% سنة 1950 إلى 50% سنة 2013 ولا تزال منخفضة، مما يؤكد تدهور ملائمة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية، وقد برر الباحثان استعمالهما لمؤشري الأرباح التي يتم اشتقاقها من قائمة الدخل ومؤشر القيمة الدفترية التي يتم اشتقاها من الميزانية باعتبارهما الأكثر تعبيرا عن أداء المؤسسة وعن وضعيتها ومركزها المالي[1]، أما من جانب علاقتهما بعملية تقييم المؤسسة فقد اتضح جليا أن مقاربات الذمة المالية تعتمد بشكل كبير على معلومات الميزانية ومقاربة التدفقات تعتمد على معلومات قائمة الدخل لأجل تشكيل توقعات للعوائد والمخاطر المرافقة لها، وبالتالي فإن انهيار ملائمة معلومات هذين القائمتين سيكون له أثر كبير على عملية تقييم المؤسسات .

باعتماد نفس المنهجية حاول كل من (Baruch Lev and Feng Gu, 2016) معرفة ما هي المعلومات التي انخفضت ملاءمتها بشكل كبير، هل هي معلومات قائمة الميزانية أو معلومات قائمة الدخل، وقد اتضح أن انخفاض ملاءمة المعلومات كان بنفس المستوى لكل منهما، ويمكن تفسير ذلك بأن الأسباب التي تؤثر على ملاءمة المعلومات التي توفرها قائمة الدخل تؤثر في الغالب على المعلومات التي توفرها قائمة الميزانية، فمثلا الاستنفاذ الفوري لمصاريف البحث والتطوير سيخفض من الأرباح من جهة وبالتالي يؤثر على أرقام قائمة الدخل ويؤثر على الميزانية من جهة أخرى من خلال تأثيره على قيمة الأصول وحقوق الملكية وبالتالي فإن أي قصور في المعالجة المحاسبية لبنود قائمة الدخل سيكون له أثر في الغالب على قائمة المركز المالي مما يفسر انخفاض ملاءمة معلوماتهما بنفس المستوى.

2.علاقة العناصر غير الملموسة بعدم ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية: كما لاحظنا سابقا من خلال ما أشار له "Alven Tofler " في كتابة حضارة الموجة الثالثة فإنه حدث تحول كبير في النشاط الاقتصادي حيث بدأت موجة اقتصاد المعرفة تسيطر خلال النصف الثاني من القرن العشرين وأشتد أثرها خلال سنوات الثمانينات والتسعينيات وهي مستمرة خلال بداية القرن الواحد والعشرين، وقد كانت نتائج دراسة قام بها (Baruch Lev and Feng Gu) عن اتجاه نمط الاستثمارات في القطاع الخاص الأمريكي حيث أتضح تحول كبير في الاستثمارات من العناصر الملموسة إلى العناصر غير الملموسة وقد كانت نتائج الدراسة كما يوضحه المنحنى البياني التالي:

[1]Baruch Lev, Feng Gu, the End of Accounting, and the path forward for investors and Managers, John wiley&sons, New Jersey, 2016, p.p:32-33.

الشكل رقم (5): العلاقة بين الاستثمارات في العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة في مؤسسات القطاع الخاص الأمريكي من 1977-2014.



Source: Baruch Lev, Feng Gut, the End of Accounting, and the path forward for investors and Managers, John wiley&sons, New Jersey, 2016, P82

ما يمكن ملاحظته من المنحنى أعلاه أن استثمارات القطاع الخاص الأمريكي عرف تحول كبير في إطار موجة اقتصاد المعرفة في توجيه استثماراته من العناصر الملموسة إلى العناصر غير الملموسة، إلى درجة أن استثمارات العناصر غير الملموسة تجاوزت الملموسة خلال مرحلة الثمانينات وبداية مرحلة التسعينيات واستمرت في تجاوزها إلى العقد الثاني من القرن الواحد العشرين، وهي نفس الفترة التي ازدادت فيها نسبة عدم ملائمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات، وبالتالي ظهرت أراء تؤكد أن سبب عدم ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية يرجع إلى التغير الكبير في توليد القيمة نحو العناصر غير الملموسة والذي لم يرافقه تغير بنفس المستوى في المعالجة المحاسبية، حيث أن المؤسسات القائمة على المعرفة لا تزال تعتمد على أنظمة محاسبية أعدت خصيصا للمؤسسات التي تعتمد في توليد القيمة على العناصر الملموسة.

وقد حاول الباحثان "Baruch Lev and Feng Gu,2016" تبرير جدل العلاقة بين زيادة العناصر غير الملموسة وانخفاض ملاءمة العناصر غير الملموسة حيث أكدا أنه من بين الأسباب التي جعلت المعلومات المحاسبية تفقد ملاءمتها زيادة العناصر غير الملموسة مقابل عدم قدرة المحاسبة عن توفير معالجة محاسبية موضوعية لها إضافة إلى زيادة التقديرات في إعداد بعض بنود الميزانية خاصة مع فتح المجال لمحاسبة القيمة العادلة وما تتطلبه من تقديرات، إضافة إلى التأثير المتزايد لبعض الأحداث الاقتصادية الهامة التي لم تستطع المحاسبة تسجيلها بسبب عدم

تحقيق لشرط تحقق معاملات بين طرفين أو أكثر ويدخل في هذه الإطار العديد من العناصر الملموسة كخبرات الموظفين ومهاراتهم ، الهيكل التنظيمي الجيد للمؤسسة[1]، شبكات العلاقات الجيدة مع الزبائن ....الخ.

3. فشل المحاسبة في مواكبة زيادة العناصر غير الملموسة: تحتج الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية في تبريرها للمعالجات المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة والتي تتجه نحو التحفظ والتشاؤم بثلاث أسباب تعتبرها مهمة لأجل التقليل من مخاطر الاعتماد على أرقام القوائم المالية في تقدير قيمة المؤسسة وهي: عدم القدرة على التحديد الدقيق والمنفصل لمصاريف هذه العناصر، عدم التأكد المرتفع المرتبط بالمنافع المستقبلية التي يمكن لهذه العناصر أن تحققها، أغلب هذه العناصر لا تنتج عن عملية تعامل بين طرفين أو أكثر مما يجعل معاملتها وفق مبدأ القيد المزدوج الذي يعتبر أساس التسجيل المحاسبي مستحيلة، ولا يتوقف الأمر عند تحفظ الهيئات المحاسبية وإنما يتجاوزه إلى تحفظ جزء مهم من الفاعلين والمؤثرين في هذا المجال وهم المسيرون ومدققو الحسابات الذين يفضلون المبدأ المتحفظ في معالجة هذه العناصر بهدف التقليل من صراعاتهم مع المستمرين حملة الأسهم.

1.3.أهم حجج الهيئات المحاسبية وواضعي المعايير: تحتج الهيئات المحاسبية وواضعي المعايير في معالجتها المتحفظة للعناصر غير الملموسة بعدة حجج أهمها:

1.1.3. المخاطر المرتفعة المرافقة للمنافع المستقبلية من هذه العناصر: تعتبر المخاطر المرتفعة للعوائد المتوقعة من العناصر غير الملموسة من أهم المبررات التي تحتج بها الهيئات المحاسبية لتبرير المعالجات المحاسبية المتحفظة للعناصر غير الملموسة وقد اتضح مما سبق صحة هذه المبررات حيث أن الطبيعة الاقتصادية لهذه العناصر تجعل من الصعب تحديد العوائد المتوقعة منها بدرجة تأكد مرتفعة مقارنة بالعناصر الملموسة، لكن ذلك لا يعتبر مبرر قوي مادام أن هذه العناصر هي أساس توليد القيمة خاصة في المؤسسات القائمة على المعرفة، وبالتالي فإن عدم إعطاء صورة وفية عنها سيؤثر بشكل كبير على صورة المؤسسة أمام الأطراف ذات المصلحة وخاصة المستثمرين، خاصة وأنه سيعارض مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف التي ساهمت في توليدها وكدا مبدأ الدورية الذي ينص على ضرورة أن تتحمل كل سنة مصاريفها ونواتجها.

2.1.3.صعوبة تحديد تكاليف هذه العناصر بطريقة منفصلة: تحتج الهيئات المحاسبية في اتجاهها نحو اعتماد معالجات محاسبية متحفظة في كثير من الأحيان بصعوبة تحديد وفصل مصاريف العنصر غير الملموس عن الأنشطة الروتينية للمؤسسة، ويكثر هذا الجدل بالنسبة للعناصر غير الملموسة المطور داخليا كالبحث والتطوير، براءات الاختراع، العلامات والأسماء التجارية، العلاقات مع الزبائن، الثقافة التنظيمية، خبرات الموظفين ومهاراتهم، ولعل ما يعزز هذه الصعوبة أن بعض العناصر غير الملموسة لا يتحقق فيها شرط القيد المزدوج فهي قد تنمو وتتطور

[1] Pour plus de détail: Baruch Lev, Feng Gu, p.p: 77-80.

بدون التضحية بتكاليف واضحة من طرف المؤسسة لذلك تتجه المعالجات المحاسبية السائدة نحو عدم الاعتراف بهذه العناصر كأصول وتفضل استنفاذها كمصاريف ببنود واضحة في جدول حسابات النتائج أو يتم دفنها في ما يسمى بالمقابر المحاسبية كمصاريف المبيعات والإدارة العامة، مما يصعب على مستخدمي مخرجات الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات أن يأخذوا أحكام صحيحة عن وضعية المؤسسة وقيمتها الحقيقية.

وما يثير الجدل أكبر أن المعالجات المحاسبية السائدة تؤكد على ضرورة الاعتراف بالعناصر غير الملموسة السابقة كأصول إذا تحصلت عليها عن عملية اقتناء سواء بطريقة مباشرة كشراء براءة اختراع أو أسم تجاري أو عن طريق شراء مؤسسة كاملة بعناصرها الملموسة وغير الملموسة، هذه المعالجات تجعل المقارنة مشوشة بين مؤسستين إحداهما تعتمد إستراتيجية التطوير الداخلي والثانية تعتمد إستراتيجية التطوير الخارجي، ورغم أن للتطوير الداخلي مزايا كثيرة خاصة في الأمد الطويل إلا أن التوجه نحو الاستنفاذ الفوري للعناصر غير الملموسة يؤثر بشكل كبير على أرقام قائمة الدخل وقائمة الميزانية للمؤسسة المعنية وقد يظهرها في منطقة الخطر ويؤثر على عملية تقييمها ويجعلها تواجه صعوبات كثيرة في حصولها على مصادر تمويلية رغم أنها قد تكون في وضعية مالية جيدة.

2.3.أهم حجج المسيرين ومدققي الحسابات: السؤال الذي يتبادر إلى الذهن كثيرا هو لماذا لم يأخذ المسيرين والمدققين على عاتقهم ضرورة الضغط الكبير على واضعي المعايير المحاسبية لأجل التقليل من التحفظ في معالجة العناصر غير الملموسة في هذا المجال يؤكد "Baruch Lev and Feng Gu,2016" ما يلي:

1.2.3.بالنسبة للمسيرين: يتجه المسيرين في الغالب نحو التردد في عرض أصول ذات مخاطرة عالية في الميزانية خاصة وأن السيطرة عليها ليست كافية في أغلب الأحيان، حيث هناك احتمال التعدي على ملكيتها إضافة إلى تأثرها الكبير بالتغيرات التكنولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى التدهور السريع والمفاجئ في قيمتها وحتى إلى زوالها، ووفق نظرية الوكالة فإن حملة الأسهم يراقبون الطريقة التي يتعامل بها المسيرين مع الأموال التي وكلوهم التصرف فيها من خلال عملية الاتصال عبر مخرجات النظام المحاسبي المطبق، وبالتالي فإن تسجيل هذه العناصر كأصول وتدهور قيمتها السريع أو زوالها سيجعل المسيرين محل محاكمة وتساؤل، فيفضلون حذفها النهائي من ذاكرة المستثمرين والاكتفاء بتسجيل العناصر المادية وبعض العناصر التي تتميز باستقرار في قيمتها ويتجهون نحو الاستنفاذ الفوري للعناصر غير الملموسة الأخرى، وفي حالة تحقيقها لعوائد خلال سنوات لاحقة ، قد تعتبر مجرد عوائد استثنائية، لكن هذا التوجه قد يجعل القوائم المالية لا تعكس عملية توليد القيمة خاصة في المؤسسات القائمة على المعرفة باعتبار أن أهم عناصر توليد القيمة فيها هي عناصر غير ملموسة .

2.2.3.بالنسبة لمدققي الحسابات:باعتبار أن مدققي الحسابات معنيون بشكل كبير بالدعاوى القضائية التي يرفعها المساهمين في حالة انخفاض قيمة المؤسسة بشكل مفاجئ أو إفلاسها حيث توجه لهم تهمة التقصير والفشل

في إنذار المستثمرين إلى ضعف ومخاطرة العناصر غير الملموسة المفصح عنها في الميزانية، وقد تصل التهمة إلى حد التواطؤ مع المسيرين لأجل خدمة مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة المساهمين، في المقابل يرغب المدققين في حماية أنفسهم من خلال إتباع منهج متحفظ في التعامل مع هذه العناصر ولو على حساب مبدأ الصور ة الوفية فيتجهون نحو عدم الموافقة على التوسع في التقرير عنها كأصول في الميزانية بغرض التقليل من الصراعات والدعاوى القضائية مع المساهمين، فإن كانت حقيقة هذه العناصر أنها أصول من المفروض أن تظهر في الميزانية فلن يؤثر ذلك على المدققين، أما المساهمين فلن يكن تفاؤلهم كبير ولن يعتمدوا على العناصر غير الملموسة بشكل موسع في حكمهم على المؤسسة، لكن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى انحراف كبير في عملية تقييم المؤسسة من خلال تقييمهما بقيمة أدنى من قيمتها الحقيقية.

المطلب الثالث: نظرية الخيارات الحقيقية كمدخل لمعالجة قصور طرق التقييم التقليدية

كما اتضح سابقا فإن طرق التقييم التقليدية سواء القائمة على مقاربة الذمة المالية والتي تعتمد بشكل كبير على مخرجات الميزانية أو مقاربة التوقعات التي تعتمد على مخرجات قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية حيث تسترشد بها في التوقع بالمستقبل أو حتى المقاربات المركبة التي تحاول المزج بين عدة مقاربات، كل هذه المقاربات تواجه صعوبة كبيرة في تقييم العناصر غير الملموسة، مما يجعل القيمة المتحصل عليها للمؤسسة لا تعكس القيمة الحقيقية خاصة بالنسبة للمؤسسات القائمة على المعرفة والتي تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة في توليد القيمة، بسبب هذه الصعوبة في تقييم العناصر غير الملموسة خاصة التي تعتبر قيد التطوير باعتبار أن أغلب الطرق التقليدية تعتبرها غير مجدية من الناحية المالية في الوقت الحالي بسبب مخاطرتها العالية الناتجة عن ظروف عدم التأكد التي تحيط بإمكانية تحقيقها لتدفقات مستقبلية، ظهرت طريقة الخيارات الحقيقية كأسلوب لتقييم العناصر غير الملموسة.

أولا.مفهوم طريقة الخيارات الحقيقية: هو نموذج تقييم مشتق من نظرية الخيارات المالية التي تطورت مع تطور المشتقات المالية والتي أسست لما يسمى بعقود الخيارات وهي " عقد يمنح الحق لحامله (ليس الإجبار) لشراء أو بيع كمية محددة من أصل معين (أسهم في الغالب) بسعر محدد مسبقا، على أن يدفع مشتري العقد علاوة لأجل محدد أو في مجال زمني محدد[1]"، فإذا كانت فترة التنفيذ ممثلة بمجال زمني محدد يمكن لحامل الخيار تنفيذه خلال أي يوم من هذه الفترة إذا كانت الظروف لصالحه يسمى خيارا أمريكيا، أما إذا كان الزمن المتفق عليه لاتخاذ قرار التنفيذ من عدمه محدد بتاريخ معين لا يمكن تنفيذ الخيار قبله بسبب عدم بلوغ تاريخ استحقاق ولا بعده بسبب

[1] Marie Perez, Safwan Mchawrab, les apports de l'aproche optionnelle à la valorisation: le cas d'EBAY, Annales des Mines - Gérer et comprendre2009/4 (N°98), p.52.

نهاية صلاحيته فيسمى خيارا أوربيا[1]، ويقوم مبدأ عقود الخيارات المالية على أن حاملها يتوقع أن يحقق عوائد مستقبلية عندما يقوم بتنفيذها، فإذا لم تتحقق توقعاته فإنه غير مجبر على تنفيذ العقد، على أن خسائره في هذه الحالة لا تتجاوز قيمة العلاوة المدفوعة مقابل حصوله على عقد الخيار.

مع تطور عقود الخيارات برزت عدة مشاكل مرتبطة بتحديد سعرها النظري العادل إلى غاية ظهور نماذج لتجاوز تلك المشاكل أهمها نموذج "Black scholes" الذي يعتبر الأكثر استخداما في تسعير عقود الخيارات، وفي تقييم الأصول المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز وكذا العناصر غير الملموسة[2].

استخدم مصطلح الخيارات الحقيقية "Real options" لأول مرة سنة 1977 من طرف "Stewart Myers"[3] حيث كانت موجهة في البداية إلى الاستثمارات في قطاع النفط خاصة وأنها تتميز بتكاليفها الضخمة وبمخاطر مرتفعة ناتجة عن ظروف عدم التأكد حول مكان التنقيب والعمق اللازم والاحتياطي المكن توفره، لهذا ظهرت الحاجة لعقود الخيارات الحقيقية للتقليل من الخسائر المحتملة من جهة، ولعدم تفويت فرص تحقيق عوائد مستقبلية كبيرة من جهة أخرى، حيث تقوم هذه الخيارات على مبدأ محدد يتمثل في أنه " يمكن للمؤسسة أن تقوم باستثمارات صغيرة نسبيا توفر فرصة لكن ليس بتعهد لمتابعة الاستثمار بصفة كاملة مستقبلا حيث يمكن للمؤسسة أن تنتظر حتى تتحصل على معلومات تخفض من درجة عدم التأكد حول الظروف المستقبلية ثم تقوم بعد ذلك بالاستثمار بطريقة تمكنها من اقتناص أرباح ضخمة وكذا تجنب خسائر فادحة[4]"

من خلال المقارنة بين مبدأ الخيارات الحقيقية والخيارات المالية يتضح أنهما متوافقان من حيث المبدأ، حيث أن قيام المؤسسة باستثمارات أولية عند الحديث عن الخيارات الحقيقية تقابلها في عقد الخيارات المالية الاتفاق على إنشاء خيار بين طرفي عقد الخيار المالي، ففي الخيار الحقيقي تنتظر المؤسسة الفرصة الملائمة لتقرر هل تواصل الاستثمار إذا توفرت معلومة تشير إلى ظروف متفائلة، يقابلها في عقد الخيار المالي الحق الذي يملكه حامل عقد الخيار لتنفيذ العقد إذا رأي أن الظروف تصب في مصلحته، لكنه غير مجبر على التنفيذ إذا كانت الظروف ليست في مصلحته، في المقابل المؤسسة ليست مجبرة على مواصلة الاستثمار إذا كانت المعلومات أكثر تشاؤما، كما أن حامل العقد المالي في حالة عدم تنفيذه للعقد فإن خسائره محصورة في مقدار العلاوة المتفق عليها فهي غير قابلة للاسترجاع، بينما في عقد الخيار الحقيقي فإن خسائر المؤسسة محصورة في مقدار الاستثمار المبدئي إذا لم تقم بتنفيذ خيار مواصلة الاستثمار.

---

[1] Fischer Black, Myron Scholes, The pricing of options and corporate liabilities, Journal of Political Economy, vol.81, No.3, May-jun. 1973), p.637.

[2] قندوز عبد الكريم، الخيارات الحقيقية ودورها في التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 03، ديسمبر 2015، ص58.

[3] المرجع نفسه، ص 59.

[4] Russell W.Coff, Kevin J.Laverty, "Real options on knowledge Assets: Panacea or Panadora's Box", Business Horizons journal. Kelley School of Business, Indiana University, November-December, 2001, p.73.

رغم هذا التوافق من حيث المبدأ بين الخيارات المالية والخيارات الحقيقية، إلا انه هناك عدة نقاط اختلاف خاصة في حالة عقود الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة أهمها: الارتفاع المعتبر في درجة عدم التأكد الذي يميز الاستثمار في العناصر غير الملموسة إضافة إلى أن قيمة هذه العناصر مرتبطة باندماجها مع المؤسسة[1]، كما أن عقود الخيارات الحقيقية غير مملوكة بطريقة حصرية من طرف أي مستثمر على عكس الخيار المالي الذي يكون ملك لحامله ما لم يتنازل عنه بالبيع، كما أنه ليس هناك سوق لتبادل هذه الحقوق في حالة الخيارات الحقيقية، فعلى عكس عقد الخيار المالي الذي يمكن لحامله بيعه لمستثمر آخر فإن عقد الخيار الحقيقي لا يمكن بيعه وإنما القرار المناسب محصور في تنفيذ الاستثمار محل عقد الخيار أو الانسحاب من تنفيذه[2].

تشمل الخيارات الحقيقية عدة أنواع أهمها[3]:

1.خيارات التأخير (delay options): يمكن أن يؤجل الاستثمار حتى تظهر بعض المعلومات التي تمكن من فهم ولو جزئي لدرجة عدم التأكد المرتبط بالمشروع، حيث أن خيار التأخير قد يكون له قيمة معتبرة حيث يمكن من اقتناص فرصة تحقيق عوائد كبيرة، لكن في المقابل هناك خسائر محددة في التدفقات النقدية يمكن أن يتحملها المستثمر خلال فترة التأخير، وبالتالي لابد أن تكون هناك مرونة إدارية تسمح بالموازنة بين التكاليف المتوقعة للتأجيل والعوائد المستقبلية المحتملة، خاصة وانه هناك احتمال كبير لاكتشاف المنافسين للتكنولوجيا التي يعتمد عليها المشروع وتقليده خلال مرحلة التأجيل.

2.خيارات التنازل (exit (abandon) options): قد يكون الخيار الحقيقي الذي يتم اتخاذه هو التوقف أو الانسحاب من المشروع، حيث يسمح هذا الخيار للمستثمر تجنب خسائر كبيرة في المستقبل لو واصل عملية التنفيذ فقد تشير المعلومات المتوفرة إلى ظروف غير ملائمة سترافق عملية مواصلة الاستثمار تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر كبيرة وبالتالي من الأحسن له أن ينسحب في الوقت الحالي ويتحمل خسائر صغيرة تتمثل في التكاليف الاستثمارية التي أنفقت إلى هذه اللحظة.

يتم تنفيذ خيار الانسحاب إذا أشارات المعلومات المتوفرة أن التدفقات المتوقع توليدها من المشروع في ظل ظروف عدم التأكد المرافقة ستكون سالبة أو أنها تكون موجبة لكنها اقل من قيمة التنازل عن المشروع في الوقت الحالي[4].

---

[1] Russell W.Coff, Kevin J.Laverty, Op.cit, p.73.

[2] Nicoleta Vintila, "Real Options in Capital Budgeting. Pricing the Option to Delay and the Option to Abandon a Project", Theoretical and Applied Economics, No. 7 / 2007, p.48.

[3] Voire:Nicoleta Vintila, Op.cit, p.50

[4] Idem, p.51.

3.خيارات تشغيلية(operating options): هي خيارات حقيقية تقوم بها المؤسسة بهدف تنظيم عملياتها التشغيلية بطريقة تمكن المشروع قيد التنفيذ من التوافق مع التحولات والتغيرات التي تشهدها البيئة المحيطة التجارية والاقتصادية بصفة عامة لأجل تشجيع تحقيقه لأرباح مستقبلية وتقليل الخسائر المحتملة، أي أن هذه الخيارات هي خيارات غير مباشرة بالنسبة للمشروع المعني لأنها لا تهدف إلى التنازل عنه أو إلى تأخيره أو الاستمرار فيه وإنما تهدف إلى ضبط العمليات التشغيلية للمؤسسة.

4.خيارات النمو(growth options) : هي خيارات ترتبط في الغالب بالإستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة والتي تؤكد على ضرورة مواصلة تنفيذ المشروع رغم توقع تحقيقه لتدفقات نقدية سالبة، حيث انه وفق للإستراتيجية الاستثمارية التي تنتهجها المؤسسة فإن هذا المشروع ورغم أنه قد يبدو مشروعات استثماريا مستقلا إلا أنه في الواقع هو استثمار مبدئي سيجعل مشاريع موالية تحقق عوائد معتبرة.

ثانيا.تقييم الخيارات الحقيقية: تنطلق فكرة تقييم الخيارات الحقيقية من وجهة نظر مفادها أن المرونة التسييرية التي تتمثل في قدرة الإدارة على التجاوب بطريقة فعالة مع المعلومات الجديدة تولد قيمة إضافية معتبرة للفرص الاستثمارية، حيث تعتبر أن قيمة المشروع تتكون من جزأين، الجزء الأول يمثل القيمة المعيارية التي يتم تحديدها من خلال مقاربة التدفقات النقدية، أما الجزء الثاني من القيمة فيمثل قيمة الخيارات الحقيقية المرتبطة بهذا المشروع، وبالتالي لابد من تقييم الخيارات الحقيقية المرتبطة بالمشروع مهما كانت طبيعته، ومن أهم المساهمات الفكرية في هذا المجال إسقاط نموذج (Black and Schols) الخاص بتسعير الخيارات المالية على عملية تقييم الخيارات الحقيقية وذلك من خلال إيجاد مكونات للنموذج مشتقة من الخيارات الحقيقية وتتوافق مع مكوناته المشتقة من الخيارات المالية.

1.عناصر نموذج (Black and Scholes) لتسعير الخيارات المالية: قدم الباحثان (Black and Schooles) سنة 1973 بتحديد العناصر التي تؤثر على نظرية تسعير الخيارات المالية والي تم الاعتماد عليها في تحديد معادلة نموذج تسعير هذه الخيارات حيث حدد الباحثان خمس مكونات وهي[1]: سعر السهم محل عقد الخيار (S)، سعر تنفيذ عقد الخيار المتفق عليه (E)، وقت استنفاد عقد الخيار (T)، تشتت العوائد المرتبطة بالسهم محل الخيار (σ)، معدل العائد الخالي من المخاطرة (r) والذي يمثل العائد على سندات الخزينة خالية من المخاطرة ذات تاريخ استحقاق موافق لتاريخ استحقاق الخيار، أما العنصر السادس للمعادلة فقد أضافه Merton سنة 1973 أيضا وهو يمثل مقدار التوزيعات (δ) حيث أن نموذج Black and Scholes كان يعتمد على عدة فرضيات أهمها "أن

[1] Voire:Nicoleta Vintila, Op.cit, p.48.

السهم موضوع الخيار لا يقدم أي توزيعات أرباح أو توزيعات أخرى[1]" وبالتالي يتم عنصر التوزيعات المحتملة من النموذج لكن Merton رأى بضرورة إدراج عنصر التوزيعات كعنصر سادس مكمل لمكونات نموذج Black and Scholes مع الاحتفاظ بباقي العناصر والافتراضات، ليتم بعد ذلك حساب قيمة الخيار وفق معادلة محددة.

2.الموافقة بين عناصر نموذج (Black and Scholes) لتسعير الخيارات المالية وتسعير الخيارات الحقيقية: يمكن توضيح الترابط المنطقي بين الخيارات المالية والخيارات الحقيقية وفق العناصر المؤثرة على قيمة كل منهما في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): الترابط المنطقي بين الخيار الحقيقي والخيار المالي وفق نموذج (Black and Scholes)

الخيار الحقيقي	الرمز المعتمد	الخيار المالي
التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة من المشروع	S	سعر السهم محل الخيار
النفقات الاستثمارية	E	سعر التنفيذ المتفق عليه
الفترة التي يمكن أن يستمر فيها تأجيل تنفيذ القرار	t	المدة المحددة لنهاية صلاحية الخيار
القيمة الزمنية للنقود	r	معدل العائد الخالي من المخاطرة
مخاطر الأصل أو المشروع الاستثماري المعني	σ	تشتت العوائد المرتبطة بالسهم محل الخيار
خسائر القيمة نتيجة تأجيل القرار الاستثماري	δ	التوزيعات المتعلقة بالسهم محل الخيار

Source: Nicoleta Vintila,"Real Options in Capital Budgeting. Pricing the Option to Delay and the Option to Abandon a Project", Theoretical and Applied Economics, No. 7 / 2007, p.48

وللتوضيح أكثر لما جاء في الجدول أعلاه وبافتراض أن الخيار الحقيقي هو خيار التأخير فإن عناصره تكون كالتالي[2]:

1.2.سعر الخيار: يقابله في عقد الخيار الحقيقي قيمة الأصل أو المشروع الاستثماري المعني، حيث يتم حساب قيمته (S) عن طريق القيمة الحالية للتدفقات التي يتوقع إن يولدها.

2.2.سعر التنفيذ المتفق عليه: تمثل تكلفة تنفيذ المشروع، علما بأن النموذج يفترض أنها محددة سابقا وثابتة وتتأثر بالتضخم فقط.

3.2.المدة المحددة لنهاية صلاحية الخيار: تقابلها في الخيار الحقيقي الفترة الزمنية التي يبقى فيها المستمر يتمتع بحصرية معينة على المشروع أو على الأقل يضمن انه لا يزال يحقق له مزايا تنافسية مهمة تسمح له بتأجيل التنفيذ دون مخاطر تقليده من مستثمر آخر.

[1] Russell W.Coff, Kevin J.Laverty, Op.cit, p.640.
[2] Pour plus de détails voire: Nicoleta Vintila, Op.cit, p.51.

4.2.معدل العائد الخالي من المخاطرة: تمثل معدل العائد على سندات الخزينة أو أي أوراق مالية ذات مخاطرة شبه منعدمة ذات تاريخ استحقاق يتوافق مع مدة الخيار الحقيقي.

5.2.تشتت العوائد: يقابله في الخيار الحقيقي تذبذب القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتوقع أن يولدها المشروع المعني، أو هي مقدار احتمال الأخطاء المرافقة لتقدير قيمة المشروع وفق طريقة خصم التدفقات النقدية المتوقع توليدها وهي صعبة التحديد بالنسبة للخيارات الحقيقية حيث يتم الاسترشاد بمشاريع مماثلة واستخدام محاكاة (Monte Carlo) لأجل تقدير مقدار التباين وهو يرتبط بعدم التأكد المرتبطة بمواصلة تنفيذ المشروع.

6.2.التوزيعات: تقابلها في الخيارات الحقيقية الخسائر الناجمة عن خيار تأخير تنفيذ الاستثمار المعني والتي تتمثل في مقدار التدفقات النقدية الضائعة عن كل سنة تأخير.

ثالثا: مساهمات مقاربة الخيارات الحقيقية في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة

كما اتضح سابقا فإن طريقة الخيارات الحقيقية لا تنظر إلى العنصر محل التقييم سواء كان أصل أو مشروع أو حتى مؤسسة أنها مجرد مخزون تاريخي للقيمة أو مجرد تدفقات نقدية متوقعة، وإنما تنظر إليه على أساس أنه سلسلة من الخيارات على المؤسسة أن تتعامل معها بمرونة إدارية عالية لأجل استغلال الفرص الإضافية المستقبلية التي يمكن أن تحققها أحسن استغلال، فحسب Faulkner (1996)[1] فإن طريقة الخيارات الحقيقية أعطت نظرة جديدة لعدم التأكد فعلى عكس الطرق التقليدية التي دائما ما تنظر إلى عدم التأكد أنه ظروف غير مرغوب فيها وتميل دائما إلى رفض الاستثمار في العنصر أو المشروع الذي ترافقه ظروف عدم تأكد عالية، فإن طريقة الخيارات تعتبر أن هناك حالات يكون فيها عدم التأكد أمر جيد حيث انه كلما كان هناك مقدار أكبر من عدم التأكد كانت هناك فرص أكبر لتوليد قيمة أكبر، أي أن عدم التأكد وفق مبدأ طريقة الخيارات الحقيقية قد يكون فرصة كامنة لتحقيق عوائد مستقبلية معتبرة أكثر من كونه مخاطر مرتفعة لتحقيق خسائر كبيرة.

وباعتبار أن أهم الأسباب التي جعلت العناصر غير الملموسة التي تعتبر أساس توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة صعبة التقييم وفق الطرق التقليدية هي نسبة عدم التأكد المرتفعة حول العوائد المستقبلية التي يمكن أن تحققها، مما يجعل المؤسسة أمام خيارات إستراتيجية مهمة في التعامل مع الاستثمار فيها خاصة وأنها قد تكلف مبالغ استثمارية ضخمة فإن الكثير من المختصين (Faulkner, KESTER, Reifer) في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة أكدوا على أن طبيعة هذه المؤسسات وطبيعة العناصر غير الملموسة التي تعتبر أساس توليد القيمة فيها يجعل منها حقل من الحقول الملائمة لتطبيق نظرية الخيارات الحقيقية لأجل تقيمها بطريقة ملائمة تمكن

[1] Terrence W. Faulkner (1996) "Applying Options Thinking To R&D Valuation ",Research-Technology Management, 39:3, p.53.

من تفادي تقييمها بقيمة أدنى من قيمتها الحقيقية أو تقيمها بقيمة سوقية مغال فيها بشكل كبير نتيجة جنون السوق كما حدث خلال فقاعة مؤسسات الانترنت سنة 2000.

1.مساهمات بعض المفكرين في مجال تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة وفق مقاربة الخيارات الحقيقية: بدأت أهم المساهمات في هذا المجال خلال نهاية النصف الثاني من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ففي سنة 1984 قام KESTER بتقييم عشرات المؤسسات من بينها مؤسسات قائمة على المعرفة أهمها (IBM، Apple، Motorola) عن طريق استخدام مقاربة التدفقات النقدية فلاحظ وجود فوارق معتبرة بين القيمة الأساسية (القيمة المحسوبة) والقيمة السوقية، حيث تجاوز هذا الفارق الضعف بالنسبة لبعض المؤسسات فمثلا بلغت القيمة السوقية لشركة Motorola ما يقارب 5250 مليون دولار في 12 أوت 1983 بينما بلغت قيمتها المحسوبة 1400 مليار دولار عند اعتماد معدل خصم قدره 15% و 1050 مليون دولار لو تم اعتماد معدل خصم 20% و 840 مليون دولار لو تم اعتماد معدل خصم 25%، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لشركة IBM التي بلغت قيمتها السوقية في 12 أوت 1983 ما يقارب 72890 مليون دولار بينما تراوحت قيمتها المحسوبة ما بين 36433 مليون دولار و 21860 مليون دولار، فأقترح KESTER اعتبار هذه الفوارق ما هي إلا قيمة الخيارات الحقيقية التي ترتبط قيمتها بإستراتيجية المؤسسة[1]، أما(Faulkner 1996) فقد أكد أن طريقة الخيارات الحقيقية تمكن من تقييم استثمارات البحث والتطوير (R&D) بطريقة أكثر ملائمة مقارنة بالمقاربات الأخرى كما تمكن من دعم إستراتيجية البحث والتطوير في المؤسسة على عكس المقاربات الأخرى التي قد تؤدي إلى إستراتيجية بحث وتطوير خاطئة[2]، أما Pengfei and Yimin (2000) فقد كان لهما السبق في إدخال طريقة الخيارات الحقيقية لتقييم المؤسسات ذات التقنية العالية، وفي سنة 2003 أدخل Reifer (2003) طريقة الخيارات الحقيقية في مجال تقييم الإسرار التجارية لدى خبراء البرمجيات في حالة مواجهة النزاعات القضائية[3]، وفي سنة 2013 ومن خلال بحث مشترك قام له (Belén Vallejo-Alonso and all,2013) حول مدى اعتماد نموذج مشتق من مقاربة الخيارات الحقيقية للعناصر غير الملموسة في تقييم العناصر غير الملموسة في عينة من المؤسسات الإسبانية وذلك من خلال استبيان على عينة من المؤسسات من مختلف الأحجام وكذا من قطاعات نشاط مختلفة، وقد أتضح أن نسبة معتبرة من المدراء الماليين فاقت 70% من المستجوبين هم على دراية بأن جزء من قيمة العناصر غير الملموسة تشتق من الخيارات الحقيقية التي تحتويها، لكن جزء صغير من هؤلاء المدراء الماليين أكدوا قدرتهم على تحديد هذه الخيارات (بنسبة 21.7% من المدراء الماليين الذين اعترفوا بأنهم على

[1]KESTER (W. C.), Today's Options for Tomorrow's Growth, Harvard Business Review, March-April, 1984,p.156-157 , available online a: https://hbr.org/1984/03/todays-options-for-tomorrows-growth.

[2]Terrence W. Faulkner, Op.cit, p.50.

[3] See: Jow-Ran Chang," Valuation of intellectual property A real option approach" Journal of Intellectual Capital Vol. 6 No. 3, 2005 p.341.

دراية بوجود هذه الخيارات)، أما من حيث مدى قدرتهم على تكميم وحساب قيمة هذه الخيارات فإن نسبة كبيرة من المدراء الماليين أكدوا أنهم يواجهون صعوبات كبيرة في فهم وتطبيق العلاقات الرياضية التي يحتويها نموذج التقييم وفق مقاربة الخيارات الحقيقية لأجل تقييم الخيارات الحقيقية المرتبطة بالعناصر غير الملموسة[1].

2.لماذا المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة للتقييم وفق طريقة الخيارات: يعتبر اعتماد المؤسسات القائمة على المعرفة على العناصر غير الملموسة بشكل أساسي لتوليد القيمة وتعزيز المزايا التنافسية للمؤسسة من الأسباب التي تجعلها ميدانا ملائما لتطبيق نظرية الخيارات الحقيقية في حساب قيمتها، حيث أن كثافة العناصر غير الملموسة والتي تتميز بخصائص معينة تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الأول جعل هذه المؤسسات تتصف بصفات محددة تتوافق إلى حد معين مع الإطار العام لنظرية الخيارات الحقيقية التي تم اشتقاقها من نظرية الخيارات المالية:

1.2.المخاطر المرتفعة نتيجة عدم التأكد: من أهم خصائص العناصر غير الملموسة ارتفاع درجة عدم التأكد حول المنافع المستقبلية المتوقع توليدها بدرجة كبيرة مقارنة بالعناصر الملموسة، وبالتالي فإن عدوى عدم التأكد ستنتقل إلى المؤسسات القائمة على المعرفة باعتبار أن قيمتها مستمدة من قيمة العناصر غير الملموسة، أي أن العوائد المستقبلية المتوقع أن تولدها المؤسسة ستحاط بدرجة كبيرة من عدم التأكد، وباعتبار أن الطرق التقليدية للتقييم تنظر إلى عدم التأكد بنظرة سلبية أكثر منها ايجابية فإنها ستعتبر عائق أمام العناصر غير الملموسة حيث تعيق الاستثمار فيها وتقيد فرصة استغلالها لتوليد منافع مستقبلية قد تكون كبيرة جدا، على عكس نظرية الخيارات الحقيقية التي تقوم في الأساس على تغيير النظرة السلبية المبالغ فيها لعدم التأكد وتؤمن بأن هناك جانب ايجابي له يرتبط بشكل كبير بمدى المرونة الإدارية التي تتمتع بها إدارة المؤسسة في مجال اتخاذ القرارات التي تسمح بحسن استغلال الفرص الممكنة التي يوفرها الجانب الايجابي لعدم التأكد المتعلق بالعناصر غير الملموسة.

2.2.غياب تأريخ محاسبي ملائم يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ: كما اتضح سابقا فإنه هناك قصور في المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة بما يؤدي إلى قصور في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات يمكن الاسترشاد بها في التوقع المستقبلي، هذا القصور تزداد حدته كلما زادت كثافة هذه العناصر ومساهمتها في توليد القيمة، وبما أن المؤسسات القائمة على المعرفة تشتق أغلب قيمتها من هذه العناصر من جهة وبما أن القصور المحاسبي مستمر من جهة أخرى، فإن استمرار الاعتماد على المقاربات التي التقليدية لتقييم مثل هذه

[1]Vallejo-Alonso, B, Arregui-Ayastuy, G, Rodriguez-Castellanos, A and García-Merino, D."Real Options in the Valuation of Intangibles: Managers' Perception" The Electronic Journal of Knowledge Management Volume 11 Issue 2 (pp168-182) available online at: ejkm.com.

المؤسسات يؤدي في كثير من الأحيان إلى إهمال جزء كبير من القيمة الخفية التي ترتبط في الغالب بالمستقبل والتي يمكن اكتشافها وتحديد قيمة لها وفق طريقة الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة.

3.2. العناصر غير الملموسة تمثل خيارات صريحة: طبيعة العناصر غير الملموسة يجعلها تشكل خيارات للمؤسسة تتمحور حول ما إذا كان على المؤسسة مواصلة الاستثمار فيها في الوقت الحالي أو ضرورة اتخاذ قرار الانسحاب في الوقت الحالي لأجل تقليل الخسائر الممكنة أو من الأفضل اتخاذ قرار تأخير الاستثمار فيها إلى تاريخ معين، فلو أخذنا براءة الاختراع كمثال فيمكن اعتبارها كخيار شراء يمنح الحق وليس الإجبار للمؤسسة لاستغلالها لأجل إنتاج منتوج معين، لكن يمكن اتخاذ قرار عدم استغلالها والانسحاب قبل تحمل تكاليف إضافية، وكذلك نفس المثل ينطبق على مصاريف البحث والتطوير باعتبارها عناصر غير ملموسة حيث أنها خلال مرحلة معينة تجعل المؤسسة أمام خيار مواصلة التطوير واستغلال النتائج في إنتاج منتوج جديد أو تطوير عمليات إنتاجية جديدة أو الانسحاب المسبق وتحمل تكاليف بحث أقل.

3.نماذج للتقييم وفق مقاربة الخيارات الحقيقية في المؤسسات القائمة على المعرفة: بعض الكتاب يعتبرون أن توفير معلومات صريحة حول العناصر غير الملموسة بما يساهم في تقييمها أمر غير ضروري حتى في المؤسسات القائمة على المعرفة حيث يعتبرون أو السوق المالي قادر على القيام بهذه المهمة عند تقييمه للأوراق المالية لهذه المؤسسات والتي يتم الاعتماد عليها في حساب قيمتها السوقية حيث يعتبرون أن القيمة السوقية تعكس كل العناصر المساهمة في توليد القيمة في المؤسسة بما فيها العناصر غير الملموسة غير المعترف بها محاسبيا أو التي يتم الاعتراف بها كمصاريف أو المعترف بها كأصول، أي أن ثقتهم في القيمة السوقية للمؤسسة كبيرة على أساس أنها تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة وبالتالي لا داعي لاستخدام أساليب متطورة ومعقدة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة ومن بينها أسلوب الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، لكن التجارب أكدت عدم صحة هذا الطرح لسببين أهمها : أن ليس هناك بعض المؤسسات غير مسعرة في الأسواق المالية وتحتاج إلى تقييم، وكذا فالسوق المالي قد يعطي قيمة دنيا للمؤسسة أو قد يعطيها قيمة اعلي من قيمتها الحقيقية كنتيجة لأسباب غير موضوعية (إشاعات، مضاربات....) أو ما ويسمى بجنون السوق ولعل ما حدث خلال أزمة شركات الانترنت سنة 2000 اكبر دليل على ذلك، أمام هذا الجدل ظهرت الضرورة لتطبيق طرق التقييم وفق طريقة الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وذلك وفق الحالات التالية:

1.3.تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة غير المسعرة في البورصة: في هذه الحالة لا يمكن حساب القيمة السوقية للمؤسسة اعتمادا على سعر أوراقها المالية لأنها غير مسعرة، كما أن الاعتماد على المقارنة مع مؤسسات أخرى مسعرة مشابهة يفقد فعاليته بشكل كبير في حالة المؤسسات القائمة على المعرفة بسبب التفرد الذي تتمتع

به كل مؤسسة من جانب العناصر غير الملموسة التي تعتمد عليها ومدى اندماجها وتطورها داخل المؤسسة، وبالتالي فإن الاعتماد على نظرية الخيارات لأجل تقييم المؤسسة في هذه الحالية يكون من خلال التقييم الفردي للخيارات الحقيقية التي يتم تحديدها بغض النظر عن القيمة السوقية للمؤسسة وذلك وفق الخطوات التالية:

1.1.3.تحديد قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات: يتم خلال هذه المرحلة تحديد قيمة المؤسسة وفق الطرق التقليدية حيث يتم في الغالب استخدام طريقة النقدية عن طريق الاستعانة بعملية التحليل الاستراتيجي والتحليل المالي للمؤسسة المعنية.

2.1.3.تطبيق محاكاة "Monte carlo" لأجل تعديل القيمة وفق المخاطرة: يتم في هذه الحالة تعديل القيمة المحسوبة مسبقا وفق ظروف عدم التأكد التي يتم تحديدها عن طريق عدة نمازج أهمها نموذج محاكاة (Monte carlo)[1].

3.1.3.تحديد الخيارات الحقيقية التي وتحديد قيمة لها وفق طريقة الخيارات الحقيقية: بعد تحديد قيمة المؤسسة وتعديلها وفق ظروف عدم التأكد، يتم اعتماد منطق فرضية الخيارات الحقيقية مع افتراض أن القيمة الحقيقية للمؤسسة ستكون أكبر من القيمة المحسوبة على أن يمثل الفارق مقدار الخيارات الحقيقية المرافقة للعناصر الخلاقة للثروة وللمزايا التنافسية في المؤسسة حيث يتم الاستعانة بعملية التشخيص الإستراتيجي لتحديد هذه الخيارات وبعد تحديد يتم حساب قيمتها باستخدام نموذج تقييم الخيارات الحقيقية، ليتم بعد ذلك إضافة قيمتها إلى القيمة المحسوبة للمؤسسة فنحصل على القيمة النهائية التي يفترض أنها تعبر عن القيمة الموضوعية للمؤسسة محل التقييم باعتبارها تشمل القيمة الخفية للمؤسسة التي تعكس قيمة العناصر التي أهملتها الطرق التقليدية بما فيها المرونة الإدارية الملائمة التي تمكن من التعامل الفعال مع الخيارات المتاحة أمام المؤسسة.

2.3.تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة المسعرة في البورصة: في هذه الحالة يتم الاعتماد على المقارنة بين القيمة السوقية للمؤسسة وقيمتها الأساسية المحسوبة عن طريقة مقاربة التدفقات النقدية، ليتم تحليل الفارق بين القيمتين من وجهة نظر الخيارات الحقيقية، وهنا يجد المقيم نفسه أمام حالتين:

1.2.3.حالة القيمة السوقية أكبر من القيمة الأساسية: في هذه الحالة على القائم بعملية التقييم أن يلجأ لطريقة الخيارات الحقيقية لأجل تفسير سبب الفارق المعتبر الذي تتفوق به القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية من خلال اللجوء إلى تحليل استراتيجي لتحديد الخيارات الحقيقية التي تكون قد ساهمت في هذا الفارق مع تحديد قيمتها عن طريق نماذج تسعير الخيارات وذلك لأجل معرفة الجزء من القيمة السوقية الذي يمكن تفسيره عن طريق الخيارات الحقيقية والجزء الآخر الذي لا يمكن تفسيره بطريقة موضوعية وإنما قد يرجع إلى جنون السوق واحتمال وجود

[1]Pour plus de détails voire: Nicoleta Vintila, Op.cit, p.51

فقاعات في القيمة قد تنفجر في أي وقت، فبعدما يتم حساب القيمة الأساسية عن طريق مقاربة التدفقات النقدية مع مراعاة عنصر عدم التأكد باستعمال نموذج محاكاة "Monte carlo " يتم مقارنتها مع القيمة السوقية فإذا اتضح وجود فارق معتبر فيفترض القائم بالتقييم أن جزء كبير من هذا الفارق يرجع مصدر إلى قيمة الخيارات الحقيقية المرتبطة بالعناصر غير الملموسة التي نفذتها المؤسسة ونجحت في تسييرها، على القائم بعملية التقييم في هذه الحالة أن يستعين بالتحليل الإستراتيجي لتحديد هذه الخيارات الحقيقية ثم بعد ذلك يقوم بتحديد قيمتها وفق نموذج تسعير الخيارات الحقيقية.

2.2.3.حالة القيمة الأساسية اكبر من القيمة السوقية: في هذه الحالة يقوم القائم بعملية التقييم بمحاولة تفسير سبب التقييم السوقي الرخيص للمؤسسة من وجهة نظر طريقة الخيارات الحقيقية، حيث ينطلق من اعتقاد مفاده أن المؤسسة القائمة على المعرفة واجهتها مجموعة من الخيارات الحقيقية ولم تحسن التعامل معها فقد تكون قد انسحبت من تنفيذها فضيعت فرص كبيرة لتحقيق عوائد مستقبلية وقد تكون نفذتها تنفيذا سيئا مما أثر على صورة المؤسسة وانعكس ذلك في انخفاض أسهم المؤسسة في السوق المالي، وبالتالي في هذه الحالة يكون استخدام نظرية الخيارات بطريقة نوعية فقط من خلال الاستعانة بالتحليل الاستراتيجي للمؤسسة لأجل تحديد الخيارات إلى لم تنفذ أو نفذت بطريقة سيئة.

في دراسة قام بها كل من (Marie Perez, Safwan Mchawrab,2009) حول مؤسسة "eBAY" التي تعتبر نموذجا للمؤسسات القائمة على المعرفة بهدف تفسير أسباب التقييم الرخيص للمؤسسة من وجهة نظر الخيارات الحقيقية وبعد تقييم المؤسسة وفق طريقة مقاربة التدفقات مع إدراج عوامل المخاطرة وفق نموذج محاكاة " Monte carlo" مع الاستعانة بنتائج التشخيص المالي والإستراتيجي للمؤسسة (قطاع النشاط، النتائج المالية ...) تبين أن القيمة المتحصل عليها عن طريق هذا التقييم تتجاوز القيمة السوقية للمؤسسة، أي أنه هناك تقييم رخيص للمؤسسة، وعند قيام الباحثان بتحليل أهم أسباب هذا التقييم الرخيص وفق مقاربة الخيارات الحقيقية توصلا إلى ما يلي:

-**الخلل في طريقة تنفيذ بعض الخيارات الحقيقية:** في البداية قامت شركة (eBay) سنة 2002 بتنفيذ خيار شراء برنامج paypal الذي يوفر خدمة التعاملات النقدية المحمية، اتضح أن هذا الخيار كان خيارا ناجحا حيث بلغت عوائده 24.1% من العوائد الإجمالية للشركة سنة 2006، فانعكس ذلك على القيمة السوقية حيث ارتفعت قيمة السهم من 60 دولار قبل تنفيذ الخيار إلى 115 دولار بعد تنفيذه بأشهر و استقرت عند 118 دولار نهاية 2005، لكن مع نهاية سنة 2005 قررت الشركة اتخاذ خيار شراء برنامج (SKYPE) وهو برنامج للتواصل الاجتماعي بالصوت والصورة وذلك بهدف الحفاظ على مستوى النمو المحقق سابقا، إضافة إلى استغلال العدد

الكبير من مستخدمي برنامج SKYPE لتدعيم قاعدة الزبائن للشركة، لكن وبسبب سوء إدارة هذا الخيار فشل في تحقيق الأهداف المسطرة منه حيث لم تتجاوز مداخليه 2.5% من إجمالي العوائد سنة 2006 ، استجاب السوق المالي لهذا الفشل في اتخاذ خيار استراتيجي مما أدى إلى انخفاضات متتالية في سعر السهم إلى 40 دولار سنة 2006 ليبلغ 30 دولار سنة 2008 وهو الانخفاض الذي جعل القيمة السوقية للمؤسسة اقل من قيمتها الأساسية[1].

-عدم تنفيذ خيارات حقيقية كانت توفر فرص مستقبلية لتحقيق عوائد معتبرة للمؤسسة:قد يكون سبب التقييم الرخيص للمؤسسة وفق القيمة السوقية عدم تنفيذها لعدة خيارات حقيقية واجهتها وفضلت قرار الانسحاب منها، وهذا ما أكدته دراسة (Marie Perez, Safwan Mchawrab,2009) في تفسيرهم لانخفاض القيمة السوقية لمؤسسة Ebay إلى أقل من قيمته الأساسية سنة 2009 وفق منطق الخيارات الحقيقية حيث تبين أن المؤسسة قررت عدم تنفيذ مجموعة من الخيارات الحقيقية قبل سنة 2008 من أهمها: كانت من الشركات الأولى التي واجهت خيار إمكانية إنشاء منتديات للدردشة بين زبائنها اللذين بلغ عددهم 200 مليون مشترك وإمكانية استغلال ذلك في إنشاء شبكات تواصل اجتماعي تكون انطلاقته العدد الكبير من المتعاملين مع الشركة ، لكن الشركة قررت عدم تنفيذ هذا الخيار، كما أن الشركة لم تستغل الهياكل التكنولوجية الكبيرة التي كانت بحوزتها في خيار إنشاء محرك بحث خاص بها وفضلت أن تبقى من أكبر المعلنين على محركات البحث (Google و Yahoo)، كما أنها فشلت في اتخاذ قرارات تخص تسجيل بعض براءات الاختراع رغم أنها كانت السباقة لها لكنها لم تسجلها وتركت المجال لمؤسسات أخرى اكتشفتها بعدها وسجلتها وحققت منها عوائد مستقبلية مرتفعة، كل هذه الخيارات التي لم تقم المؤسسة بتنفيذها قبل سنة 2008 قد يكون لها أثر كبير على تدهور قيمتها السوقية إلى درجة أن أصبحت أقل من القيمة الأساسية.

4.هل طريقة الخيارات الحقيقية هي الحل النهائي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: رغم أهمية مقاربة الخيارات الحقيقية للعناصر غير الملموسة في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة إلا أنها لا تزال لم تلقى قبول كبير من جهة، كما أنها تبقى تستخدم كطريقة مكملة للطرق التقليدية من جهة أخرى.

1.4.أسباب عدم الانتشار الواسع: كما بينت دراسة (Vallejo-Alonso et all,2013) فإن 10% فقط من بين المستجوبين الذين أكدوا درايتهم بوجود خيارات حقيقية محتواة في قيمة العناصر غير الملموسة للمؤسسات محل الدراسة أكدوا أنهم يمكنهم حساب قيمة هذه الخيارات، وبالتالي فإن 90% أكدوا أنهم لا يمكنهم ذلك[2]، ويرجع

[1] Pour plus de details voire: Marie Perez, Safwan Mchawrab, Op.cit, p.60.
[2] See:Vallejo-Alonso et all, Op.cit, p.178.

السبب إلى صعوبة تطبيق نموذج تسعير الخيارات الذي وضع لتقييم خيارات مالية على الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة خاصة وأن معادلته تحتوي علاقات رياضية معقدة وفهمها غير متاح لجميع المستويات، كما أن الخيار الحقيقي المتعلق بالعناصر غير الملموسة يختلف عن الخيارات المالية وحتى الخيارات الحقيقية الأخرى باختلافات عديدة ساهمت في تعقيد عملية التقييم ونفور المؤسسات والمدراء الماليين والمقيمين من استعمالها ومن أهم هذه الاختلافات:

1.1.4.صعوبة تحديد سعر الأصل محل الخيار: على عكس الخيارات المالية وحتى الحقيقية المتعلقة بالعناصر الملموسة التي يمكن تداولها في سوق تنافسي يوفر إمكانية مقارنتها مع عناصر مشابهة لأجل تحديد سعرها باعتباره عنصر من معادلة نموذج الخيار الحقيقي، فإن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة باعتبارها تفتقد لسوق تنافسي ونادرا ما تخضع للمقارنة بسبب خصائصها المتفردة التي تتميز بها من جهة وبسبب عدم قدرة تداولها وفصلها عن المؤسسة من جهة أخرى، وبالتالي من الصعب تحديد سعر الأصل محل عقد الخيار مما يشكل عائق أمام تطبيق نظرية الخيارات الحقيقية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

2.1.4. استمرار عدم التأكد إلى لحظة تنفيذ الخيار وحتى بعد التنفيذ: على عكس الخيارات المالية التي يتم فيها اتخاذ قرار التنفيذ وعدم التنفيذ في ظروف التأكد حيث أن حامل الخيار يتخذ قراره عند تاريخ التنفيذ بناءا على سعر الأصل المرتبط بالخيار فإذا كانت التنفيذ سيدر عليه عوائد فسينفذ وإذا كان سيحمله خسائر سيترك الخيار يستنفذ دون تنفيذ، أما في حالة الخيار الحقيقي المرتبط بالعناصر غير الملموسة فإن عدم التأكد يستمر خلال تاريخ التنفيذ وبعده حيث أن المسيرين القائمين بتنفيذ الخيار يستلمون إشارات وبيانات قد لا تكون كافية حول ما إذا كان الأصل محل الخيار سيحقق المزايا التنافسية المرغوبة المتعلقة به، كما أن عدم التأكد يرتبط أيضا بسعر تنفيذ الخيار ففي الخيار المالي هو محدد مسبقا ومتفق عليه ومدون في العقد أما في الخيار الحقيقي المتعلق بالعنصر غير الملموس فرغم إمكانية تحديده إلا أنه يبقى في الغالب غير معروف بدقة[1]، مما يصعب من استخدام طريقة الخيارات الحقيقية في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

3.1.4.اندماج العناصر غير الملموسة مع المؤسسة ككل أو مع عناصر أخرى: من أهم مميزات العناصر غير الملموسة أنها مترابطة مع موارد المؤسسة إضافة إلى ضرورة تقاسمها لأجل ضمان توليد أعلى قيمة ممكنة منها، ذلك يؤدي إلى تعقيدات أكبر عملية تنفيذ الخيارات الحقيقية المرتبطة بهذه العناصر وكذا في تحديد قيمة لها، فلو كان الخيار هو الانسحاب لأجل تجنب تحمل خسائر مستقبلية تفوق العوائد المحتملة فإن تكلفة الانسحاب قد تكون كبيرة أيضا حيث أن المؤسسة ستتحمل تكاليف تفكيك الأنظمة والعمليات والهياكل التي تم إعدادها لأجل

[1]. Vallejo-Alonso et all, Op.cit, p.170.

تقاسم وتشارك المعرفة محل الخيار مما يجعل تحديد تكلفة الانسحاب صعبة جدا، مع أنه كلما كان الخيار أكثر اندماجا مع موارد أخرى كانت تكاليف المغادرة أكبر كان تحديدها أكثر صعوبة[1]، هذا يجعل استخدام طريقة الخيارات الحقيقية معقدة كأداة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

2.4.استخدامها كطريقة مكملة: أغلب استخدامات طريقة الخيارات الحقيقية في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة تكون بالاعتماد عليها كطريقة مكملة لمقاربات التقييم التقليدية وليس كطريقة مستقلة بذاتها وذلك لأجل تفسير الانقطاع الكبير بين القيمة السوقية والقيمة الأساسية التي تم تحديدها عن طريق الطرق التقليدية، فإذا كانت القيمة السوقية تتجاوز القيمة التقليدية بمقدار كبير فلابد من تحديد قيمة الخيارات الحقيقية التي ساهمت في هذه الزيادة، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الأساسية بفارق معتبر فقد يكون السبب فشل المؤسسة في التعامل مع بض الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة مما أثر على القيمة السوقية للمؤسسة، وقد أكد (Marie Perez, Safwan Mchawrab, 2009) على ذلك حيث شارا إلى أن "الخيارات الحقيقية هي أسلوب مكمل لأساليب التقليدية يأخذ بعين الاعتبار عدم التأكد والمرونة الإدارية للمؤسسة".

[1]Vallejo-Alonso et all, Op.cit, p.171.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المؤسسات القائمة بالمعرفة من خلال تعريفها وإبراز أهم خصائصها ومميزاتها التي تجعلها تختلف عن المؤسسات الأخرى، وذلك لأجل تسليط الضوء على مدى وجود إشكالية وخصوصية في تقييمها مقارنة بتقييم المؤسسات التقليدية، وقد اتضح أن هذه النوع من المؤسسات يعتمد بشكل شبه كلي على العناصر غير الملموسة في توليد القيمة، وبما أن الفصل الثاني بين وجود قصور في المعالجة المحاسبية لهذه العناصر فإن اعتماد المؤسسات القائمة على المعرفة عليها بشكل شبه كلي جعل مخرجات أنظمتها المحاسبية توفر معلومات لا تعكس عملية توليد القيمة بشكل صادق ووفي ، وبما أن مخرجات الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات هي من أهم مدخلات عملية تقييمها وفق المقاربات التقليدية المختلفة فإن هذا القصور في المعلومات التي توفرها التقارير المالية لمثل هذه المؤسسات سيجعل عملية تقييمها صعبة ولا تمكن من الوصول إلى قيمتها الحقيقية وقد تقيم بأقل من قيمتها مما يشكل صورة سلبية عنها في ذهن المستثمرين الحاليين والمحتملين وكذا الممولين.

بسبب الجدل الفكري حول قصور مقاربات التقييم التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على مخرجات الأنظمة المحاسبية ظهرت بعض الأفكار التي تنادي بضرورة اعتماد مقاربات تقييم مختلفة للمؤسسات القائمة على المعرفة تراعي خصوصية مثل هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المرتفعة المتعلقة بالعوائد المستقبلية المتوقع توليدها ومن أهم هذه المقاربات: مقاربة نظرية الخيارات الحقيقية التي تعتمد على أفكار نظرية الخيارات المالية وتحاول تطبيقها على العناصر غير الملموسة التي تعتبر أساس توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة، لكن رغم إيجابيات هذه الطريقة إلا أنها تبقى تعاني من عدة نقاط قصور أهمها صعوبة توفير المعلومات الضرورية اللازمة لتطبيقها إضافة إلى إمكانية التحيز الشخصي في تقدير بعض مكوناتها.

الفصل الرابع
دراسة آراء عينة من المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات في البيئة الجزائرية

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للدراسة على البيئة الجزائرية وذلك عن طريق تخصيص استبيان موجه للمختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات سواء في الإطار الأكاديمي أو الجانب المهني، ففي الجانب الأكاديمي سيتم استهداف الأساتذة الجامعيين المختصين في المحاسبة وفي تقييم المؤسسات باعتبار أنهم على دراية بالإطار الفكري للمحاسبة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي إضافة إلى إلمامهم بتقنيات ومقاربات تقييم المؤسسات، أما في الجانب المهني فسيتم استهداف الخبراء المحاسبيين باعتبارهم الهيئة المخولة بعملية التقييم في البيئة المحاسبية الجزائرية، كما ستشمل عينة المستجوبين المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحاسبات باعتبار أنهم لهم خبرات في مجال تدقيق المؤسسات القائمة على المعرفة بما يفيدنا في التحقق من فرضيات الدراسة والإجابة على الأسئلة الفرعية والإشكالية الرئيسية، ولأجل الإحاطة الجيدة بالدراسة التطبيقية سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث يتم تخصيص المبحث الأول للإطار المنهجي للدراسة، أما المبحث الثاني فيتم تخصيصه للتحليل الإحصائي الوصفي للنتائج المتحصل عليها من توزيع الاستبيان واسترداده، أما المبحث الثالث فيتم تخصيصه للتحليل الإحصائي الاستدلالي لمحاور الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة اعتمادا على نتائج التحليل الوصفي ونتائج التحليل الاستدلالي.

المبحث الأول:الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على دراسة استقصائية لآراء عينة من الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية من أكاديميين ومهنيين، حيث تم إعداد استبيان يشمل محاور متوافقة مع فرضيات الدراسة وبشكل يسمح بالتحقق من هذه الفرضيات والإجابة على الأسئلة الفرعية وبالتالي الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وقد تم عرض النسخة الأولية لهذا الاستبيان على أساتذة مختصين في العناصر غير الملموسة وفي المحاسبة وتقييم المؤسسات لأجل تحكيمه من الناحية العلمية الأكاديمية، كما تم عرضه على مختصين في الإحصاء لأجل تحكيمه إحصائيا واختبار صلاحيته ظاهريا لتحقيق الأهداف المنتظرة من الدراسة[1]، على أنه سيتم الاعتماد على كل من التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي للتحقق من فرضيات الدراسة، حيث سيتم في التحليل الوصفي الاعتماد على كل من المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، أما في التحليل الاستدلالي فسيتم الاعتماد على اختبارات مقارنة المتوسطات وذلك من خلال كل من اختبار (Test T pour échantillon unique، Test T pour échantillons appariés) إضافة إلى اختبار كاي مربع للاستقلالية (Tests du Khi-deux) في حالة المتغير التابع متغير اسمي .

المطلب الأول: هيكلة ومحتوى الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين، الجزء الأول يحتوى معلومات عامة عن المستجوبين حيث تم التركيز فيه على الخصائص التي يمكن أن تساعد في التعمق في التحليل، أما الجزء الثاني فتم تخصيصه لمحاور الدراسة.

أولا: المعلومات العامة: تم التركيز في هذا الجزء على الخصائص التي يمكن الاستفادة منها في تحليل نتائج الاستبيان، حيث طلب من المستجوبين الإجابة عن طريق وضع إشارة أمام العبارة التي توافق خصائص كل مستجوب وقد شمل هذا الجزء خمسة أسئلة كانت كما يلي:

1.المجال: يقصد به مجال نشاط المستجوب، هل ينشط في المجال الأكاديمي أم في الجانب المهني أم أنه يمزج بين المجال الأكاديمي والمهني.

2.القطاع: تم تقسيمه إلى قطاع عام وقطاع خاص بما يمكن من إعطاء نظرة على القطاع الأكثر استجابة.

3.المؤهل العلمي: تم تقسيمه إلى شهادة مهنية في المحاسبة، ليسانس، ماستر، ماجستير ودكتوراه، حيث يمكن ذلك من معرفة الدرجة العلمية الأكثر انتشارا بين المستجوبين بما يمكن من أخذ نظرة أولية عن جودة ودقة الإجابات المتحصل عليها.

4.المهنة:تم تقسيمها إلى مختص في المحاسبة، مختص في تقييم المؤسسات، خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب، حيث يفيدنا هذا التقسيم في معرفة مدى شمولية عينة الدراسة لكل أطياف البيئة المحاسبية الجزائرية،

[1] أنظر الملحق رقم03: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان.

خاصة الأكاديميين المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات وكذا الخبراء المحاسبيين في الجانب المهنيين باعتبارهم الأكثر دراية ومعرفة بالمعالجات المحاسبية وتقييم المؤسسات.

5.الخبرة: تم تقسيمها إلى ثلاث فئات، حيث تتراوح الفئة الأولى ما بين سنة وخمسة سنوات، بينما تتراوح الفئة الثانية مابين ستة سنوات خبرة و عشر سنوات، أما الفئة الثالثة فهي الفئة الأكثر خبرة والتي توافق عشر سنوات، حيث تمكن هذه الخاصية من معرفة نسبة المستجوبين الأكثر خبرة ومدى تأثير توزيع المستجوبين حسب الخبرة على دقة النتائج والثقة فيها وكذا مدى وجود اختلافات في النتائج تعود إلى خبرة المستجوبين.

ثانيا.محاور وفقرات الاستبيان والأدوات الإحصائية اللازمة لتحليلها: تم تقسيم الاستبيان إلى ستة محاور رئيسية كل محور يحتوي عدد محدد من الفقرات، ويمكن إعطاء نظرة عن المحاور الرئيسية ونوع المقاييس المعتمدة فيها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم04: المحاور الرئيسية للاستبيان وأنواع الإجابة عنها وطرق قياسها

الرقم	المحور	المقياس
06	ما هي الطريقة التي تراها أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	متعدد الإجابات/اسمي
11.7- 1.7	ما مدى أهمية مصادر المعلومات التالية في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	ليكرت /فئوي
29.8-13.8	من فضلك وضح أهمية العناصر التالية كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة	ليكرت /فئوي
44.9-31.9	مدى ملاءمة بيئة التقييم الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	ليكرت /فئوي
54.10-45.10	المعالجة المحاسبية المقترحة المناسبة للعناصر غير الملموسة والتي تجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لعملية تقيهما.	اسمي
67.11-59.11	أهمية بعض المقترحات لتحسين معالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها	ليكرت /فئوي

المصدر: اعتمادا على نموذج الاستبيان

ولمزيد من التفصيل يمكن الإشارة بصفة مختصرة إلى محتوى فقرات كل محور على حدا:

1.محور الطرق الأكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: يمنح في هذا المحور الخيار للمستجوب لاختيار طريقة أو أكثر من بين طرق التقييم التي يعتبرها الأكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة من بين طرق التقييم التالية: الطرق التي تعتمد على الذمة المالية، طرق القيمة السوقية الإجمالية، طرق خصم التدفقات النقدية، طرق خصم الأرباح والعوائد، طرق توزيعات الأرباح المخصومة،الطرق المركبة، طريقة الخيارات الحقيقية، كما يمنح الخيار للمستجوب لاختيار طرق أخرى لم يتم الإشارة إليها ضمن الخيارات السابقة وذلك من خلال تخصيص خيار مفتوح في نهاية المحور[1].

[1] أنظر الملحق رقم01: نموذج الاستبيان

سيتم تحليل إجابات هذا المحور اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إضافة إلى النسب المؤوية حيث يمكن من معرفة ما هي الطرق التي يعتبرها الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية الأكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، إضافة إلى ترتيب باقي الطرق حسب نسبة المستجوبين الذين يعتبرونها الأكثر ملاءمة.

2.محور درجة أهمية مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: يحتوي هذا المحور على 11 فقرة[1]، ويهدف إلى معرفة أراء المستجوبين حول درجة أهمية مجموعة من مصادر المعلومات لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة وذلك وفق سلم ليكرت الخماسي الذي يمتد من "غير مهم بشكل نهائي" إلى "مهم جدا"، حيث يشمل هذا المحور فقرات حول مصادر المعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية الختامية إضافة إلى فقرات تخص مصادر المعلومات التي تيم الحصول عليها من داخل المؤسسة عن طريق التقارير الإضافية والمرحلية التي تقرر عنها المؤسسة والتي يمكن أن تكون متوفرة للجمهور، ومصادر معلومات يمكن للمقيم الحصول عليها عن طريق علاقاته غير الرسمية مع الإدارة ، في المقابل خصص جزء من فقرات المحور لمصادر المعلومات من خارج المؤسسة كإحصائيات ونشرات خاصة بقطاع نشاط المؤسسة المعنية والمعلومات المتحصل عليها من المجلات ووسائط الإعلام والاتصال المختلفة، وقد تم منح خيار مفتوح للمستجوبين يمكنهم استعماله في حالة ما رأوا أن هناك مصادر معلومات أخرى مهمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة لم يذكرها الباحث ضمن فقرات المحور.

ويهدف هذا المحور إلى معرفة مصادر المعلومات الأكثر أهمية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، هل يكون التركيز على معلومات القوائم المالية الختامية بصفة عامة أو على قوائم مالية ختامية معينة فقط، أم أنه هناك ضرورة ملحة للاستخدام مصادر معلومات أخرى سواء كانت داخلية متاحة للجمهور كالتقارير المرحلية أو معلومات أخرى يمكن الحصول عليها بطرق غير رسمية، أو لابد من استغلال المعلومات الخارجية المرتبطة بقطاع وبيئة نشاط المؤسسة محل التقييم.

لأجل التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج إجابات هذا المحور سيتم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور حيث يسمح ذلك بمعرفة متوسط درجة أهمية كل فقرة، إضافة إلى تقسيم المحور إلى مجموعات وحساب متوسط كل مجموعة وانحرافها المعياري، أما التحليل الإحصائي الاستدلالي لإجابات هذا المحور فمن خلال اختبار ستيودنت للعينتين المرتبطتين (Test T pour échantillons appariés)، وذلك لاختبار مدى وجود فروق ذات معنوية إحصائية في متوسطات درجة أهمية مصادر المعلومات وفق مجموعتين في كل حالة، كالاختلاف بين أهمية معلومات القوائم المالية الأساسية ومصادر المعلومات الأخرى كمدخلات لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

[1] أنظر الملحق رقم:01 نموذج الاستبيان

3.محور أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة: يتكون هذا المحور من 17 فقرة [1]، ويهدف إلى معرفة آراء المستجوبين حول درجة أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، حيث يشمل مجموعة من الفقرات الخاصة بالعناصر غير الملموسة المرتبطة بالعنصر البشري، ومجموعة ثانية خاصة بالعناصر غير الملموسة المرتبطة بالعنصر الهيكلي، إضافة إلى مجموعة ثالثة تشمل فقرات تخص العناصر غير الملموسة المرتبطة برأس المال الزبوني، وقد تم إضافة بعض الفقرات الخاصة بالعناصر الملموسة التي قد تبدو الأكثر أهمية كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة بالنسبة لبعض المستجوبين، علما أن الإجابة تكون وفق سلم ليكرت الخماسي الذي يتدرج من "غير مهم بشكل نهائي" إلى "مهم بشكل كبير" بالنسبة للخيارات المقترحة، وفي الأخير تم تخصيص خيار مفتوح يمكن للمستجوب استعماله في حالة ما رأى أنه هناك عوامل أخرى مهمة لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة تم إهمالها ضمن الخيارات الممنوحة.

فيما يخص التحليل الوصفي لهذا المحور سيتم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة لمعرفة متوسط أهمية كل عنصر من العناصر غير الملموسة المذكورة، ليتم بعد ذلك حساب متوسط كل مجموعة من المجموعات الثلاث وانحرافها المعياري بغرض معرفة درجة أهمية كل صنف من أصناف العناصر غير الملموسة.

فيما يخص التحليل الاستدلالي سيتم استعمال اختبار ستيودنت للمقارنة بين عينتين مرتبطتين "Test T pour échantillons appariés" حيث سيتم مقارنة متوسط العناصر غير الملموسة المرتبطة بالعنصر البشري مع متوسط العناصر غير الملموسة المرتبطة بالعنصر الهيكلي، ثم العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب البشري مع متوسط العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب الزبوني، وفي الأخير مقارنة متوسط العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب الهيكلي مع متوسط العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب الزبوني وذلك لأجل معرفة مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة أهمية كل صنفين من أصناف العناصر غير الملموسة على حدى.

4.محور مدى ملاءمة بيئة التقييم الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محاور فرعية يشمل كل محور عنصر من عناصر البيئة الجزائرية، فالمحور الفرعي الأول تم تخصيصه لمدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة وذلك بتخصيص05 فقرات مدرجة وفق سلم ليكرت الخماسي الذي يتدرج من "غير موافق بشدة" إلى موافق بشدة، أما المحور الفرعي الثاني فتم تخصيصه لمدى كفاءة القائمين بعملية التقييم في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك بتخصيص 05 فقرات مدرجة وفق سلم ليكرت الخماسي، أما المحور الفرعي الثالث فتم تخصيصه لمدى ضرورة الحاجة لسوق مالي نشط وسوق لتداول العناصر غير الملموسة كحتمية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة من خلال تخصيص 04 فقرات.

[1] أنظر الملحق رقم:01 نموذج الاستبيان

فيما يخص التحليل الإحصائي الوصفي لهذا المحور فسيتم اعتماد التحليل من خلال متوسطات كل فقرة وانحرافاتها المعيارية وكذا متوسط كل محور فرعي على حدى وانحرافه المعياري، أما التحليل الاستدلالي فسيتم اعتماد اختبار ستيودنت للعينة الواحدة (Test T pour échantillon unique) لكل محور فرعي لمعرفة مدى وجود معنوية إحصائية لموافقة أو عدم موافقة المستجوبين، إضافة إلى اختبار ستيودنت للعينتين المرتبطتين والذي سنحاول من خلاله معرفة مدى وجود فوارق الموافقة على مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي وكفاءة المقيمين.

5.محور المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة للعناصر غير الملموسة التي تجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة ملاءمة لعملية تقييمها: يشمل هذا المحور 10 فقرات تمثل أهم العناصر غير الملموسة المولدة داخليا من طرف المؤسسة[1]، حيث يهدف إلى معرفة آراء المستجوبين وتفضيلاتهم للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي يرونها ملائمة من بين أربع معالجات محاسبية ممكنة، وهي إما معالجة العنصر غير الملموسة كأصل في الميزانية بتكلفته التاريخية أو معالجته كأصل في الميزانية بقيمته العادلة أو اعتباره مصروف أو عدم الاعتراف به كحدث محاسبي.

فيما يخص التحليل الإحصائي الوصفي سيتم اعتماد التكرارات والنسب لمعرفة المعالجات المحاسبية الأكثر تفضيلا من طرف المستجوبين، أما فيما يخص التحليل الاستدلالي فسيتم استخدام اختبار Khi-deux للاستقلالية.

6.محور أهمية بعض المقترحات حول المعايير والقواعد المحاسبية لتحسين للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة: يحتوي هذا المحور على 09 فقرات، يهدف إلى معرفة رأي المستجوبين حول معايير وقواعد مقترحة لأجل تحسين المعالجة المحاسبية والتقرير عن العناصر غير الملموسة، لأجل ذلك تم استخدام سلم ليكرت الخماسي الذي يمتد من "غير مهم بشكل نهائي إلى "مهم جدا"، وتشمل أهم المقترحات والتي تعبر عنها فقرات المحور في ما يلي: معايير وقواعد ذات طابع إلزامي أو معايير وقواعد محاسبية ذات طابع اختياري، معايير شاملة لكل الصناعات أو معايير خاصة بكل نوع، تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة أو تقرير منفصل لكل نوع.

فيما يخص التحليل الإحصائي الوصفي فسيتم الاعتماد على متوسط كل فقرة من فقرات المحور وانحرافها المعياري، إضافة إلى اعتماد متوسطات المجموعات الفرعية وانحرافاتها المعيارية، أما فيما يخص التحليل الاستدلالي لهذا المحور فسيتم اعتماد اختبار "Test T pour échantillons appariés ".

بالإضافة إلى فقرات المحاور السابقة والأسئلة المفتوحة المرافقة لكل محور، تم تخصيص فقرة تمنح المستجوبين إمكانية تقديم ملاحظات وإضافات حول الدراسة بشكل عام بما يسمح من الحصول على أفكار جديدة ومعلومات إضافية قد يكون الباحث قد أغفلها في بحثه.

[1] أنظر الملحق رقم:01، نموذج الاستبيان.

المطلب الثاني:وصف عينة الدراسة

تشمل عينة الدراسة مجموعة من الأفراد المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات من الجانب الأكاديمي والمهني وقد تم تقسيمها إلى خمسة فئات تشمل كل من: أستاذ مختص في المحاسبة، أستاذ مختص في تقييم المؤسسات، خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب، مع إضافة فئة تشمل الأصناف الأخرى التي لها علاقة بالمحاسبة وتقييم المؤسسات والتي لم يتم التطرق لها في الفئات الخمسة السابقة، وقد تم توزيع 115 استبيان جزء منها تم تسليمه يدويا وجزء آخر تم إرساله الكترونيا عن طريق البريد الالكتروني الشخصي، حيث تمكننا من استرجاع 105 استبيان كانت منها 100 استبيان صالحة للتحليل، والجدول التالي يبين بعض الإحصائيات الخاصة بالاستبيان:

الجدول رقم05: إحصائيات خاصة باستبيان الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المؤوية
الاستبيانات الموزعة	115	%100
الاستبيان المسترجعة	105	%91.30
الاستبيانات غير المسترجعة	10	%8.7
الاستبيانات غير القابلة للتحليل	05	%4.35
الاستبيانات المناسبة للتحليل	**100**	**%86.96**

المصدر: اعتمادا على عملية توزيع واسترجاع استبيان الدراسة

يتضح من الجدول أعلاه أن الاستبيانات المناسبة للتحليل بلغت 100 استبيان بما يمثل 86.96 % من مجموع الاستبيانات التي تم توزيعها، بينما لم نتمكن من استرجاع 10 استبيانات، أما الخمسة استبيانات المتبقية تم استرجاعها لكن تبين عدم صلاحيتها للتحليل فتم إلغاءها.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان كأداة للدراسة

لأجل التأكد من مدى جودة الاستبيان الذي تم تصميمه وتوزيعه كأداة للدراسة لابد من التأكد من مدى صدقه وثباته، حيث يعبر عن صدق الاستبيان بمدى قدرته على تحقيق الغرض الأساسي الذي صمم لأجله ، أما ثبات الاستبيان فيعني مدى الاستقرار في نتائجه وعدم تغيرها بشكل كبير لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة.

أولا.صدق الاستبيان: للتحقق من مدى صدق الاستبيان كأداة للدراسة تم الاعتماد على كل من صدق المحتوى وصدق الاتساق الداخلي.

1.صدق المحتوى: لأجل التحقق من صدق محتوى الاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة المالية ونظرية المحاسبة ومحاسبة العناصر غير الملموسة[1]، حيث بلغ عدد ا المحكمين 09 محكمين ما بين أساتذة محاضرين وأساتذة التعليم العالي، وقد تم الالتزام بالملاحظات والتعديلات الإضافات المقترحة سواء الخاصة بالجوانب العلمية أو الجوانب الإحصائية، ليتم في ما بعد إخراج الاستبيان في صورته النهائية باللغتين العربية والفرنسية كما هو موضح في الملحق رقم 01 والملحق رقم 02.

2.صدق الاتساق الداخلي: يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق فقرات الاستبيان مع المحور الرئيسي أو المحور الفرعي الذي تنتمي إليه، ويعبر عنه إحصائيا من خلال حساب معامل ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمحور الرئيسي أو المحور الفرعي وقد كانت نتائج الاتساق الداخلي كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم 06: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول

المحور الأول: أهمية مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة					
الفقرات	**معامل الارتباط**	**الفقرات**	**معامل الارتباط**	**الفقرات**	**معامل الارتباط**
الفقرة 01	0,604**	**الفقرة 05**	0,631**	**الفقرة 09**	0,615**
الفقرة 02	0,633**	**الفقرة 06**	0,637**	**الفقرة 10**	0,512**
الفقرة 03	0,545**	**الفقرة 07**	0,602**	**الفقرة 11**	0,633**
الفقرة 04	0,649**	**الفقرة 08**	0,588**		
Sig =000 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وعند مستوى معنوية $\alpha=0,01$					

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح أن جميع معاملات الارتباط الخاصة بالفقرات دالة إحصائيا عن مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وعند مستوى معنوية $\alpha=0,01$، هذا يعني أن كل فقرة متسقة بشكل جيد مع المحور الذي تنتمي إليه، كما أن معاملات الارتباط تنتمي من 0,512 إلى 0,649 وهي معاملات ارتباط مقبولة للحكم الإيجابي على الاتساق الداخلي للمحور.

أما نتائج دراسة الاتساق الداخلي للمحور الثاني فكانت نتائجه كما يوضحه الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق رقم: 03، قائمة الأساتذة المحكمين.

الجدول رقم 07: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني

المحور الثاني: أهمية العناصر غير الملموسة في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة					
الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط
الفقرة 12	0,448**	الفقرة 18	0,436**	الفقرة 24	0,689**
الفقرة 13	0,440**	الفقرة 19	0,400**	الفقرة 26	0,652**
الفقرة 14	0,507**	الفقرة20	0,490**	الفقرة 27	0,687**
الفقرة 15	0,542**	الفقرة 21	0,615**	الفقرة 28	0,580**
الفقرة 16	0,469**	الفقرة 22	0,510**	الفقرة 29	0,580**
الفقرة 17	0,546**	الفقرة 23	0,605**		
Sig =000 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وعند مستوى معنوية $\alpha=0,01$					

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وعند مستوى معنوية $\alpha=0,01$، وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات المحور الثاني متسقة بشكل جيد نسبيا مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه، كما أن معاملات الارتباط تنتمي من 0,4 إلى 0,689 وهي معاملات ارتباط مقبولة للحكم الإيجابي على الاتساق الداخلي للمحور الثاني، أما نتائج دراسة الاتساق الداخلي للمحور الثالث فكانت كما يلي:

الجدول رقم 08: معامل الارتباط بين فقرات المحاور الفرعية للمحور الثالث ودرجات كل محور فرعي

المحور الثالث: مدى ملاءمة البيئة الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة					
المحور الفرعي الأول		المحور الفرعي الثاني		المحور الفرعي الثالث	
الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط
الفقرة 30	0,791**	الفقرة 35	0,818**	الفقرة 40	0,785**
الفقرة 31	0,791**	الفقرة 36	0,849**	الفقرة 41	0,731**
الفقرة 32	0,759**	الفقرة 37	0,831**	الفقرة 42	0,629**
الفقرة 34	0,363**	الفقرة 39	0.505**		
Sig =000 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وعند مستوى معنوية $\alpha=0,01$					

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يشمل المحور الثالث ثلاث محاور فرعية، لهذا من الأفضل التحقق من مدى الاتساق الداخلي لكل محور فرعي، فبالنسبة للمحور الفرعي الأول يتضح أن معاملات ارتباط كل فقراته دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وعند مستوى معنوية $\alpha=0,01$ ، كما أنها مقبولة للحكم الإيجابي على الاتساق الداخلي للمحور الفرعي الأول ، أما بالنسبة للمحور الفرعي الثاني فإن معاملات ارتباط كل فقراته دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

وعند مستوى معنوية α=0,01 كما أن معاملات الارتباط تنتمي إلى المجال من 0,505 إلى 0,859 وهي معاملات ارتباط مقبولة للحكم الإيجابي على الاتساق الداخلي للمحور الفرعي الثاني، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للمحور الفرعي الثالث، حيث أن معاملات ارتباط كل فقراته دالة إحصائيا عند مستوى معنوية α = 0,05 وعند مستوى معنوية α=0,01 كما أن معاملات ارتباط كل الفقرات مقبولة للحكم الإيجابي على اتساقه الداخلي.

للتأكد من الاتساق الداخلي للمحور الثالث ككل تم حساب معاملات الارتباط المحاور الفرعية الثلاث مع الدرجة الكلية للمحور الثالث فكانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09: معامل الارتباط بين المحاور الفرعية الثلاث والدرجة الكلية للمحور الثالث

المحاور الفرعية	معاملات الارتباط
محور فرعي (01)	**0,761
محور فرعي (02)	**0,780
محور فرعي (03)	**0,375
عند مستوى معنوية α = 0,05 وعند مستوى معنوية α=0,01	

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات ارتباط المحاور الفرعية الثلاث مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا عند مستوى معنوية α = 0,05 وعند مستوى معنوية α=0,01 كما أنها تتراوح ما بين 0,375 و 0,761 مما يجعلها مقبولة للحكم الإيجابي على الاتساق الداخلي للمحور الثالث.

أما نتائج دراسة الاتساق الداخلي للمحور الخامس فكانت كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس ودرجة المحور الكلية

المحور الخامس: مقترحات قواعد ومعايير محاسبية لأجل تحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة					
الفقرات	**معامل الارتباط**	**الفقرات**	**معامل الارتباط**		
الفقرة 53	**0,497	**الفقرة 56**	**0,748	**الفقرة 59**	**0,554
الفقرة 54	**0,627	**الفقرة 57**	**0,538	**الفقرة 60**	**0,557
الفقرة 55	**0,561	**الفقرة 58**	**0,670	**الفقرة 61**	**0,481

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط الخاصة بالفقرات دالة إحصائيا عن مستوى معنوية α = 0,05 وعند مستوى معنوية α=0,01، وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات المحور الخامس متسقة بشكل جيد نسبيا مع المحور الخامس الذي تنتمي إليه، كما أن معاملات الارتباط تنتمي من 0,481 إلى 0,748 وهي معاملات ارتباط مقبولة للحكم الإيجابي على الاتساق الداخلي للمحور الخامس.

ثانيا.قياس ثبات الاستبيان: لأجل التحقق من ثبات الاستبيان سيتم اعتماد معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) بشكل إجمالي وكذلك لكل محور ، ولابد من الإشارة أن هناك اختلافات بين المختصين حول المجال الذي يجب أن ينتمي إليه قيمة معامل ألفا كرونباخ حتى يتم الحكم على محاور الاستبيان أو الاستبيان ككل انه يتميز بالثبات، وقد حاول Keith S. Taber ,2016، مناقشة ذلك حيث أشار إلى أن أغلب الأبحاث تؤكد على أن معامل ألفا كرونباخ لابد أن يكون أكبر من أو يساوي 0,7 حتى نحكم على الاستبيان بالثبات، لكن هناك أبحاث أخرى تؤكد على أنه من الأفضل أن يكون أكبر تماما من 0.7، و هناك دراسات أخرى أشارت إلى أن معامل ألفا أكبر من 0,6 يكون مقبولا، وقد لخص الباحث Keith S. Taber وجهات نظر الباحثين تجاه درجة معامل ألفا كرونباخ في عدة مجالات أهمها:] 0.94 – 0,93] ثبات ممتاز (Excellent)،] 0,93 – 0,91] ثبات قوي (Strong)،] 0,90 – 0,84] موثوق (Reliable)،] 0,87 – 0,67] معقول (reasonable)،] 0,65 – 0,61] ثبات معتدل (moderate)،] 0,55 – 0,4] غير مرضي (not satisfactory)[1].

سيتم في بحثنا هذا اعتبار أن معامل ألفا أكبر من 0,6 يكون مقبولا و يشير استبيان ثابت، وكل قيمة تقل عن "0,6 " فهي تشير إلى عدم الثبات، والجدول الموالي يبين معاملات ألفا كرونباخ لكل محور وللاستبيان ككل:

الجدول رقم: 11 معاملا ألفا كرونباخ لكل محور وللاستبيان ككل

المحاور		عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	محاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
الاستبيان ككل		61	0,865	المحور رقم03	14	0,693
المحور رقم (01)		11	0,864	المحور رقم 04	10	0,842
المحور رقم (02)		17	0,838	المحور رقم 05	09	0,845
المحور رقم (03)	المحور الفرعي رقم 01	05	0,704			
	المحور الفرعي رقم 02	05	0,653			
	المحور الفرعي رقم 03	04	0,677			

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل بلغ 0,865 وهو معامل مرتفع مقارنة مع القيمة 0,6، كما أن معامل ألفا كرونباخ لكل من المحور رقم 01 والمحور رقم 02 والمحور رقم 04 والمحور رقم 05 تجاوزت 0,842 وهو معامل مرتفع بشكل كبير مقارنة مع القيمة 0,6 ، أما بالنسبة للمحور رقم 03 ومحاوره الفرعية الثلاث فتراوحت بين 0,704 و 0,653 ورغم أنها منخفضا قليلا مقارنة مع المحاور السابقة إلا أنها تبقى مقبولة ، من هذه النتائج يمكن الحكم على الاستبيان بالثبات وأنها مناسبة للتحقق من فرضيات الدراسة.

[1]Keith S. Taber, The Use of Cronbach's Alpha When Developing and Reporting Research Instruments in Science Education, Science Educ - ation Centre, Faculty of Education, University of Cambridge, UK, 2016, Published online: 07 juin 2017, at: ht tps :/ /l in k sp rin ge r.c o m /content/pdf/10.1007/s11165-016-9602-2.pdf, see: 17-04-2018.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان من خلال تحليل الخصائص النوعية لوحدات العينة، عن طريق الاعتماد على التكرارات والنسب المؤوية، ليتم بعد ذلك تحليل محاور الاستبيان تحليلا وصفيا اعتمادا على التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

المطلب الأول: تحليل الخصائص النوعية لأفراد الاستبيان

نحاول في هذا المطلب تحليل الاستبيان من خلال الخصائص النوعية للمستجوبين، مع إبراز التأثيرات المحتملة لتوزيع هذه الخصائص على نتائج الدراسة.

أولا.توزيع أفراد العينة حسب مجال وقطاع النشاط: اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج spss تم التوصل إلى النتائج:

الجدول رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب مجال وقطاع النشاط

المجال	التكرار	النسبة	القطاع	التكرار	النسبة
أكاديمي	46	%46	عام	61	%61
مهني	41	%41	خاص	39	% 39
مختلط	13	%13			
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

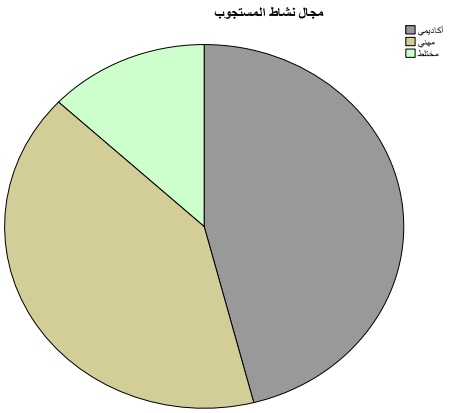
المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن 46% من أفراد العينة أكاديميين بينما ما يقارب 41% مهنيين و 13% مجال نشاطهم مختلط، هذا التوزيع سيكون مفيد وله أثر إيجابي على صدق نتائج الدراسة لأن الأكاديميين لهم دراية كبيرة بالأساس الفكري للمعالجات المحاسبية السائدة وبمعايير المحاسبة الدولية وكذا بتقنيات تقييم المؤسسات، في المقابل لا يمكن الاكتفاء بآراء الأكاديميين لأن الجانب المهني مهم للحكم على الممارسات المحاسبية السائدة وتطويرها وكذا نظرا لتمرس المهنيين في مجال تقييم المؤسسات، وبالتالي فإن نسبة 41% من المهنيين ستكون ملائمة خاصة وأنها متقاربة مع نسبة الأكاديميين، في المقابل تعزيز نتائج الدراسة بآراء أصحاب مجال النشاط المختلط والذين يمزجون بين النشاط المهني والأكاديمي حيث بلغت نسبتهم 13%.

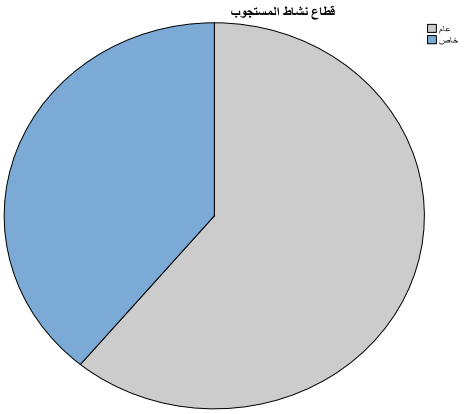
أما التوزيع من حيث القطاع فقد بلغت نسبة أفراد العينة من القطاع العام 61%، بينما بلغت نسبة أفراد القطاع الخاص 39%، وقد كانت نسبة الأفراد في القطاع العام مرتفعة لأنها تشمل كل الأكاديميين الذين يمثلون أساتذة الجامعات المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات، حيث أن الجامعات في الجزائر كلها تابعة للقطاع العام، إضافة إلى محاسبي مؤسسات القطاع العام، أما القطاع الخاص الذي بلغت نسبته 39% فيمثلون محافظي الحسابات

والخبراء المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين، إضافة إلى المحاسبين في مؤسسات القطاع الخاص، حيث تم التركيز على محاسبي شركة كوندور باعتبارها من المؤسسات القائمة على المعرفة، ويمكن تلخيص النتائج السابقة من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب المجال



الشكل رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح أن الحصة الأكبر من المستجوبين أكاديميين بينما تليها حصة المهنيين، بينما نسبة المجال المختلط هي الأقل، أما التوزيع حسب النشاط يتضح أن المستجوبين من القطاع العام أكبر من المستجوبين من القطاع الخاص.

ثانيا.توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمهنة: تم التوصل إلى النتائج التالية والتي تبين التكرارات والنسب المؤوية لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي وحسب المهنة:

الجدول رقم 13: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمهنة

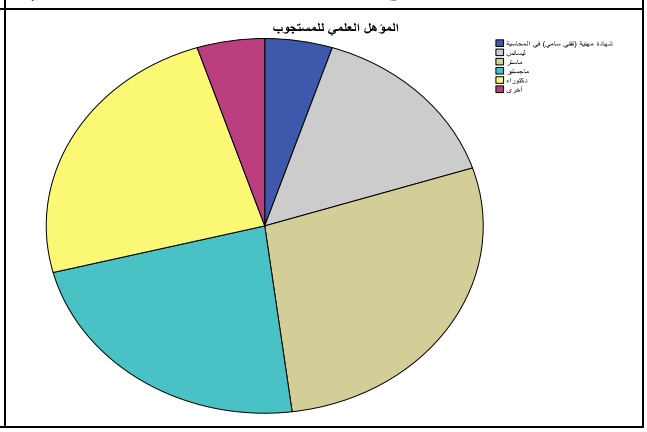
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	المهنة	التكرار	النسبة
شهادة تقني سامي في المحاسبة	05	%05	أستاذ مختص في المحاسبة	37	%37
ليسانس	15	%15	أستاذ مختص في تقييم المؤسسات	05	%05
ماستر	28	%28	خبير محاسبي	07	%07
ماجستير	23	%23	محافظ حسابات	5	%5
دكتوراة	24	%24	محاسب	31	%31
أخرى	05	%05	آخر	15	%15
مجموع	**100**	**%100**	**مجموع**	**100**	**%100**

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

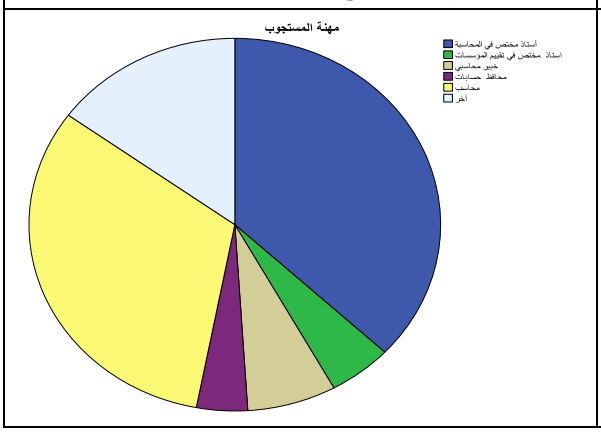
يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة حاملين لدرجات علمية عليا، حيث أن نسبة 28% حاملين لشهادة الماستر و24% حاملين لشهادة الدكتوراه و 23% حاملين لشهادة الماجستير، بينما 15% حاملين لشهادة

الليسانس و 5% لشهادة تقني سامي في المحاسبة بينما 05% المتبقية حاملين لشهادات أخرى،أي أن أغلب المستجوبين دوي مؤهلات علمية عالية، بما يسمح لهم بالفهم الجيد لفقرات الاستبيان وتقديم إجابات ملائمة، أما فيما يخص التوزيع حسب المهنة فنلاحظ أن أفراد العينة موزعين بين عدة مهن، حيث أن أكبر نسبة بلغت 37% وهي نسبة الأساتذة المختصين في المحاسبة، تليها نسبة المحاسبين والتي بلغت 32%، بينما بلغت نسبة الخبراء المحاسبيين 07% ونسبة محافظي الحسابات 05% أما نسبة 15% المتبقية فهي موزعة ما بين رؤساء مصالح وأقسام المحاسبة والمالية في المؤسسات وخبراء دوليين و وموظفي المصالح الجبائية، ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه من خلال الدوائر البيانية التالية:

الشكل رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



الشكل رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب المهنة



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

ثالثا.توزيع أفراد العينة حسب الخبرة: اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان عن طريق spss تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة (مهنية/أكاديمية)

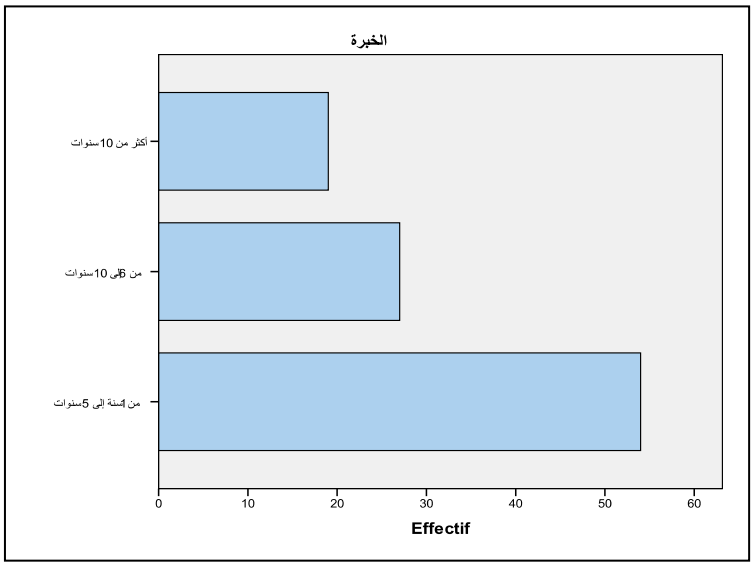
الخبرة بالسنوات	التكرار	النسبة المؤوية
من 1 سنة إلى 5 سنوات	54	%54
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	27	%27
أكثر من 10 سنوات	19	%19
المجموع	100	%100

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن 54% من أفراد العينة تتراوح خبرتهم ما بين سنة وخمسة سنوات، بينما نسبة 46% المتبقية خبرتهم تتراوح من 6 سنوات إلى أكثر من 10 سنوات، حيث أن 27% تتراوح خبرتهم ما بين 06 و10 سنوات نسبة 19% المتبقية خبرتهم أكثر من 10 سنوات، أي أن عينة الدراسة شملت مستجوبين دوي خبرات مهنية وأكاديمية مختلفة وشاملة بما يسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وأكثر تمثيلا للواقع.

ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم10: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أعلاه أن عدد الأفراد الذين خبرتهم من 1 سنة إلى 5 سنوات هو الأكبر يليه عدد الأفراد الذين خبرتهم 6 سنوات إلى 10 سنوات، ثم عدد الأفراد الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات، وما يميز هده الدراسة أن تشمل أفراد ذوي خبرات قصيرة ومتوسطة وطويلة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمحاور الرئيسية والفرعية

نحاول في هذا المطلب القيام بالتحليل الوصفي لمحاور الاستبيان اعتمادا على التكرارات والنسب المؤوية بالنسبة للمتغيرات الاسمية والترتيبية، بينما سيتم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة للمتغيرات التي تتبع سلم ليكرت الخماسي.

بالنسبة لاتخاذ القرار وفقا لمقياس ليكرت الخماسي فيتم من خلال تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي و درجة هذا المجال وذلك وفق الخطوات التالية:

-الخطوة الأولى يتم فيها حساب المدى والذي يمثل أعلى نقطة في سلم ليكرت مطروحا منها أقل نقطة وبما أن دراستنا اعتمدت على سلم لبكرت الخماسي فإن المدى يساوي : 5-1 =4.

-الخطوة الثانية يتم فيها حساب طول المجال (طول الفئة) والتي تساوي المدى/عدد الدرجات، وفي دراستنا فإن طول الفئة تساوي 5/4= 0,8 .

الخطوة الثالثة ويتم فيها تحديد الدرجات الخمسة للسلم على شكل مجالات عن طريق استخدام طول الفئة فتكون النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 15: مجالات اتخاذ القرار وفق سلم ليكرت الخماسي

المجال	[1 – 1,80]	] 1,80 – 2,60 [	[2,60 – 3,40[	] 3,40 – 4,20 [	] 4 ,20 – 5 [
الدرجة	غير مهم إطلاقا غير موافق بشدة	غير مهم غير موافق	متوسط الأهمية نوعا ما	مهم موافق	مهم بشكل كبير موافق بشدة

المصدر: اعتمادا على الدراسات السابقة

اعتمادا على نتائج هذا الجدول سيتم اتخاذ القرار حول فقرات محاور الدراسة والمحاور الفرعية والمحاور الرئيسية التي تم إعدادها وفق مقياس ليكرت الخماسي.

وما يجب الإشارة إليه أنه هناك جدل كبير بين المختصين في مجال تطبيق مقياس ليكرت في البحوث العلمية حول "هل يمكن تحويل مقياس ليكرت من رموز إلى فئات"، علما أن هذا التحويل يمكن من التعامل مع البيانات التي يتم جمعها عن طريق مقياس ليكرت على أساس أنها من النوع المستمر وليس من النوع المنفصل، وبالتالي سيسمح ذلك بحساب بعض المؤشرات الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري[1] وكذا إمكانية تطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية، ومن أهم المعارضين لهذا الاتجاه (J.Carifio & Rocco J.Perla, 2007)[2] حيث يؤكدان أن أصل مقياس ليكرت هو عبارة عن رموز أي أنه من النوع المنفصل ويجب تصنيفه كمقياس ترتيبي، كما يعتبران أنه من غير المعقول التصرف في مقياس ليكرت وتحويله من رموز إلى مجالات، حتى أنهما أكدا أن تلك الاجتهادات ليس لها أسس علمية صريحة وأنها مجرد أساطير، وقد كان رأي الباحثان في هذه النقطة متشدد جدا ودعا إلى ضرورة إيقاف هذا التلاعب بمقياس ليكرت[3]، لكن تشدد الباحثان يمكن إرجاعه إلى أنهما ذوي خلفية في مجال الدراسات الطبية التي تتطلب قدرا كبيرا من الدقة في اختيار المقاييس الملائمة، كما يؤكد Charles Ochieng owuor,2001 من خلال أطروحة دكتوراه حول جدلية تطبيق تحليل الانحدار باستخدام البيانات المتحصل عليها عن طريق سلم ليكرت أنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج تخضع للكثير من التحيز وعدم الدقة[4]، لكن هذه الدراسة تتحدث عن استخدام بيانات سلم ليكرت في تشكيل نموذج يعتمد على معادلات رياضية يمكن استخدامها في التنبؤ بقيم مستقبلية، وبالتالي لابد من دقة البيانات التي تم الاعتماد عليها لتشكيل النموذج، في حين دراستنا تعتمد على اختبارات للمقارنة بين المتوسطات وقد تم استخدام

[1] Stephan Grüber, op.cit, p.312.

[2] James Carifio and Rocco J. Perla, Ten Common Misunderstandings, Misconceptions, Persistent Myths and Urban Legends about Likert Scales and Likert Response Formats and their Antidotes, Journal of Social Sciences 3 (3): 106-116, 2007, p.115.

[3] لمزيد من التفصيل هذه النتيجة التي توصل إليها الباحثان وأكدا عليها في نهاية مقالهما في الصفحة 115:

"unorganized laundry list and fuzzy jumble (whether done quantitatively or qualitatively) must simply stop as a research and reporting practice; and that the various persistent myths and urban legends about Likert scales and Likert response formats must be eliminated once and for all through better education and training"

[4] Ochieng Owuor, Implications of using Likert data in multiple regression analysis, Dissertation to obtain the titel of doctor of philosophyin Educational and counseling psychology and special education, University of British Columbia, 2001, p.110-111.

هذه الاختبارات التي تتطلب تحويل سلم ليكرت إلى مقياس مستمر من طرف العديد من الباحثين أبرزهم الدراسة التي اعتمدنا عليها كدراسة سابقة وهي دراسة Stephan Grüber,2014 وقد برر قراره بأفكار Brüggemann, 2007، والتي أكد فيها على إمكانية تحويل سلم ليكرت من مقياس ترتيبي إلى مقياس فئوي مستمر لأجل التمكن من حساب المتوسطات والانحرافات واستخدام الاختبارات المعلمية التي تقوم عليهما[1]، والتي من أهمها اختبارات مقارنة المتوسطات التي كانت أساس دراستنا هده.

أولا.التحليل الوصفي لمحور الطرق الأكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: تم إعداد هذا المحور بطريقة تمنح لكل مستجوب اختيار الطرق التي يراها أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة من بين سبعة طرق متاحة مع إمكانية اختيار أكثر من طريقة واحدة من طرف المستجوب الواحد، إضافة إلى إمكانية اقتراح طرق تقييم أخرى يراها المستجوب مهمة لكن لم يتم ذكرها ضمن الطرق المتاحة، وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم 17 الموالي:

الجدول رقم 16: التحليل الوصفي لمحور طرق التقييم الملائمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة

طريقة التقييم	عدد مرات اختيار كل طريقة الطريقة	النسبة من إجمالي المستجوبين	النسبة من عدد المرات المختارة
الطرق التي تعتمد على الذمة المالية	28	%28	%15.91
طريقة القيمة السوقية الإجمالية	38	%38	%21.59
الطرق التي تعتمد على خصم التدفقات النقدية	22	%22	%12.5
طريقة توزيعات الأرباح المخصومة	06	%06	%3.41
الطرق التي تعتمد على خصم الأرباح والعوائد	12	%12	%6.82
الطرق المركبة	35	%35	%19.88
طريقة الخيارات الحقيقية	29	%29	%16.48
طرق أخرى(طريقة المطبقين...)	06	%06	%3.41

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن طريقة القيمة السوقية الإجمالية هي الأكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة ، حيث تم اختيارها بنسبة 21,59% من إجمالي مجموع الاختيارات التي قام بها أفراد العينة والتي بلغت 176 اختيار، ويرجع سبب ذلك إلى أن القيمة السوقية يمكنها أن تدرك كل عناصر خلق القيمة في المؤسسة، حيث أن السوق يمكنه أن يستشعر العناصر غير الملموسة ويدرجها في تحديد قيمة المؤسسة، أما النسبة الموالية الأكثر اختيارا فهي تخص الطرق المركبة، حيث تم اختيارها بنسبة 19,88% من إجمالي الاختيارات، ومن أهم

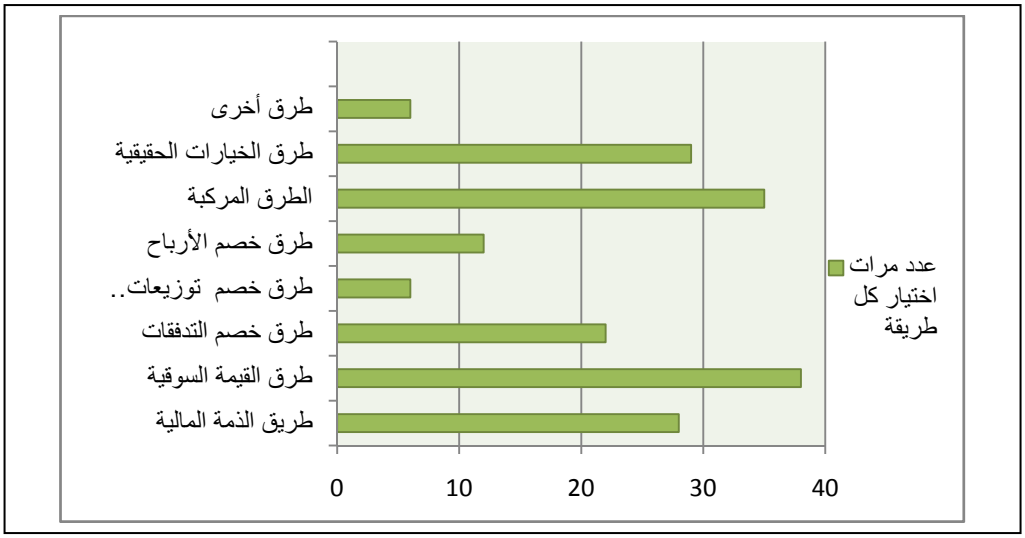
[1] Stephan Grüber, op.cit, p.312

أسباب ارتفاع نسبة اختيار هذه الطريقة أنها تحاول المزج بين عدة طرق لأجل الاستفادة من مزايا الطرق الممزوجة والتقليل من عيوبها، كما يلاحظ أن طريقة الخيارات الحقيقية تم اختيارها بنسبة 16.48% من إجمالي الاختيارات، رغم حداثتها نسبيا مقارنة بباقي الطرق إلا أنها تولي أهمية للعناصر غير الملموسة وتتعامل معها على أساس أنها خيارات حقيقية وتعتبر قيمة المؤسسة مزيج بين القيمته الدفترية ومختلف الخيارات الحقيقية التي ترتبط بالعناصر غير الملموسة .

رغم تفضيل الطرق السابقة بنسب أكبر إلا طريقة أن الذمة المالية تبقى هي أيضا من الطرق المفضلة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في البيئة الجزائرية حيث أتم اختيارها بنسبة 15.91% من إجمالي الاختيارات نظرا لأنها الطريقة الأكثر موضوعية حيث لا تعتمد بشكل كبير على التقديرات الشخصية والذاتية، في المقابل تم اختيار طريقة التدفقات النقدية بنسبة 12.5% من إجمالي الاختيارات أما طريقة خصم الأرباح والعوائد فت اختيارها بنسبة 6.82%، بينما تم اختيار طريقة خصم التوزيعات بنسبة 3.41% وربما سبب انخفاض نسبة هذه الطريقة يعود إلى صعوبة استخدامها في البيئة الجزائرية، في المقابل اقترح 6% من أفراد العينة طرق تقييم أخرى يعتبرونها الأكثر ملاءمة لتقييم هذا النوع من المؤسسات كطريقة الممارسين.

ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم11: عدد مرات اختيار كل طريقة من طرق التقييم



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أن أكثر الطرق اختيارا هي طريقة القيمة السوقية تليها الطرق المركبة ثم طريقة الخيارات الحقيقية ثم طريقة الذمة المالية وطريقة التدفقات النقدية المخصومة.

ثانيا.التحليل الوصفي لمحور درجة أهمية مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة:

فقرات هذا المحور تم تصميمها وفق سلم ليكرت الخماسي والتي تتراوح من "غير مهم بشكل مطلق" إلى "مهم بدرجة كبيرة" وبالتالي سيتم الاعتماد في تحليله الوصفي على التكرارات و المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول رقم 17 يوضح أهم نتائج التحليل الوصفي لهذا المحور:

الجدول رقم17: تحليل وصفي لدرجة أهمية مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة

الفقرات	غير مهم بشكل مطلق	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا	μ	σ	الدرجة
معلومات الميزانية	0	6	13	30	51	4.26	0,90	مهم جدا
معلومات جدول حسابات النتائج	0	4	8	39	49	4,33	0,79	مهم جدا
معلومات قائمة التدفقات النقدية	1	4	11	35	49	4,27	0,88	مهم جدا
معلومات جدول حركة الأموال الخاصة	2	13	27	28	30	3,71	1,09	مهم
معلومات القوائم المالية الأساسية						4.08	0,67	مهم
معلومات الملاحق	2	7	23	41	27	3,84	0,97	مهم
معلومات التقارير المرحلية	0	5	29	42	24	3,85	0,84	مهم
معلومات الجزء غير المدقق من التقارير المالية	4	19	32	23	13	3,31	1,05	متوسط
قيام المقيمين بزيارات ولقاءات وحوارات مع الإدارة	0	9	23	35	33	3,92	0,96	مهم
استغلال المقيم لعلاقاته غير الرسمية مع إدارة المؤسسة	5	19	33	31	12	3,26	1,09	متوسط
مصادر معلومات غير الرسمية						3,59	0,79	مهم
تقارير عن قطاع تطور نشاط المؤسسة	0	4	21	42	33	4,04	0,84	مهم
معلومات المجلات، وسائل الإعلام..	3	13	32	39	13	3,46	0,97	مهم
أهمية مصادر المعلومات من خارج المؤسسة (تقارير قطاع النشاط+مجلات وسائل الإعلام)						3.75	0,76	مهم

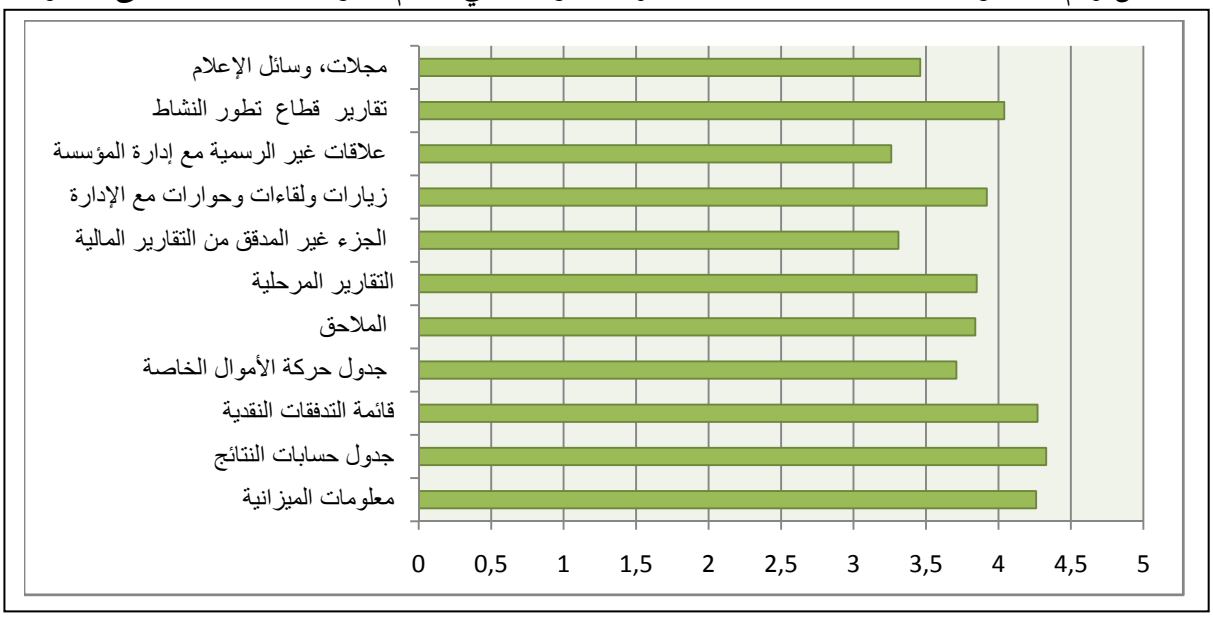
المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح أن أفراد العينة يعتبرون أن القوائم المالية الأساسية هي الأكثر أهمية كمصادر لمعلومات تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى، حيث أن معلومات جدول حسابات النتائج هي الأولى من حيث الأهمية بمتوسط 4.33 أي بدرجة "مهم جدا" تليها معلومات التدفقات النقدية بمتوسط قدره 4,27 ثم معلومات الميزانية بمتوسط قدره 4,26 وكلاهما بدرجة "مهم جدا"، أما معلومات جدول حركة الأموال الخاصة فهي أقل أهمية مقارنة بمعلومات القوائم المالية الأساسية الثلاث السابقة، حيث تحتل المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين مختلف مصادر المعلومات بمتوسط قدره 3,71.

بالنسبة لباقي المصادر، يعتبر أفراد العينة أن تقارير تطور قطاع النشاط تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بعد معلومات قائمة الميزانية بمتوسط قدره 4,04 بدرجة "مهم"، تليها مباشرة مصادر المعلومات الناتجة عن قيام المقيمين بزيارات ولقاءات وحوارات مع الإدارة بمتوسط قدره 3,92 بدرجة "مهم"، ثم معلومات التقارير المرحلية في الرتبة السادسة بمتوسط 3,85 بدرجة "مهم" ثم معلومات الملاحق في الرتبة الثامنة بمتوسط 3,84 بدرجة "مهم"، ثم مصادر المجلات ووسائل الإعلام في الرتبة التاسعة بمتوسط قدره 3,46 بدرجة "مهم" والجزء غير المدقق من التقارير المالي في الرتبة العاشرة بمتوسط قدره 3,31 بدرجة "متوسط الأهمية" وفي الرتبة الأخيرة تأتي مصادر المعلومات الناتجة عن طريق العلاقات غير الرسمية للمقيم مع إدارة المؤسسة بمتوسط قدره 3,36 بدرجة "متوسط الأهمية".

بالنسبة للمحاور الفرعية يتضح أن معلومات القوائم المالية الأساسية هي الأكثر أهمية تليها معلومات المصادر الخارجية ثم المعلومات من المصادر غير الرسمية، ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم12: متوسطات أهمية مختلف مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أن أهمية معلومات جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية والميزانية متقاربة وهي الأكبر مقارنة بباقي المصادر، تليهم مباشرة معلومات تطور قطاع النشاط ، أما باقي المصادر فكلها بمتوسطات تتجاوز قيمها "3"، مع أن الجزء غير المدقق من التقارير المرحلية والعلاقات غير الرسمية للمقيمين هي المصادر الأقل أهمية من مصادر المعلومات المتبقية.

ثالثا.التحليل الوصفي لمحور أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة:

يتم التحليل الوصفي لهذا المحور اعتمادا التكرارات والمتوسط الحسابي للفقرات والمحاور الفرعية، والجدول التالي يوضح أهم نتائج التحليل الوصفي:

الجدول رقم18: تحليل وصفي لأهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة

الفقرات	غير مهم بشكل مطلق	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا	μ	σ	
خبرات المستخدمين العاديين ومعارفهم ومهارتهم	0	10	21	35	34	3,93	0.97	مهم
خبرات ومعارف الموظفين المفاتيح في المؤسسة	1	4	11	31	53	4,31	0.89	مهم جدا
برامج وخطط تدريب وتطوير قدرات العنصر البشري	0	0	12	34	54	4,42	0,69	مهم جدا
الاستقرار الوظيفي للمستخدمين في المؤسسة	2	2	18	43	35	4,07	0,89	مهم
المستوى الابتكاري والإبداعي للمستخدمين	0	3	8	31	58	4,44	0,77	مهم جدا
الرضى الوظيفي للمستخدمين المفاتيح في المؤسسة	1	3	13	43	40	4,18	0,84	مهم جدا
العناصر غير الملموسة المتعلقة برأس المال البشري						4,22	0,55	مهم جدا
أهمية الثقافة التنظيمية للمؤسسة	0	7	23	39	31	3,94	0,90	مهم
أهمية القدرة الابتكارية للمؤسسة	0	2	14	32	52	4,34	0,79	مهم جدا
أهمية خبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى برمجيات	1	3	13	37	46	4,24	0,86	مهم جدا
العناصر غير الملموسة المتعلقة برأس المال الهيكلي						4,09	0,74	مهم
العناصر المرتبطة بالعلاقة مع الزبائن	0	8	23	39	30	3,91	0,92	مهم
المحافظة على الزبائن، تكاليف اكتساب زبائن	0	1	21	38	40	4,17	0,79	مهم
أهمية سمعة المؤسسة لدى الدولة والجمهور	1	1	12	37	49	4,32	0,80	مهم جدا
العناصر غير الملموسة المتعلقة برأس المال الزبوني						4,11	0,75	مهم
أهمية إجمالي العناصر غير الملموسة						4,19	0,51	مهم
الاستثمارات الملموسة طويلة الأجل	2	17	32	28	21	3,49	1,06	مهم
الاستثمارات الملموسة قصيرة الأجل	45	19	27	33	16	3,36	1,11	متوسط
أهمية العناصر الملموسة						3,42	1,03	مهم
مدى تطور الحصة السوقية للمؤسسة وتموقعها في السوق	1	1	16	28	54	4,33	0,85	مهم جدا
شروط البيئة الاقتصادية العامة وقدرة المؤسسة على التأقلم	0	5	18	41	36	4,08	0,86	مهم
نسبة مصادر التمويل في مؤسسة	1	15	22	33	29	3,74	1,07	مهم
أهمية بعض العناصر الأخرى						4,05	0,69	مهم

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة في المتوسط يعتبرون المستوى الابتكاري والإبداعي لمستخدمي المؤسسة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية مقارنة بمختلف العناصر غير الملموسة بمتوسط قدرها 4,44 بدرجة "مهم جدا"، يليه في المرتبة الثانية برامج تدريب العنصر البشري بمتوسط قدره 4,42 بدرجة "مهم جدا" وكلاهما يعتبران من العناصر غير الملموسة المرتبطة بالعنصر البشري، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي القدرة الابتكارية للمؤسسة بمتوسط قدره 4,34 بدرجة "مهم جدا" وهي من العناصر غير الملموسة المتعلقة برأس المال الهيكلي للمؤسسة،

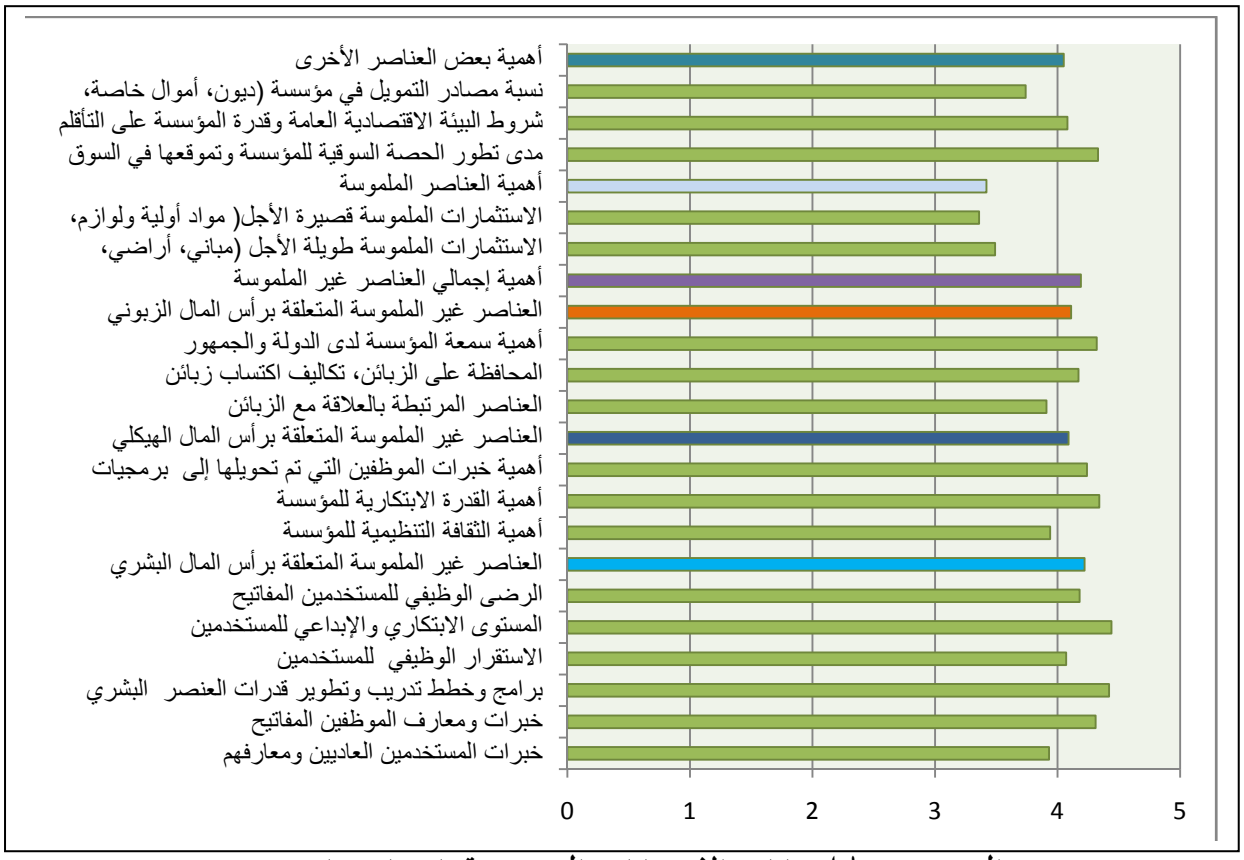
بينما تأتي في المرتبة الرابعة الحصة السوقية للمؤسسة بمتوسط قدره 4,33 ، ثم سمعة المؤسسة في المرتبة الخامسة بمتوسط قدره 4,32، وخبرات الموظفين المفاتيح في المرتبة السادسة بمتوسط قدره 4,31، أما الخبرات التي تم تحويلها إلى برمجيات والتي تعتبر من أهم العناصر غير الملموسة المتعلقة برأس المال الهيكلي فتأتي في الرتبة السابعة من حيث الأهمية بمتوسط قدره 4,31، ثم تليها الرضى الوظيفي للموظفين المفاتيح في المرتبة الثامنة ، وأنشطة المحافظة على الزبائن واكتساب زبائن جدد في الرتبة التاسعة والاستقرار الوظيفي للمستخدمين العادي في الرتبة العاشرة، وشروط البيئة الاقتصادية في المرتبة الحادية عشر، علما أن كل هذه العناصر لها متوسط أهمية يتجاوز 4,08.

أما العناصر المتبقية فيتراوح متوسط أهميتها بين 3,36 و 3,94 ، حيث أنها مرتبة أن ترتيبها حسب الأهمية كان كما يلي: الثقافة التنظيمية، خبرات الموظفين العاديين، العناصر المرتبطة بالزبائن، أما العناصر الملموسة ومصادر التمويل فكانت الأقل أهمية في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة مع العناصر السابقة.

وعند دراسة الأهمية على مستوى المحاور الفرعية يتضح أن العناصر غير الملموسة المرتبطة برأس المال البشري أكثر أهمية بمتوسط قدره 4.22 بدرجة "مهم جدا" ثم العناصر غير الملموسة المرتبطة برأس المال الزبوني بمتوسط قدره 4.11 بدرجة "مهم" ثم العناصر غير الملموسة المرتبطة برأس المال الهيكلي بمتوسط قدره 4,09 بدرجة "مهم"، يليها عناصر أخرى (الحصة السوقية، شروط البيئة الاقتصادية، مصادر التمويل) بمتوسط قدره 4,08، أما إجمالي العناصر غير الملموسة فمتوسطها 4.19 بدرجة مهم بينما العناصر الملموسة متوسط أهميتها 3,42.

ويمكن تلخيص نتائج الجدول السابق من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 13: أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أعلاه أن أكثر العناصر غير الملموسة أهمية هو المستوى الإبتكاري والإبداعي للمستخدمين في المؤسسة، أما في المتوسط فإن العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب البشري هي الأكثر أهمية تليها العناصر غير الملموسة المتعلقة بالجانب الزبوني ثم العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب الهيكلي، كما يتضح أيضا أن العناصر غير الملموسة بشكل إجمالي هي الأكثر أهمية من العناصر الملموسة كعناصر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

رابعا.التحليل الوصفي لمحور مدى ملاءمة البيئة المحاسبية والاقتصادية والمالية الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محاور فرعية، تم تخصيص المحور الأول لمدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، أما المحور الثاني فتم تخصيصه لمدى كفاءة القائمين بعملية التقييم في البيئة المحاسبية الجزائرية ليخصص المحور الفرعي الثالث لمدى ضرورة وجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة.

1.التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي: فقرات هذا المحور الفرعي تم إعدادها وفق سلم ليكرت الخماسي وبالتالي يمكن تحليله وصفيا اعتمادا على كل من التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول الموالي يبين أهم نتائج التحليل الوصفي لهذا المحور الفرعي:

الجدول رقم 19: التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي"

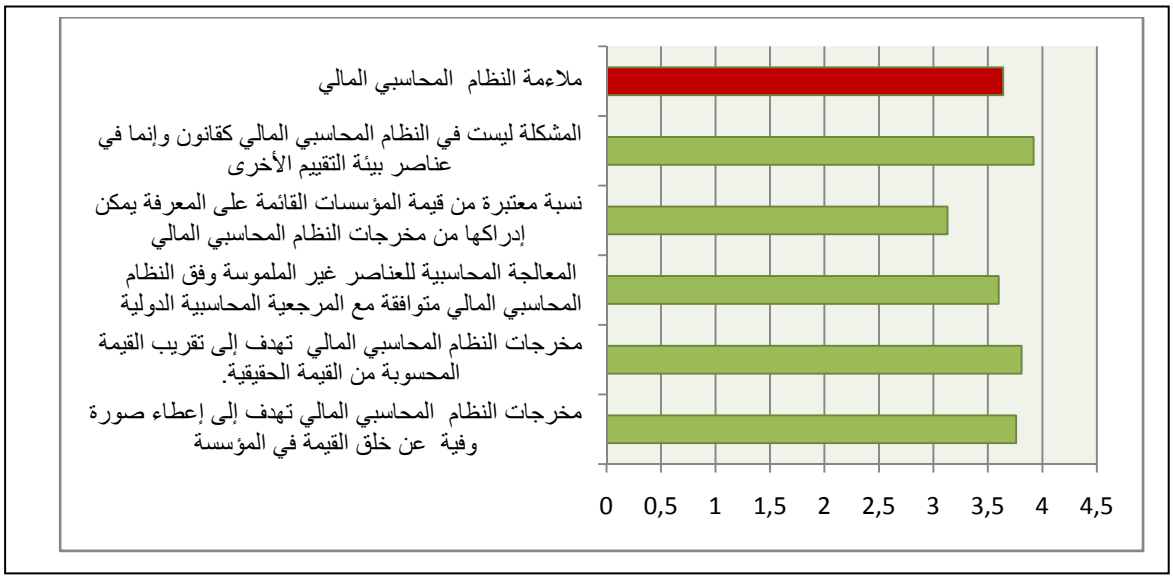
الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	نوعا ما	موافق	موافق بشدة	μ	σ	
مخرجات النظام المحاسبي المالي تهدف إلى إعطاء صورة وفية عن خلق القيمة في المؤسسة	4	9	22	37	28	3,76	1,08	موافق
مخرجات النظام المحاسبي المالي تهدف إلى تقريب القيمة المحسوبة من القيمة الحقيقية.	4	7	21	40	28	3,81	1,05	موافق
المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي متوافقة مع المرجعية المحاسبية الدولية	4	13	25	35	23	3,6	1,1	موافق
نسبة معتبرة من قيمة المؤسسات القائمة على المعرفة يمكن إدراكها من مخرجات النظام المحاسبي المالي	5	22	36	29	8	3,13	1,01	نوعا ما
المشكلة ليست في النظام المحاسبي المالي كقانون وإنما في عناصر بيئة التقييم الأخرى	1	8	18	44	29	3,92	0,94	موافق
مدى ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي المالي						3,64	0,70	موافق

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPS

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسطات كل فقرات المحور أكبر من القيمة "3" وأقل من "4"، وعند ترتيب الفقرات حسب متوسط درجة الموافقة يتضح أن أفراد العينة قد منحوا درجة موافقة أكبر للفقرة التي تنص على أن "المشكلة ليست في النظام المحاسبي المالي كقانون وإنما في عناصر بيئة التقييم الأخرى" حيث بلغ متوسط الموافقة مقدار 3,92 بدرجة موافق، وما يدعم هذا الحكم هو أن أفراد العينة منحوا درجة موافقة ثانية للفقرة التي تنص على أن " مخرجات النظام المحاسبي المالي تهدف إلى تقريب القيمة المحسوبة من القيمة الحقيقية" وذلك بمتوسط حسابي قدره "3,81" بدرجة "موافق"، ثم تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة الفقرة التي تنص على أن "مخرجات النظام المحاسبي المالي تهدف إلى إعطاء صورة وفية عن خلق القيمة في المؤسسة" بمتوسط موافقة قدره 3,76 بدرجة "موافق" ، وهذا ما يؤكد أن المستجوبين موافقون على أن النظام المحاسبي المالي كقانون ملائم إلى حد ما لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة والمشكلة الكبيرة في عناصر بيئة التقييم الأخرى، أما الفقرة التي تنص على أن " المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي متوافقة مع المرجعية المحاسبية الدولية" فقد جاءت في المركز الرابع من حيث الموافقة بمتوسط قدره 3,60 بدرجة موافقة لتليها في المركز الخامس الفقرة التي تنص على أن "نسبة معتبرة من قيمة المؤسسات القائمة على المعرفة يمكن إدراكها من مخرجات النظام المحاسبي المالي" بمتوسط قدره 3,13 وبدرجة موافقة "نوعا ما".

فيما يخص المحور الفرعي ككل والذي ينص على "مدى ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي المالي" فنلاحظ أن متوسط درجة الموافقة عليه هي 3,64 بدرجة موافقة "موافق" وبالتالي فإنه في المتوسط يعتبر المستجوبين أن النظام المحاسبي المالي ملائم لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة لكن ليس بدرجة كبيرة جدا، ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 14: متوسطات الموافقة على مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أن متوسطات كل فقرات الاستبيان تتجاوز القيمة "3"، في المقابل يتضح أن المتوسط الأكبر هو متوسط الفقرة " المشكلة ليست في النظام المحاسبي المالي كقانون وإنما في عناصر بيئة التقييم الأخرى" بينما المتوسط الأصغر هو متوسط الفقرة "نسبة معتبرة من قيمة المؤسسات القائمة على المعرفة يمكن إدراكها من مخرجات النظام المحاسبي المالي" وهي الفقرة الوحيدة التي تنتمي إلى الدرجة المتوسطة "نوعا ما" بينما كل الفقرات الأخرى تنتمي إلى درجة "موافق" ولو بمتوسطات متفاوتة نسبيا، كما يتضح أن متوسط المحور الفرعي"ملاءمة النظام المحاسبي المالي" أكبر من القيمة 3.50 أي أنه ينتمي إلى مجال درجة الموافقة والذي يمتد من 3,40 إلى 4,20.

2.التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم: فقرات هذا المحور الفرعي تم إعدادها وفق سلم ليكرت الخماسي وبالتالي يمكن تحليله وصفيا اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول الموالي يبين أهم نتائج التحليل الوصفي لهذا المحور الفرعي:

الجدول رقم 20: التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم"

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	نوعا ما	موافق	موافق بشدة	μ	σ	
المكلفون بالتقييم يملكون الخبرات الكافية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	8	17	34	22	19	3,27	1,19	نوعا ما
يخضع المكلفون بالتقييم لدورات تدريبية وتكوين على المستوى العالي مرحليا.	8	14	30	30	18	3,36	1,17	نوعا ما
المكلفون بالتقييم يحوزون على الكفاءات النظرية والعلمية الكافية للتعامل مع تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	5	20	23	32	20	3,42	1,16	موافق
لو كانت بيئة التقييم ملائمة سيتمكن القائم بعملية التقييم من تقيم المؤسسة القائمة على المعرفة بموضوعية	2	5	15	48	30	3,99	0,92	موافق
الكفاءات والمهارات التي يحوزها القائم بعملية التقييم في الجزائر لا تختلف كثيرا ما يحوزه المقيم على المستوى الدولي.	22	29	29	15	5	2,52	1,14	غير موافق
مدى ملاءمة المقيمين وكفاءتهم						3,31	0,72	نوعا ما

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن درجة موافقة المستجوبين على المحور الفرعي " ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم" متوسطة أي بدرجة "نوعا ما"، حيث بلغ متوسط مجموع فقرات المحور الفرعي 3,31 بدرجة "نوعا ما" هذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين بشكل كبير على أن القائمين بعملية التقييم يحوزون على الكفاءة اللازمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في البيئة الجزائرية.

وعند تحليل كل فقرة على حدا يتضح أن أفراد العينة منحوا الموافقة الأكبر للفقرة التي تنص على أنه " لو كانت بيئة التقييم ملائمة سيتمكن القائم بعملية التقييم من تقيم المؤسسة القائمة على المعرفة بموضوعية" حيث بلغ متوسط الموافقة عليها 3,99 بدرجة موافق، تليها الفقرة التي تنص على أن " المكلفون بالتقييم يحوزون على الكفاءات النظرية والعلمية الكافية للتعامل مع تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة " بمتوسط موافقة قدره 3,42 بدرجة "موافق"، أما الفقرة التي جاءت في الرتبة الثالثة من حيث الموافقة فهي التي تنص على أن " يخضع المكلفون بالتقييم لدورات تدريبية وتكوين على المستوى العالي مرحليا" وذلك بمتوسط قدره 3,36 بدرجة موافقة "نوعا ما" أي المستجوبين لا يوافقون بدرجة كبيرة على هذه الفقرة، أما الفقرة الرابعة من حيث الأهمية فهي التي تنص على أن " المكلفون بالتقييم يملكون الخبرات الكافية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة" وذلك بمتوسط قدره 3,27 بدرجة "نوعا ما" ويمكن تفسير انخفاض درجة الموافقة عن هذه الفقرة مقارنة بالفقرات السابقة بسبب انخفاض

المؤسسات القائمة على المعرفة في البيئة الجزائرية مما جعل المقيمين لا يكتسبون خبرات كبيرة في التعامل مع تقييم مثل هذا النوع من المؤسسات.

أما أقل فقرة من حيث الأهمية فهي التي تنص على أن " الكفاءات والمهارات التي يحوزها القائم بعملية التقييم في الجزائر لا تختلف كثيرا ما يحوزه المقيم على المستوى الدولي" وذلك بمتوسط قدره 2,52 بدرجة "غير موافق" حيث أن المستجوبين لا يوافقون على هذه الفقرة أي أنهم يؤكدون أن مهارات القائمين بالتقييم في البيئة الجزائرية أقل من مهارات المقيمين على المستوى الدولي، ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 15: متوسطات مدى ملاءمة المقيمين وكفاءتهم لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أعلاه أن كل فقرات المحور الفرعي "مدى ملاءمة المقيمين وكفاءتهم" لها متوسطات موافقة أقل من "4"، حيث أن أكبر متوسط أهمية هو متوسط الفقرة " لو كانت بيئة التقييم ملائمة سيتمكن القائم بعملية التقييم من تقيم المؤسسة القائمة على المعرفة بموضوعية" الذي بلغ "3,99" وأقل متوسط هو متوسط الفقرة " الكفاءات والمهارات التي يحوزها القائم بعملية التقييم في الجزائر لا تختلف كثيرا ما يحوزه المقيم على المستوى الدولي" والت بلغت "2,52"، وفي المتوسط يتضح أن متوسط الموافقة على المحور الفرعي "مدى ملاءمة المقيمين وكفاءتهم" بلغ 3,31 وهو ينتمي إلى درجة "نوعا ما" أي أنا لمستجوبين لا يوافقون بشكل كبير على هذا المحور الفرعي.

3.التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ضرورة الحاجة لسوق مالي نشط ووجود وأسواق لتداول العناصر غير الملموسة": نتائج التحليل الوصفي لهذا المحور الفرعي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 21: تحليل وصفي للمحور الفرعي "مدى ضرورة وجود سوق مالي نشط وأسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة"

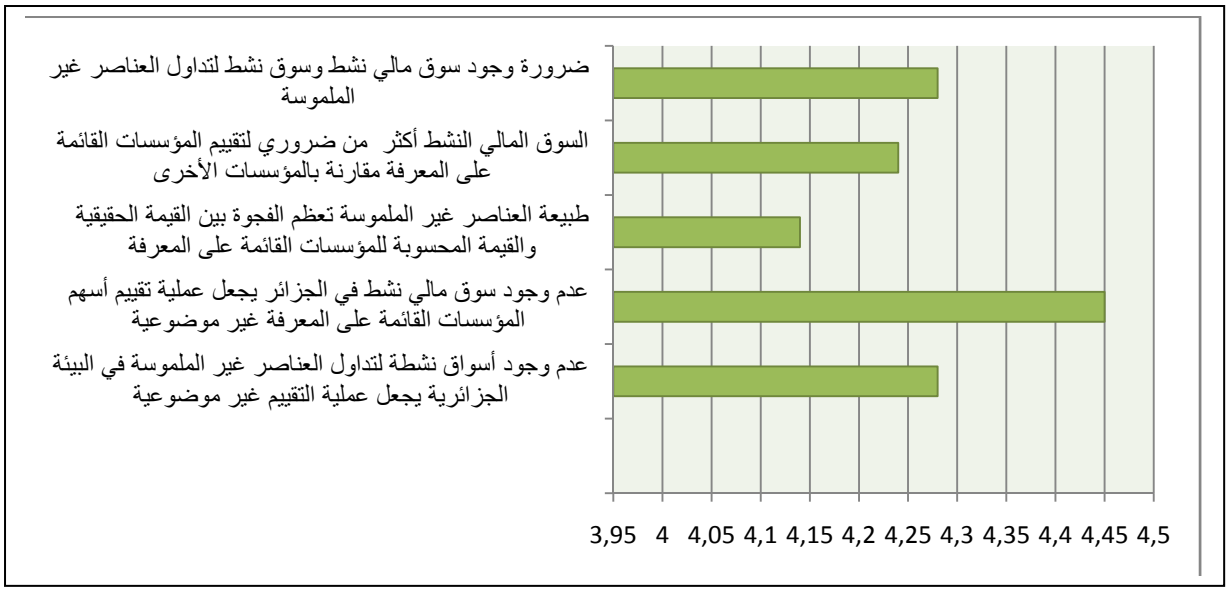
الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	نوعا ما	موافق	موافق بشدة	μ	σ	
عدم وجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة في البيئة الجزائرية يجعل عملية التقييم غير موضوعية	1	6	12	26	55	4,28	0,96	موافق بشدة
عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يجعل عملية تقييم أسهم المؤسسات القائمة على المعرفة غير موضوعية.	1	3	4	34	58	4,45	0,79	موافق بشدة
طبيعة العناصر غير الملموسة تعظم الفجوة بين القيمة الحقيقية والقيمة المحسوبة للمؤسسات القائمة على المعرفة	2	6	9	42	41	4,14	0,95	موافق
السوق المالي النشط أكثر من ضروري لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى	0	6	7	44	43	4,24	8,30	موافق بشدة
						4,28	0,63	موافق بشدة

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم فقرات هذا المحور لها درجة "موافق بشدة"، حيث أن المستجوبين يؤكدون أن أهم معوقات عملية تقييم المؤسسات في البيئة الجزائرية هو غياب سوق مالي حقيقي وغياب أسواق نشطة للعناصر غير الملموسة، حيث يتضح أن أكبر فقرة من حيث درجة الموافقة هي الفقرة التي تنص على أن "عدم وجود سوق مالي نشط يجعل عملية تقييم أسهم المؤسسات القائمة على المعرفة غير موضوعية" وذلك بمتوسط قدره 4,45 بدرجة "موافق بشدة" تليها الفقرة التي تنص على أن "عدم وجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة في البيئة الجزائرية يجعل عملية التقييم غير موضوعية" بمتوسط قدره 4,28 وبدرجة "موافق بشدة"، أما ثالثا فتأتي الفقرة التي تنص على أن " السوق المالي النشط أكثر من ضروري لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى" بمتوسط قدره 4,24 بدرجة "موافق بشدة" أي أن ضرورة السوق المالي النشط أكبر بالنسبة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى حسب إجابات أفراد العينة، وبمتوسط قدره 4,14 فإن المستجوبين يرون أن طبيعة العناصر غير الملموسة تعظم الفجوة بين القيمة الحقيقية والقيمة المحسوبة للمؤسسات القائمة على المعرفة، وفي المتوسط فإن أفراد العينة يعتبرون أن وجود سوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة ضروري بدرجة موافقة 4,28 على سلم ليكرت الخماسي لأجل تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة بموضوعية، علما أن البيئة الجزائرية لا تتوفر على هذين الشرطين، فالسوق المالي الجزائري لا ينطبق عليه مواصفات سوق مالي حقيقي أما أسواق تداول العناصر غير الملموسة فهي شبه منعدمة.

ويمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 16: متوسطات فقرات المحور الفرعي "مدى ضرورة وجود سوق مالي نشط ووجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة"



المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الشكل أن أكبر متوسط موافقة هو للفقرة التي تنص على أن "عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يجعل عملية تقييم أسهم المؤسسات القائمة على المعرفة غير موضوعية" ، تليهما وبمتوسطات متقاربة كل من فقرة " عدم وجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة في البيئة الجزائرية يجعل عملية التقييم غير موضوعية" وكذا فقرة "ضرورة وجود سوق مالي نشط لتداول العناصر غير الملموسة"، وفي المتوسط يتضح أن أفراد العينة موافقون بمتوسط قدره 4,28 من 5 على أن غياب أسواق مالية نشطة وأسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية من أكبر معوقات عملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

خامسا.التحليل الوصفي لمحور المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة للعناصر غير الملموسة التي تجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة ملاءمة لعملية تقييمها: فقرات هذا المحور لم يتم إعدادها وفق سلم ليكرت، وإنما هي عبارة عن فقرات تقابلها أربع خيارات يمكن للمستجوب اختيار خيار واحد فقط لكل فقرة من الفقرات، وبالتالي فإن التحليل الوصفي المناسب لهذا المحور هو التحليل من خلال التكرارات والنسب كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم22: تكرارات فقرات محور" المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة للعناصر غير الملموسة"

	عدم الاعتراف محاسبيا	مصروف	أصل بتكلفته التاريخية	أصل بقيمته العادلة	الاقتراح السائد
أنشطة البحث والتطوير	6	25	13	56	أصل بالقيمة العادلة
أنشطة التسويق والإعلان	2	64	10	24	مصروف
أنشطة تدريب العمال	3	64	6	27	مصروف
عقود مع الموظفين المفاتيح	11	43	14	32	مصروف
قوائم الزبائن المطورة داخليا	27	22	14	37	أصل بالقيمة العادلة
خبرات الموظفين ومهاراتهم	27	26	11	36	أصل بالقيمة العادلة
أنشطة اكتساب العملاء	26	43	5	26	مصروف
العلامات التجارية المولدة داخليا	16	10	11	63	أصل بالقيمة العادلة
الثقافة التنظيمية للمؤسسة	43	24	8	25	عدم الاعتراف
خبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي	16	16	13	55	أصل بالقيمة العادلة
مجموع الاختيارات	177	337	105	381	أصل بالقيمة العادلة

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

بالنسبة لأنشطة البحث والتطوير يتضح أن 56% من المستجوبين يقترحون تسجيلها كأصل بالقيمة العادلة بينما 25% يقترحون معالجتها كمصروف، و13% يقترحون تسجيلها كأصل بالتكلفة التاريخية و 6 % يقترحون عدم الاعتراف بها محاسبيا أي أن الاتجاه الغالب هو تسجيل تكاليف البحث والتطوير كأصل في الميزانية، أما بالنسبة لأنشطة التسويق والإعلان فإن الاتجاه السائد هو تسجيلها كمصروف حيث أن 64% من المستجوبين يؤيدون ذلك، ونفس الشيء بالنسبة أنشطة تدريب العمال حيث أن 64% من المستجوبين يؤيدون اقتراح استنفادها كمصاريف في جدول حسابات النتائج.

أما بالنسبة للعقود مع الموظفين المفاتيح ورغم أن الاتجاه السائد هو اقتراح معالجتها كمصروف حيث أن نسبة 43% من المستجوبين يقترحون ذلك إلا أنها لا تعتبر أغلبية مطلقة لأن 32% يقترحون تسجيلها كأصل بقيمته العادلة.

بالنسبة لقوائم الزبائن المطور داخليا وخبرات الموظفين ومهاراتهم، فإن الاقتراح السائد هو التسجيل كأصل بالقيمة العادلة لكن ليس بأغلبية مطلقة، حيث أن 37 % من المستجوبين يقترحون تسجيل قوائم الزبائن المطورة داخليا كأصل بقيمته العادلة و 27% يقترحون عدم الاعتراف بها محاسبيا و 22% يقترحون معالجتها كمصروف و14% يقترحون الاعتراف بها كأصل بتكلفته التاريخية، أما بالنسبة لخبرات الموظفين ومهاراتهم فإن 36% يقترحون الاعتراف بها بقيمتها العادلة رغم صعوبة ذلك في ظل الممارسات المحاسبية السائدة بينما 27% يقترحون عد

الاعتراف بها محاسبيا و 26% يقترحون ضرورة اعتبارها مصروف كمقابل لمساهمة خبرات العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

بالنسبة للعلامات التجارية المطورة داخليا وخبرات الموظفين التي تم برمجتها وتحويلها إلى رأس مال هيكلي فإن الاتجاه السائد وبأغلبية معتبرة هو تسجيلهما كأصل بقيمته العادلة، حيث أن 63% من المستجوبين يقترحون ذلك بالنسبة للعلامات التجارية و 55% بالنسبة للخبرات التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي، وما يميز هذين العنصرين إمكانية تحديدهما وقياس قيمتهما بدقة أكبر من العناصر غير الملموسة الأخرى.

بالنسبة للثقافة التنظيمية فإن الاقتراح السائد لا يخرج عن إطار الممارسات المحاسبية السائدة التي تؤكد عدم الاعتراف بها محاسبية بسبب صعوبة تحديدها وقياس قيمتها، حيث أن 43% من المستجوبين يؤيدون عدم الاعتراف بها محاسبيا بينما 25% يقترحون الاعتراف بها كأصل بقيمتها العادلة رغم صعوبة ذلك ، بينما 24% يقترحون استنفاذها كمصاريف من خلال تحديد كل المصاريف التي ساهمت في تكوينها وتطويرها.

فيما يخص أنشطة اكتساب العملاء فإن الاقتراح السائد هو معالجتها كمصاريف، حيث أن 43% يؤيدون هذا الاقتراح بينما 26% يقترحون الاعتراف بها كأصول بقيمتها العادلة و26% يقترحون عدم الاعتراف بها بشكل منفصل، و8% يقترحون الاعتراف بها كأصول بتكلفتها التاريخية.

يتضح من التحليل أعلاه أنه في المتوسط هناك اقتراحان سائدان للمعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة للعناصر غير الملموسة التي تجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة ملاءمة لعملية تقييمها، المقترح الأول هو الاتجاه نحو الاعتراف بالعناصر غير الملموسة كأصول بقيمتها العادلة رغم صعوبة ذلك في ظل قيود عدم وجود أسواق نشطة لتداول هذه العناصر وكذا طبيعتها الاقتصادية التي جعل من إمكانية تداولها أمر صعب، إلا أنه في المتوسط 38,1% من المستجوبين يقترحون ذلك لأجل تحسين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة وجعلها ملائمة لتقييمها، أما الخيار الثاني فهو الاتجاه نحو استنفاد هذه العناصر كمصاريف تحمل للسنة المالية التي حدثت فيها حيث أنه في المتوسط 33,7% يقترحون ذلك، بينما 17,7% في المتوسط يقترحون عدم الاعتراف المحاسبي بالعناصر غير الملموسة و 10,5 يقترحون أن خيار الاعتراف بالعناصر غير الملموسة بالتكلفة التاريخية هو الأنسب.

سادسا.التحليل الوصفي لمحور أهمية بعض المقترحات حول المعايير والقواعد المحاسبية لتحسين للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة: يمكن توضيح نتائج التحليل الوصفي لفقرات هذا المحور كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 23: التحليل الوصفي لمحور "أهمية بعض المقترحات حول المعايير والقواعد المحاسبية لتحسين للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة"

الفقرات	غير مهم بشكل مطلق	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا	μ	
معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق	2	3	13	44	38	4,13	0,89
التقرير عن العناصر غير الملموسة بطريقة اختيارية	2	9	25	41	23	3,74	0,98
معايير قواعد محاسبية شاملة وغير مفصلة	4	27	28	22	19	3,25	1,17
معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية	2	4	10	45	39	4,15	0,90
معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات	3	14	29	35	19	3,53	1,05
معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات	1	5	13	38	43	4,17	0,91
تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة	3	3	18	44	32	3,99	0,95
تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة على حدا	0	3	10	40	47	4,31	0,77
التقرير عن العناصر غير الملموسة كجزء من الملاحق	4	2	16	43	35	4,03	0,98

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن أفراد العينة يعتبرون أن متوسط أهمية معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق أكبر من متوسط أهمية التقرير عن العناصر غير الملموسة بطريقة اختيارية، حيث أن إجبار المؤسسات عن التقرير عن مثل هذه العناصر يمكن من توفير المعلومات اللازمة لمختلف مستخدمي المعلومة المحاسبية وللمقيمين، أما التقرير والإفصاح الاختياري فسيجعل المؤسسة تفصح في حالة رغبتها في تحسين صورتها فقط.

أما من حيث شمولية التقرير عن العناصر غير الملموسة أو تفصيله فإن أفراد العينة يعتبرون متوسط أهمية تبني معايير وقواعد مفصلة أكبر من متوسط أهمية تبني معايير شاملة وغير مفصلة، كما أنهم في المتوسط يفضلون تبني معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات بالأخص المؤسسات القائمة على المعرفة أفضل من تبني معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات، كما أنهم في المتوسط تقديم تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة على حدا أفضل من تقديم تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة وهو ما يدعم النتيجة السابقة التي تؤكد تفضيل المستجوبين لتبني معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية مقارنة بتنيني معايير قواعد محاسبية شاملة وغير مفصلة.

المبحث الثالث التحليل الاستدلالي لمحاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى تحليل المحاور الرئيسية والفرعية للاستبيان عن طريق كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، نحاول في هذا البحث التعمق في التحليل أكثر عن طريق التحليل الإحصائي الاستدلالي حيث سيتم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية عن طريق برنامج SPSS أهمها: اختبار T للعينة الواحدة (Test T pour échantillon unique)، اختبار T للعينات المرتبطة (Test T pour échantillons appariés)، اختبار كاي مربع للاستقلالية (Tests du Khi-deux)، ليتم في المطلب الثاني اختبار فرضيات الدراسة اعتمادا على نتائج التحليل الاستدلالي ونتائج التحليل الوصفي.

المطلب الأول: التحليل الاستدلالي للاستبيان عن طريق الاختبارات الإحصائية

نحاول من خلال هذا المطلب التحليل الاستدلالي للمحاور الرئيسية والمحاور الفرعية بطريقة تسمح بتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية والتحقق من فرضياتها في البيئة الجزائرية.

أولا.التحليل الاستدلالي لمحور "أهمية مختلف مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة": لأجل التحليل الاستدلالي لهذا المحور قمنا بتجزئته إلى أربع محاور فرعية، حيث يشمل المحور الفرعي الأول مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية، يقابله المحور الفرعي الثاني والذي يمثل مصادر أخرى للمعلومات، أما المحور الفرعي الثالث فيمثل المعلومات المتحصل عليها مباشرة من المؤسسة ويقابله المحور الفرعي الرابع ويشمل مصادر المعلومات التي يتم التحصل عليها بطريقة غير مباشرة من أطراف أخرى، على أن يتم استخدام اختبار "Test T pour échantillons appariés " لأجل اختبار مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجة أهمية مصادر المعلومات لكل محورين فرعين متقابلين:

1.المقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية و مصادر المعلومات الأخرى:

بعد إجراء التحليل الإحصائي وفق برنامج spss تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 24: نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية و مصادر المعلومات الأخرى

	Différences appariées					t	ddl	Sig. bilatérale
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
				Inférieure	Supérieure			
معلومات القوائم المالية الأساسية – مصادر معلومات أخرى	,47393	,70195	,07019	,33465	,61321	6,75	99	**,000**

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

أما الإحصائيات الوصفية الخاصة بعناصر هذا الاختبار فكانت كما يلي:

الجدول رقم 25: الإحصائيات الوصفية لاختبار

Statistiques pour échantillons appariés				
	Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
معلومات القوائم المالية الأساسية – مصادر معلومات أخرى	4,1425	100	,71620	,07162
	3,6686	100	,63007	,06301

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

لتحليل نتائج هذا الاختبار لابد من فرضية فرعية صفرية وتقابلها فرضية بديلة كما يلي[1]:

H_0: لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية للفوارق بين متوسط درجة أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية و متوسط مصادر المعلومات الأخرى، كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

H1: توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين درجة أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية و مصادر المعلومات الأخرى، كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

من جدول الاختبار يتضح أن "sig =000" أقل من "α=0.05"، كما أن 6,75أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة α=0.05 ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89، وبالتالي يتم رفض H_0 وقبول H_1، أي توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية ومتوسط أهمية مصادر المعلومات الأخرى، كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، وبالاستعانة بالجدول الخاصة بالإحصائيات الوصفية لعناصر هذا الاختبار نستنتج أن معلومات القوائم الأساسية أكثر أهمية وبدلالة إحصائية من المعلومات الأخرى كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

2.المقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات المباشرة الأساسية و مصادر المعلومات غير المباشرة: بعد إجراء التحليل الإحصائي وفق البرنامج الإحصائي spss تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 26: نتائج اختبار العينتين المرتبطتين المقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من المؤسسة مباشرة و مصادر غير مباشرة من أطراف أخرى

	Différences appariées					t	ddl	Sig. bilatérale
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
				Inférieure	Supérieure			
معلومات من المؤسسة مباشرة – معلومات غير مباشرة من أطراف أخرى	,26857	,6772	,06773	,13419	,40295	3,96	99	**,000**

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

أما الإحصائيات الوصفية الخاصة بعناصر هذا الاختبار فكانت كما يلي:

[1] لمزيد من التفصيل حول العينتين المرتبطتين أنظر: محمد خير سليم أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss، دار جرير، عمان-الأردن، 2005، ص 182.

الجدول رقم 27: الإحصائيات الوصفية لإختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين متوسط أهمية معلومات من المؤسسة مباشرة ومتوسط أهمية غير مباشرة معلومات من أطراف أخرى

Statistiques pour échantillons appariés				
	Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
معلومات من المؤسسة مباشرة- معلومات من أطراف أخرى	3,9386	100	,62559	,06256
	3,6700	100	,70789	,07079

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

لتحليل نتائج هذا الاختبار لابد من فرضية فرعية صفرية وتقابلها فردية بديلة كما يلي:

H_0: لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من المؤسسة مباشرة و مصادر غير مباشرة من أطراف أخرى،كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

H_1: توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من المؤسسة مباشرة و مصادر غير مباشرة من أطراف أخرى،كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة

من جدول الاختبار يتضح أن "sig =000" أقل من "α=0.05" كما أن T= 3,96 أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة α=0.05 ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89، وبالتالي يتم رفض H_0 وقبول H_0 ، أي هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين مصادر المعلومات من المؤسسة مباشرة و مصادر غير مباشرة من أطراف أخرى،كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، وبالاستعانة بنتائج الجدول الخاص بالإحصائية الوصفية لعناصر هذا الاختبار نستنتج أن أهمة المعلومات من المؤسسات مباشرة أكبر وبدلالة إحصائية من أهمية المعلومات من أطراف أخرى خارجية.

ثانيا.التحليل الاستدلالي لمحور "أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة" لأجل التحليل الجيد لهذا المحور بما يخدم عملية اختبار الفرضيات سيتم تقسيمه إلى عدة محاور تشمل ثلاث محاور فرعية تمثل تصنيف العناصر غير الملموسة إلى أصنافه الثلاث المرتبطة بالجانب البشري والمرتبطة بالجانب الهيكلي والمرتبطة بالجانب الزبوني، حيث نحاول من خلال اختبار " Test T pour échantillons appariés" معرفة مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أهمية هذه العناصر الثلاث كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة بالنسبة لعينة الدراسة ككل، إضافة إلى المقارنة بين المحورين المتقابلين المتبقين فهما محور "إجمالي العناصر غير الملموسة" ويقابلها محور "العناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة".

1.التحليل الاستدلالي لمدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين درجة أهمية الأصناف الثلاث للعناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: بما أننا نريد معرفة مدى وجود فوارق لنفس العينة لكن بالنسبة لعدة محاور فالاختبار المناسب هنا هو "Test T pour échantillons appariés " على أن

نختار زوجين من المحاور الفرعية في كل حالة كما يلي: عناصر غير ملموسة متعلقة بالجانب البشري–عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الهيكلي، ثم عناصر غير ملموسة متعلقة بالجانب البشري– عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الزبوني وأخيرا عناصر غير ملموسة متعلقة بالجانب الهيكلي–عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الزبوني والجدول الموالي يبين نتائج التحليل وفق برنامج spss:

الجدول رقم 28: نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة أهمية الأصناف الثلاث للعناصر غير الملموسة

Test échantillons appariés								
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
				Inférieure	Supérieure			
غير ملموسة بشرية– غير ملموسة هيكلية	,05167	,63595	,06359	-,07452	,17785	**,812**	99	**,418**
غير ملموسة بشرية – غير ملموسة زبونية	,09167	,68098	,06810	-,04345	,22679	**1,346**	99	**,181**
غير ملموسة مرتبطة هيكلية– غير ملموسة زبونية	,04000	,67881	,06788	-,09469	,17469	**,589**	99	**,557**

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

أما الإحصائيات الوصفية الخاصة بعناصر هذا الاختبار فكانت كما يلي:

الجدول رقم 29: الإحصائيات الوصفية لعناصر اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة أهمية الأصناف الثلاث للعناصر غير الملموسة

	Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب البشري	4,2250	100	,55271	,05527
عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الهيكلي	4,1733	100	,68572	,06857
عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الزبائني	4,1333	100	,72474	,07247

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

لأجل تحليل نتائج الجدول أعلاه فإن صياغة الفرض العدمي والفرض البديل كما يلي : H_0: لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية العناصر غير الملموسة البشرية و متوسط أهمية العناصر غير الملموسة الهيكلية، H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية العناصر غير الملموسة البشرية و ومتوسط أهمية العناصر غير الملموسة الهيكلية، وهكذا بالنسبة لكل زوج من أصناف العناصر غير الملموسة الموضحة في الجدول أعلاه، ولأجل اتخاذ القرار يتضح أن مستوى المعنوية Sig الموافق لكل زوجين أكبر من $\alpha=0.05$ كما أن T المحسوبة لكل زوجين أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة $\alpha=0.05$ ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89، وبالتالي بالنسبة لكل الأزواج الثلاث يتم قبول الفرضي العدمي ورفض الفرض البديل، أي لا توجد فروق ذات معنوية إحصائية في درجة أهمية العناصر غير الملموسة الثلاث كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، أي أن أصناف العناصر غير الملموسة الثلاث بنفس الأهمية من الجانب الإحصائي.

2.التحليل الاستدلالي لمدى وجود فوارق ذات معنوية إحصائية بين درجة أهمية العناصر غير الملموسة والعناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: لأجل ذلك تم تقسيم المحور إلى مجموعتين المجموعة الأولى تشمل كل العناصر غير الملموسة المذكورة أما المجموعة الثاني فتشمل باقي العناصر المذكورة التي لا تصنف ضمن العناصر غير الملموسة:

الجدول رقم30: نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة أهمية العناصر غير الملموسة والعناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة

Test échantillons appariés								
	Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
				Inférieure	Supérieure			
العناصر غير الملموسة – عناصر أخرى	,37722	,69835	,06984	,23865	,51579	**5,40**	99	**,000**

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

أما الإحصائيات الوصفية الخاصة بعناصر هذا الاختبار فكانت كما يلي:

الجدول رقم 31: الإحصائيات الوصفية لعناصر الاختبار

	Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
أهمية إجمالي العناصر غير الملموسة	4,1772	100	,53478	,05348
أهمية عناصر أخرى بخلاف العناصر غير الملموسة	3,8000	100	,71971	,07197

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

لأجل تحليل نتائج الجدول أعلاه فإن صياغة الفرض العدمي والفرض البديل كما يلي:H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة أهمية العناصر غير الملموسة والعناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة، H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة أهمية العناصر غير الملموسة والعناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة، وبما أن sig=000 وهي أقل من α=0.05 كما أن T =5.40 أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة α=0.05 ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89 فإن القرار هو رفض H_0 وقبول H_1 ، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين درجة أهمية العناصر غير الملموسة والعناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، وبما أن التحليل الوصفي يبين أن متوسط العناصر غير الملموسة (4 ,17) أكبر من متوسط العناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة (3.80) فهذا يعني أن "أفراد العينة في المتوسط يعتبرون أن العناصر غير الملموسة أكثر أهمية من العناصر الأخرى وبمعنوية إحصائية كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة".

ثالثا.التحليل الاستدلالي لمحور ملاءمة البيئة الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة: لأجل التحليل الاستدلالي لنتائج هذا المحور بطريقة ملاءمة من الضروري تقسيمه إلى ثلاثة عناصر تمثل في مجملها أهم عناصر البيئة الجزائرية والتي لها علاقة بعملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، حيث يشمل العنصر الأول النظام المحاسبي المالي، أما العنصر الثاني فيشمل القائمين بعملية التقييم، ليشمل العنصر الثالث الحاجة لسوق مالي نشط وسوق لتداول العناصر غير الملموسة، وقد حاولنا تطبيق اختبار العينة الواحدة على كل عنصر من عناصر البيئة الجزائرية بهدف معرفة مدى وجود معنوية إحصائية لدرجات الموافقة على ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي المالي و ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم وكذا مدى الموافقة على الحاجة لسوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة كحتمية للتقييم الموضوعي للمؤسسات القائمة على المعرفة ، وقد كانت نتائج اختبار العينة الواحدة للعناصر الثلاث كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم32: نتائج اختبار العينة الواحدة لأهم عناصر بيئة التقييم الجزائرية

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
ملاءمة النظام المحاسبي المالي	**9,161**	99	**,000**	,64400	,5045	,7835
ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم	**4,304**	99	**,000**	,31200	,1682	,4558
الحاجة لسوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة	**20,164**	99	**,000**	1,27750	1,1518	1,4032

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

لأجل تحليل نتائج الجدول أعلاه والذي يبين نتائج اختبار العينة الواحدة لأهم عناصر بيئة التقييم الجزائرية لابد من الإشارة إلى كل من متوسطات وانحرافات كل عنصر والتي يلخصها الجدول التالي:

الجدول رقم33: بعض إحصائيات أهم عناصر بيئة التقييم الجزائرية

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ملاءمة النظام المحاسبي المالي	100	**3,6440**	,70300	,07030
ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم	100	**3,3120**	,72492	,07249
الحاجة لسوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموس	100	**4,2775**	,63355	,06335

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

لابد من الإشارة قبل اتخاذ القرار حول الدلالة الإحصائية لمتوسطات أهمية عناصر بيئة التقييم أن اتخاذ القرار بالنسبة لاختبار العينة الواحدة يعتمد على فرض عدمي ينص على عدم وجود دلالة إحصائية لمتوسط موافقة أفراد العينة على فقرات المحور محل الاختبار، وفرض بديل ينص على وجود دلالة إحصائية لمتوسط موافقة أفراد العينة على فقرات المحور، وعلى أساس ذلك واعتمادا على نتائج الجدولين أعلاه فإن القرار يكون كما يلي[1]:

[1] لمزيد من التفصيل حول اختبار العينة الواحدة أنظر: محمد خير سليم أبو زيد، 153.

-بالنسبة لعنصر ملاءمة النظام المحاسبي المالي يتضح أن قيمة Sig=000 أقل من α=0.05 كما أن T= 9,161 أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة α=0.05 ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89 وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على " هناك دلالة إحصائية لمتوسط موافقة أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي ملائم كقانون لتوفير مخرجات مناسبة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة" حيث أن متوسط الموافقة يساوي 3.64 وهو ينتمي إلى مجال "موافق"، فرغم أنها ليست موافق كبيرة إلا أنها ذات دلالة إحصائية.

-بالنسبة لعنصر ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم يتضح أن قيمة Sig=000 أقل من α=0.05 كما أن T=4,304 أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة α=0.05 ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89 وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل أي " هناك دلالة إحصائية لمتوسط موافقة أفراد العينة على ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة" وبالتالي رغم أن متوسط الموافقة يساوي 3,3120 وهي تنتمي إلى مجال الموافقة المتوسطة إلا أنها ذات دلالة إحصائية.

-بالنسبة لعنصر الحاجة لسوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموس يتضح أن قيمة Sig=000 أقل من α=0.05 كما أن T=20,164 أكبر من قيمة T الجدولية المرافقة لقيمة α=0.05 ودرجة حرية 99 والتي تساوي 1,89، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل أي " توجد دلالة إحصائية لمتوسط موافقة أفراد العينة على الحاجة لسوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموس كعناصر أساسية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة" علما أن متوسط درجة الموافقة على هذا العنصر بلغت 4.27 مما يؤكد أن أفراد العينة يعتبرون وبمعنوية إحصائية أن غياب سوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة في بيئة التقييم الجزائرية من أهم مشاكل ومعوقات عملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة خاصة وأن طبيعة العناصر غير الملموسة تتطلب توفر هذين العنصرين بدرجة أكبر مقارنة بالعناصر الملموسة.

وكإضافة لما سبق يمكن إجراء اختبار "Test échantillons appariés " لأجل اختبار مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الموافقة على ملاءمة النظام المحاسبي المالي ومتوسط الموافقة على ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم، اعتبار أن شروط تطبيق هذا الاختبار متوفرة، وقد كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم34: نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة الموافقة على ملاءمة كل من النظام المحاسبي المالي وملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم

	Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence Inférieure	Supérieure			
ملاءمة النظام المحاسبي المالي – ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم	,33200	,7796	,07797	,17730	,48670	4,258	99	,000

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن sig=0 أقل من α=0.05 كما أن T=4,258 أكبر من قيمة T الجدولية عند درجة حرية 99 و α=0.05، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل أي " توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة الموافقة على ملاءمة النظام المحاسبي المالي لعملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة ودرجة ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم" وبما أن متوسط ملاءمة النظام المحاسبي المالي يساوي 3,6440 ومتوسط ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم يساوي 3,3120، فإن نتيجة القرار هي أن " أفراد العينة يعتبرون بدلالة إحصائية أن النظام المحاسبي المالي أكثر ملاءمة من القائمين بعملية التقييم .

رابعا.التحليل الاستدلالي لمحور المعالجة المحاسبية المفضلة للعناصر غير الملموسة والتي تجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة أكثر ملائمة لعملية: بخلاف المحاور السابقة التي تم إعدادها وفق سلم ليكرت الخماسي مما سمح بتطبيق الاختبارات المعلمية فإن تطبيق هذه الإختبارات غير ممكن في هذا المحور لأنه لم يتم إعداده وفق سلم ليكرت ولا يعتبر متغير كمي، وإنما هو متغير اسمي باعتباره يمثل مجموعة من الخيارات حول المعالجات المحاسبية التي يراها المستجوب الأفضل لمعالجة مجموعة من العناصر غير الملموسة التي تم التطرق لها سابقا في المحور الخاص بمدى أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، حيث أن هذه الخيارات تشمل كل من : عدم الاعتراف المحاسبي، الاعتراف كأصل بالتكلفة التاريخية، الاعتراف كأصل بالقيمة العادلة، الاعتراف كمصروف ، بعد الاعتماد على كل من التكرارات والنسب المئوية في التحليل الوصفي والتي وضحت أن الاقتراحات الأكثر تأييدا هي الاعتراف بالقيمة العادلة والاستنفاد الفوري كمصروف، سنحاول من خلال التحليل الإحصائي معرفة مدى تأثير مهنة المستجوبين على تفضيلاتهم وذلك من خلال تطبيق اختبار كاي مربع للاستقلالية والذي يعتبر اختبار غير معلمي ، حيث سيتم إجراءه لكل عنصر غير ملموس على حدى، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم35: قيمة Khi-deux و والدلالة المعنوية لمدى استقلالية تفضيلات المستجوبين للمعالجات المحاسبية المقترحة للعناصر غير الملموسة عن مهنة كل مستجوب

	قيمة Khi-deux	Sig
أنشطة البحث والتطوير *مهنة المستجوب	39,67	0.01
أنشطة التسويق والإعلان *مهنة المستجوب	22,001	0,108
أنشطة تدريب العمال * مهنة المستجوب	12 ,53	0,638
عقود مع الموظفين المفاتيح * مهنة المستجوب	12,59	0,634
قوائم الزبائن المطورة داخليا * مهنة المستجوب	6,24	0,975
خبرات الموظفين ومهاراتهم *مهنة المستجوب	23,37	0,076
لأنشطة اكتساب العملاء * مهنة المستجوب	12	0,679
للعلامات التجارية المولدة داخليا * مهنة المستجوب	31.13	0.008
للثقافة التنظيمية للمؤسسة * مهنة المستجوب	15,49	0,417
لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي * مهنة المستجوب	27,11	0.028

المصدر: اعتمادا على نتائج اختبار Khi-deux للاستقلالية (أنظر الملحق)

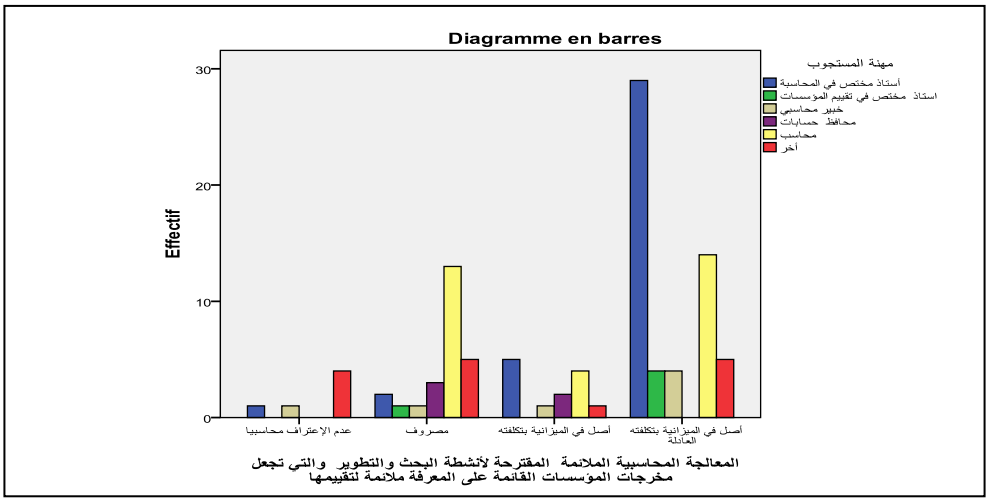
اختبار كاي مربع للاستقلالية يعتمد على الفرضيتين التاليتين:H_0: هناك استقلالية بين المتغيرين، فليس هناك معنوية للعلاقة بينهما، H_1: ليس هناك استقلالية بين المتغيرين، حيث توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بينهما. علما أن القرار يتم اتخاذه بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، أو بطريقة مبسطة حيث نقارن مباشرة قيمة المعنوية Sig مع قيمة (α=0.05)، إذا كانت sig أكبر من α نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد وجود استقلالية بين المتغيرين، أما إذا كانت sig اقل من α فيعني عدم وجود استقلالية، أي هناك دلالة إحصائية للعلاقة بين المتغيرين، علما أن كاي مربع يستخدم بشكل كبير في الحالات التي يكون فيها المتغير التابع اسمي[1].

من الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

-فيما يخص تأثير مهنة المستجوب على تفضيلات الاقتراحات المحاسبية للمعالجة المحاسبية لأنشطة البحث والتطوير، يتضح أن Sig =0.01 وهي أقل من α=0.05 وبالتالي هناك دلالة إحصائية للعلاقة بين مهنة المستجوب وتفضيلات الاقتراحات المحاسبية للمعالجة المحاسبية لأنشطة البحث والتطوير أي ليست هناك استقلالية بينهما، ولتأكيد ذلك نعتمد على الرسم البياني التالي:

[1] Stephan Grüber, op.cit, p.311.

الشكل رقم17: تأثير مهنة المستجوب على تفضيلات المعالجة المحاسبية لأنشطة البحث والتطوير

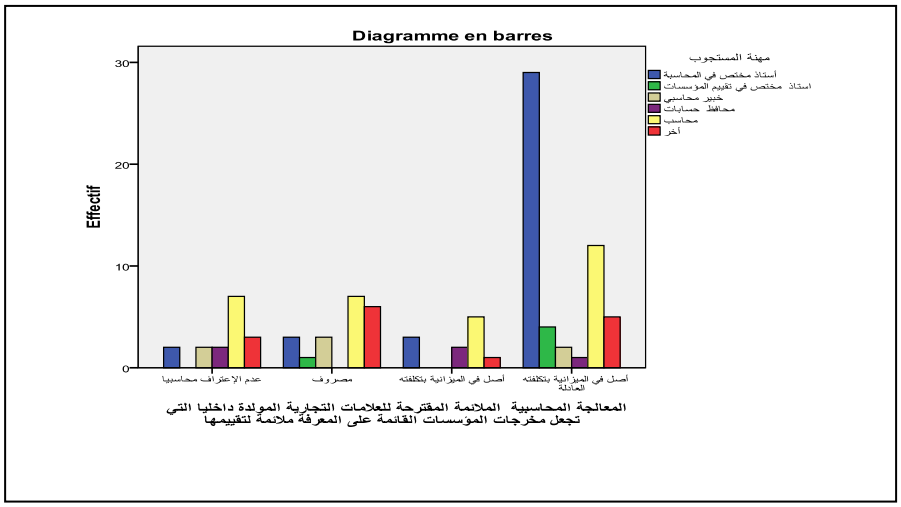


المصدر: اعتمادا على نتائج اختبار Khi-deux في spss

يتضح أن الأساتذة المختصين في المحاسبة أكثر تفضيلا وبشكل كبير للمعالجة المحاسبية لأنشطة البحث والتطوير كأصل في الميزانية وفق قيمته العادلة، أما المحاسبين فيوازنون بين الاعتراف بها كمصروف والاعتراف بها كأصول في الميزانية بقيمتها العادلة، ويرجع تفضيل الأساتذة المختصين في المحاسبة للاعتراف بالقيمة العادلة نظرا لإلمامهم الكبير بأساسها النظري وبمدى قدرتها على جعل القوائم المالية قادرة أن تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

-فيما يخص تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته لاقتراحات المعالجة المحاسبية للعلامات التجارية المولدة داخليا يتضح أن Sig =**0.**008 وهي أقل من α=0.05 وبالتالي هناك دلالة إحصائية للعلاقة بين مهنة المستجوب وتفضيلات اقتراحات المعالجة المحاسبية للعلامات التجارية المولدة داخليا، أي ليست هناك استقلالية بينهما، ولتأكيد ذلك نعتمد على الرسم البياني التالي:

الشكل رقم18: تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته للمعالجة المحاسبية للعلامات المولدة داخليا

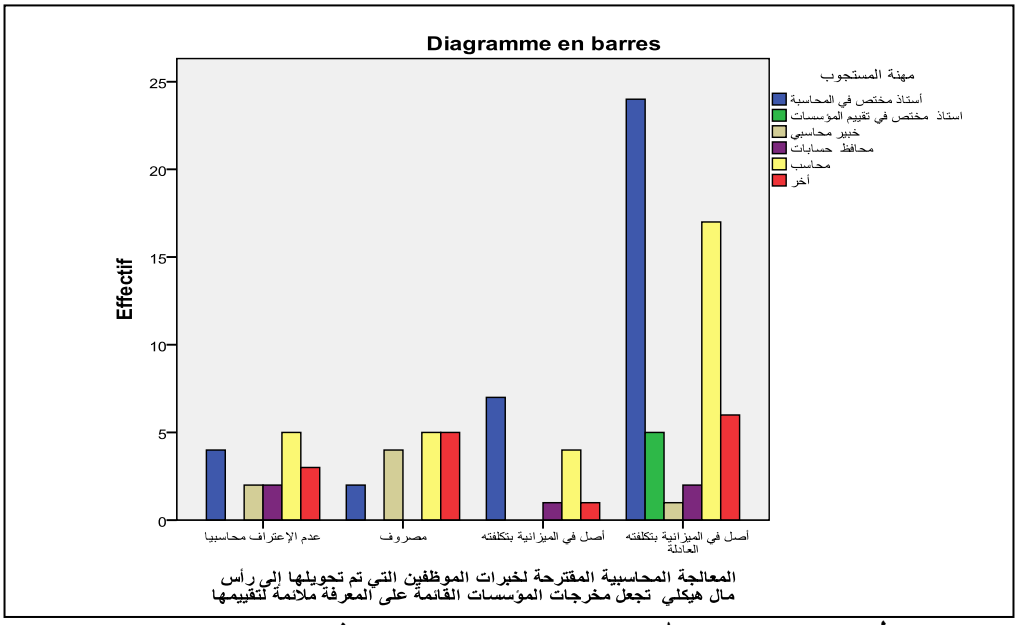


المصدر: اعتمادا على نتائج اختبار Khi-deux في spss

يتضح من الشكل السابق أن الأساتذة المختصين في المحاسبة أكثر تفضيلا وبشكل كبير للمعالجة المحاسبية للعلامات التجارية المولدة داخليا كأصل في الميزانية وفق القيمة العادلة، أما المحاسبين فهم يمزجون بين تفضيلاتهم الاعتراف بها كأصل بقيمتها العادلة كأكبر تفضيل يليه لاعتراف بها كمصروف ثم عدم الاعتراف بها محاسبيا، ويرجع تفضيل الأساتذة المختصين في المحاسبة للاعتراف بالقيمة العادلة نظرا لإلمامهم الكبير بأساسها النظري ومدى قدرتها على جعل القوائم المالية قادرة أن تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة مقارنة بالتكلفة التاريخية أو الاعتراف الفوري كمصروف.

-فيما يخص تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته للاقتراحات المحاسبية للمعالجة المحاسبية لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي يتضح أن Sig =**0.**028 وهي أقل من α=0.05 وبالتالي هناك دلالة إحصائية للعلاقة بين مهنة المستجوب وتفضيلاته الاقتراحات المحاسبية للمعالجة المحاسبية لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي أي ليست هناك استقلالية بينهما، ولتأكيد ذلك نعتمد على الرسم البياني التالي:

الشكل رقم19: تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته للاقتراحات المحاسبية للمعالجة المحاسبية لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي



المصدر: اعتمادا على نتائج اختبار Khi-deux في spss

يتضح من الشكل أن الأساتذة المختصين في المحاسبة أكثر تفضيلا وبشكل كبير للمعالجة المحاسبية لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي كأصل في الميزانية وفق قيمته العادلة، أما المحاسبين فهم يمزجون بين تفضيلاتهم الاعتراف بها كأصل بقيمتها العادلة كأكبر تفضيل وبنسبة معتبرة مقارنة بالتفضيلات الأخرى، يليها الاعتراف بها كمصروف وعدم الاعتراف بها محاسبيا.

أي أن أهم أسباب العلاقة الدالة إحصائيا بين مهنة المستجوب وتفضيلات اقتراحات المعالجة المحاسبية لكل من أنشطة البحث والتطوير، العلامات التجارية المولدة داخليا، خبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي، هي تفضيلات الأساتذة المختصين في المحاسبين الذين يتجهون نحو تفضيل الاعتراف بهذه العناصر كأصول في الميزانية بقيمتها العادلة.

- فيما يخص تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته للاقتراحات للمعالجة المحاسبية لباقي العناصر غير الملموسة وهي: أنشطة التسويق والإعلان، أنشطة تدريب العمال، عقود مع الموظفين المفاتيح، قوائم الزبائن المطورة داخليا، خبرات الموظفين ومهاراتهم، أنشطة اكتساب العملاء، الثقافة التنظيمية للمؤسسة، نلاحظ من الجدول أعلاه أن Sig الخاصة بكل عنصر أكبر من $\alpha=0.05$ وبالتالي هناك استقلالية بين مهنة المستجوبين وتفضيلاته لاقتراحات المعالجة المحاسبية لهذه العناصر غير الملموسة، أي ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة كمتغير اسمي مستقل وتفضيلات المعالجة كمتغير اسمي تابع.

خامسا:التحليل الاستدلالي لمحور أهمية مقترحات معايير وقواعد محاسبية لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها: لأجل التحليل الاستدلالي لهذا المحور بطريقة تساعد على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على فرضياتها يتم تقسيمه إلى أربعة أزواج وتطبيق اختبار "Test T pour échantillons appariés " على كل زوج وقد كانت نتائج الاختبار كما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم36: نتائج اختبار العينتين المرتبطتين لمحور أهمية مقترحات معايير وقواعد محاسبية لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها

	Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence Inférieure	Supérieure			
معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق – التقرير عن العناصر غير الملموسة بطريقة اختيارية	,390	1,238	,124	,144	,636	3,150	99	**,002**
معايير وقواعد مفصلة – معايير قواعد	,900	1,314	,131	,639	1,161	6,848	99	**,000**
معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات – تبني معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات	-,640	1,243	,124	-,887	-,393	-5,147	99	**,000**
تقديم تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة – تقديم تقرير مفصل لكل قسم	-,320	,952	,095	-,509	-,131	-3,361	99	**,001**

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار "Test T pour échantillons appariés" لكل زوجين متقابلين، ولأجل اتخاذ القرار لابد من الاستعانة بالجدول الموالي والذي يبرز متوسطات كل فقرة من الأزواج أعلاه.

الجدول رقم37: متوسطات الأزواج المشكلة للعينتين المرتبطتين لمحور أهمية مقترحات معايير وقواعد محاسبية لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها

		Moyenne	Ecart-type
Paire 1	معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق	**4,13**	,895
	التقرير بطريقة اختيارية.	**3,74**	,981
Paire 2	معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية	**4,15**	,903
	معايير قواعد محاسبية شاملة وغير مفصلة	**3,25**	1,167
Paire 3	معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات	**3,53**	1,049
	معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات	**4,17**	,911
Paire 4	تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة	**3,99**	,948
	تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة	**4,31**	,775

المصدر: تحليل بيانات الاستبيانات المسترجعة باعتماد برنامج SPSS

يتم اتخاذ القرار وفق لنتائج جدول إخبار"Test T pour échantillons appariés"، حيث يتضح أن sig الموافقة لكل الأزواج أقل من $\alpha=0.05$، وبالتالي سيتم رفض الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود فوارق ذات دلالة إحصائية لكل زوجين، وتكون نتائج اتخاذ القرار في كل حالة كما يلي:

-وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين درجة أهمية اقتراح معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق لأجل تحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة و درجة أهمية اقتراح التقرير عن العناصر غير الملموسة بطريقة اختيارية، وبالاستناد لنتائج الجدول أعلاه الخاص بالمتوسطات فإن نتيجة القرار هي أن " أفراد العينة في المتوسط يعتبرون أن اقتراح معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق لأجل تحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة أكثر أهمية وبدلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% من اقتراح التقرير عن العناصر غير الملموسة بطريقة اختيارية" لأجل توفير معلومات ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

-وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين درجة أهمية اقتراح معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة ودرجة أهمية اقتراح معايير وقواعد شاملة وغير مفصلة، وبالاستناد إلى نتائج جدول المتوسطات الخاصة بهذين الزوجين فإن نتيجة القرار هي أن " أفراد العينة في المتوسط يعتبرون أن اقتراح معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة أكثر أهمية وبدلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% من اقتراح معايير وقواعد شاملة وغير مفصلة" لأجل توفير معلومات ملاءمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

-وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين درجة أهمية اقتراح معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات لتحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة و اقتراح معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات خاصة المؤسسات القائمة على المعرفة، وبالاستناد إلى نتائج جدول المتوسطات الخاصة بهذين الزوجين فإن نتيجة القرار

هي أن "أفراد العينة في المتوسط يعتبرون أن اقتراح معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات خاصة المؤسسات القائمة على المعرفة أكثر أهمية وبدلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% من وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات" لأجل تحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة بما يسمح بتوفير معلومات ملاءمة لعملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

-وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين درجة أهمية اقتراح تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة و تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة لأجل تحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة، وبالاستناد إلى نتائج جدول المتوسطات الخاصة بهذين الزوجين فإن نتيجة القرار هي أن "أفراد العينة في المتوسط يعتبرون أن اقتراح تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة أكثر أهمية وبمعنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% من تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة" لأجل تحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة بما يسمح بتوفير معلومات ملاءمة لعملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة على أساس نتائج التحليل الاستدلالي والوصفي

سنحاول من خلال هذا المطلب التحقق من فرضيات الدراسة التطبيقية اعتمادا على نتائج التحليل الاستدلالي للمحاور الفرعية والرئيسية وكذا نتائج التحليل الوصفي، حيث يتم اختبار كل فرضية على حدا كما يلي:

أولا.اختبار الفرضية التي تنص على أن "**معلومات القوائم المالية غير مهمة بشكل كبير كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى**" تبين عدم قبول هذه الفرضية، فقد بينت نتائج التحليل الاستدلالي وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية الأساسية ومتوسط أهمية مصادر المعلومات الأخرى، كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، وبالاستعانة بالجدول الخاص بالإحصائيات الوصفية لعناصر هذا الاختبار اتضح أن متوسط أهمية معلومات القوائم المالية الأساسية يساوي "4.14" وهو أكبر من متوسط أهمية المعلومات الأخرى الذي يساوي"3.67 " أي أن معلومات القوائم الأساسية أكثر أهمية كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، ويرجع ذلك إلى النظر إلى القوائم المالية الأساسية بأنها توفر معلومات أكثر موثوقية ومصداقية من مصادر المعلومات الأخرى بغض النظر عن قدرتها على عكس كل عناصر خلق القيمة.

وما يدعم هذه النتائج أكثر أن نتائج التحليل الاستدلالي للمقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات المباشرة (متحصل عليها من المؤسسة) ومصادر المعلومات غير المباشرة (متحصل عليها من أطراف خارجية) بينت وبدلالة إحصائية أن أهمية المعلومات المباشرة أكبر من أهمية المعلومات غير المباشرة كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

ثانيا.اختبار الفرضية التي تنص على انه"**رغم أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة إلا أن الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية لا يدركون أهميتها بشكل كبير**" وقد تبين عدم قبول هذا الفرضية، حيث اتضح من خلال التحليل الإحصائي أن الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية يدركون أن العناصر غير الملموسة هي الأكثر أهمية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة وبدلالة إحصائية مقارنة بباقي العناصر الأخرى حيث أن متوسط أهميتها تقدر قيمته 4.17 على سلم ليكرت الخماسي وبفوارق دالة إحصائية عن متوسط أهمية العناصر الأخرى (عناصر ملموسة، مزيج تمويلي...).

وقد تم تأكيد إدراك الفاعلين في البيئة الجزائرية لأهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة من خلال اختبار العينتين المرتبطين لمدى وجود فوارق في أهمية الأصناف الثلاثة لهذه العناصر والتي تشمل كل من العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب البشري والعناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب الهيكلي إضافة إلى العناصر غير الملموسة المرتبطة بالجانب الزبوني، وقد أتضح أن متوسط أهمية هذه العناصر هي على التوالي 4.2 و 4.17 و 4.13 ، كما اتضح أن كل هذه العناصر بنفس درجة الأهمية من الناحية الإحصائية.

ثالثا.اختبار الفرضية التي نص على أن "**كل عناصر بيئة التقييم الجزائرية غير ملائمة إطلاقا لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة**" تبين عدم صدق هذه الفرضية، حيث بينت نتائج اختبار العينة الواحدة أن هناك معنوية إحصائية لمتوسط الموافقة على ملاءمة النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، فرغم أن متوسط الموافقة لم يكن كبيرا وبلغ "3.64" إلا أن الاختبار الإحصائي وضح وجود دلالة إحصائية لهذا المتوسط مقارنة بالقيمة الافتراضية المتوسطة للسلم ليكرت وهي القيمة "3"، أي أن النظام المحاسبي المالي ملائم بدلالة إحصائية لكن ليست ملاءمة كبيرة ، أي أن النظام المحاسبي المالي ليس المتسبب الوحيد في إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، أما في ما يخص ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم قد اتضح من خلال اختبار العينة الواحدة وجود معنوية إحصائية لهذه الملاءمة رغم أن متوسط الموافقة لم يكون كبير حيث بلغ 3.31 فقط، لكنه مختلف وبدلالة إحصائية عن القيمة الافتراضية التي تساوي "3"، أي ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم ليست كبيرة لكنها دالة إحصائيا.

بينما في ما يخص مدى الدلالة الإحصائية لضرورة وجود أسواق مالية نشطة وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة كحتمية لتحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وللتقييم الموضوعي للمؤسسات القائمة على المعرفة، ومع العلم أن كلا هذين الشرطين لا يتوفران في البيئة الجزائرية، فقد اتضح من خلال اختبار العينة الواحدة وجود دلالة إحصائية لمتوسط الموافقة على الحاجة لهذين الشرطين، وذلك بمتوسط موافقة قدره 4.27 وبدلالة

إحصائية ، وهذا ما يؤكد على أن خصوصية العناصر غير الملموسة والمؤسسات القائمة على المعرفة تتطلب وجود سوق مالي نشط وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة كحتمية لتقيم هذا النوع من المؤسسات.

رابعا.اختبار الفرضية التي تنص على أن " **هناك استقلالية بين مهنة الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية وتفضيلاتهم لمقترحات المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي تتجه بدلالة إحصائية نحو تفضيل الاستنفاذ الفوري كمصروف** " وقد تبين عدم صحة هذه الفرضية، حيث اتضح من خلال اختبار كاي مربع للاستقلالية وجود علاقة بين المهنة وتفضيل مقترح المعالجة المحاسبية لكل من أنشطة البحث والتطوير والعلامات التجارية المولدة داخليا وخبرات ومهارات الموظفين التي تم برمجتها وتحويلها إلى رأسمال هيكلي، حيث اتضح أن أهم سبب لهذه العلاقة هو اتجاه الأساتذة المختصين في المحاسبة نحو تفضيل المعالجة المحاسبية كأصل بالقيمة العادلة، وذلك يرجع لإدراكهم للأساس الفكري للقيمة العادلة وكذا لقدرتها على إعطاء صورة صادقة عن عناصر خلق القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة إذا ما توفرت الشروط الضرورية لتطبيقها.

أما التحليل الوصفي فقد بين أن المقترح الأكثر تفضيلا للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة هو الاعتراف بالعنصر غير الملموس كأصل في الميزانية بقيمته العادلة، حيث بلغ عدد اختيارات هذه المعالجة في الإجمالي 381 اختيار بينما تليها ثانيا تفضيل المعالجة المحاسبية كمصروف بإجمالي اختيارات بلغت 337 اختيار، أي رغم التفوق الطفيف لتفضيل المعالجة المحاسبية كأصل بالقيمة العادلة إلا أن كل من المعالجة المحاسبية كأصل بالقيمة العادلة والمعالجة المحاسبية كمصروف يعتبران من أكثر المقترحات تفضيلا لمعالجة العناصر غير الملموسة في البيئة الجزائرية، وعند التعمق أكثر في النتائج يتضح أن تفضيل المعالجة المحاسبية كأصل بالقيمة العادلة كان بالأغلبية المرتفعة بالنسبة لكل من أنشطة البحث والتطوير والعلامات التجارية المولدة داخليا وخبرات ومهارات الموظفين التي تمت برمجتها وتحويلها إلى رأسمال هيكلي، لكنها لم تكن أغلبية مرتفعة بالنسبة لقوائم الزبائن المطورة داخليا حيث أن 37 % يؤيدون المعالجة كأصل بالقيمة العادلة و 27% يفضلون عدم الاعتراف بها محاسبيا، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لخبرات الموظفين ومهاراتهم، وبالتالي فإن العناصر غير الملموسة الأقرب لتحقيق شروط الاعتراف بالأصل وفق المعالجات المحاسبية السائدة هي التي يطالب المستجوبين بضرورة الاعتراف بها كأصول بقيمتها العادلة، مما يثير الجدل أكبر على ضرورة بدل الهيئات المحاسبية لمجهودات أكثر في هذا المجال.

أما بالنسبة لتفضيل المعالجة المحاسبية كمصروف فكان بالأغلبية المرتفعة بالنسبة لكل من أنشطة التسويق والإعلان وتدريب العمال، بينما لم تكن بأغلبية كبيرة بالنسبة لكل من العقود مع الموظفين المفاتيح حيث أن 43% يفضلون المعالجة كمصروف و 26% يفضلون عدم الاعتراف و 26% الاعتراف كأصل بالقيمة العادلة.

فيما يخص المعالجة المحاسبية المفضلة للثقافة التنظيمية فهي تتوافق مع المعالجة المحاسبية السائدة حيث أن 43% يفضلون عدم الاعتراف بها محاسبيا.

خامسا.اختبار الفرضية التي تنص على أن "**الاتجاه الأكثر تفضيلا في التقرير عن العناصر غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية هو إصدار معايير وقواعد محاسبية إلزامية مفصلة لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها**" وقد تبين صدق هذه الفرضية حيث اتضح من خلال اختبار العينتين المرتبطتين وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين تفضيل تبني معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق وتفضيل التقرير بطريقة اختيارية، أي أن متوسط أهمية تفضيل تبني معايير وقواعد محاسبية إلزامية التطبيق لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها أكبر وبدلالة إحصائية من متوسط أهمية تفضيل المعالجة والتقرير عنها بشكل اختياري، وهو تفضيل يمكن تبريره لأن التقرير الاختياري يجعل المؤسسة تفصح عن عناصرها غير الملموسة في الغالب لأجل تجميل صورتها وليس لأجل تقديم صورة وفية عن عملية خلق القيمة.

كما أن اختبار العينتين المرتبطتين بين وجود دلالة إحصائية للفوارق بين تفضيل تبني معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وتفضيل معايير وقواعد محاسبية غير مفصلة وغير شاملة، حيث أن أهمية تبني معايير وقواعد مفصلة أكبر من أهمية تبني معايير شاملة، هذا يؤكد الحاجة لمعلومات إضافية مفصلة عن العناصر غير الملموسة في المؤسسات القائمة على المعرفة باعتبارها أساس خلق القيمة، وما يؤكد صحة هذا التوجه أن الاختبارات الإحصائية بينت أن تبني معايير وقواعد محاسبية لكل صنف من المؤسسات خاصة المؤسسات القائمة على المعرفة أكثر أهمية وبدلالة إحصائية من تفضيل معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات، إضافة إلى أن أهمية تبني تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة اكبر وبدلالة إحصائية من أهمية تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل التطرق إلى التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي لاستبيان حول موضوع الدراسة تم توجيهه لعينة من المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات ، حيث تم تقسيمه إلى عدة محاور البعض منها تم إعداد فقراته وفق سلم ليكرت الخماسي والبعض الآخر على شكل فقرات تتطلب إجابات متعددة أو منفردة، حيث تم تطبيق اختبارات معلميه على المحاور التي تتبع سلم ليكرت، بينما تم تطبيق التحليل عن طريق التكرارات واختبار كاي مربعة للاستقلالية بالنسبة للمحاور الأخرى باعتبار متغيراتها لا تقبل تطبيق الاختبارات المعلمية.

وقد تمكننا من خلال هذا الفصل من التحقق من صدق فرضيات الدراسة على مستوى بيئة التقييم الجزائرية، ورغم أن عينة الدراسة لم تكن كبيرة بالقدر الكافي إلا أن الدراسات السابقة على مستوى البيئة الجزائرية بينت عدم وجود تشتت كبير بين آراء الفاعلين في البيئة الجزائرية وبالتالي ليست هناك حاجة كبيرة لاستخدام عينة مرتفعة بشكل كبير.

ومن أهم ما تم التوصل إليه خلال هذا الفصل أن معلومات القوائم المالية الأساسية لا تزال تعتبر المصدر الرئيسي لمدخلات تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في البيئة الجزائرية مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى، كما أن الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يدركون إلى حد كبير أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالعناصر الأخرى، أما من حيث تفضيلات المستجوبين في ما يخص المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة والتي يرونها ملاءمة لتحسين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة فهم يفضلون بدرجة كبيرة تبني معايير وقواعد محاسبية مفصلة وإلزامية التطبيق وتشترط توفير معلومات مفصلة لكل عنصر من العناصر غير الملموسة.

الخاتمة

تمهيد:

تمحور موضوع هذا البحث حول إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في ظل المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة، حيث حاولنا معالجة الإشكالية التالية "ما مدى ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة كمدخلات لعملية تقييمها في ظل إشكالية المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة؟"وذلك في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة ولو بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، حيث تعتبر المؤسسات القائمة على المعرفة من أهم أسسه، وقد اعتمدنا على ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي لأجل المعالجة المناسبة للإشكالية.

تم تقسيم الجزء النظري إلى ثلاث فصول حاولنا من خلالها الإلمام بالأساس النظري للموضوع باعتبار ذلك أكثر من ضرورة، فقد تم تخصيص الفصل الأول للإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة والذي شمل كل من الجدل الفكري حول تعريفها وكذا تطور أهميتها عبر مراحل تطور النشاط الاقتصادي، دون إهمال خصائصها الاقتصادية والتي يحتج بها المحاسبين في تحفظهم عند معالجتها محاسبيا، أما الفصل الثاني فقد حاولنا من خلاله تسليط الضوء على المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة مع التركيز على كل من البيئة المحاسبية الجزائرية وأهم المرجعيات المحاسبية السائدة على المستوى الدولي وهما المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإبلاغ المالي، والمرجعية المحاسبية الأمريكية المتمثلة في المعايير المقبولة عموما والتي تم تدوينها في شكل معايير التدوين لأمريكية (ASC)، وقد ركزنا على هذين المرجعتين باعتبارهما الأكثر انتشارا والأكثر تأثيرا في الممارسات المحاسبية السائدة من جهة، ومن جهة أخرى كون البيئة الاقتصادية الأمريكية من أهم البيئات التي عرفت سيطرة العناصر غير الملموسة على حساب العناصر الملموسة في العملية الإنتاجية وفي توليد القيمة، وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تفاعل من مهنة المحاسبية مع هذه التحولات في عناصر توليد القيمة، وقد ختمنا الفصل الثاني ببعض الاجتهادات والمساهمات التي قدمها بعض المفكرين المختصين في العناصر غير الملموسة ورأس المال الفكري وبالاشتراك مع بعض المؤسسات الرائدة في هذا المجال، حيث تمكنوا من تطوير نماذج للمعالجة الاختيارية لهذه العناصر وتوفير معلومات أكثر ملاءمة عنها، ومن أهم هذه النماذج بطاقة الأداء المتوازن ونموذج ملاح (Skandia) ومراقب الأصول غير الملموسة لشركة (Celemi)، أما الفصل الثالث فتم فيه تدعيم القاعدة النظرية للدراسة من خلال التركيز على أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين المعلومات المحاسبية كمخرجات للأنظمة المحاسبية وعملية تقييم المؤسسة، مع الإشارة إلى مدى قدرة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة على إعطاء صورة صادقة عن عملية توليد القيمة، ولأجل ذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات القائمة على المعرفة وخصائصها ودور العناصر غير الملموسة فيها، ليتم في ما بعد الإشارة إلى أهم

مقاربات تقييم المؤسسات وأهم مصادر معلومات كل مقاربة وأهم النظريات المفسرة للعلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة المؤسسة، ليتم اختتام هذا الفصل بالإشارة إلى مساهمات نظرية الخيارات الحقيقية كمحاولة لتقليل الفجوة بين القيمة الحقيقية للمؤسسات القائمة على المعرفة وقيمتها المحسوبة.

أما من خلال الفصل التطبيقي فقد حاولنا إسقاط الجانب النظري للدراسة على البيئة الجزائرية من خلال تخصيص استبيان موجه للفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية بجوانبها الأكاديمية والمهنية يشمل عدة محاور تهدف إلى معرفة آراء المستجوبين حول مجموعة من الفقرات بهدف التحقق من مدى قبول فرضيات الدراسة أو عدم قبولها، وذلك من خلال تطبيق برنامج SPSS حيث تم استعمال الإحصاء الوصفي من خلال المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وكذا الإحصاء الاستدلالي عن طريق استخدام اختبارات ستيودنت لمقارنة المتوسطات، وقد مكننا ذلك من التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها.

1.أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة:

- العناصر غير الملموسة تتصف بخصائص اقتصادية مولدة للقيمة وخصائص مخفضة لها، حيث تشمل الخصائص المولدة للقيمة كل من القابلية للتوسع وزيادة العوائد والأثر الإيجابي للشبكة، بينما تشمل الخصائص المخفضة للقيمة كل من صعوبة السيطرة على المنافع المستقبلية المتوقعة منها ودرجة المخاطرة المرتفعة لتحقق هذه المنافع إضافة إلى صعوبة التداول، هذه الخصائص هي التي عززت الجدل حول المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة بين المتفائلين الذين يركزون على الخصائص المولدة للقيمة ويرون أن المحاسبة لابد أن تنظر للعناصر غير الملموسة من هذا الجانب كموارد اقتصادية هامة تستحق الاعتراف بها كأصول، أما المتشائمين فهم يركزون على الخصائص المخفضة للقيمة ويؤكدون خطورة التوجه نحو الاعتراف بالعناصر غير الملموسة كأصول لأن ذلك يمكن أن يشكل مخاطرة كبيرة على مستقبل المؤسسة خاصة منها القائمة على المعرفة.

-هناك أوجه قصور عديدة في المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة فبعض العناصر يتم الاعتراف بها كمصاريف مستنفدة تحمل للسنة التي حدثت فيها رغم أنها تحقق بعض شروط الاعتراف كأصل خاصة وأنها قد تحقق عوائد مستقبلية تمتد لسنوات وليس لسنة واحدة فقط وهذا يتناقض مع مبدأ الدورية ومقابلة إيرادات كل سنة مع المصاريف التي ساهمت في تحقيقها، كما أن هناك عناصر غير ملموسة تتفق المرجعيات المحاسبية السائدة على عدم الاعتراف بها لا كأصل ولا كمصروف حيث تعتبرها أحداث اقتصادية لا تخضع للمعالجة المحاسبية خاصة وأن اغلبها لا تنتج عن معاملة بين طرفين والتي تعتبر من أهم شروط الاعتراف بالحدث الاقتصادي محاسبيا وبالتالي يتم إهمالها رغم أهميتها الكبيرة في توليد القيمة وفي تعزيز أداء المؤسسات خاصة منها القائمة على المعرفة.

-اعتماد المؤسسات القائمة على المعرفة على العناصر غير الملموسة بشكل شبه كلي في عملية توليد القيمة والجدل والقصور في المعالجة المحاسبية لهذه العناصر جعل النقاش يشتد حول مخرجات الأنظمة المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات وأنها توفر معلومات قد لا تعكس عملية توليد القيمة بشكل صادق ووفي ، وبما أن مخرجات الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات هي من أهم مدخلات عملية تقييمها وفق المقاربات التقليدية المختلفة فإن هذا القصور في المعالجة المحاسبية سيجعل عملية تقييمها صعبة ولا يمكن من الوصول إلى قيمتها الحقيقية وقد تقيم بأقل من قيمتها مما يشكل صورة سلبية عنها في ذهن المستثمرين الحاليين والمحتملين وكذا الممولين، هذا عجل بظهور بعض الاتجاهات التي تنادي بتطبيق مقاربات تقييم خاصة لمثل هذا النوع من المؤسسات أهمها مقاربة الخيارات الحقيقية التي تم اشتقاقها من نظرية الخيارات المالية.

-الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يعتبرون أن معلومات القوائم المالية الأساسية هي الأكثر أهمية مقارنة بالمعلومات الأخرى كمصادر معلومات لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة رغم جدلية وصعوبة المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي تعتبر أساس توليد القيمة في مثل هذا النوع من المؤسسات.

-المعلومات التي يتم التحصل عليها من المؤسسة مباشرة أكثر أهمية من المعلومات التي يتم التحصل عليها من أطراف أخرى خارجية كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة حسب الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية.

-الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يدركون أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، حيث يعتبرون كل أصنافهما بنفس الدرجة من الأهمية (عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب البشري، عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الهيكلي، عناصر غير ملموسة مرتبطة بالجانب الزبوني).

-النظام المحاسبي المالي كقانون ملائم بدرجة متوسطة كعنصر من العناصر بيئة التقييم، أما المكلفين بالتقييم فكفاءتهم متوسطة ، لكن في المقابل تبقى الإشكالية الكبيرة حسب المستجوبين في الحاجة الملحة لسوق مالي نشط ولأسواق لتداول العناصر غير الملموسة كحتمية للتقييم الموضوعي للمؤسسات القائمة على المعرفة.

-الأساتذة المختصين في المحاسبة في البيئة الجزائرية يتجهون نحو تفضيل التوسع في الاعتراف ببعض العناصر غير الملموسة المولدة داخليا (أنشطة البحث والتطوير، العلامات التجارية المولدة داخليا، خبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى برمجيات تشكل رأس مال تنظيمي) كأصول في الميزانية بقيمتها العادلة، بينما بالنسبة للعناصر الأخرى هناك اتفاق في المتوسط بين المستجوبين حول التوجه نحو الاعتراف بالقيمة العادلة كخيار أكثر تفضيلا ويليه مباشرة خيار الاستنفاد الفوري كمصروف وذلك لأجل توفير معلومات ملاءمة تمكن من التقييم الموضوعي للمؤسسات القائمة على المعرفة، علما أن المعالجات المحاسبية السائدة لا تفضل الاعتراف بالقيمة العادلة للعناصر

غير الملموسة وإنما تفضل التوجه نحو الاستنفاد الفوري وهذا ما يؤكد وجود جدلية وإشكالية بين المعالجات المحاسبية السائدة ومتطلبات بيئة التقييم.

-الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يفضلون أن تقوم الهيئات المحاسبية المكلفة بإعداد المعايير المحاسبية وبتنظيم مهنة المحاسبة بتبني قواعد ومعايير محاسبية مفصلة وإلزامية التطبيق وتتطلب ضرورة الإفصاح عن العناصر غير الملموسة بشكل مفصل لكل صنف مع تخصيص معايير لكل صنف من المؤسسات خاصة المؤسسات القائمة على المعرفة.

2.التحقق من فرضيات الدراسة على ضوء النتائج المتوصل إليها:

الفرضية الأولى: والتي نصت على " **الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة بنوعيها المولدة للقيمة والمخفضة لها من أهم أسباب تطور الجدل حول معالجتها المحاسبية بين المتحفظين والمتفائلين**" وقد تبين صدق هذه الفرضية، حيث اتضح أن العناصر غير الملموسة تتصف بخصائص اقتصادية تجعلها مولدة للقيمة بشكل كبير حيث أنها تتميز بعدم تنافسية استخدامها وتأثرها الإيجابي بأثر الشبكة إضافة إلى قدرتها الكبيرة على توليد العوائد مستقبلا ولعدة سنوات بعد إنتاج أول نسخة من منتوجاتها المعرفية، هذا شجع الاقتصاديين والمحاسبين المتفائلين على المطالبة بضرورة الاعتراف بها كأصول في الميزانية مادام أن المحاسبة تهدف من خلال التقارير المالية السنوية إلى إعطاء صورة وفية عن عملية توليد القيمة في المؤسسة فلا مبرر لإهمال هذه العناصر، ويبررون صعوبة معالجتها المحاسبية بأنها نتيجة حداثتها ويؤكدون أن المحاسبة واجهت نفس الصعوبة في معالجة العناصر الملموسة خلال مراحلها الأولى لكنها تغلبت على أغلبها في الوقت الحالي وبالتالي لابد أن تتبع نفس الأسلوب مع العناصر غير الملموسة، لكن في المقابل فإن المتحفظين ينظرون للعناصر غير الملموسة من وجهة نظر معاكسة، حيث يعتبرون أن مخاطرها كبيرة جدا ويحتجون بخصائصها الاقتصادية المخفضة للقيمة والتي من أهمها صعوبة تداولها وندرة أسواق نشطة تمكن من تحديد قيمتها، إضافة إلى صعوبة السيطرة على المنافع المستقبلية المتوقعة منها ومنع الآخرين من الاستفادة منها دون مقابل، كما يؤكدون ارتفاع مخاطر عدم تحقق العوائد المتوقعة منها مقارنة بالعناصر الملموسة، وبسبب كل ذلك فهم يؤيدون وضع قيود متشددة ومتحفظة على معالجتها المحاسبية لا تسمح بالاعتراف بها كأصول إلا نادرا وإنما تتوجه نحو استنفادها الفوري لتفادي مخاطرها أو عدم الاعتراف بها محاسبيا، وبالتالي فإن الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة من أهم أسباب أهم أسباب تطور الجدل حول معالجتها المحاسبية بين المتحفظين والمتفائلين.

الفرضية الثانية: والتي نصت على"**معلومات القوائم المالية غير مهمة بشكل كبير كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى**" تبين عدم قبول هذه الفرضية حيث بينت نتائج التحليل الاستدلالي وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من القوائم

المالية الأساسية ومتوسط أهمية مصادر المعلومات الأخرى كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، وبالاستعانة بالجدول الخاص بالإحصائيات الوصفية لعناصر هذا الاختبار التي بينت أن متوسط أهمية معلومات القوائم المالية الأساسية أكبر من متوسط أهمية المعلومات الأخرى وبدلالة إحصائية يتضح أكثر أن معلومات القوائم المالية الأساسية أكثر أهمية وبدلالة إحصائية من المعلومات الأخرى كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، ومن أهم أسباب ذلك أن الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يعتبرون أن معلومات القوائم المالية الأساسية أكثر موثوقية من معلومات المصادر الأخرى حتى ولو لم تكن قادرة على إظهار كل العناصر الأساسية لتوليد القيمة في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على أن" **رغم أهمية العناصر غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة إلا أن الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية لا يدركون أهميتها بشكل كبير**" وقد تبين عدم قبول هذه الفرضية حيث اتضح من خلال التحليل الإحصائي أن الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية يدركون أن العناصر غير الملموسة هي الأكثر أهمية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة وبدلالة إحصائية مقارنة بباقي العناصر الأخرى، حيث اتضح أن متوسط أهميتها تقدر قيمته 4.17 على سلم ليكرت الخماسي وبفوارق دالة إحصائية عن متوسط أهمية العناصر الأخرى (عناصر ملموسة، مزيج تمويلي...)، أي أن الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يدركون أن العناصر غير الملموسة هي الأكثر أهمية كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالعناصر الأخرى.

الفرضية الرابعة: والتي نصت على أن"**كل عناصر بيئة التقييم الجزائرية غير ملائمة إطلاقا لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة**" تبين عدم صدق هذه الفرضية، حيث بينت نتائج اختبار العينة الواحدة أن هناك معنوية إحصائية لمتوسط الموافقة على ملاءمة النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، رغم أن متوسط الموافقة لم يكن كبيرا وبلغ 3.64 إلا أن الاختبار الإحصائي وضح وجود دلالة إحصائية لهذا المتوسط مقارنة بالقيمة الافتراضية المتوسطة للسلم ليكرت وهي القيمة "3"، أي أن النظام المحاسبي المالي ملائم بدلالة إحصائية لكن ليست ملاءمة كبيرة جدا وإنما بمتوسط قدره 3.64 من 5 درجات، أما في ما يخص ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم قد اتضح من خلال اختبار العينة الواحدة وجود معنوية إحصائية لهذه الملاءمة رغم أن متوسط الموافقة لم يكون كبير حيث بلغ 3.31 فقط لكنه مختلف وبدلالة إحصائية وبالتالي فإن ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم ليست كبيرة لكنها دالة إحصائيا، بينما في ما يخص مدى الدلالة الإحصائية لضرورة وجود أسواق مالية نشطة وسوق نشط لتداول العناصر غير الملموسة كحتمية لتحسين المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وللتقييم الموضوعي للمؤسسات القائمة على المعرفة ومع العلم أن كلا هذين الشرطين لا يتوفران في البيئة الجزائرية

فقد اتضح من خلال اختبار العينة الواحدة وجود دلالة إحصائية لمتوسط الموافقة على الحاجة لهذين الشرطين بالنسبة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بباقي المؤسسات، وذلك بمتوسط موافقة قدره 4.27 وبدلالة إحصائية مرتفعة.

الفرضية الخامسة: والتي نصت على" **هناك استقلالية بين مهنة الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية وتفضيلاتهم لمقترحات المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة التي تتجه بدلالة إحصائية نحو تفضيل الاستنفاذ الفوري كمصروف"** وقد تبين عدم صحة هذه الفرضية حيث اتضح من خلال اختبار كاي مربع للاستقلالية وجود علاقة بين المهنة وتفضيل مقترح المعالجة المحاسبية لكل من أنشطة البحث والتطوير والعلامات التجارية المولدة داخليا وخبرات ومهارات الموظفين التي تم برمجتها وتحويلها إلى رأسمال هيكلي، و أهم سبب لهذه العلاقة هو اتجاه الأساتذة المختصين في المحاسبة نحو تفضيل المعالجة المحاسبية كأصل بالقيمة العادلة بسبب إدراكهم للأساس الفكري للقيمة العادلة وكذا لقدرتها على إعطاء صورة صادقة عن عناصر توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة إذا ما توفرت الشروط الضرورية لتطبيقها ، أما التحليل الوصفي فقد بين أن المقترح الأكثر تفضيلا للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة هو الاعتراف بالعنصر غير الملموس كأصل في الميزانية بقيمته العادلة يليه اقتراح التوجه نحو الاستنفاذ الفوري كمصروف.

الفرضية السادسة: والتي نصت على" **الاتجاه الأكثر تفضيلا في التقرير عن العناصر غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية هو إصدار معايير وقواعد محاسبية إلزامية مفصلة لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها"** وقد تبين صدق هذه الفرضية ، حيث اتضح وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين تفضيل تبني معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق وتفضيل التقرير بطريقة اختيارية، أي أن متوسط أهمية تفضيل تبني معايير وقواعد محاسبية إلزامية التطبيق لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها أكبر وبدلالة إحصائية من متوسط أهمية تفضيل المعالجة والتقرير عنها بشكل اختياري، كما اتضح وجود دلالة إحصائية للفوارق بين تفضيل تبني معايير وقواعد مفصلة وتفضيل معايير وقواعد محاسبية غير مفصلة وغير شاملة، حيث أن أهمية تبني معايير وقواعد مفصلة أكبر من أهمية تبني معايير شاملة، وهذا يؤكد الحاجة لمعلومات إضافية مفصلة عن العناصر غير الملموسة في المؤسسات القائمة على المعرفة باعتبارها أساس توليد القيمة، وما يؤكد صحة هذا التوجه أن الاختبارات الإحصائية بينت كذلك أن تبني معايير وقواعد محاسبية لكل صنف من المؤسسات خاصة المؤسسات القائمة على المعرفة أكثر أهمية وبدلالة إحصائية من تفضيل معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات.

3.محددات نتائج الدراسة: رغم المجهودات المبذولة لإنجاز هذه الدراسة والتي سمحت لنا بالتوصل إلى مجموعة من النتائج سواء من خلال تحليل الجانب النظري أو من خلال الدراسة التطبيقية على البيئة المحاسبية الجزائرية إلا أن

النتائج المتوصل إليها خاصة في الجانب التطبيقي تبقى بحاجة إلى دراسات أخرى تؤكدها أو تنقدها بسبب مجموعة من القيود أهمها:

-النتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان في البيئة الجزائرية يبقى يشوبها نوعا من الشك حول درجة مصداقيتها رغم المجهودات المبذولة للتأكد من صدق الاستبيان وملاءمته شكليا وإحصائيا، وذلك بسبب نقص الوعي بأهمية نتائج البحوث الأكاديمية خاصة في البيئة المهنية.

-غياب سوق مالي جزائري حقيقي يمكن المستثمرين من تحديد القيمة السوقية للمؤسسات من خلال تحديد أسعار أسهمها فوت على الباحث إمكانية المقارنة بين القيمة السوقية للمؤسسات القائمة على المعرفة وقيمتها الدفترية لأجل الوقوف على مقدار الفجوة بينهما ومحاولة تفسير أسبابها، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تبقى محدودة من هذا الجانب.

-البيئة المحاسبية الجزائرية لا تعتبر مؤثرة على المرجعيات المحاسبية السائدة وعلى الهيئات المكلفة بوضع المعايير كمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وإنما هي قد تكون متأثرة فقط، وبالتالي فمن الصعب جدا إيصال آراء المهنيين والاكاديميين الفاعلين في البيئة المحاسبية الجزائرية إلى مثل هذه الهيئات الدولية خاصة في ظل غياب أعضاء جزائريين وهيئات ومنظمات محاسبية جزائرية لها سمعة دولية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تبقى محدودة من هذا الجانب.

4.مقترحات الدراسة:

-ضرورة الإلمام الجيد بالأساس النظري للعناصر غير الملموسة وخصائصها الاقتصادية التي تميزها عن العناصر الأخرى سواءا من طرف الإدارة حتى تتمكن من إدارة هذه العناصر واستغلالها أفضل استغلال ممكن، أو من طرف القائمين بإعداد القوائم المالية وكذا القائمين بعملية تقييم المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات القائمة على المعرفة بصفة خاصة.

-بما أن الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية لا يزالون يعتبرون معلومات القوائم المالية الأكثر أهمية كمصادر لمعلومات تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالمصادر الأخرى فلابد من الهيئات المحاسبية أن تتجه أكثر نحو الاعتراف بالعناصر غير الملموسة وقياسها ضمن القوائم المالية الأساسية بطريقة تجعل هذه القوائم تقدم صورة وفية عن قيمة المؤسسة وعدم الاكتفاء فقط بتشجيع الإفصاح الاختياري.

-بما أن نتائج الدراسة بينت أن الفاعلين في بيئة التقييم الجزائرية يدركون أهمية العناصر غير الملموسة كأهم عناصر توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة، فعلى الهيئات المحاسبية أن تعترف بهذه الأهمية وتتوجه أكثر نحو البحث عن طرق للقياس الموثوق لهذه العناصر بغرض الاعتراف بها محاسبيا.

-بما أن الفاعلين في بيئة التقييم يعتبرون مصادر المعلومات من داخل المؤسسة أكثر أهمية كمصادر لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالمعلومات الخارجية فعلى المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات القائمة بصفة خاصة أن توفر معلومات داخلية ملائمة تمكن من إعطاء صورة وفية عن عملية توليد القيمة فيها.

-ضرورة تطوير السوق المالي الجزائري نظرا لأهميته الكبيرة في عملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة حيث أن تداول أسهم المؤسسة القائمة على المعرفة في سوق مالي نشط يمكن من تحديد القيمة السوقية للسهم الواحد بما يسمح بتحديد القيمة السوقية للمؤسسة، علما أن القيمة السوقية قد تشمل كل موارد المؤسسة المساهمة في توليد القيمة بما فيها العناصر غير الملموسة.

-ضرورة التركيز على المحاسبة على العناصر غير الملموسة على المستوى المحلي والمستوى الدولي واعتبارها من بين المشاكل المحاسبية المعاصرة التي تواجه مهنة المحاسبة وبالتالي لابد من عقد ملتقيات وندوات دولية ومحلية بمساهمة مختصين في المجال لأجل إثراء النقاش ومحاولة التوصل إلى اتفاق حول معالجات محاسبية تتوافق مع المؤسسات القائمة على المعرفة.

-ضرورة تركيز الهيئات المحاسبية على إصدار قواعد ومعايير محاسبية مفصلة وإلزامية التطبيق ولا تمنح خيارات متعددة للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة بما يسمح بإعطاء صورة وفية عن عملية توليد القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة.

5.آفاق الدراسة: بناءا على نتائج الدراسة وحدودها خاصة في ما يخص الجانب التطبيقي يتضح أن آفاقها واسع، خاصة في حالة تطور البيئة الجزائرية نحو الأحسن وتوفر قواعد بيانات موثوقة ونشاط السوق المالي الجزائري وتحوله إلى سوق مالي على قدر من الكفاءة، إضافة إلى زيادة كثافة المؤسسات القائمة على المعرفة المسجلة في السوق المالي الجزائري، حيث يمكن في هذه الحالة تدعيم الدراسة بتطبيق نماذج قياسية تمكن من الحكم على مدى ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة بدقة أكبر بعيدا عن التحيز الشخصي في الآراء الناتج عن استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث أن النماذج القياسية في الغالب تكون أكثر موضوعية من الدراسات عن طريق الاستبيان، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام نماذج قياسية تربط بين القيمة السوقية للمؤسسات القائمة على المعرفة والقيمة الدفترية أو القيمة التي يتم حسابها عن طريق مقاربات التقييم الأخرى خاصة مقاربات الذمة المالية بطريقة تسمح باكتشاف الفجوة بين القيمتين وتحليل نتائجها وعلاقة ذلك بالمعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة، وبناءا على نتائج الدراسة والظروف المرافقة لإعدادها يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يراها الباحث ملائمة لأن تكون موضوع لدراسات لاحقة لها علاقة بموضوع هذه الدراسة:

-تحليل الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمؤسسات القائمة على المعرفة وعلاقة ذلك بالعناصر غير الملموسة باعتماد نماذج قياسية.

-مدى إمكانية تطبيق نظرية الخيارات الحقيقية كمقاربة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في البيئة الجزائرية.

-مدى إمكانية تطبيق النماذج الاختيارية للقياس والتقرير عن العناصر غير الملموسة للمؤسسات الجزائرية (نموذج skandia، نموذج Celemi، نموذج بطاقة الأداء المتوازن).

كما يمكن الانطلاق من هذه الدراسة ومحاولة تأكيد نتائجها أو نقدها عن طريق تحسين شروطها المنهجية كزيادة حجم العينة أو تصميم استبيان أكثر وضوحا، أو تخصيص الاستبيان لفئة المقيمين الذين لديهم تجارب في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة لأنهم الأكثر دراية بالجانب التطبيقي للدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع والمصادر باللغة العربية:

.الكتب:

1.جيري ويجانت وآخرون، تر: مصطفى محمد جمعة، نزار بن صالح الشويمان، ***مبادئ المحاسبة***، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2015.

2.وليد ناجي الحيالي، ***المحاسبة المتوسطة***، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

3.دونالد كيزو، جيري ويجانت، تعر: أحمد حامد حجاج، ***المحاسبة المتوسطة***، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2009.

4.عماد عبد الوهاب صباغ، ***علم المعلومات***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

5. الفن توفلر، ***حضارة الموجة الثالثة***، تر: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهرية للنشر، مصراته-ليبيا، 1990.

6.علاوي لخضر، نظام المحاسبة المالية-***سير الحسابات وتطبيقها***-، pages bleues international، مطبعة متيجة،الجزائر،2014.

7.عطية عبد الرحمان، ***المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي***، دار جيطلي، برج بوعريريج-الجزائر، 2010.

8.كتوش عاشور، ***المحاسبة العامة -أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2013.

9. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية، النموذج الدولي الجديد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

10. محمد مطر، ***نظرية المحاسبة***، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.

11.جلين ويليامز، ترجمة: جبريل بن حسن العريشي، ***اقتصاد المعرفة- اللغة والثقافة-***، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2013.

12.إلدون س. هندريكسن، ***النظرية المحاسبية***، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المريخ، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط4، 2008.

13.ريتشارد شرويدر وآخرون، ***نظرية المحاسبة***، ترجمة: خالد علي أحمد كاجيجي وآخرون، دار المريخ، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2010.

14. محمد خير سليم أبو زيد، ***أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss***، دار جرير، عمان-الأردن، 2005.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

15.عادل سلطاني، ***دور لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري بالمنظمة***- دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل المسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2015.

16. هواري سويسي، ***تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

17. بن منصور موسى، ***آثار الانضمام على قيمة الشركات المنضمة***، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2009.

18. بكاري بلخير، ***اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر***، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

19. عبساوي نادية، ***تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005.

20. بن دحمان بهجة، ***مساهمة نظرية الموارد في تحقيق الميزة التنافسية***-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص إدارة أعمال، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2010.

21. لطرش سميرة، **كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم** -دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري قسنطينة-الجزائر، 2010.

22.كيموش بلال، ***البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها على قيمة المؤسسة***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1، 2016.

المقالات في المجلات المحكمة:

23. بكاري بلخير، ***أهمية مقاربة التدفقات النقدية في تقييم المؤسسة*** -دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

24. شوقي بورقبة، ***دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1، العدد 10، 2010.

25. قندوز عبد الكريم، ***الخيارات الحقيقية ودورها في التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية***، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 03، ديسمبر 2015.

المداخلات والأوراق البحثية في الملتقيات الوطنية والدولية:

26. جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، ***استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الإستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية***، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 18-19 ماي، 2010.

27. مداح عريبي الحاج، ***البعد الاستراتيجي للموارد والكفاءات البشرية في إستراتيجية المؤسسة***، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول "رأس المال الفكري ومنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف –الجزائر.

المراسيم والقوانين:

28. قرار مؤرخ في 23 جويلية 1975 يتعلق ***بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، صادرة بتاريخ 23 مارس 1976.

29. المادة 78 من القانون التجاري الجزائري.

30. قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد ***قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية***، الفقرة 2.121، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 يوم 25-03-2009.

31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 الصادرة بتاريخ 19-03-2009.

ثانيا: المراجع والمصادر الأجنبية:

الكتب:

32. Lev, Baruch. "Baruch Lev, ***Intangibles: Management, Measurement And Reporting***, Bookings Institution Press, 2001.

33. Anthony wall et all, ***intelectual capital measuring the immeasurable***, cima publishing, Elsevier, Burlington, Uk. 2004.

34. Donald E.kieso et all, ***Intermediate accounting***, 14 th edition, Jhon wiley& son, USA, 2012.

35. Bernard Raffournier, ***les normes comptables international (IFRS/IAS)***, Economica, 2edition, paris. 2005**.**

36. Jone M.Flood, ***Interpretation and application of Generaly Accepted Accounting Principales***, John Wiley&son, USA, 2016.

37Anthony Robert kirt, ***intelectual capital measuring the immeasurable***, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk.

38. DAUM, Juergen H. ***Intangible assets and value creation***. John Wiley & Sons, 2003.

39. Anthony Robert kirt, ***intelectual capital measuring the immeasurable***, cima publishing, Elsevier, 2004, Burlington, Uk.

40. SVEIBY, Karl Erik. The ***invisible balance sheet: key indicators for accounting, control and evaluation of know-how companies***. The Konrad Group, Suecia, 1997.

41. Lev, Baruch, and Feng Gu***. The end of accounting and the path forward for investors and managers.*** *John Wiley & Sons, 2016*.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

42. Stephan Grüber, ***Intangible Values in Financial Accounting and Reporting An Analysis from the Perspective of Financial Ana***lyst, Dissertation to obtain the titel of doctor of philosophy in management, university of st.Gallen, springer Gaber, Wiesbaden, Switzerlan 2014**.**

43. Owuor, Charles Ochieng. ***Implications of using Likert data in multiple regression analysis. Diss***. University of British Columbia, 2001..

المقالات والمداخلات العلمية:

44. Lönnqvist, Antti, and Paula Mettänen. ***Criteria of sound intellectual capital measures.*** *Proceedings of the 2nd International Workshop on Performance Measurement, Hanover, June*. 2002.

45. Volkov, Dmitry et GARANINA, ***Tatiana. Intangible Assets: Importance in the Knowledge-Based Economy and the Role in Value Creation of a Company***. *Electronic Journal of Knowledge Management*, 2007, vol. 5, no 4.

46. Karl-Erik Sveiby, ***Measuring Intangible and Intellectual capital -an emerging first standards-***, 5 Aug, 1998, see: http://www.sveiby.com/articles/emergingstandard.html 05-10-2016.

47. SEETHARAMAN, Ananth, HELMI BIN ZAINI SOORIA, Hadi, et SARAVANAN, A. S. ***Intellectual capital accounting and reporting in the knowledge economy***. *Journal of Intellectual capital*, 2002, vol. 3, no 2, p. 128-148.

48. Jasmeet S.Marwah. ***ASC360 Impairement Testing: Long- Lived Assets Clasiified as Held and Used***, STOUT RISIUS ROSS (RSS) 2015.

49. Karl-Erik Sveiby, ***Measuring Intangibles and Intellectual capital –an Emerging first standrd-***, 5 aug 1998, avialable at: www.s ve i b y .c o m/articles/emergingstandard.html, Observed: 09-05-2017.

50. Alexandru Ghiłiu-Brătescu, i***ntellectual capital benchmarking methods possible to be applied also for romanian rganizations***, Journal of Doctoral Research in Economics, Vol. II nr. 3/2010.

51. Perez, Marie, and Safwan Mchawrab. ***"Les apports de l'approche optionnelle à la valorisation: le cas d'eBay***." Annales des Mines-Gérer et comprendre. No. 4. ESKA, 2009

52. BLACK, Fischer et SCHOLES, Myron. ***The pricing of options and corporate liabilities***. Journal of political economy, 1973, vol. 81, no 3, p. 637-654

53. COFF, Russell W. et LAVERTY, Kevin J. ***Real options on knowledge assets: Panacea or Pandora's box?.*** Business Horizons, 2001, vol. 44, no 6, p. 73-79.

54. VINTILA, Nicoleta, et al. ***Real options in capital budgeting. Pricing the option to delay and the option to abandon a project***. Theoretical and Applied Economics, 2007, vol. 7, no 512, p. 47-58.

55. FAULKNER, Terrence W. Applying ***'options thinking'to R&D valuation. Research-Technology Management***, 1996, vol. 39, no 3, p. 50-56.

56. KESTER, W. Carl. ***Today's options for tomorrow's growth***. *Harvard business review*, 1984, vol. 62, p. 153-160.

57. Jow-Ran Chang," ***Valuation of intellectual property A real option approach***" Journal of Intellectual Capital Vol. 6 No. 3, 2005.

58. VALLEJO-ALONSO, Belén, ARREGUI-AYASTUY, Gerardo, RODRIGUEZ-CASTELLANOS, Arturo, et al. ***Real options in the valuation of intangibles: Managers' perception***. Electronic Journal of Knowledge Management, 2013, vol. 11, no 2, p. 168-182.

59. CARIFIO, James et PERLA, Rocco J. ***Ten common misunderstandings, misconceptions, persistent myths and urban legends about Likert scales and Likert response formats and their antidotes***. Journal of Social Sciences, 2007, vol. 3, no 3, p. 106-116..

60. TABER, Keith S. ***The use of Cronbach's alpha when developing and reporting research instruments in science education***. Research in Science Education, 2017, p. 1-24.

المعايير والمنشورات الصادرة عن الهيئات المحاسبية:

61.IAS38 Intangible Assets as issued at 1 january2014,availableat:https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias38, see 21-04-2017.

62.APB17see:www.fasb.org/cs/BlobServer?blobkey=id&blobnocache=true&blobwhere=1175820195241&blobheader=application/pdf&blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs.

63.www.iasplus.com/en-us/standards/ifrs-usgaap/goodwill, goodwill and other intangible assets- key difference between U.S.GAAP and IFRS, Deloitte Global, 2016. see 05-12-2016.

64. Accounting Standard Update, No.2012-02 July 2012, Intangiblees-Goodwill and Other (Topic 350) Testing Indefinie lived Intangible Assets for Impairment, Financial accounting Foundation, Norwalk, Connecticut, USA, 2012.

65.www.iasplus.com/en-us/standards/ifrs-usgaap/goodwill, goodwill and other intangible assets- key difference between U.S.GAAP and IFRS, Deloitte Global, 2016.

قائمة الملاحـــــق

الملحق رقم(01): الاستبيان باللغة العربية

السيد (ة) المحترم (ة):

تحية طيبة وبعد...

في إطار إعداد بحث ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية بعنوان "**إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في ظل المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة**"يرجى من سيادتكم التكرم بالإجابة على بيانات هذا الاستبيان بعناية، علما أن المعلومات ستكون لأغراض البحث العلمي فقط كما أن دقة نتائج الدراسة تتوقف على مدى صدق إجاباتكم وتعبيرها عن الواقع الحقيقي.

المقصود بالمؤسسات القائمة على المعرفة: هي المؤسسات التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية وفي خلق القيمة بشكل كبير على معارف الموظفين وخبراتهم ومهاراتهم وعلى الثقافة التنظيمية للمؤسسة وخبراتها، كمؤسسات برمجيات الإعلام الآلي، برمجيات الهواتف الذكية، اللوحات الالكترونية، شركات الاستشارات، مؤسسات شبكات التواصل الاجتماعي....

في حالة رغبتكم في الحصول على توضيحات يرجى الاتصال بالبريد الالكتروني Lainousriadh18@hotmail.fr.

العينوس رياض

أستاذ مساعد جامعة سطيف-1

معلومات عامة

من فضلك ضع إشارة (X) في خانة الإجابة المناسبة :

1- المجال: أكاديمي ☐ ، مهني ☐ ، مختلط ☐ ، **2- القطاع:** عام ☐ ، خاص ☐

3-المؤهل العلمي: شهادة مهنية (تقني سامي) في المحاسبة ☐ ، ليسانس ☐ ،ماستر ☐ ،ماجستير ☐ ، دكتوراه ☐ ،

آخر حدد:.....

4-المهنة: أستاذ مختص في المحاسبة ☐ ، أستاذ مختص في تقييم المؤسسات ☐ ، خبير محاسبي ☐ ، محافظ حسابات ☐ محاسب ☐ ، آخر حدد:.....

5-الخبرة (مهنية/أكاديمية): من 1 إلى 5 سنوات ☐ ، من 6 إلى 10 سنوات ☐ ، أكثر من 10 سنوات ☐

6-من فضلك ما هي الطريقة التي تراها أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة (يمكن اختيار أكثر من طريقة):

◯ الطرق التي تعتمد على الذمة المالية(تحسب قيمة المؤسسة اعتمادا على قيم أصولها وخصومها في الميزانية بالقيمة التاريخية أو بعد إدخال تعديلات)

◯ طريقة القيمة السوقية الإجمالية (قيمة المؤسسة تساوي السعر السوقي للسهم مضروب في عدد الأسهم)

◯ الطرق التي تعتمد على خصم التدفقات النقدية(قيمة المؤسسة تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تولدها المؤسسة مستقبلا)

◯ طريقة توزيعات الأرباح المخصومة (قيمة المؤسسة هي علاقة مع التوزيعات المتوقع دفعها لحاملي الأسهم مستقبلا)

◯ الطرق التي تعتمد على خصم الأرباح والعوائد(قيمة المؤسسة تساوي القيمة الحالية للأرباح المحاسبية المتوقع أن تولدها مستقبلا)

◯ الطرق المركبة (مزج بين طريقتين أو أكثر مثل المزج بين طرق الذمة المالية وطرق التدفقات)

◯ طريقة الخيارات الحقيقية (les options réelle وهي طريقة ترى أن قيمة المؤسسات تساوي قيمتها الدفترية مضافة لها الخيارات الحقيقية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة حيث أن طبيعة العناصر غير الملموسة تجعلها تشكل خيارا للمؤسسة قد تؤجل الاستثمار فيها إلى غاية توفر معلوت تقلل من مخاطر هذه العناصر)

توجد طريق أخرى ملامة أذكرها: .....

7.من فضلك ما أهمية مصادر المعلومات التالية في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة:

درجة أهمية مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	غير مهم إطلاقا	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا
(1) معلومات الميزانية					
(2) معلومات جدول حسابات النتائج					
(3) معلومات قائمة التدفقات النقدية					
(4) معلومات جدول حركة الأموال الخاصة					
(5) معلومات الملاحق					
(6) معلومات التقارير المرحلية (ثلاثية، سداسية).					
(7) معلومات الجزء غير المدقق من التقارير المالية (أفاق المؤسسة)					
(8) قيام المقيمين بزيارات ولقاءات مباشرة وحوارات مع الإدارة					
(9) تقارير عن قطاع تطور نشاط المؤسسة (إحصائيات، نشرات)					

(10) استغلال المقيم لعلاقاته غير الرسمية مع إدارة المؤسسة					
(11) معلومات من مصادر خارجية (مجلات، وسائل الإعلام...					

12.مصادر أخرى أذكرها مع تحديد درجة أهميتها من 1 إلى 5.....

.....

.....

8.من فضلك وضح أهمية العناصر التالية كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة:

أهمية العناصر غير الملموسة والملموسة في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	غير مهم إطلاقا	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم بشكل كبير
(13) خبرات المستخدمين العاديين ومعارفهم ومهارتهم					
(14) خبرات ومعارف الموظفين المفاتيح في المؤسسة					
(15) برامج وخطط تدريب وتطوير قدرات العنصر البشري					
(16) الاستقرار الوظيفي للمستخدمين في المؤسسة					
(17) المستوى ألابتكاري والإبداعي للمستخدمين في المؤسسة					
(18) مستوى الرضى الوظيفي للمستخدمين المفاتيح في المؤسسة					
(19) الاستثمارات الملموسة طويلة الأجل (مباني، أراضي، آلات..					
(20) الاستثمارات الملموسة قصيرة الأجل (مواد أولية ولوازم، نقدية....					
(21) نسبة مصادر التمويل في مؤسسة (ديون، أموال خاصة، تمويل إيجاري)					
(22) الثقافة التنظيمية للمؤسسة (الروتين التنظيمي، العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الإدارة والمستخدمين، مدى ليونة أو تشدد الهيكل التنظيمي.					
(23) القدرة الابتكارية للمؤسسة (براءات اختراع منتجات وعمليات جديدة،					
(24) خبرات الموظفين التي تم تحويلها برمجيات تسيير، برمجيات العمليات الإنتاجية، برمجيات أخرى، ملفات ومخططات تسيير وإنتاج.....					
(25) العناصر المرتبطة بالعلاقة مع الزبائن(الولاء، قاعدة بيانات الزبائن،					
(26) اهتمام المؤسسة بالمحافظة على الزبائن وتكاليف اكتساب زبائن جدد					
(27) سمعة المؤسسة لدى الدولة والجمهور (سمعة جيدة أو سلبية)					
(28) مدى تطور الحصة السوقية للمؤسسة وتموقعها في السوق					
(29) شروط البيئة الاقتصادية العامة وقدرة المؤسسة على التأقلم					

(30). هناك عناصر أخرى مهمة كعامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة أذكرها مع ذكر درجة أهميتها من 1 إلى 5:.....

9.مدى ملاءمة البيئة المحاسبية والاقتصادية والمالية الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة:

ملاءمة البيئة الجزائرية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	غير موافق بشدة	غير موافق	نوعا ما	موافق	موافق بشدة
ملائمة النظام المحاسبي المالي:					
(31) مخرجات النظام المحاسبي المالي تهدف إلى إعطاء صورة وفية عن خلق القيمة في المؤسسة					

(32) مخرجات النظام المحاسبي المالي تهدف إلى تقريب القيمة المحسوبة من القيمة الحقيقية.					
(33) المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي متوافقة مع المرجعية المحاسبية الدولية هذا يسمح بتوفير معلومة ذات جودة عالية مناسبة لعملية التقييم					
(34) نسبة معتبرة من قيمة المؤسسات القائمة على المعرفة يمكن إدراكها من مخرجات النظام المحاسبي المالي أما النسبة الصغيرة المتبقية يمكن معرفتها من محيط المؤسسة.					
(35) المشكلة ليست في النظام المحاسبي المالي كقانون وإنما في عناصر بيئة التقييم الأخرى					
ملائمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم:					
(36)المكلفون بالتقييم يملكون الخبرات الكافية لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة					
(37)يخضع المكلفون بالتقييم لدورات تدريبية وتكوين على المستوى العالي مرحليا.					
(38)المكلفون بالتقييم يحوزون على الكفاءات النظرية والعلمية والتقنية الكافية للتعامل مع تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة					
(39)لو كانت بيئة التقييم ملائمة سيتمكن القائم بعملية التقييم من تقيم المؤسسة القائمة على المعرفة بموضوعية تجعل القيمة المحسوبة لا تختلف كثيرا عن القيمة الحقيقية					
(40)الكفاءات والمهارات التي يحوزها القائم بعملية التقييم في الجزائر لا تختلف كثيرا ما يحوزه المقيم على المستوى الدولي.					
ملائمة السوق المالي ومدى وجود أسواق نشطة:					
(41) عدم وجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة في البيئة الجزائرية يجعل عملية التقييم غير موضوعية					
(42) عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر يجعل عملية تقييم أسهم المؤسسات القائمة على المعرفة غير موضوعية.					
(43) طبيعة العناصر غير الملموسة مقارنة بالعناصر الملموسة تعظم الفجوة بين القيمة الحقيقية والقيمة المحسوبة للمؤسسات القائمة على المعرفة في ظل غياب سوق مالي نشط.					
(44) السوق المالي النشط أكثر ضرورة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى					

10. المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة والتي تجعل مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة أكثر ملائمة لعملية تقيهما:

المعالجة المحاسبية الملائمة للعناصر غير الملموسة المولدة داخليا	أصل في الميزانية بتكلفته التاريخية	أصل في الميزانية بقيمتها العادلة	اعتبارها مصروف	عدم الاعتراف بها محاسبيا
(45) أنشطة البحث والتطوير				
(46) أنشطة التسويق والإعلان				
(47) أنشطة تدريب العمال				
(48) العقود مع الموظفين المفاتيح				
(49) قوائم الزبائن المطورة داخليا				
(50) خبرات الموظفين ومهاراتهم				
(51) أنشطة اكتساب العملاء				
(52) العلامات التجارية المولدة داخليا				
(53) الثقافة التنظيمية للمؤسسة (نظام التسيير، العلاقات بين الموظفين)				

(54) خبرات الموظفين التي تمت برمجتها وتحويلها إلى رأس مال هيكلي مولد داخليا				

(55).**هل لديك اقتراح أخر حول كيفية معالجة هذه العناصر والتقرير عنها محاسبيا:**.....

.....

.....

11. أهمية المقترحات التالية لأجل تحسين معالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها:

مقترحات لأجل تحسين المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة	غير مهم بشكل مطلق	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا
(59) معايير وقواعد محاسبية تتميز بإلزامية التطبيق					
(60) معايير وقواعد مفصلة للمعالجة المحاسبية					
(61) معايير قواعد محاسبية شاملة وغير مفصلة					
(62) معايير وقواعد محاسبية متوافقة بين جميع الصناعات					
(63) معايير محاسبية لكل صنف من المؤسسات بالأخص المؤسسات القائمة على المعرفة					
(64) التقرير عن العناصر غير الملموسة بشكل اختياري (اعتماد بعض نماذج المؤسسات المختصة في إدارة العناصر غير الملموسة مثل نموذج celemi لمراقبة العناصر غير الملموسة، نموذج skandia)					
(65) تقرير شامل لكل العناصر غير الملموسة في المؤسسة					
(66) تقرير مفصل لكل قسم من العناصر غير الملموسة على حدا (رأس مال بشري، رأس مال هيكلي، رأس مال زبائني).					
(67) التقرير عن العناصر غير الملموسة كجزء من ملاحق وملاحظات القوائم المالية					

(68).هل من اقتراحات أخرى في مجال المعالجات المحاسبية للعناصر غير الملموسة خاصة منها التي يتم توليدها داخل المؤسسة:.....

.....

.....

.....

.....

.....

12.ملاحظات وإضافات حول الدراسة بشكل عام :.....

.....

.....

.....

شكرا جزيلا على تعاونكم وعلى وقتكم الثمين

الملحق رقم(02): الاستبيان باللغة الفرنسية

Questionnaire

Dans le cadre d'une recherche doctoraleen sciences commerciales intitulée : « **la problématique d'évaluation des entreprises basées sur la connaissance**», je sollicite votre bienveillance pour répondre à ce questionnaire, qui est facile à utiliser et ne prend que quelques précieuses minutes de votre temps. Sachant que l'utilisation des données est entièrement anonymes etuniquement pour des fins scientifiques, je vous prie de prendre soins aux réponses, dont la validité et l'exactitude des résultats y dépendent.

L'entreprise basée sur la connaissance:c'est l'entreprise dans laquelle le processus de production et de création de la valeur dépend essentiellement des ressources immatérielles dont elle dispose, notamment le savoir, savoir-faire, l'expérience et compétences du personnel, la culture organisationnelle, l'expertise de l'organisation, les relations avec la clientèle… . Ainsi, les entreprises de consulting, de communication, de conception et développement d'application informatique, de la téléphonie mobile…, sont considérées des entreprises basées sur la connaissance.

Merci pour votre contribution.

Si vous souhaitez des précisions, contactez-nous par e-mail: r.lainous@univ-ecosetif.com
LainousRyadh
Maitre assistant, Université de Sétif -1

Informations générales

S'il vous plaît, cocher la case appropriée:

1. **le domaine** :Académique ☐ , Professional ☐ , Mixte ☐

2.le secteur : Public ☐, Privé ☐

3. Diplomes: technicien supérieur en comptabilité ☐ , Licence ☐ Master ☐ , Magister ☐

Doctorat ☐ Autre : .....

4.**Profession** : Professeur de comptabilité ☐ , Professeur dans l'évaluation des entreprise ☐ , expert comptable ☐ Commissaire aux compte : ☐, Comptable agréé ☐ , Autre .....

5.Expérience (professionnelle / académique) : 1 à 5 ans ☐ **,** 6 à 10 ans ☐, Plus de 10 ans ☐

6.**S'il vous plaît, quelle est la Méthode la plus appropriée pour évaluer les entreprises basées sur la connaissance (Vous avez la possibilité de cocher plus qu'une méthode) :**

◯ L'approche patrimoniale. ◯ La méthode d'actualisation des flux de trésorerie

◯ Les modèles d'actualisation des dividendes ◯ la méthode d'actualisation des revenues

◯ La Méthode de la valeur de marché totale ◯ la méthode des options réelles

◯ la Méthodes composites (mélange de deux méthodes ou plus).

Y a-t-il d'autres méthodes d'évaluation ? citer les : ……..…

……

7.**S'il vous plaît ,noter l'importance des sources d'information suivantes dans l'évaluation des entreprise baseé sur la connaissance :**

L'importance des sources d'information dans l'évaluation des entreprises basées sur la connaissance	Pas important du tout	Sans importance	Importance moyenne	Important	Très importantes
(1)Les informations du bilan financier					
(2)Informations des comptes de résultats					
(3) les Informations de tableau des flux de trésorerie					
(4) Informations sur le tableau de variation des capitaux propres					
(5) Notes explicatives relatives aux états financières					
(6) Information financière intermédiaire					
(7)La partie non auditée des rapports financiers (Horizons d'entreprise…….)					
(8)Visites et discussions directement avec la directionde l'entreprise					
(9)Rapports sur le développement du secteur d'activité de l''entreprise (statistiques, bulletins)					
(10) relations informelles avec la direction de l'entreprise					
(11) Informations provenant de sources externes (magazines, médias.					

12.Y a-t-il d'autres source d'informations, citer les avec un degré d'importance de 1 à 5:……..

……...

.....
.....
.....

8. **S'il vous plaît, noter l'importance des éléments suivant comme des facteurs dans l évaluations des**

L'importance des éléments incorporelle dans l'évaluation des institutions basée sur la connaissance	Pas important du tout	Sans importance	Importance moyenne	Important	Très important
(13) Expériences du personnel (employés ordinaires)					
(14)Expérience et connaissance des employés clés de l'entreprise					
(15)Programmes et plans de formation et de développement du personnel					
(16) le stabilité du personnel					
(17)La créativité desemployés					
(18)Le niveau de satisfaction Professionnelle des employés clé d'entreprise					
(19) Immobilisations corporelles (Terrains, Bâtiments, Equipment…)					
(20)Actifs Courants (Stocks & encours, Disponibilités & assimilés…)					
(21)Pourcentage des sources de financement dans l'entreprise (dettes, fonds Propre, financement locatif)					
(22)Culture organisationnelle(routines organisationnelles, relations formelles et informelles entre la direction et le personnel, Répartition des responsabilité..					
(23)Le niveau de créativité de l'entreprise (brevets, innovations de nouveaux produits, nouveaux procédés de production ... ..)					
(24) Expérience des employés qui ont été convertis en logiciels de gestion, logiciels de processus de production, d'autres logiciels, fichiers et plans de gestion et de production…					
(25) Éléments liés à la relation client (fidélisation, base de données client….)					
(26)le maintien des clients et le coût d'acquisition de nouveaux clients					
(27)Réputation del'entreprise.					
(28)la part de marché de l'entreprise					
(29) les Conditions économique général et la capacité de l'entreprise à s'adapter					

entreprise basé sur la connaissance :

30.Y a-t-il d'autres éléments importants dans l évaluations des entreprises basées sur la connaissance.

Citer les:……...……

9.**La pertinence de l'environnement algérien pour l'évaluation des entreprises basée sur la connaissance :**

	Pas tout à fait d'accord	Pasd'accord	Sans opinion	d'accord	Fortementd' accord
La pertinence de système comptable financier					
(31) les output du système comptable financier visent à donner une image fidèle de la création de valeur dans l'entreprisealgérienne.					
(32)les output du système comptable financier visent d'approximer la valeur calculée de l'entreprise de la valeur réelle .					

(33)Le traitement comptable des éléments Incorporelles dans le SCF conformément a (IAS/IFRS) permet la fourniture d'une informations financière de haute qualité appropriées pour le processus d'évaluation des entreprises basées sur la connaissance.					
(34)Une grande partie de la valeur des entreprises basées sur la connaissance peut être capturée par les output du scf, tandis que le faible pourcentage restant peut être appris de l'environnement de l 'entreprise.					
(35)Le problème n'est pas dans le système de comptabilité financière en tant que loi mais dans les éléments de l'autre environnement d'évaluation.					
l'efficacité des évaluateurs					
(36) Les évaluateurs ont suffisamment d'expérience pour évaluer les entreprises baseé sur la connaissance.					
(37)Les évaluateurs font régulièrement des formations de haut niveau.					
(38)Les évaluateurs ont suffisamment de compétences théoriques, scientifiques et techniques pour traiter de l'évaluation des entreprises basé sur la connaissance.					
(39)Si l'environnement d'évaluation est approprié, l'évaluateur évaluera l'entreprise basée sur la connaissance avec une objectivité qui rend la valeur calculée pas très différente de la valeur réelle.					
(40)les compétences de l'évaluateur en Algérie ne sont pas très différentes de celles détenues par l'évaluateur au niveau international.					
La pertinence du marché financier et existence de marchés actifs:					
(41)L'absence d'un marché actif pour la commercialisation d'éléments incorporels dans l'environnement algérien rend le processus d'évaluation de l'entreprise basée sur la connaissance subjectif.					
(42)L'absence d'un marché financier actif en Algérie rend l'évaluation des actions des entreprises basées sur la connaissance subjectif.					
(43)La nature des éléments incorporels concrets, l'écart entre la valeur réelle et la valeur calculée des entreprises baseés sur la connaissance augmente en l'absence d'un marché financier actif.					
(44)Un marché financier actif est très nécessaire pour évaluer les entreprise basée sur la connaissance que d'autres entreprise					

10.le traitement comptable des éléments incorporels qui rend les outputs de SCF des entreprise basés sur la connaissance plus pertinents pour leurs évaluation :

	Actif au coût historique	Actif au juste valeur	Dépense	pas comptabilisé
(45) Activités de recherche et de développement				
(46)Activités de marketing et de publicité				
(47)Activités de formation des personnel				

(48)Contrats avec des employés clés				
(49) Listes de clients développées au sein de l'entreprise				
(50)Expériences et compétences du personnel				
(51)Activités d'acquisition de clients				
(52)Marques générées en interne				
(53)Culture organisationnelle (routines, relations formelles et informelles entre la direction et le personnel, Répartition des responsabilité				
(54)Expérience des employés qui ont été convertis en logiciels de gestion, logiciels de processus de production, d'autres logiciels, fichiers et plans de gestion et de production…				

55.Avez-vous une autre suggestion à propos de la comptabilisations de ses éléments incorporels générés interne :.....
.....

11.Les propositions suivantes pour améliorer le traitement comptable et la Divulgation des éléments incorporels :

	Pas important du tout	Sans importance	Importance moyenne	Important	Très important
(56) Adopter des normes comptables et règles obligatoires pour l'application.					
(57) Adopter des Normes et règles détaillées pour le traitement comptable					
(58) Adopter des Normes comptables complètes et non détaillées					
(59) Adopter des normes et règles comptables harmonisées entre toutes les secteurs a' activités économiques					
(60) Adopter des normes comptables pour chaque type d'entreprise, en particulier les entreprises basées sur la connaissance					
(61) Rapport sur les éléments incorporels (l'adoption de certains modèles des entreprises compétentes dans le domaine de la gestions des éléments incorporels telles que le modèle "Celemi" pour contrôler les éléments intangibles, le modèle Skandia.					
(62)Rapport complet et non détaillé de tous les éléments intangibles de l'organisation					
(63)Rapport détaillé pour chacun des éléments incorporel (capital humain, capital structurel, capital client).					
(64)Rapport sur les éléments intangibles dans les annexes et notes des états financiers.					

65. Citez d'autres propositions:…… …….
……
……..…
12. Notes sur la recherche en général :……..
……...
……...
……...

الملحق رقم:03 قائمة الأساتذة المحكمين

الأساتذة المحكمين	الرتبة	التخصص والجامعة
أ.د برقي تيجاني	أستاذ التعليم العالي	نظرية المحاسبة المالية–جامعة سطيف-1
أ.د علي سماي	أستاذ التعليم العالي	محاسبة- جامعة المدية
د.بلال كيموش	أستاذ محاضر	محاسبة ومالية-جامعة سكيكدة
د. خالد جفال	أستاذ محاضر	محاسبة وتدقيق- جامعة أم البواقي
د. مصطفى بن نوي	أستاذ محاضر	محاسبة- جامعة غارداية
د. عبد القادر قطيب	أستاذ محاضر	محاسبة- جامعة غارداية
د.صالح دباش	أستاذ محاضر	جامعة سطيف-1(ضبط النسخة الفرنسية)
د.عبد الرزاق لغواق	أستاذ محاضر	محاسبة- جامعة المسيلة

المصدر: من إعداد الباحث

الملحق رقم 04: نتائج اختبار Khi-deux لمدى استقلالية تفضيلات المستجوبين للمعالجات المحاسبية المقترحة للعناصر غير الملموسة عن مهنة كل مستجوب

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة لأنشطة البحث والتطوير والتي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	1	0	1	0	0	4	6
	مصروف	2	1	1	3	13	5	25
	أصل في الميزانية بتكلفته	5	0	1	2	4	1	13
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	29	4	4	0	14	5	56
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	39,671[a]	15	,001
Rapport de vraisemblance	40,940	15	,000
Association linéaire par linéaire	17,074	1	,000
Nombre d'observations valides	100		

a. 19 cellules (79,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimu
m est de ,30.

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	أستاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة لأنشطة أنشطة التسويق والإعلان التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	1	0	1	0	0	0	2
	مصروف	25	3	4	3	23	6	64
	أصل في الميزانية بتكلفته	2	0	0	2	4	2	10
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	9	2	2	0	4	7	24
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	22,004[a]	15	,108
Rapport de vraisemblance	20,326	15	,160
Association linéaire par linéaire	,581	1	,446
Nombre d'observations valides	100		

a. 19 cellules (79,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,10.

Tableau croisé

Effectif

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	أستاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية المقترحة لأنشطة تدريب العمال التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	1	0	1	0	1	0	3
	مصروف	21	3	4	4	21	11	64
	أصل في الميزانية بتكلفته	1	0	0	1	3	1	6
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	14	2	2	0	6	3	27
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	12,533[a]	15	,638
Rapport de vraisemblance	13,230	15	,585
Association linéaire par linéaire	2,394	1	,122
Nombre d'observations valides	100		

a. 19 cellules (79,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.

Tableau croisé

Effectif

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية المقترحة لعقود مع الموظفين المفاتيح التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	3	1	2	0	4	1	11
	مصروف	17	2	3	4	12	5	43
	أصل في الميزانية بتكلفته	4	0	0	1	7	2	14
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	13	2	2	0	8	7	32
Total		37	5	7	5	31	15	100

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	12,590[a]	15	,634
Rapport de vraisemblance	15,152	15	,441
Association linéaire par linéaire	,054	1	,816
Nombre d'observations valides	100		

18 cellules (75,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,55.

Tableau croisé

Effectif

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	أستاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية المقترحة لقوائم الزبائن المطورة داخليا التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	9	1	3	2	7	5	27
	مصروف	8	1	3	1	6	3	22
	أصل في الميزانية بتكلفته	5	1	0	1	5	2	14
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	15	2	1	1	13	5	37
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	6,243[a]	15	,975
Rapport de vraisemblance	7,129	15	,954
Association linéaire par linéaire	,060	1	,806
Nombre d'observations valides	100		

a. 16 cellules (66,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,70.

Effectif

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة لخبرات الموظفين ومهاراتهم التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	6	1	3	4	9	4	27
	مصروف	9	0	3	1	9	4	26
	أصل في الميزانية بتكلفته	4	0	0	0	3	4	11
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	18	4	1	0	10	3	36
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	23,377[a]	15	,076
Rapport de vraisemblance	25,248	15	,047
Association linéaire par linéaire	4,289	1	,038
Nombre d'observations valides	100		

a. 17 cellules (70,8%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,55.

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية المقترحة لأنشطة اكتساب العملاء التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	9	0	2	3	9	3	26
	مصروف	16	2	4	2	11	8	43
	أصل في الميزانية بتكلفته	1	0	0	0	3	1	5
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	11	3	1	0	8	3	26
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	12,004[a]	15	,679
Rapport de vraisemblance	14,085	15	,519
Association linéaire par linéaire	,451	1	,502
Nombre d'observations valides	100		

a. 17 cellules (70,8%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,25.

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة للعلامات التجارية المولدة داخليا التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	2	0	2	2	7	3	16
	مصروف	3	1	3	0	7	6	20
	أصل في الميزانية بتكلفته	3	0	0	2	5	1	11
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	29	4	2	1	12	5	53
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	31,134[a]	15	,008
Rapport de vraisemblance	32,525	15	,005
Association linéaire par linéaire	14,200	1	,000
Nombre d'observations valides	100		

a. 18 cellules (75,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,55.

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية المقترحة للثقافة التنظيمية للمؤسسة التي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	16	2	4	5	12	4	43
	مصروف	7	2	2	0	6	7	24
	أصل في الميزانية بتكلفته	3	0	0	0	4	1	8
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	11	1	1	0	9	3	25
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	15,490[a]	15	,417
Rapport de vraisemblance	17,539	15	,288
Association linéaire par linéaire	,002	1	,966
Nombre d'observations valides	100		

a. 17 cellules (70,8%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,40.

		مهنة المستجوب						Total
		أستاذ مختص في المحاسبة	استاذ مختص في تقييم المؤسسات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	محاسب	أخر	
المعالجة المحاسبية المقترحة لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي تجعل مخرجات المؤسسات القائمة على المعرفة ملائمة لتقييمها	عدم الإعتراف محاسبيا	4	0	2	2	5	3	16
	مصروف	2	0	4	0	5	5	16
	أصل في الميزانية بتكلفته	7	0	0	1	4	1	13
	أصل في الميزانية بتكلفته العادلة	24	5	1	2	17	6	55
Total		37	5	7	5	31	15	100

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	27,115[a]	15	,028
Rapport de vraisemblance	28,255	15	,020
Association linéaire par linéaire	4,230	1	,040
Nombre d'observations valides	100		

a. 19 cellules (79,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,65.

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	خصائص مراحل التطور الاقتصادي	13
02	نموذج مراقب العناصر غير الملموسة	68
03	الترابط المنطقي بين الخيار الحقيقي والخيار المالي وفق نموذج (Black and Scholes)	111
04	المحاور الرئيسية للاستبيان وأنواع الإجابة عنها وطرق قياسها	125
05	إحصائيات خاصة باستبيان الدراسة	129
06	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول	130
07	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني	131
08	معامل الارتباط بين فقرات المحاور الفرعية للمحور الثالث ودرجات كل محور فرعي	131
09	معامل الارتباط بين المحاور الفرعية الثلاث والدرجة الكلية للمحور الثالث	132
10	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس ودرجة المحور الكلية	132
11	معاملا ألفا كرونباخ لكل محور وللاستبيان ككل	133
12	توزيع أفراد العينة حسب مجال وقطاع النشاط	134
13	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمهنة	135
14	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة (مهنية/أكاديمية)	136
15	مجالات اتخاذ القرار وفق سلم ليكرت الخماسي	138
16	التحليل الوصفي لمحور طرق التقييم الملائمة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	139
17	تحليل وصفي لدرجة أهمية مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	141
18	تحليل وصفي لأهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة	143
19	التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي"	146
20	التحليل الوصفي للمحور الفرعي "مدى ملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم"	148
21	تحليل وصفي للمحور الفرعي "مدى ضرورة وجود سوق مالي نشط وأسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة"	150
22	تكرارات فقرات محور" المعالجة المحاسبية الملائمة المقترحة للعناصر غير الملموسة"	152
23	التحليل الوصفي لمحور "أهمية بعض المقترحات حول المعايير والقواعد المحاسبية لتحسين للمعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة"	154
24	نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من القوائم المالية	155

	الأساسية و مصادر المعلومات الأخرى	
25	الإحصائيات الوصفية لاختبار	156
26	نتائج اختبار العينتين المرتبطتين المقارنة بين متوسط أهمية مصادر المعلومات من المؤسسة مباشرة و مصادر غير مباشرة من أطراف أخرى	156
27	الإحصائيات الوصفية لاختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين متوسط أهمية معلومات من المؤسسة مباشرة ومتوسط أهمية غير مباشرة معلومات من أطراف أخرى	157
28	نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة أهمية الأصناف الثلاث للعناصر غير الملموسة	158
29	الإحصائيات الوصفية لعناصر اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة أهمية الأصناف الثلاث للعناصر غير الملموسة	158
30	نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة أهمية العناصر غير الملموسة والعناصر الأخرى بخلاف العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	159
31	الإحصائيات الوصفية لعناصر الاختبار	159
32	نتائج اختبار العينة الواحدة لأهم عناصر بيئة التقييم الجزائرية	160
33	بعض إحصائيات أهم عناصر بيئة التقييم الجزائرية	160
34	نتائج اختبار العينتين المرتبطتين للمقارنة بين درجة الموافقة على ملاءمة كل من النظام المحاسبي المالي وملاءمة وكفاءة القائمين بعملية التقييم	161
35	قيمة Khi-deux و والدلالة المعنوية لمدى استقلالية تفضيلات المستجوبين للمعالجات المحاسبية المقترحة للعناصر غير الملموسة عن مهنة كل مستجوب	163
36	نتائج اختبار العينتين المرتبطتين لمحور أهمية مقترحات معايير وقواعد محاسبية لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها	166
37	متوسطات الأزواج المشكلة للعينتين المرتبطتين لمحور أهمية مقترحات معايير وقواعد محاسبية لمعالجة العناصر غير الملموسة والتقرير عنها	167

فهرس الأشكال

	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيمنة العناصر غير الملموسة	18
02	الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة	24
03	هيكل نموذج (Skandia Navigator)....	66
04	هيكل نموذج Ramboll's Holistic	70
05	العلاقة بين الاستثمارات في العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة في مؤسسات القطاع الخاص الأمريكي من 1977-	104
06	توزيع أفراد العينة حسب مجال النشاط	135
07	توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	135
08	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	136
09	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	136
10	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	137
11	عدد مرات اختيار كل طريقة من طرق التقييم	140
12	متوسطات أهمية مختلف مصادر المعلومات في تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	142
13	أهمية العناصر غير الملموسة كعوامل لتقييم المؤسسة القائمة على المعرفة	145
14	متوسطات الموافقة على مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	147
15	متوسطات مدى ملاءمة المقيمين وكفاءتهم لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة	149
16	متوسطات فقرات المحور الفرعي "مدى ضرورة وجود سوق مالي نشط ووجود أسواق نشطة لتداول العناصر غير الملموسة"	151
17	تأثير مهنة المستجوب على تفضيلات المعالجة المحاسبية لأنشطة البحث والتطوير	164
18	تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته للمعالجة المحاسبية للعلامات المولدة داخليا	164
19	تأثير مهنة المستجوب على تفضيلاته للاقتراحات المحاسبية للمعالجة المحاسبية لخبرات الموظفين التي تم تحويلها إلى رأس مال هيكلي	165

فهرس المحتويـــــات

مقدمة .....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعناصر غير الملموسة.....02-25

تمهيد:.....02

المبحث الأول: مفهوم العناصر غير الملموسة.....03

المطلب الأول: تعريف العناصر غير الملموسة.....03

المطلب الثاني: أنواع العناصر غير الملموسة.....04

المطلب الثالث: معايير التفرقة بين العنصر الملموس والعنصر غير الملموس.....11

المبحث الثاني: أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة في المؤسسة.....12

المطلب الأول:أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة قبل اقتصاد المعرفة..... 12

المطلب الثاني: أهمية العناصر غير الملموسة في خلق القيمة في ظل اقتصاد المعرفة.....15

المبحث الثالث: الخصائص الاقتصادية للعناصر غير الملموسة.....19

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية المولدة للقيمة.....19

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية المخفضة للقيمة.....22

خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثاني: المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة.....27-73

تمهيد: 27

المبحث الأول:المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق التنظيم المحاسبي الجزائري.28

المطلب الأول: العناصر غير الملموسة خلال مرحلة تبني المخطط المحاسبي الوطني 28

المطلب الثاني: العناصر غير الملموسة خلال مرحلة تبني النظام المحاسبي المالي.....30

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق معايير المحاسبة الدولية.....36

المطلب الأول: جدلية الاعتراف والقياس المبدئي للعناصر غير الملموسة.....36

المطلب الثاني: التقييم الاحق للعناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول.....44

المبحث الثالث: المعالجة لمحاسبية للعناصر غير الملموسة وفق المرجعية المحاسبية الأمريكية.....49
المطلب الأول:جدلية الاعتراف والقياس المبدئي العناصر غير الملموسة.....50
المطلب الثاني: التقييم اللاحق للعناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول.....57
المبحث الرابع: بعض الاجتهادات في مجال المعالجة المحاسبية الاختيارية للعناصر غير.....
الملموسة.....63
المطلب الأول: بطاقة الأداء المتوازن.....63
المطلب الثاني: نموذج Skandia Navigator.....65
المطلب الثالث: نموذج مراقب العناصر غير الملموسة لشركة Celemi.....67
المطلب الرابع: نماذج أخرى لمعالجة العناصر غير الملموسة.....70
خلاصة الفصل:.....73
الفصل الثالث: إشكالية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.....75-121
تمهيد:.....75
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات القائمة على المعرفة.....76
المطلب الأول: تعريف المؤسسات القائمة على المعرفة.....76
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات القائمة على المعرفة.....77
المبحث الثاني: أهم مقاربات تقييم المؤسسات.....81
المطلب الأول: مقاربة الذمة المالية.....81
المطلب الثاني: مقاربة التوقعات (عوائد/تدفقات):.....84
المطلب الثالث.المقاربات المركبة:.....89
المبحث الثالث: العلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة و مقاربات التقييم.....93
المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين مخرجات الأنظمة المحاسبية وتقييم المؤسسة.93

المطلب الثاني: مدى ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة كمدخلات لعمليات تقييمها.....102
المطلب الثالث: نظرية الخيارات الحقيقية كمدخل لمعالجة قصور طرق التقييم التقليدية.....107
خلاصة الفصل.....121
الفصل الرابع: دراسة آراء عينة من المختصين في المحاسبة وتقييم المؤسسات في البيئة الجزائرية.....123-172
تمهيد.....123
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.....124
المطلب الأول: هيكلة ومحتوى الاستبيان.....124
المطلب الثاني: وصف عينة الدراسة.....129
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان كأداة للدراسة.....129
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان.....134
المطلب الأول: تحليل الخصائص النوعية لأفراد الاستبيان.....134
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمحاور الرئيسية والفرعية.....137
المبحث الثالث: التحليل الاستدلالي لمحاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة.....155
المطلب الأول: التحليل الاستدلالي للاستبيان عن طريق الاختبارات الإحصائية.....155
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة على أساس نتائج التحليل الاستدلالي والوصفي....168
خلاصة الفصل.....172
الخاتمة.....174
قائمة المراجع.....180
قائمة الملاحق.....190
فهرس الأشكال والجداول.....205
فهرس المحتويات.....209-211

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى ملاءمة مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات القائمة على المعرفة كمدخلات لعملية تقييمها في ظل إشكالية المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة، فالمؤسسات القائمة على المعرفة التي ظهرت وانتشرت بشكل كبير مع انتشار موجة اقتصاد المعرفة تعتمد على العناصر غير الملموسة كعامل أساسي لخلق القيمة وتعزيز مزاياها التنافسية، لكن في المقابل لا تزال المحاسبة تنظر للعناصر الملموسة أنها أهم عناصر خلق القيمة، تحاول هذه الأطروحة توفير الدلائل حول ما إذا كانت المحاسبة قادرة على أن تعكس قيمة العناصر غير الملموسة في القوائم المالية والتقارير المالية الختامية، بطريقة تسمح بتوفير المعلومات اللازمة للقائمين بعملية تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة، لأجل تحقيق الأهداف الرئيسية تم إجراء دراسة تطبيقية بالاعتماد على استبيان مخصص للفاعلين في المحاسبية وتقييم المؤسسات في البيئة المحاسبية الجزائرية.

النتائج النظرية أشارات إلى أن العناصر غير الملموسة تتصف بخصائص مولدة للقيمة وخصائص مخفضة لها، حيث تمثل أهم ثلاثة خصائص مولدة للقيمة: عدم تنافسية الاستخدام، الأثر الايجابي للشبكة، زيادة العوائد بعد أول نسخة، أما أهم خصائص مخفضة للقيمة فتشمل: السيطرة الجزئية على المنافع المتوقعة منها، المخاطر المرتفعة حول تحقق هذه المنافع، صعوبة التداول، علما أن الخصائص المخفضة للقيمة من أهم أسباب صعوبة المحاسبة عن العناصر غير الملموسة.

النتائج التطبيقية بينت أن القوائم المالية الأساسية لا تزال تعتبر أهم مصدر لمعلومات تقييم المؤسسات القائمة على المعرفة في البيئة الجزائرية، رغم قصور المعالجة المحاسبية للعناصر غير الملموسة، كما أن القائمين بعملية التقييم يفضلون التوجه نحو الاعتراف بالعناصر غير الملموسة كأصول بقيمتها العادلة إضافة إلى تشجيع التقرير عنها عن طريق معايير وقواعد محاسبية مفصلة إلزامية التطبيق وتسمح بتوفير معلومات مفيدة لتقييم المؤسسات القائمة على المعرفة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات القائمة على المعرفة، تقييم المؤسسات، العناصر غير الملموسة، المعالجة محاسبية للعناصر غير الملموسة، خلق القيمة، ملاءمة المعلومات المحاسبية لعملية التقييم.

Abstract:

The purpose of this thesis was shed light on the usefulness of accounting systems of knowledge-based companies to provide useful accounting information taht used in it's evaluation process.

Intangible is the major creator of knowledge-based companies value and main driver of it s competitive edge, this thesis provide evidence whether accounting is able to reflect the value of these element (intangible) in financial statement and anual financial reports to provide evaluators with informations about the prime value créators of companies. A survey was used in empirical stady in order to acheive the overall purpose of this thesis.

The theoric results suggest that intangibles charachterized by value creators and value dtracors, The three major value creators are :scalability (nonscarcity), network effects and increasing returnns. The three major value detractors are : partial exclidability, inherent risk and nontradability. The value detractors charachterized made acounting for intangibles very difficult .

The parametric results indicate that Despite the inadequacy of accounting for intangibles, the basic financial statement remains the main source of the valuations of knowledge-based companies in the Algerian environment, Accountants and specialists in companies valuations prefrer the encourage of recognize of intangibles as an assets at fair value on balance sheet. In other hand they think taht the Accounting must provide mandatory application standards and detailed reporting rules for the accounting treatment of intangible elements, in order to provide usfful informations using in evalutions of knowledge-based companies.

Key words: knowledge-based companies, valuing companies, intangibles elements, Accounting for intangible elements, value creation, Usefulness of accounting information for the evaluation process.